مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية



المساعدات المميتة

لماذا تهدر المساعدات الدولية بلا طائل وما هو الطريق الأفضل لتنمية إفريقيا؟

المساعدات المميتة

لماذا تهدر المساعدات الدولية بلا طائل

وما هو الطريق الأفضل لتنمية إفريقيا؟

Authorized translation from the English language edition:
Dead Aid: Why Aid is not Working
and How There is a Better Way for Africa
First published in 2009 by Farrar, Straus and Giroux.

محتوى الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2011

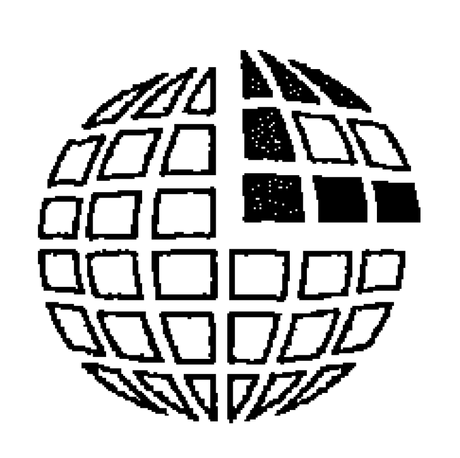
النسخة العادية ISBN 978-9948-14-504-2
النسخة الفاخرة ISBN 978-9948-14-505-9
النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-506-6

توجه جميع المراسلات إلى العنوان الآتي:
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567
أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541
فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae



مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاستـراتيجيـة

دراسات مترجمة 48

المساعدات المميتة

لماذا تهدر المساعدات الدولية بلا طائل وما هو الطريق الأفضل لتنمية إفريقيا؟

تأليف: دامبيسا مويـو

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعّال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

المحتويات

إلى أصحاب السعادة والمسؤولين في أوربـا: نحـن نعـاني الـويلات في إفريقيـا. نحـن محرومون من حقوقنا كأطفـال. نواجـه الحـرب والمـرض والجـوع، ونريـد أن نـتعلم، ونرجوكم أن تساعدونا في إفريقيا لنتابع دراستنا لكي نصبح مثلكم.

هذه الرسالة وُجدت على جثتي شابين بعمر الـورود مـن غينيـا اسـم الأول يـاجوين كويتا، والثاني فود تونكـارا، كانـا متخفيـين في حجـرة عجـلات الطـائرة، في محاولـة للوصول إلى أوربا.

تقديم

بقلم: نيال فيرجوسون

تبدو المسألة لي إشكالية منذ زمن طويل، ومحرجة بعض الشيء؛ لأن الجزء الأكبر من الجدل العام حول المشكلات الاقتصادية في إفريقيا يدار بواسطة رجال بيض غير أفارقة، بدءاً من الخبراء الاقتصاديين (بول كولير، ووليام إيسترلي، وجيفري ساكس) وانتهاء بنجوم غناء موسيقى الروك (الموسيقار الأيرلندي دافيد بونو، وبوب جيلدوف). ويلاحظ أن النقاش بشأن إفريقيا خاضع للمستعمرين كما كانت حال قارة إفريقيا قبل قرن من الآن. وكون كتاب المساعدات المميتة من تأليف امرأة إفريقية سوداء، فهو سبب كاف يدفعك إلى قراءته، وهو سبب مقنع إلى حد كبير.

المؤلفة دامبيسا مويو ولدت وتعلمت في زامبيا، وأضافت إلى الكتاب خبرة أكاديمية واسعة، وخبرة حياتية من "العالم الواقعي". وقد تمرست في حقل الاقتصاد وتنقلت في الوظائف بين البنك الدولي وجامعتي هارفارد وأكسفورد، وحصلت على درجة الدكتوراه من جامعة أكسفورد. وبعد إنهاء دراستها الأكاديمية، قضت ثمانية أعوام في بنك جولدمان ساكس، ومؤخراً تعمل كخبيرة في الاقتصاد العالمي والاستراتيجية. يا لها من سيرة حافلة وجديرة بالتقدير.

وهذا الكتاب ينتزع الإعجاب أيضاً، ومع أن دامبيسا ليست الكاتبة الأولى التي تنتقد برامج المساعدات الغربية لإفريقيا، فإن تلك الانتقادات لم تكن في يوم من الأيام في مثل هذه الدقة والإقناع. وتسأل الكاتبة «لماذا تتخبط أغلبية دول جنوب الصحراء الإفريقية في حلقة الفساد والفقر والمرض والاعتماد على المساعدات والتي تبدو بلا نهاية؟»، مع العلم بأن هذه الدول تلقت أكثر من 300 مليار دولار عبر برامج مساعدات التنمية منذ عام 1970. والجواب الذي تعطيه المؤلفة هو أن الدول الإفريقية فقيرة بالضبط بسبب تلك

المساعدات. وعلى الرغم من الاعتقاد الغربي السائد بأنه «ينبغي على الدول الغنية مساعدة الدول الفقيرة، وأن شكل المساعدة يجب أن يكون منحاً وهبات»، فإن الحقيقة هي أن تلك الهبات ساهمت في جعل الفقير أشد فقراً، وساهمت في إبطاء النمو. وإذا اقتبسنا بعضاً من كلمات دامبيسا مويو المذهلة نقرأ: «كانت المساعدات -وستظل- كارثة سياسية واقتصادية وإنسانية لا يمكن التخفيف من ويلاتها، بالنسبة لمعظم أجزاء العالم النامي». وباختصار، (وكما قال كارل كراوس عن الفرويدية) «إن المساعدات هي المرض الذي تزعم أنها دواؤه».

إن علاقة التأثير المتبادل بينهما شديدة الوضوح، حتى وإن كانت الأسباب موضع جدل. وعلى مدى الأعوام الثلاثين الماضية، حسب رأي دامبيسا مويو، فإن الدول الأكثر اعتماداً على المساعدات سجلت نمواً سنوياً سلبياً بمعدل ناقص 0.2 بالمئة. وبين عامي 1970 و1998، حيث كانت المساعدات في ذروة تدفقها إلى إفريقيا، ارتفع معدل الفقر في القارة فعلياً من 11٪ إلى رقم مذهل بلغ 66٪.

لماذا حصل ذلك؟ حسب رأي دامبيسا الثاقب، فإن تلقي القروض الميسّرة والمنح (في غير الحالات الطارئة) ترك تأثيراً في إفريقيا مشابهاً إلى حد بعيد لتأثير حيازة الموارد الطبيعية الثمينة، والتي تُعتبر شكلاً من أشكال اللعنة، لأنها تغذي الفساد والصراع، وفي الوقت ذاته تثبط عزيمة المشروعات الحرة والقطاع الخاص.

تتذكر دامبيسا بعض الأمثلة الفاضحة للفساد الذي يتغذى على المساعدات. حيث تُقدَّر سرقات رئيس زائير موبوتو سيسي سيكو خلال سنوات حكمه الكارثي بما يعادل إجمالي الديون الخارجية للبلاد بأكملها، أي نحو 5 مليارات دولار. وفي الوقت الذي كان يطالب الجهات المانحة بتخفيض فوائد القروض على بلاده، كان يستأجر طائرة كونكورد لكي تنقل ابنته في ليلة عرسها إلى ساحل العاج. وحسب أحد التقديرات، هناك على الأقل 10 مليارات دولار تهرب خارج إفريقيا سنوياً، وهذا المبلغ يعادل نحو نصف ما تلقته قارة إفريقيا من مساعدات خارجية عام 2003.

إن تقديم القروض الميسرة والمنح بشروط سهلة يشجع على ارتكاب أشياء من هذا النوع، تماماً مثل وجود الاحتياطيات الغزيرة من النفط أو مناجم الألماس. ومن السهل سرقة المساعدات الخارجية، نظراً لأنها تُقدَّم عادة للحكومات الإفريقية بصورة مباشرة، وليس هذا فحسب، بل تجعل الاستيلاء على الحكم هدفاً يستحق القتال من أجله. وربما كان الأهم من ذلك كله أن تدفق المساعدات يمكن أن يقلص الادخار والاستثمارات المحلية. وتذكر الدكتورة دامبيسا مثالاً عن الشركات الإفريقية الصانعة لناموسيات البعوض التي أفلست بسبب قيام وكالات المساعدات الدولية بتوزيع الناموسيات مجاناً وبصورة متعمدة.

تعرض المؤلفة أربعة مصادر بديلة لتمويل الاقتصادات الإفريقية، وليس لأي منها تأثيرات جانبية ضارة مشابهة لتأثيرات المساعدات. أولاً، ينبغي على الحكومات الإفريقية أن تحذو حذو الأسواق الآسيوية الناشئة، من حيث الدخول إلى أسواق السندات الدولية واستغلال تراجع الأرباح التي دفعتها الدول المقترضة/ المدينة (كالولايات المتحدة الأمريكية) خلال العقد الماضي. ثانياً، ينبغي على حكومات هذه الدول تشجيع السياسة الصينية التي تركز على ضخ استثمارات مباشرة ضخمة لتطوير البنية التحتية (وللعلم، استثمرت الصين 900 مليون دولار في إفريقيا في عام 2004، بالمقارنة مع 20 مليون دولار فقط في عام 1975). ثالثاً، ينبغي على الدول الإفريقية مواصلة الضغط من أجل إرساء علاقات تجارة حرة فعلاً في المنتجات الزراعية، وهذا يعني أنه يتوجب على الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان إلغاء المعونات وأشكال الدعم المتنوعة التي تقدمها لمزارعيها، لكي تمكّن الدول الإفريقية من زيادة أرباحها من صادراتها الرئيسية وخاصة المنتجات الزراعية. رابعاً، ينبغي على الدول الإفريقية أن تشجع الوسطاء الماليين؛ وهي بحاجة بوجه خاص إلى زيادة انتشار مؤسسات تمويل المشروعات والقروض الصغيرة، على غرار مؤسسات التمويل التي ازدهرت في آسيا وأمريكا اللاتينية. كما ينبغي عليها أن تأخذ بنصائح الخبير الاقتصادي البيروفي هرناندو دي سوتو بأن تمنح سكان مدن الصفيح

وضعاً قانونيا آمناً لبيوتهم، وبذلك يمكن اعتبار هذه البيوت من ضواحي المدينة. كما ينبغي على الحكومات الإفريقية أن تخفف الرسوم المفروضة على الأجانب لإرسال حوالات مالية إلى أوطانهم.

في كتاب **المساعدات المميتة** لا تكثر دامبيسا مويو من الهجوم على الحكومات، وتقول: «في العالم المثالي، إن ما تحتاجه الدول الفقيرة المصنَّفة في أسفل درجات التنمية الاقتصادية، ليس الديمقراطية وتعددية الأحزاب، بل في الحقيقة هي تحتاج إلى دكتاتور حازم يريد الخير لبلاده، وينفذ الإصلاحات المطلوبة لتحريك الاقتصاد في طريق التقدم». وبعبارة أخرى، إن إجراء انتخابات ديمقراطية قبل السعي نحو النمو الاقتصادي هو مجرد وصفة تؤدي إلى الفشل. ولكنها تطرح المقترح الأكثر راديكالية لديها بصيغة سؤال: «ماذا لو ... تلقت الدول الإفريقية واحدة بعد الأخرى اتصالاً هاتفياً ... يقول لها إن صنبور المساعدات سيتوقف عن الضخ بعد خمس سنوات من الآن بالضبط، وإلى غير رجعة؟».

إن عبارة "العلاج بالصدمة" تركت سمعة سيئة في أوربا الشرقية في تسعينيات القرن العشرين، إثر انهيار الشيوعية. ولكن هذا بالضبط ما تراه دامبيسا مويو مناسباً لوطنها الإفريقي. وقد يبدو الحل قاسياً جداً، ولكن من المفيد أن نتذكر -كما توضح- «قبل ثلاثين عاماً فقط كانت مالاوي وبوروندي وبوركينا فاسو متقدمة على الصين اقتصادياً، من حيث مؤشر دخل الفرد». والاستثمارات الأجنبية المباشرة والصادرات المتنامية بسرعة هي التي كانت مفتاح تحقيق معجزة الصين الاقتصادية، وليست المساعدات الأجنبية. ويجب على إفريقيا التعلم من آسيا.

إن العلاج الذي تصفه المؤلفة مؤلم ولكن ليس هناك أحد قرأ كتاب **المساعدات المميتة** يشكّ في أن دافعها الرئيسي وراء هذا الكلام هو تخفيف الضوائق عن إفريقيا وليس زيادتها. ويعرض الكتاب وجهة نظر إفريقية عن المشكلات الاقتصادية في إفريقيا. والنتيجة هي كتاب يدل في وقت واحد على قلب كبير وفكر واقعي سليم. وأنا كقارئ في نهاية الكتاب وجدت نفسي راغباً في المزيد من آراء مويو والأقل من أغاني بونو.

تمهيد

في تموز/ يوليو 1970، تخرج تسعون طالباً من جامعة زامبيا في العاصمة لوساكا. وكان بين أفراد تلك الدفعة أول خريجين من الأفارقة السود (وبينهم نحو عشر شابات)، وكان والداي من أولئك الخريجين، وكان والداي يدرسان للحصول على شهادة البكالوريوس. والدي درس اللغويات، ووالدتي درست اللغة الإنجليزية. وهما ينحدران من قبيلتين مختلفتين، ومن جزأين ريفيين مختلفين من إفريقيا المستعمَرة. كان والدي ابن عامل منجم في نظام جنوب إفريقيا العنصري؛ ووالدتي ابنة رجل تدرّب في سنوات لاحقة ليصبح معلم مدرسة. لم تكن والدتي تتحدث اللغة الأصلية لقبيلة والدي، ولذلك كانا يتواصلان عبر اللغة الإنجليزية. والتقيا وتزوجا بينما كانا لايزالان طالبين.

استقلت زامبيا (التي كانت تُعرف سابقاً باسم روديسيا الشمالية) عن الحكم الاستعماري البريطاني قبل ستة أعوام فقط من تاريخ تخرجهما، وكان حماسهما ملموساً ويتطلعان لتحقيق أشياء جميلة في المستقبل. وعند تخرجهما، تلقت والدتي أحد عشر عرض عمل (حيث كانت الشركات حينذاك ترغب بشدة في توظيف خريجات سوداوات) بينما كان والدي يرغب في إكمال دراسته العليا. وقد تلقى منحة دراسية من جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس في الولايات المتحدة الأمريكية؛ ولذلك سرعان ما حزم والداي أمتعتهما وهاجرا إلى أمريكا مع طفلتين هما أنا وأختي. وكانا قد خططا للرحلة بكل تفاصيلها. وكان هدف والديَّ من الرحلة واضحاً، وهو إكمال دراسة والدي (وفي وقت لاحق حصلت والدتي على شهادة عليا من بريطانيا)، ثم عادا إلى إفريقيا.

كان عقد السبعينيات من القرن العشرين مثيراً وحافلاً بالأحداث في إفريقيا، حيث كانت دول إفريقية عديدة قد نالت استقلالها لتوها، وجاء مع الاستقلال إحساس بالكرامة واحترام الذات، والأمل بمستقبل أفضل. وعاش والداي وعملا ودرسا في

الولايات المتحدة طوال ثمانية أعوام، وعندما حصل والدي على درجة الدكتوراه عام 1978 عادا فوراً إلى زامبيا، وكانا مقتنعين بأن مستقبلهما ومستقبل أولادهما يزهر في الوطن الأم. وبعد ذلك لم يعش والداي في الخارج مطلقاً، وظلا ملتزمين بإخلاص لفكرة أنهما يستطيعان مساعدة بلادهما وقارتهما (من خلال المساهمة بطرقهما الصغيرة الخاصة) لتصبح في يوم من الأيام عظيمة اقتصادياً وسياسياً. وشقت والدتي طريقها الوظيفي في القطاع المصرفي، حيث كانت أول امرأة زامبية تتسلم منصب مديرة مصرف، ثم أصبحت رئيسة مجلس إدارة أحد أكبر البنوك في زامبيا، بينما ظل والدي مخلصاً للحقل الأكاديمي، ولكنه زج بنفسه في أعمال الإذاعة والإعلام، وكان يدير جمعية لمكافحة الفساد.

قضيت سنوات نشأتي الأولى وشبابي في زامبيا، بمراحل التعليم الابتدائية والثانوية والجامعية، وانتهى بي المطاف إلى دراسة الكيمياء في الجامعة ذاتها التي درس بها والداي قبل 17 عاماً. ولكن قُطعت دراستي في تموز/ يوليو 1990، بسبب محاولة انقلاب ضد الرئيس حينذاك كينيث كاوندا. ومع أن الاضطرابات والإجراءات الأمنية لم تدم طويلاً، فقد كانت كافية لإغلاق الجامعة وإرسال الطلبة إلى بيوتهم. وكانت تلك الحادثة الحافز الذي دفعني إلى مغادرة زامبيا. وكما فعل والداي قبلي، انتهى بي الأمر في الولايات المتحدة في منحة دراسية، وكنت تواقة لإكمال دراستي العليا. وكما كانت حال والديَّ كنت واثقة أنني سأعود إلى وطني قريباً.

أمضيت عامين في البنك الدولي في واشنطن العاصمة، وعامين أنجزت فيهما دراسة الماجستير في جامعة هارفارد، ثم أربعة أعوام أخرى أكملت فيها درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة أكسفورد. وعندما كنت خارج وطني فاتتني معايشة لحظات وتطورات مهمة في تاريخ البلاد، حيث انتقل النظام السياسي من حكم الحزب الواحد إلى ديمقراطية متعددة الأحزاب في عام 1991 (وكانت زامبيا أول مستعمرة بريطانية سابقة في إفريقيا تتم فيها الإطاحة بالرئيس عبر صناديق الاقتراع، وليس بالرصاص). كما تحول اقتصاد البلاد من النمط الاشتراكي إلى النمط الرأسمالي؛ وظهر وانتشر المرض الوبائي المأساوي، نقص المناعة المكتسبة (الإيدز).

على الرغم من تعلّقي بالروابط العائلية والثقافية في زامبيا، ففي كل مرة أنظر إلى الوضع فيها كانت تضمحل آفاق نمو شخصيتي هناك. وبدأت تتراجع الحوافز التي تدفعني إلى العودة لزامبيا يوماً بعد يوم، وتزايدت الأسباب التي تدفعني للبقاء خارجها يوماً بعد يوم. ولم أستطع التهرب من الشعور بأن فرص العمل المناسبة لمؤهلاتي وخبرتي ليست في موطني ولكنها في الخارج. وبالرغم من وجود وظائف مرموقة وعالية الأجر في وطني طبعاً، فإن الوظائف المتاحة والتي تلائم مؤهلاتي كانت في بيئة مبتلاة ببيروقراطية مترهلة.

أما أعز صديقة لدي فقد أخذت وجهة مختلفة. وبعد إنهاء دراستها العليا في أفضل الجامعات الأمريكية، قررت العودة إلى الوطن بصورة مناقضة لرجاحة رأيها ومخالفة لتحذيراتي. وأمضت السنوات الثلاث الأخيرة تقدم المساعدات التي يحتاجها الناس بشدة في قطاع الخدمات الاجتماعية في بلدنا، ولكنها الآن مستعدة لأن تغادر زامبيا مرة أخرى، ليس لأنها لا تحب عملها، وليس لأنها لم تساعد مجتمعها، ولكن -ومثل كثير من الأفارقة المثقفين الذين يعيشون في الخارج ويتوقون للعودة إلى أوطانهم- تشعر أن بلادها لاتزال تتخبط في دوامة لا تنتهي على ما يبدو من الفساد والمرض والفقر والاعتماد على المساعدات الأجنبية، وهي تنظر إلى وضعها وتسأل نفسها: ماذا دهى هذه البلاد؟

ولا حاجة للقول إن إفريقيا ليست دولة واحدة، بل هي قارة تضم مجموعة دول يفوق عددها الخمسين، وفي أغلب الحالات نجد لكل دولة تاريخاً مختلفاً. وشعوب إفريقيا متنوعة كما هي الحال في أمريكا الشمالية وجنوب شرق آسيا، حيث تختلف لغات التواصل، والثقافات الشديدة التباين، وكذلك المعتقدات الدينية.

ونظراً لكون السنغال مستعمرة فرنسية سابقة، ويلاحَظ فيها نفوذ كبير للعرب، وأغلبية سكانها مسلمون، فهي مختلفة تماماً عن مالاوي، التي كانت مستعمرة بريطانية سابقة وتعتبر المسيحية فيها الدين المهيمن. وما القواسم المشتركة بين الدول الناطقة بالبرتغالية مثل أنجولا وموزمبيق وبين أثيوبيا التي لم تخضع لأي مستعمر سابقاً؟ (إن

الهزيمة التي ألحقتها أثيوبيا بالإيطاليين في معركة "أدوا" عام 1896 تعني أن الدولة ظلت في جميع المقاصد والمعايير مستقلة حتى جاء الغزو الإيطالي عام 1935).[1]

من الناحية الاقتصادية، ونظراً لكون الدولتين مصدّرتين للسلع، فإن كينيا المنتجة للشاي مختلفة تماماً عن جمهورية الكونجو الديمقراطية من حيث البنية الاقتصادية، حيث تظل الكونجو مصدِّراً كبيراً للمعادن، ويوجد فيها فرص عمل للسكان المحليين بنسبة أعلى من جاراتها. والتحديات الصحية التي تواجهها غانا (حيث تفشت إصابات الأيدز فيها لتطال 2.2٪ من السكان) هي -دون شك- مختلفة تماماً عن المشاكل التي تواجهها سوازيلند، حيث توجد قرى بأكملها وقعت فريسة لمرض الأيدز (وبلغت نسبة الإصابات في سوازيلند 26٪ من السكان؛ بينما بلغت الذروة بنسبة 40٪ في عام 2003).

ومن المحزن أن هناك قواسم مشتركة بين دول جنوب الصحراء الإفريقية: فمستوى الفقر فيها معروف تماماً، والفساد مستشرٍ، والأمراض منتشرة بكثرة، والبنية التحتية متهالكة، والأداء الاقتصادي غير منظم (وفي معظمه ضعيف)، والاستقرار السياسي مفقود، وهناك ميل تاريخي للاضطرابات العنيفة وحتى الحروب الأهلية. هذه السمات مشتركة بين معظم الدول الإفريقية، وإنْ بدرجات متفاوتة. وهي مشكلات تؤرق صانعي السياسة والحكومات كل يوم في تشاد التي ترزح تحت وطأة الفقر، وكذلك الصومال التي مزقتها الحرب الأهلية، أو بوتسوانا المبتلاة بالأمراض. وسواء كنت تعيش في زامبيا التي يقطنها اليوم نحو 10 ملايين نسمة ويستخدمون سبعين لهجة مختلفة، أو في جارتها زيمبابواي حيث يبلغ عدد سكانها رقماً مماثلاً تقريباً، فإن السكان الأفارقة الأصليين يمكن أن يقسَّموا بسهولة إلى قبليتين كبيرتين (شونا ونديبلي)، والتحديات المشتركة التي تواجه الدول الإفريقية حقيقية وصعبة. وتتداخل مشكلات الثروات وسوء توزيعها. وحتى في الدول التي تسجل بعض جوانب النجاح الاقتصادي، يجب أن نتذكر أنه على المدى البعيد لا توجد دولة إفريقية تستطيع أن تحافظ على وجودها حقاً كواحة للازدهار بالاعتماد على نفسها.

بالنسبة لي، إن إيجاد حل مستدام لمصائب إفريقيا هو هدف شخصي. ونظراً لكوني نشأت في واحدة من أفقر الدول في العالم، فإني أشعر برغبة قوية لمساعدة الأسر الإفريقية كأسرتي، التي لاتزال تعاني عواقب الإخفاق الاقتصادي كل يوم في حياتها. وخلال مسيرة حياتي المهنية والأكاديمية، كطالبة أدرس الاقتصاد، فكرت ملياً في قضية التنمية. وكنت أستغرب في أغلب الأحيان متسائلة: لماذا استطاعت المناطق الناشئة الأخرى أن تتجاوز الصعوبات وتتجه نحو الرخاء الاقتصادي، ولماذا أخفقت القارة الإفريقية في ذلك؟ وهذا الكتاب هو نتاج أفكاري ومداولاتي مع الآخرين على مدى سنوات طويلة.

الكتاب موجه للأفارقة ولصانعي السياسة في الدول الإفريقية، وإلى أولئك الموجودين في الغرب والمجتمع الدولي الأوسع والراغبين حقاً في رؤية إفريقيا تحرز التقدم. وفي صفحات الكتاب أعرض وجهة نظري حول الأسباب التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه الآن، وأقترح طرقاً لتحديد ملامح النمو الاقتصادي الذي لايزال حتى الآن عصياً على الفهم في إفريقيا.

ومع أن أطروحة المساعدات المميتة قد تُواجَه بانتقادات حادة، فهي تحمل رسالة مهمة. وفحوى الرسالة أن حياة مليارات من البشر تتوقف على إيجاد الحلول المالية الصحيحة للمشكلات التي تقضّ مضاجع الدول النامية. وبعد أكثر من خمسة عقود من التشخيص الخاطئ حان الوقت الآن لكي تغير إفريقيا مسارها وتسلك الطريق الأصعب ولكنه بلا جدال هو الأفضل. والكتاب نفخة بوق تدعو الأفارقة للتغيير.

مقدمة

نعيش في عصر ثقافة المساعدات.

نعيش في عصر تسود فيه ثقافة المساعدات، حيث يتقبل الميسورون ذهنياً ومالياً فكرة أن تقديم الهبات للفقراء عمل صائب. وخلال السنوات الخمسين الماضية، تم تحويل أكثر من تريليون دولار من الدول الغنية إلى إفريقيا كمساعدات ضمن برامج التنمية المتنوعة. وفي العقد الفائت وحده تم جمع ملايين الدولارات كل عام في الدول الغنية لدعم الأعمال الخيرية في إفريقيا، وذلك ضمن برامج الكونشرتو-8 (Live 8)؛* وشعار "لنجعل الفقر ذكرى من الماضي"؛ وأهداف التنمية للألفية الثالثة؛ وكشف تحديات الألفية؛ والبعثة الإفريقية؛ واجتماع قمة السبع الكبار G7 عام 2005.

جعلونا نعتقد أن هذا ما ينبغي علينا القيام به. بدؤوا يناشدوننا ويحثوننا على التبرع في الشوارع وفي الرحلات الجوية؛ وعبر سيل من رسائل البريد الإلكتروني، والكثير الكثير من المناشدات التلفزيونية، التي تذكرنا بأن علينا واجبات أخلاقية لكي نزيد تبرعاتنا للفقراء. وفي مؤتمر حزب العمال البريطاني عام 2001 قال رئيس الوزراء حينذاك توني بلير: «إن وضع إفريقيا وصمة لضمير العالم». وأضاف إنه يتوجب على الدول الغربية تقديم المزيد من المعونات. وإلى الآن، وبالرغم من المشكلات المتعددة التي تواجه إفريقيا، فإن المساعدات التي تلقتها القارة غير كافية.[1]

هناك شعور عميق في كل وعي ليبرالي في عالم تتلاشى فيه المنظومات الأخلاقية، ويتركز هذا الشعور في فكرة مقدسة وهي الإيمان بمبدأ لا يمكن النقاش حوله، وهو:

---

* حفلات موسيقية يشارك فيها آلاف الموسيقيين وتُبث عبر محطات وبلدان كثيرة، بهدف زيادة المساعدات للدول الفقيرة، وتسبق عادة اجتماعات قمم الثماني الكبار. (المترجم)

أن من واجب الغني مساعدة الفقير، وشكل المساعدة يجب أن يكون عبر المعونات والمنح.

إن ثقافة المساعدات عبر الحفلات الموسيقية للمشاهير كرّست هذه المفاهيم الخاطئة، حيث أصبحت المساعدات جزءاً من صناعة الترفيه. ويشجع مشاهير الإعلام، ونجوم السينما، وأساطير الغناء المساعدات الإنسانية بقوة، ويروجون للحاجة إليها؛ ويوبخوننا لأننا لا نتبرع بما يكفي، ويلومون الحكومات لأنها لا تبذل جهوداً كافية في هذا المجال، والحكومات تردّ عليهم بالمثل لأنها تخشى فقدان شعبيتها وهي تطمح لكسب الفضل في تقديم شيء جيد لجماهيرها؛ فهذا الموسيقار الأيرلندي بونو يحضر قمة عالمية لجمع المساعدات وبوب جيلدوف - وهنا أستخدم كلمات توني بلير ذاتها - «هو واحد من الناس الذين أكنّ لهم أسمى الاحترام». وبالفعل تحولت المساعدات إلى سلعة ثقافية.

هناك ملايين الناس يشجعون على منح المساعدات، وآخرون يسعون للحصول عليها. ويتم الحكم على أداء الحكومات من خلال حجم المساعدات التي تقدمها للدول الفقيرة. ولكن، هل استطاع مبلغ أكثر من تريليون دولار من المساعدات عبر برامج التنمية خلال العقود القليلة الماضية جعل وضع سكان إفريقيا أفضل حالاً؟ كلا، فقد أصبحت الدول المتلقية للمساعدات في كل أصقاع المعمورة أسوأ حالاً مما كانت عليه؛ بل أسوأ بكثير مما كانت عليه. فالمساعدات ساهمت في جعل الفقير أشد فقراً، وتباطأت وتيرة النمو. ولكن المساعدات لاتزال محوراً أساسياً لسياسة التنمية في أيامنا هذه، وواحدة من أهم الأفكار في عصرنا.

إن الاعتقاد السائد بأن المساعدات يمكن أن تخفف وطأة الفقر المتأصل المنهج وأنها حققت ذلك فعلاً مجرد خرافة؛ فهناك ملايين الأفارقة أصبحوا أكثر فقراً اليوم بسبب المساعدات، ولم ينته البؤس والفقر بل ازدادا. وكانت المساعدات - ولاتزال - كارثة سياسية واقتصادية وإنسانية لا يمكن تخفيفها، في معظم أنحاء العالم النامي.

كيف حدث ذلك؟ وكيف وقع العالم فريسة للفكرة التي تبدو صحيحة جداً ولكنها في الحقيقة خاطئة جداً؟ الإجابة عن ذلك هي المحور الذي يدور حوله هذا الكتاب. فالمساعدات المهدورة هي قصة فشل سياسة التنمية بعد الحرب.

وخطوة بعد أخرى سيقوم الكتاب بنقض الافتراضات والمقولات التي تدعم أسوأ قرار بعينه في تاريخ سياسة التنمية الحديثة، وهو اختيار المساعدات لكي تكون الحل الأمثل لمشكلة الفقر في إفريقيا. والدليل على إخفاق الحل شديد الوضوح ومذهل بقدر وضوحه؛ فهو يعرض مقارنة بين الدول التي رفضت قنوات المساعدات وازدهرت، والدول الأخرى التي أصبحت مدمنة على المساعدات ووقعت في حلقة شيطانية متخمة بالفساد وتشويه علاقات السوق والمزيد من الفقر، وبذلك أصبحت "بحاجة" إلى مزيد من المساعدات.

هناك أشخاص آخرون قبلي انتقدوا المساعدات، ولكن خرافة تأثيراتها لاتزال سائدة. ويقدم كتاب **المساعدات المميتة** نموذجاً جديداً لتمويل التنمية في دول العالم الأشد فقراً: وهذا النموذج يضمن النمو الاقتصادي، ويعد بتقليص الفقر في إفريقيا إلى حد كبير، والأهم من ذلك أنه لا يعتمد على المساعدات.

هذا الكتاب ليس دعوة لليأس، بل هو بعيد عن ذلك كلياً، إذْ يقدّم طريقاً آخر؛ طريقاً لم يُسلَك في إفريقيا. هذا الطريق الجديد أكثر قسوة وصعوبة، ويتطلب جهداً أكبر، ولكنه في نهاية المطاف طريق للنمو والازدهار وتحقيق استقلال القارة. هذا الكتاب يدور حول الحل المتحرر من المساعدات لتحقيق التنمية، والأجوبة عن: لماذا هو صحيح؟ ولماذا حقق النجاح في مناطق أخرى؟ ولماذا هو الطريق الوحيد للتقدم بالنسبة للدول الأشد فقراً في العالم؟

الجزء الأول

عالم المساعدات

الفصل الأول

خرافة المساعدات

حالة إفريقيا

قبل عشر سنوات، كان من السهل أن نرسم صورة كئيبة للقارة الإفريقية. فالآفاق الاقتصادية كانت محبطة، والفساد مستشرٍ، ورأس المال الاجتماعي هزيل، والدول الاستبدادية كانت هي النمط السائد، والبنية التحتية متهالكة.

خلال السنوات الخمس الماضية كانت هناك مؤشرات توحي بشيء من التفاؤل. وقد سجلت اقتصادات إفريقية عديدة معدلات نمو سنوي تقارب 5٪، وهناك عدد من الدول أصبحت الآن تجري انتخابات ديمقراطية.

هناك ثلاثة عوامل جوهرية لانتعاش إفريقيا:

أولاً، ارتفاع أسعار السلع (النفط، والنحاس، والذهب، والمواد الغذائية) في السنوات القليلة الماضية أنعش الصادرات الإفريقية وزاد عوائد التصدير. ثانياً، على خلفية السياسات التي ظهرت في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، والتي تعتمد على قوى السوق، فقد استفادت الدول الإفريقية من مكاسب السياسة الإيجابية الجديدة. وقد أدى ذلك إلى تعزيز الركائز الأساسية للاقتصاد الكلي في إفريقيا (النمو في حالة صعود، والتضخم في انحسار، والأداء النقدي والمالي أصبح أكثر شفافية وتعقلاً واستقراراً). وعلى الرغم من عناوين الأخبار السلبية عن إفريقيا، فقد كان هناك تحسينات جديرة بالملاحظة في المؤشرات الاجتماعية لبعض الدول الإفريقية. وعلى سبيل المثال، هبطت معدلات انتشار الأيدز في كينيا من 15٪ في عام 2001 إلى 6٪ بنهاية 2006.[1] ثالثاً، كان هناك بعض

الإنجازات الجديرة بالذكر في المشهد السياسي في أجزاء مختلفة من القارة، وكانت إنجازات حقيقية وليست حبراً على ورق. وعلى سبيل المثال، من مجموع دول جنوب الصحراء الإفريقية التي يبلغ عددها ثماني وأربعين دولة، هناك أكثر من 50٪ منها تُجري انتخابات ديمقراطية دورية، يمكن اعتبارها حرة ونزيهة.[2] ويمكن اعتبار إجراء انتخابات ديمقراطية وتراجع مستويات الفساد في عدد من الدول الإفريقية (مثل: أنجولا، وغانا، والسنغال، وتنزانيا، وأوغندا، وحتى نيجيريا) مؤشراً على تحسن مناخ الاستثمار إلى حد كبير.

إذا كنت ببساطة تصدق عناوين الصحف ووسائل الإعلام التي تركز على المهاترات والملاحظات الساخرة الذكية، فأنت من شبه المؤكد ستفقد ملاحظة بعض النقاط الأساسية في التنمية المالية لإفريقيا.

إن سوق جوهانسبرج للأوراق المالية، التي أُسست عام 1887، هي أقدم بورصة في دول جنوب الصحراء الإفريقية. وبعدها تم افتتاح بورصة "بولاوايو"، في الدولة التي كانت تُعرف حينذاك باسم روديسيا، والتي كانت مستعمرة بريطانية عام 1896، ثم افتُتحت بورصة "ويندهويك" في ناميبيا الحالية عام 1910.[3] واليوم أصبح هناك ست عشرة دولة إفريقية تفاخر بأن لديها بورصات نشيطة وتتمتع بالشفافية، وهي (بوتسوانا، الكاميرون، غانا، كينيا، مالاوي، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، نيجيريا، جنوب إفريقيا، سوازيلند، رواندا، تنزانيا، أوغندا، زامبيا، زيمبابواي) ويبلغ حجم القيمة السوقية للشركات المدرَجَة في هذه البورصات في عام 2008 (باستثناء جنوب إفريقيا) نحو 200 مليار دولار (أي نصف الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بأسرها).

ومع الاعتراف بأن السيولة في أسواق البورصة – أي مدى السهولة المتاحة للمستثمر لبيع أو شراء الأسهم– في معظم أسواق البورصة الإفريقية منخفضة نسبياً، حيث سجلت المبيعات السنوية نسبة 6٪ من أسهم الشركات المدرجة في عام 2008 (بالمقارنة مع متوسط مبيعات 85٪ في الاقتصادات الناشئة والأكثر تطوراً مثل البرازيل، وروسيا، والهند،

والصين)، فإن النمو في السيولة بين عامي 2005 و 2006، والذي يُقاس بدورة المبيعات السنوية، كان أكثر من 50٪. ونظراً لأن كل الأشياء تمر في ظروف صعبة متشابهة، فإنه ينبغي تحسين السيولة في جميع البورصات الإفريقية بشكل ملحوظ في المدى القريب.[4]

خلال ثلاث من السنوات الخمس الماضية، كانت تُصنَّف البورصات الإفريقية من بين أفضل الأماكن للاستثمار، وكانت أرباح الأسهم المدرجة للتداول تتراوح في المتوسط حوالي 40٪. وكانت عوائد بعض الشركات مثل "زامبيف" (إحدى الشركات الإفريقية الكبرى والتي تعمل في قطاع الزراعة وتشمل أنشطتها إنتاج لحوم الأبقار والدجاج والبيض ومشتقات الألبان، وتعليبها وتوزيعها) 150٪ وفق الأسعار الحقيقية للدولار في عام 2007، وبلغت عوائد القطاع المصرفي النيجيري بين عام 2005 وأوائل 2008 نحو 300٪.

كما كان الأداء في أسواق السندات المالية مثيراً للإعجاب أيضاً. وحققت سندات الديون المحلية عوائد للمستثمرين بحدود 16٪ في عام 2006، و 18٪ في عام 2007. وخلال السنوات الخمس الأخيرة، تراجع متوسط تقييم مخاطر الديون الإفريقية بمقدار 250 نقطة أساس. وهذا يعني أنه إذا قامت دولة ما بإصدار سندات دين بقيمة 100 مليون دولار، فهي بذلك توفر على نفسها 2.5 مليون دولار سنوياً، بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل خمسة أعوام. وقد سجلت الاستثمارات في الأسهم الخاصة الإفريقية تقدماً ثابتاً، واكتسبت شهرتها بأنها تحقق أرباحاً بحدود 30٪ على مدى السنوات العشر الماضية.

لكن على الرغم من الإنجازات المهمة في السنوات الأخيرة في مجالي بناء الاقتصاد الكلي والمشهد السياسي، فإن الصورة العامة من حيث اتجاهات التقدم في إفريقيا لا تزال تعكس تحدياً وصعوبات.

ومع الأخذ في الاعتبار أن متوسط دخل الفرد نحو دولار واحد في اليوم، فإن جنوب الصحراء الإفريقية تظل البقعة الأفقر على وجه الأرض.[5] ودخل الفرد الإفريقي اليوم

أدنى مما كان عليه في سبعينيات القرن العشرين، مع بقاء عدد كبير من الدول الإفريقية على الأقل بنفس مستوى الفقر الذي عرفته قبل أربعين عاماً. وهناك أكثر من نصف سكان إفريقيا البالغ عددهم 700 مليون نسمة يعيشون على أقل من دولار في اليوم، وبذلك تكون منطقة جنوب الصحراء الإفريقية حاضنة أعلى نسبة فقراء في العالم؛ أي تؤوي نحو 50٪ من مجموع فقراء العالم. ومع أن عدد سكان العالم ونسبة الناس الذين يعيشون في فقر شديد هبطا بعد عام 1980، إلا أن نسبة الناس الذين يعيشون في فقر مدقع في جنوب الصحراء الإفريقية ازداد ليصل إلى نحو 50٪ من مجموع سكان المنطقة. وتضاعف عدد الأفارقة الذين يعيشون في فقر تقريباً بين عامي 1981 و 2002، الأمر الذي جعل الإنسان الإفريقي العادي اليوم أفقر مما كان عليه قبل عقدين من الزمن. وفي السنوات اللاحقة، تنبأ تقرير **الأمم المتحدة** للتنمية البشرية لعام 2007 أن فقراء جنوب الصحراء الإفريقية سيشكلون نحو ثلث فقراء العالم في عام 2015، أي أن نسبتهم سترتفع من خُمس سكان العالم عام 1990 (ويُعزى ذلك إلى خطوات التنمية الدراماتيكية التي تُتخَذ في مناطق أخرى في مختلف أنحاء العالم الناشئ).

بقي متوسط العمر المتوقع عند الولادة راكداً في إفريقيا، وهي القارة الوحيدة التي يبلغ متوسط عمر الإنسان فيها أقل من ستين عاماً؛ حيث يحوم اليوم حول خمسين عاماً فقط، وهبط في بعض الدول الإفريقية للمستوى الذي كان عليه في خمسينيات القرن العشرين (حيث بلغ متوسط عمر الإنسان في سوازيلند حداً معيباً؛ ثلاثين عاماً فقط). ويُعزى تراجع متوسط عمر الإنسان في إفريقيا بشكل رئيسي إلى ارتفاع عدد صرعى وباء الأيدز. ويموت طفل من بين كل سبعة أطفال في عموم قارة إفريقيا قبل بلوغ سن الخامسة.[6] وهذه الإحصائيات مقلقة بوجه خاص؛ نظراً لأن (كما هي الحال في العديد من المناطق النامية من العالم) نحو 50٪ من سكان إفريقيا فتية، أي تحت سن خمسة عشر عاماً.

هبطت نسبة متعلمي القراءة والكتابة في معظم دول إفريقيا إلى ما دون المستويات المسجلة ما قبل عام 1980. ولاتزال معدلات متعلمي القراءة والكتابة، ومؤشرات الرعاية

الصحية (كانتشار الملاريا، والأمراض المنقولة عبر المياه كالبلهارسيا، والكوليرا) وعدم عدالة توزيع الدخل، جميعها مصدر قلق. وهناك مؤشرات عديدة مهمة تدل على أن الأمور في إفريقيا تسير في انحدار، وليس هذا فحسب، بل يُلاحظ أن إفريقيا معزولة (بصورة سلبية واضحة) عن التقدم الحاصل في بقية مناطق العالم. وحتى مع معدلات النمو البالغة في المتوسط 5٪ سنوياً على مدى السنوات القليلة الماضية، فقد ذكر مجلس التقدم الإفريقي في عام 2007 أن معدل النمو لايزال أقل من 7٪ وهو المستوى الذي يجب أن يكون مستداماً لكي يتم تحقيق إنجازات جوهرية في مسيرة تقليص الفقر.[7]

على الصعيد السياسي، لايزال نحو 50٪ من دول القارة الإفريقية خاضعاً لأنظمة حكم غير ديمقراطية. وحسب النسخة الرابعة من سلسلة البيانات السياسية لدول العالم التي يزيد تعداد سكانها على 500 ألف نسمة، فإن إفريقيا لاتزال موطناً لأحد عشر نظاماً استبدادياً على الأقل (الكونجو برازافيل، وغينيا الاستوائية، وإريتريا، والجابون، وجامبيا، وموريتانيا، ورواندا، والسودان، وسوازيلند، وأوغندا، وزيمبابواي). وهناك ثلاثة رؤساء دول أفارقة (خوسيه إدواردو دوس سانتوس رئيس أنجولا، وتيودورو أوبيانج مباسوجو رئيس غينيا الاستوائية، والحاج عمر بونجو رئيس الجابون) لايزالون في السلطة منذ سبعينيات القرن العشرين (وقد تسلم الحاج عمر بونجو مقاليد الحكم في 2 ديسمبر 1967، وقد احتفل مؤخراً بمرور أربعين عاماً على وجوده في سدة الحكم). وهناك خمسة رؤساء آخرون أحكموا قبضتهم على السلطة منذ ثمانينات القرن العشرين (كومباور رئيس بوركينا فاسو، وبيا رئيس الكاميرون، وكونتي رئيس غينيا، وموسيفيني رئيس أوغندا، وموجابي رئيس زيمبابواي). ومنذ عام 1996، هناك إحدى عشرة دولة إفريقية شهدت حرباً أهلية (أنجولا، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية الكونجو الديمقراطية، وجمهورية الكونجو، وغينيا بيساو، وليبيريا، ورواندا، وسيراليون، والسودان، وأوغندا).[8] وحسب تقرير **مؤشر السلم العالمي** السنوي لشهر أيار/ مايو 2008، فإن من بين الدول العشر في أسفل القائمة، هناك أربع دول إفريقية تُعتبر الأقل سلماً في العالم (وهي على الترتيب: جمهورية إفريقيا الوسطى، وتشاد، والسودان، والصومال)، وهذا أعلى معدل لانعدام السلم في أي قارة.

لماذا تبدو إفريقيا وحدها، من بين قارات العالم، محبوسة في دائرة الفشل وعدم الفعالية؟ ولماذا تبدو إفريقيا من بين كل قارات العالم عاجزة عن وضع قدمها على سلم التقدم الاقتصادي بشكل مقنع؟ ولماذا جاءت من تلك القارة، في دراسة أجريت مؤخراً، سبع دول بين المراتب العشر الأولى "للدول الفاشلة"؟ هل الناس في إفريقيا أكثر عجزاً من بقية البشر عالمياً؟ هل القادة الأفارقة في تركيبتهم الجينية أكثر قابلية للرشوة، وأكثر وحشية وفساداً؟ هل صانعو السياسة الأفارقة عاجزون بالفطرة؟ ما الذي يُبقي إفريقيا متخلفة، ويجعلها عاجزة عن اللحاق ببقية دول العالم في القرن الحادي والعشرين؟ الجواب عن كل هذه التساؤلات يكمن في المساعدات الدولية.

ما هي المساعدات الدولية؟

بوجه عام يوجد ثلاثة أنماط من المساعدات: الأول، إنسانية أو إغاثة (طوارئ) وهذه يتم جمعها وتوزيعها لمواجهة الكوارث والمصائب، مثل المساعدات المقدمة لمعالجة تأثيرات تسونامي الآسيوي عام 2004، أو الأموال التي مُنحت إلى ميانمار عندما ضربها الإعصار عام 2008. والنمط الثاني المساعدات المرتبطة بالأعمال الخيرية، ويتم توزيعها من قِبل جمعيات خيرية وتعطى للناس مباشرة أو لمؤسسات. والنوع الثالث هو المساعدات المنهجة، أي المساعدات التي تعطى للحكومات مباشرة، إما من خلال تحويلات من حكومة إلى حكومة (وفي هذه الحالة يطلق عليها مساعدات ثنائية) أو تعطى من خلال مؤسسات مثل البنك الدولي (وهذه تعرف باسم مساعدات متعددة الأطراف).

مع أن هناك مزايا جوهرية واضحة لمساعدات الإغاثة، فإن الانتقادات تطالها كما تطال المساعدات الخيرية. وتنتقَد المساعدات الخيرية غالباً، وهناك تبريرات لذلك بأنها تنفَّذ بطرق سيئة، وتستهلك تكاليف إدارية عالية، وفي بعض الأحيان يتم إجبار المنظمات الخيرية على تنفيذ طلبات الحكومات المتبرعة، بالرغم من عدم ارتباط هذه المنظمات بالبيئة المحلية لمكان توجيه المساعدات. وعلى سبيل المثال، في عام 2005 تعهدت الولايات المتحدة بتقديم 15 مليار دولار على مدى 15 سنة لمكافحة مرض الأيدز (وأغلب هذا

المبلغ يتم صرفه ضمن خطة الطوارئ الموضوعة تحت تصرف الرئيس لمساعدة ضحايا الأيدز PEPFAR والتي تم إطلاقها في كانون الثاني/ يناير 2003).[9] ولكن هذه الخطة لها ذيول وخيوط معقدة. ويجب أن يذهب ثلثا هذا المبلغ لتعزيز برامج التقشف، ولن تُصرف هذه المساعدات لأي منظمات تمتلك عيادات طبية تقدم خدمات الإجهاض أو حتى الاستشارات بشأن الإجهاض. وبعد تسعة شهور من حدوث التسونامي الآسيوي عام 2004، ومهما كان السبب (البيروقراطية الإدارية، أو عدم الكفاءة المؤسساتية، أو غياب المنظمات المناسبة على الأرض لتوزيع الأموال) فإن مؤسسة وورلد فيجين World Vision الخيرية أنفقت أقل من ربع مبلغ المساعدات البالغة 100 مليون دولار التي جمعتها لضحايا التسونامي.

ولكن هذا الكتاب لا يولي أهمية كبيرة لمساعدات الإغاثة والمساعدات الخيرية. فالمبالغ الضخمة لهذا النوع من المساعدات التي تتدفق إلى إفريقيا هي ببساطة تخفي العقلية الأساسية (مع أنها عقلية خاطئة) التي تسود في الغرب وتقول: إن المساعدات، مهما كان شكلها، شيء جيد. وإلى جانب ذلك، فإن مساعدات الإغاثة والخيرية تبدو صغيرة جداً مقابل مليارات الدولارات التي تُمنح كل عام مباشرة إلى حكومات الدول الفقيرة.

جرت العادة أن يتم تحويل مبالغ نقدية ضخمة بصورة ممنهجة من الدول الغنية إلى الحكومات الإفريقية، على هيئة قروض ميسّرة (أي أنه يتم إقراض الحكومات الإفريقية بأسعار فائدة أقل من السعر السائد في السوق، ولفترات سداد طويلة جداً أطول من الفترات المعهودة في الأسواق التجارية العادية)؛ أو يتم تقديم مبالغ على هيئة هبات (أي منح أموال من دون مقابل).

هناك مدرسة فكرية تقول إن الدول المتلقية تنظر إلى القروض - التي تحمل أعباء السداد في المستقبل- بأنها مختلفة عن الهبات؛ فأعباء تسديد القروض تدفع الحكومات إلى استخدام الأموال بحكمة، وجمع الضرائب والمحافظة على المستويات والآليات الحالية

لجمع العوائد. بينما يُنظر إلى الهبات على أنها موارد مجانية، وهي بالتالي يمكن أن تشكل بديلاً مناسباً تماماً ليحل محل العوائد المحلية التي تجمعها الحكومة.

هذا الفارق بين القروض والهبات دفع العديد من الدول المانحة أن تسلك سياسة الهبات بدلاً من القروض للدول الفقيرة. والمنطق المبرر لهذا الخيار هو أن الجزء الأكبر من الاستثمارات التي تحتاج إليها الدول الفقيرة تستغرق فترات طويلة للنضج قبل أن تبدأ إحداث تغييرات ملموسة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويرى باحثون كثيرون أن السبب الكامن وراء ذلك هو أن دولاً إفريقية عدة تلقت على مدى سنوات طويلة قروضاً (بأسعار فائدة متغيرة) ولم تتلقَ هبات لتمويل الاستثمارات العامة التي أصبحت مثقلة بالديون، والمساعدات الأجنبية لم تساعد تلك الدول على بلوغ أهدافها التنموية.

ولكن في نهاية المطاف يبرز سؤال جوهري، وهو: إلى أي مدى تنظر الحكومات المتلقية بجدية وتعتبر القروض مختلفة عن الهبات؟ فإذا تم تزويدها بقروض أجنبية ضخمة وبشروط ميسّرة جداً (مع ملاحظة أنه كثيراً ما يتم إعفاؤها من تسديد هذه القروض) فإن صانعي السياسة في الاقتصادات الفقيرة قد ينظرون إلى هذه القروض على أنها مساوية تقريباً للمنح، وهكذا يصبح التفريق بين (المساعدات) القروض وبين الهبات غير دقيق عملياً. وخلال العقود الأخيرة، يبدو أن نمط المساعدات المرسلة إلى إفريقيا مصبوغ بهذه النظرة من قبل العالم كله، حيث لا يُنظر للقروض على أنها مختلفة عن الهبات.

ولذلك كله، وفي ثنايا هذا الكتاب، يمكن تعريف المساعدات بأنها المبلغ الإجمالي للقروض الميسّرة والهبات، وهي تلك المليارات التي عرقلت تنمية إفريقيا وكبحتها وأخّرتها. وهي تلك المليارات التي سيتناولها كتاب **المساعدات المميتة**.

الفصل الثاني

موجز لتاريخ المساعدات

بدأت حكاية المساعدات الدولية جدياً في الأسابيع الثلاثة الأولى من تموز/ يوليو 1944، خلال اجتماع عُقد في فندق ماونت واشنطن، بحي بريتون وودز، بنيوهامبشاير، في الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى خلفية الحرب العالمية الثانية، كان هناك أكثر من 700 موفد من نحو 44 دولة، كانوا مصممين على إرساء هيكل لنظام عالمي لإدارة التمويل والنقد.[1] وكما سنوضح لاحقاً، سنجد أن النمط المهيمن للتنمية المعتمدة على ضخ المساعدات الدولية قد انطلق من ذلك الاجتماع.

تعود جذور المساعدات الدولية الضخمة إلى القرن التاسع عشر، عندما قدمت الولايات المتحدة في عام 1896 مساعدات إلى دول أجنبية على هيئة مساعدات غذائية. وبموجب قانون التنمية الاستعمارية الصادر عام 1929، قدمت الحكومة البريطانية هبات لدعم مشروعات البنية التحتية في عدد من الدول الفقيرة. وكانت المساعدات في تلك المراحل المبكرة تتوقف على مدى سخاء الدولة المانحة وبدرجة مساوية كانت تهدف إلى فرض السيطرة السياسية على المنطقة المستعمَرة. ولم يتغير ذلك الوضع إلا في عام 1940، عند صدور قانون التنمية والرفاهية في المستعمرات البريطانية، حيث تم توسيع برنامج المساعدات وأصبح يسمح بتمويل أنشطة في القطاع الاجتماعي.

ويمكن تصنيف المساعدات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية إلى سبع فئات كبيرة: مولدها في بريتون وودز في أربعينيات القرن العشرين؛ فترة خطة مارشال في خمسينيات القرن العشرين؛ عقد التصنيع في الستينيات؛ التحوّل نحو المساعدات كعلاج للفقر في السبعينيات؛ المساعدات كأداة لإرساء الاستقرار والتعديل البنيوي في الثمانينيات؛

المساعدات كحافز للديمقراطية والحوكمة في التسعينيات؛ تتويج المسيرة بالهوس السائد في أيامنا هذه، باعتقاد أن المساعدات هي الحل الوحيد لمختلف مشاكل إفريقيا الكثيرة.

تضمنت الأجندة الأساسية لمؤتمر بريتون وودز إعادة هيكلة نظام التمويل الدولي، وإنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف، وإرساء هيكل للتعاون الاقتصادي بهدف تجنُّب الوقوع ثانية في الكساد الكبير الذي استمر من عام 1929 حتى أوائل الأربعينيات. وكان أعضاء الوفود يسعون لاستباق ما سيحدث في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأدرك مهندسو مؤتمر بريتون وودز عام 1944 مسبقاً أن أوربا بحاجة لضخ مساعدات ضخمة جداً فيها إذا كان يراد لها أن تستعيد شيئاً من الاستقرار الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي. وكان هناك إقرار صريح أن دول أوربا الممزقة ستحتاج في فترة ما بعد الحرب إلى ضخ مبالغ طائلة من المال لمساندتها وتحفيزها لاستعادة مستويات التنمية المسجلة قبل الحرب. وبالنسبة للدمار الذي لحق بأوربا، فإن أموال المساعدات كانت (بالصدفة وحسن الحظ) تذهب إلى بنى تحتية مادية وقانونية واجتماعية موجودة أصلاً، وهذه البنى كانت فقط تحتاج إلى إصلاحات.

كان كل من الخبير الاقتصادي البريطاني البارز جون مينارد كينز، ووزير الخارجية الأمريكي حينذاك هاري دكستر وايت، يقودان النقاشات التي وضعت الأسس لإنشاء ثلاث منظمات: البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية (والذي يُعرف باسمه الشائع البنك الدولي) وصندوق النقد الدولي ، ومنظمة التجارة الدولية.

عند انطلاق هذه المنظمات تم تحديد مسؤوليات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بدقة ووضوح. وباستعراض الخطوط العريضة نرى أن البنك الدولي كان مكلفاً بتسهيل ضخ الاستثمارات الرأسمالية إلى مشاريع إعادة الإعمار، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية كانت مهمة صندوق النقد الدولي تتمثل في إدارة النظام المالي العالمي. وفي السنوات اللاحقة، أصبحت هاتان المؤسستان تحتلان الساحة الرئيسية في مجال التنمية، ولكن المهمة الأساسية كانت تستهدف مشروعات إعادة إعمار ما دمرته الحرب، وليس التنمية بحد ذاتها.

كانت أجندة إعادة الإعمار في جوهرها تفترض أنه لا يمكن تلبية الطلبات على الاستثمارات في حقبة ما بعد الحرب من دون توفير وسائل مناسبة لتحليل مخاطر الاستثمار بين الدول. وكان هناك اعتراف واسع النطاق بأنه ليس هناك سوى بضع دول تستطيع أن تلعب دور الدائن الأجنبي؛ وكان المبدأ الرئيس الذي يقوم عليه البنك الدولي هو أنه بغض النظر عن هوية الدولة التي تقدّم فعلاً القروض الخارجية، ينبغي على الدول الأعضاء جميعها المشاركة في إجراءات التأمين ضد المخاطر التي تنطوي عليها عملية الإقراض. ومن القروض الأولى التي تم صرفها من المؤسسات الدولية قرض بقيمة 250 مليون دولار لمشروعات إعادة الإعمار في فرنسا، وقد تم توقيعه في 9 أيار/ مايو 1946. وبعده مُنحت قروض إعادة إعمار لكل من هولندا، والدنمارك، ولوكسمبرج في آب/ أغسطس 1947. وهذه المساعدات كانت بلا شك جزءاً حيوياً في لب عملية إعادة الإعمار، التي ساهمت بصورة شبه مؤكدة في تعزيز القوة الاقتصادية التي أصبحت تتمتع بها أوربا اليوم.

إلى جانب البنك الدولي، كان صندوق النقد الدولي مكلفاً بمسؤولية محددة، وهي ترسيخ استقرار الاقتصاد العالمي. وعندما بدأ صندوق النقد الدولي عملياته في 1 آذار/ مارس 1947، تم تكليفه بمهمة تشجيع التعاون بين الدول لإرساء نظام نقدي دولي مستقر والإشراف عليه، وبذلك يمكن التكهن بأي أزمة مالية عالمية محتملة. وبنهاية أربعينيات القرن العشرين، كان قد تم إرساء نظام اقتصادي يعتمد على المساعدات، ولكن لم يتم إرسال أول مساعدات ضخمة من حكومة إلى حكومة إلا في أواخر عقد الأربعينيات.

في 5 حزيران/ يونيو 1947، وفي جامعة هارفارد، وضع وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال مقترحاً جريئاً تقدم بموجبه أمريكا رزمة مساعدات بقيمة تصل إلى 20 مليار دولار (وهذا المبلغ يعادل أكثر من 100 مليار دولار وفق الأسعار والقوة الشرائية في أيامنا هذه) لإنقاذ أوربا المدمَّرة.[2] وعندما خرجت أوربا من ويلات الحرب العالمية الثانية لم يكن لديها ما تبيعه للحصول على العملات الصعبة، وشهدت أحد أسوأ فصول

الشتاء في تاريخها، ولذلك اقترح الجنرال مارشال تدخلاً مالياً قوياً من جانب الولايات المتحدة. وبدورها، وضعت الحكومات الأوربية خطة إنعاش اقتصادي لبلدانها.

عملاً بخطة مارشال، بدأت الولايات المتحدة في برنامج تقديم مساعدات إلى أربع عشرة دولة أوربية، وقد تلقت هذه الدول فعلاً مساعدات أمريكية بقيمة 13 مليار دولار خلال السنوات الخمس التي تمثل الفترة الزمنية المقررة لخطة مارشال 1948-1952. وكانت بريطانيا بين الدول الخمس المستفيدة أكثر من سواها، حيث تلقت حصة الأسد 24٪ من المساعدات الأمريكية، تلتها فرنسا وإيطاليا وألمانيا، بنسب 20٪، و11٪، و10٪ على التوالي. أما من حيث نصيب الفرد الأوربي من مساعدات خطة مارشال، فقد تلقت الدول الأوربية الصغيرة دعماً أكبر مما تلقته الدول الكبيرة: فالنرويج تلقت 136 دولاراً؛ والنمسا 131 دولاراً؛ واليونان 128 دولاراً؛ وهولندا 111 دولاراً للفرد الواحد.

وإلى حد كبير ظلت الفكرة القائلة بأن خطة مارشال حققت نجاحاً مرموقاً دون تشكيك في صحتها. وبالفعل كانت الخطة ناجحة في إعادة أوربا الغربية للوقوف على قاعدة اقتصادية متينة، وهذا الإنجاز أعطى الولايات المتحدة أداة لتعزيز سياستها الخارجية، حيث كسبت حلفاء لها في أوربا الغربية، وبَنَتْ أساساً صلباً لسياسة تعددية الأطراف بقيادة واشنطن. وساهمت المساعدات الأمريكية في ترميم البنية التحتية المدمَّرة، وجلبت الاستقرار السياسي، وأعادت الأمل للشعوب المهزومة، ورسمت لهم مستقبلاً مشرقاً، وكذلك الأمر بالنسبة للدول الأوربية المتضررة، والأراضي المغتصبة. ولكنها في الوقت ذاته أفادت الدولة المانحة نفسها، حيث ظل الاقتصاد الأمريكي مزدهراً بينما كانت اقتصادات العالم حوله تئن من التدهور.

الأهم من ذلك كله، إذا كانت المساعدات قد نجحت في أوربا وأعطتها ما تحتاجه فعلاً، فلماذا لم تستطع أن تحقق الشيء ذاته في أي مكان آخر؟ بنهاية خمسينيات القرن العشرين، وبعد شهود النجاح في إعادة إعمار أوربا، تحولت الأنظار وكذلك الاهتمام إلى مناطق أخرى من العالم، وعلى وجه التحديد، في إطار إرسال مساعدات إلى إفريقيا.

إفريقيا كانت متعطشة للمساعدات. وكانت القارة تتسم بعدة سمات؛ أهمها أن أغلبية السكان غير متعلمين، ورواتب الوظائف فيها متدنية، وعدم وجود نظام ضريبي فعلياً، وعدم القدرة على دخول الأسواق العالمية، وبناها التحتية ضعيفة. وبالاستناد إلى أفكار خطة مارشال وتجربتها، رأت الدول الغنية أن إفريقيا تشكّل هدفاً مثالياً لتوجيه المساعدات؛ وهكذا بدأت المساعدات في الظهور.

ونظراً إلى كون الولايات المتحدة قد أرسلت مبالغ ضخمة إلى أوربا عبر خطة مارشال، فقد أصبحت موارد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أكثر حرية على الحركة. والأموال التي خُصصت لإعادة إعمار أوربا بموجب قرارات مؤتمر بريتون وودز أصبح في الإمكان توجيهها الآن نحو أجندة التنمية الجديدة (إفريقيا).

وربما كانت المسألة الأخطر في الأجندة الجديدة القائمة على المساعدات أنها كانت تفترض أن الدول الفقيرة تفتقر إلى رأس المال المالي لتحفيز التنمية. وعلى ضوء نجاح خطة مارشال، أصبح هناك نظرة مقبولة على نطاق واسع تقول إن رأس مال الاستثمار شديد الأهمية لتحقيق النمو الاقتصادي. وفي غياب أي مدخرات محلية معتبرة ونظراً لنقص رأس المال المادي والبشري اللازمين لجذب الاستثمارات من القطاع الخاص، فقد كان يُنظر إلى المساعدات الأجنبية على أنها السبيل الوحيد لتشجيع استثمارات أكبر، ومن ثم تحقيق نمو اقتصادي أعلى. وحسب الآفاق التي استطاع صانعو السياسة رؤيتها، لم يكن هناك أي بديل واضح للمساعدات الأجنبية.

بالطبع، كان هناك أسباب أخرى تفسر لنا لماذا حوّلت أمريكا وبريطانيا وبدرجة أقل فرنسا اهتمامها نحو إفريقيا؛ ففي منتصف خمسينيات القرن العشرين كانت إفريقيا تشهد تغيرات كبيرة، حيث كانت القوى الغربية تخفف قيودها الاستعمارية، وحصلت دول عديدة على استقلالها. وهناك دول عديدة استقلت عن السلطة الاستعمارية وأصبحت دولاً مستقلة في الفترة 1956–1966، مثل غانا 1957، وكينيا 1963، ومالاوي وزامبيا 1964، وبلغ مجموع الدول الإفريقية المستقلة عن الاستعمار في تلك الفترة 31 دولة

إفريقية. وربما كانت تلك الدول قد أصبحت مستقلة "على الورق"، إلا أن كيانها المستقل كان في الحقيقة معتمداً على المساعدات المالية السخية القادمة من أسيادها الاستعماريين السابقين. أما بالنسبة للدول الغربية المانحة، فقد أصبحت المساعدات وسيلة استخدمتها بريطانيا وفرنسا لدمج صفة "الإيثار" المكتشفة حديثاً لديهما مع "حفنة كبيرة" من المصالح الذاتية، وبذلك استطاعتا المحافظة على هيمنة استراتيجية جيوسياسية. أما بالنسبة للولايات المتحدة، فإن المساعدات أصبحت أداة لعراك سياسي آخر مع السوفييت، خلال حقبة الحرب الباردة.

ومع أن الحرب الباردة كانت تشهد تصعيداً واندلاع أعمال عدائية (على سبيل المثال كوريا)، فإن الجزء الأكبر من المعركة الدائرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للهيمنة على العالم، كان يدور على جبهة الاقتصاد وعلى تراب أجنبي. والسلاح المختار لخوض هذه الحرب هو المساعدات. وكانت إفريقيا ساحة لمعارك عديدة بين العملاقين. وأصبحت المساعدات الأداة الرئيسية في التنافس لتحويل العالم إما للمذهب الشيوعي أو المذهب الرأسمالي. وبالطبع، كان الاتحاد السوفيتي مسانداً قوياً (ومموّلاً) لبعض الشيوعيين البارزين في إفريقيا، مثل باتريس لومومبا في الكونجو، ومنجستو هيلا مريام في أثيوبيا. وفي المقابل، كانت الولايات المتحدة ترعى مؤيديها، مثل موبوتو سيسي سيكو في زائير.

وهكذا أخذت مستلزمات المساعدات بعداً إضافياً؛ فالأمر لا يتوقف على مدى استحقاق الدولة للمساعدات أو طبيعة القيادة الحاكمة فيها، بل على مدى استعداد الدولة التي تعيش فقراً مدقعاً لأن تصبح حليفة لهذا المعسكر أو ذاك. وسواء كان الحاكم قائداً خيّراً أو طاغية شريراً، فليس هناك أي ضير، مادام منحازاً إلى هذا المعسكر أو ذاك.

من المحال أن نعرف على وجه اليقين ما الحوافز الحقيقية لمنح مساعدات أجنبية لإفريقيا، ولكن ما نعرفه أن المساعدات تدفقت عليها.

الستينيات: عقد التصنيع

في بداية ستينيات القرن العشرين تلقت قارة إفريقيا مساعدات بقيمة 100 مليون دولار. وكانت تلك مجرد أول الغيث مقارنة بمليارات الدولارات التي هطلت عليها في السنوات اللاحقة.

وشهدت السنوات الأولى من عقد الستينيات أيضاً التحول نحو مزيد من الاهتمام بالمساعدات التي تموّل مشروعات صناعية ضخمة. وكانت النظرة السائدة حينذاك أن هذه المشروعات تعطي ثمارها على مدى بعيد (على سبيل المثال، تمويل مشروعات البنية التحتية مثل الطرق والسكك الحديدية)، ولذلك فليس من المتوقع أن يتم تمويلها من قبل القطاع الخاص. ومن الأمثلة على هذه المشروعات سد "كاريبا" الذي يربض على جانبي الحدود بين زامبيا وزيمبابواي بشكل قوس إسمنتي ثنائي الطبقات، ويولد الطاقة الكهرمائية، واستغرق بناؤه نحو عقدين. بدأ بناء السد تحت الحكم الاستعماري البريطاني في منتصف خمسينيات القرن العشرين، وتم استكماله عام 1977، وبلغت التكلفة 480 مليون دولار. ويُصنّف اليوم واحداً من أكبر السدود في العالم.

وبحلول عام 1965، عندما أصبح نحو نصف الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء (دول جنوب الصحراء خمسون دولة تقريباً) دولاً مستقلة، بلغت قيمة المساعدات التي وصلت فعلاً إلى تلك الدول على الأقل 950 مليون دولار. وتلقت غانا، التي حصلت على استقلالها عن بريطانيا عام 1957، مساعدات بقيمة 90 مليون دولار. وحصلت زامبيا وكينيا ومالاوي، التي استقلت جميعها بحلول عام 1964، على مساعدات بلغت نحو 315 مليون دولار لكل منها بنهاية عقد الستينيات. وينبغي الإشارة إلى أن سجلات الإحصائيات من عقد الستينيات نادرة، ولاتزال أعداد أميال الطرق المعبدة والسكك الحديدية وأعداد الجسور والمطارات التي ساهمت المساعدات في بنائها غير واضحة. ولذلك، لايزال هناك جدل حول القيمة الفعلية للمساعدات السخية التي

ذهبت إلى إفريقيا، ولكن حتى بداية السبعينيات لم تكن هناك مشروعات بنية تحتية مهمة يمكن التحدث عنها.

أجندة المساعدات الأجنبية في السبعينيات
التحول للتركيز على مكافحة الفقر

في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 1973 فرضت الدول العربية حظراً على صادرات النفط إلى أمريكا؛ رداً على مساندة الولايات المتحدة لإسرائيل في حرب تشرين الأول/ أكتوبر. وخلال بضعة شهور فقط ارتفع سعر البنزين إلى أربعة أمثال ما كان عليه، الأمر الذي أحدث هزة عنيفة في الاقتصاد العالمي. وبفضل ارتفاع أسعار النفط الخام، أودعت الدول المصدّرة للنفط أموالاً إضافية في البنوك الدولية، وهذه البنوك بدورها سعت بلهفة إلى إقراض هذه الأموال لدول العالم النامي. وكانت السياسات الاقتصادية والمالية المتساهلة حينذاك (على سبيل المثال كانت البنوك المركزية تطلب من البنوك التجارية الاحتفاظ بمبالغ ضئيلة كاحتياطي) تعني أن حجم الإقراض هائل حتى للدول الأشد فقراً والتي لا تستحق الإقراض في مختلف أنحاء العالم. وقد أدت كمية الأموال الكبيرة المعروضة للإقراض بدون قيود إلى جعل أسعار الفائدة الحقيقية منخفضة جداً، حتى سلبية، وهذا الوضع شجّع العديد من الدول الأشد فقراً على البدء باقتراض المزيد من الأموال لكي تسدد بها الديون السابقة.

مع ارتفاع أسعار النفط الخام، هناك دول إفريقية عديدة شهدت ارتفاعاً حاداً في أسعار المواد الغذائية، وركوداً في الاقتصاد. وفي عام 1975 انكمش الناتج المحلي الإجمالي في غانا بنسبة 12٪، وارتفع معدل التضخم من 3٪ عام 1970 إلى 30٪ عام 1975، ثم حلّق إلى 116٪ عام 1977. كما ارتفع معدل التضخم في الكونجو-كنشاسا من 8٪ عام 1970 إلى 80٪ عام 1976، ووصل إلى 101٪ عام 1979. وبآلية شبه حتمية أدى ارتفاع أسعار النفط الخام إلى إحداث هزات في أسعار الأغذية والسلع، وهذه بدورها أدت إلى التحول إلى منهج مبني على مزيد من الفقر لمساعي التنمية.

تحت رئاسة روبرت ماكنمارا للبنك الدولي، أعاد البنك توجيه استراتيجياته علانية للتركيز على معالجة الفقر المتزايد. وحذت الدول المانحة حذو البنك الدولي؛ ففي عام 1975 نشرت المملكة المتحدة في تقرير الحكومة السنوي شعار "مزيد من المساعدات للدول الأفقر"، وفي العام ذاته أقرت الولايات المتحدة قانون التنمية الدولية والمساعدات الغذائية، وقد نصّ القانون المذكور على تحويل 75٪ من برنامج الغذاء من أجل السلام إلى دول يبلغ متوسط دخل الفرد فيها أقل من 300 دولار سنوياً.

في الواقع العملي، هذا يعني إعادة توجيه المساعدات بعيداً عن مشروعات البنية التحتية الضخمة (الكهرباء والنقل...إلخ) لتذهب إلى قطاع الزراعة والتنمية الريفية، والخدمات الاجتماعية (بما فيها الإسكان والتعليم والصحة)، وبرامج التلقيح العامة ضد الأمراض، وحملات محو الأمية للكبار، بالإضافة إلى توزيع الأغذية لمن يعانون سوء التغذية، وكان التركيز على الفقراء. وبنهاية عقد السبعينيات، ارتفعت المساعدات المخصصة للخدمات الاجتماعية ببطء وبصعوبة تجاوزت حاجز 50٪، بينما كانت أقل من 10٪ (من إجمالي المساعدات) في العقد السابق.

ومع أنه في منتصف السبعينيات كان نحو ثلثي المساعدات يذهب لمشروعات البنية التحتية (الطرق والسكك الحديدية والماء وشبكات الصرف الصحي والمواني والمطارات ومحطات الكهرباء وشبكات الاتصالات) فإن حصة القروض الموجهة لتخفيف الفقر ارتفعت من 5٪ في أواخر السبعينيات إلى 50٪ في أوائل الثمانينيات. وفي العام الذي شهد أول هزة لأسعار النفط (1973-1974) ازداد حجم تدفقات المساعدات المخصصة لتخفيف الفقر ثلاثة أضعاف، كما تضاعفت المساعدات أكثر من مثليها في فترة الهزة النفطية الثانية، بين عامي 1979 و 1980 (الثورة الإيرانية والغزو السوفيتي لأفغانستان). وينبغي أن يُفهم هنا أن المساعدات المخصصة لتخفيف الفقر - حالها كحال معظم المساعدات الموجهة للبنية التحتية - لم تتدفق على إفريقيا كصدقات. فالحصول على مساعدات كان يكلف أموالاً. وإذا لم تكن المساعدات في صيغة هبات ومنح فكان يتوجب

على الدولة المقترضة تسديدها، مع فوائد زيادة على المبلغ الأصلي. وهـذه المـسألة شـكلت لاحقاً كابوساً جثم على صدور العديد من الدول الإفريقية.

مع بداية سبعينيات القرن العشـرين كان يعتقَـد في أوسـاط صـناعة الـسياسة أن الاستراتيجية الهادفة لتعزيز النمو قد فشلت في أداء رسالتها ولم تحقق النمو الاقتـصادي المستدام. وتزايدت أعداد النـاس الـذين يعيـشون في فقـر مـدقع، وارتفعـت معـدلات البطالة، واتسعت فجوة عدم العدالة في توزيع الدخل، وتفاقم عجز الميـزان التجـاري، وتنامى الشعور بأن النمو المستدام – النمو الحقيقي المستدام- لا يمكـن أن يتحقـق مـن دون إحداث تحسينات مادية في مستوى معيشة فقراء المجتمع؛ وهذا يتطلب استراتيجية جديدة لتقديم المساعدات.

ولكـن، بـرغم أن المـساعدات موجهـة لتخفيـف الفقـر، فـإن النـاس الـذين يتلقـون المساعدات ضمن برنامج دولي منظم في دول مثل زامبيا سيرون لاحقاً أن مستويات فقـرهم ارتفعت بسرعة فائقة ومعدلات النمو لديهم هبطت بصورة حادة. وهذا تحول آخر حدث في السبعينيات. فحتى أوائل عقد السبعينيات، كانت الحكومة الأمريكية (تحـت رعايـة الوكالـة الأمريكية للتنمية الدولية USAID) قد وزعت الحصة الأكبر من المساعدات للعـالم النـامي. ولكن هذه الصيغة تغيرت في عهد رئاسة روبرت مـاكنمارا للبنـك الـدولي، وبعـد الاجتماع السنوي للبنك عام 1973 أصبح هو المانح الأكبر للمساعدات الدولية.

أجندة المساعدات الأجنبية في الثمانينيات: عصر التنمية الضائع

كانت إفريقيا بنهاية عقد السبعينيات مغمورة بالمساعدات. وقـد حـصلت القـارة في مجملها على 36 مليار دولار من المساعدات الأجنبية. ومع ظهور طفرة السلع والمنتجـات، كان الدائنون سعداء جداً ومستعدين جداً لتقديم القروض. وبالرغم من أنه قد تم إلى حد كبير احتواء الضغوط الاقتصادية وعدم الاستقرار المالي الناشئين عقـب أزمـة الـنفط عـام

1973، فإن الصعود السريع لأسعار النفط عام 1979 والناجم فجأة عن اندلاع الحرب الإيرانية-العراقية، كان قصة مختلفة.

لم تكن أموال المساعدات الأجنبية تتدفق على إفريقيا وحدها، بل كانت توزَّع على مناطق مختلفة من العالم؛ فخلال عقدي الستينيات والسبعينيات كانت دول أمريكا اللاتينية تقترض مبالغ ضخمة من المال، لتمويل اقتصاداتها الناشئة. وبين عامي 1975 و1982، على سبيل المثال، ازدادت ديون إفريقيا المقترضة من البنوك التجارية بمعدل سنوي تراكمي بلغ 20.4٪. وهذا الاقتراض المرتفع جداً دفع أمريكا اللاتينية إلى مضاعفة ديونها الخارجية أربعة أمثال من 75 مليار دولار في عام 1975 إلى أكثر من 315 مليار دولار في عام 1983؛ أي نحو 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة أمريكا اللاتينية بأسرها.

أحدثت أزمة النفط عام 1979 ضغوطات مالية حادة تصعب معالجتها، ولم تنجح حلول السياسات الرسمية في معالجة الوضع. وكان رد فعل السياسات، وخاصة من جانب الاقتصادات الكبرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا، مختلفاً بشكل جذري عن المنهج السابق المتمثل في ضخ المزيد من المساعدات لتخفيف وطأة الفاقة على الفقراء. وكان رد فعل مديري المصارف المركزية في العالم الصناعي على الهزة الثانية في أسعار النفط ومخاوف ارتفاع معدلات التضخم هو تشديد السياسات المالية، وهذا يتجسد بصورة رئيسية في رفع أسعار الفائدة. وكان معظم القروض المصرفية المعطاة للدول النامية يعتمد على أسعار فائدة عائمة، ولذلك قام صانعو السياسات برفع أسعار الفائدة، وبالتالي ازدادت تكاليف الاقتراض، وغالباً كانت تصل الفوائد إلى مستويات يستحيل معها إمكانية السداد.

ووصلت خدمة الديون في إفريقيا (التي تشمل تسديد الفوائد، وتسديد رأس المال الأصلي للقرض) إلى نحو 8 مليارات دولار في عام 1982، مرتفعة من 2 مليار دولار في عام 1975. وكانت النتيجة شبه حتمية، حيث أدت البيئة التي اتسمت بارتفاع أسعار الفائدة الدولية إلى ركود في كل أنحاء العالم؛ وهذا بدوره أدى إلى تقليص الطلب على

صادرات الدول النامية، وبالتالي جني مبالغ أقل من الأرباح بالعملات الصعبة. وفي نهاية المطاف، وعندما أصبحت الدول النامية عاجزة عن خدمة ديونها المتراكمة، لم يكن هناك سوى بديل واحد.

في 12 آب/ أغسطس 1982 اتصل هاتفياً وزير المالية المكسيك بكل من رئيس البنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة ووزير الخزانة الأمريكي والمدير الإداري لصندوق النقد الدولي، ليبلغهم أن المكسيك غير قادرة على سداد ديونها المستحقة للبنوك الدائنة في 16 آب/ أغسطس، وحذت الدول الأخرى حذو المكسيك. وفي إفريقيا وحدها، هناك 11 دولة (أنجولا، والكاميرون، والكونجو، وساحل العاج، والجابون، وجامبيا، وموزمبيق، والنيجر، ونيجيريا، وتنزانيا، وزامبيا) عجزت كلها عن سداد التزاماتها وديونها المستحقة.[3]

شكلت أزمة الديون تهديداً ينذر بتقويض الركائز الأساسية للاستقرار المالي العالمي. فإذا سُمح للدول الناشئة بالتخلف عن التسديد دون محاسبة، فإن هذا سيؤدي إلى انهيار كامل في هيكل المنظومة المالية الدولية. وأصبحت قدرة الجهات الدائنة على البقاء، مثل البنوك، التي تعتمد على استرجاع القروض، في خطر. وهذا يشبه إلى حد كبير المخاطر التي أحاطت بأزمة قروض الرهن العقاري عام 2008، وهذا الوضع يمكن أن يترك تأثيرات كارثية على البنوك، وانهياراً عالمياً في قطاع المال، وما يترتب عليه من بطالة، وقفزات هائلة في معدل التضخم، ومن ثم الكساد الاقتصادي.

كان الحل الوحيد للأزمة يتمثل في إعادة هيكلة الديون. وهكذا قام صندوق النقد الدولي بإنشاء تسهيلات التعديلات الهيكلية (لإعادة جدولة الديون)، ولاحقاً أُطلق عليها تسهيلات التعديلات الهيكلية المعززة، وهي مخصصة تحديداً لإقراض الأموال للدول العاجزة عن السداد، لمساعدتها على تسديد الدفعات المستحقة. وكان هذا الإجراء ضرورياً، وكانت النتيجة النهائية لهذه التسهيلات أن ازداد اعتماد الدول الفقيرة على المساعدات، وغرقت في الديون أكثر من السابق.

أُطلق على هذا التدخل اسم إعادة هيكلة الديون، ولكن في الحقيقة كان هذا الإجـراء مجرد استنساخ لنموذج المساعدات. ولأن أسـواق الإقـراض الدوليـة الخاصـة كانـت قـد نضبت بدرجات متفاوتة، ونظراً لأن البنوك التجارية لم تعد مستعدة لمنح قـروض للـدول الفقيرة، فإن مقررات مؤسسات بريتون وودز يمكن أن تستعيد مكانتها المحورية كممـول رئيسي لإقراض الاقتصادات الناشئة.

وبـذلك شـهد عـدد كبـير مـن الـدول الإفريقيـة تراجعـاً حـاداً مـن حالـة الآمـال والطموحات الكبيرة التي ظهرت في أوائل فترة الاستقلال، إلى حالة أقـرب إلى الإمـلاق، وتجددت التبعية للقوى الأجنبيـة. وواجهـت تلـك الـدول تراجعـاً في مـداخيل التجـارة (حيث هبطت أسعار بعض السلع مثل النفط والسكر إلى مستويات غير مـسبوقة تاريخياً: النفط هبط من 38 دولاراً للبرميل في عـام 1980 إلى 14.10 دولاراً في عـام 1986، أي أن نسبة الهبوط بلغت 60٪ خلال أربع سنوات؛ والسكر تراجع من 65 سـنتاً للرطـل إلى مـا دون سبعة سنتات في عام 1978)، ورزحت تلك الـدول تحـت وطـأة الـديون الـضخمة، وارتفاع أسعار الفوائد، وتراجع الطلب على سلعهم. وكان من الصعب أن نرى ما أُنجز – إن كان هناك أي إنجازات – في السنوات العشرين السابقة لتلك الأزمة. ولكن في خـضم هذه الفوضى المالية التي طالت العالم كله، حصل تحوّل جوهري آخر في الفكر الاقتصادي، وهذا التحول سيترك انعكاسات على المساعدات الدولية.

حتى ثمانينيات القرن العشرين، كان الاعتقاد السائد أن الحكومات هي الحكَم الأعلى لتوزيع الموارد الـضرورية في جـوهر التخطـيط الاقتـصادي، ولم يـترك هـذا الاعتقـاد أي مساحة لأي نوع مـن مـساهمات القطـاع الخـاص. وكـان التخطـيط الاقتـصادي بقيـادة الحكومة يبدو ناجحاً في الاتحاد السوفيتي، وكانت حكومات غربية عديـدة حريـصة عـلى تجنّب الوقوع في كساد كبير آخر، من خلال تعزيز نفوذها في إدارة الاقتصاد. وكـان يُعتقـد أن السياسات الاشتراكية التي وضعت الحكومـة في مركـز النـشاط الاقتـصادي وقامـت بمقتضاها بتأميم الكثير من ممتلكـات وصـناعات القطـاع الخـاص، أنهـا الطريـق الأسرع للازدهار الاقتصادي. وكانت هذه الفكرة صحيحة في مختلف أنحاء العالم النامي – وعـلى

سبيل المثال، كانت تحظى بقبول في بريطانيا وفرنسا قبل الثمانينيات بزمن طويل- وفي العديد من الدول الإفريقية في فترة ما بعد الاستقلال.

ولكن بحلول الثمانينيات، كان هناك إحساس متزايد لدى صناع السياسة البارزين، بأن هناك عوائق بنيوية متأصلة تمنع تنشيط الأسواق الاقتصادية. وكان التدخل الحكومي المفرط أبعد ما يكون عن المهمة المعلنة كحافز للتنمية، بل كان يُعتبر عقبة رئيسية أمام النمو، وبدلاً من أن يسهل التوسع الاقتصادي الصحي كان مصدراً للتشويه الاقتصادي.

كما شهد عقد الثمانينيات ظهور الفكر الليبرالي الجديد، الذي يقول بأنه يتوجب على الحكومات تحرير اقتصاداتها، وتبنِّي نموذج إزالة القيود وتحرير الاقتصاد، الذي يشمل (وبالفعل يعترف بأهمية) سوق القطاع الخاص. وقد ساهمت تجربة الاقتصادات المتحولة للتصنيع حديثاً في آسيا في تكوين شعبية للأفكار القائمة على تحرير السوق في أوساط صناعة السياسات في الولايات المتحدة وأوربا. وظهرت النمور الآسيوية وقد حققت معدلات نمو مرتفعة واستطاعت تقليل الفقر بمعدلات غير مسبوقة بفضل سياسات تحرير السوق والتوجه للتصدير إلى الخارج. وكمؤيدين لسياسات تحرير السوق، كان لميلتون فريدمان ومدرسة شيكاغو للاقتصاد تأثير عظيم على سياسات وتفكير رئيس الولايات المتحدة حينذاك رونالد ريجان، ورئيسة وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر. وكانت السياسات التي أعقبت (السياسات الاقتصادية الريجانية والتاتشرية) تحمل جميع بصمات الثورة الاقتصادية، ولم يكن هناك أي مساحة للمساومة والتسويات؛ وكذلك الأمر في إفريقيا، حيث دخلت سياسات تحرير الاقتصاد كرزمة جاهزة، وتم تسويقها على أنها أجندة التنمية الجديدة.

في إفريقيا، كما في أجزاء أخرى من العالم النامي، كان هذا التحول الاقتصادي الهيكلي يتطلب بالضرورة برنامجين جديدين يرتكزان على المساعدات: أولاً، إرساء الاستقرار، ثم التعديل الهيكلي. إرساء الاستقرار يعني تقليص العجز والخلل في الموازين الاقتصادية والمالية في الدولة المعنية إلى مستويات معقولة؛ على سبيل المثال، إصلاح عجز ميزانية

الحكومة، ونسبة الواردات إلى الصادرات في الدولة. وفي الوقت ذاته كان التعديل الهيكلي يهدف إلى تشجيع المزيد من خطوات تحرير التجارة، وتخفيض الأسعار، وإزالة العقبات الهيكلية، بواسطة وسائل مثل إلغاء الدعم الحكومي لأسعار بعض المواد الأساسية.

أطلق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي برامج مساعدات جريئة، لتدشين هاتين المبادرتين؛ ومن الأمثلة على هذه البرامج تسهيلات التعديلات الهيكلية، والتسهيلات المعززة للتعديلات الهيكلية، اللذان أطلقهما صندوق النقد الدولي. وتلقت الحكومات الفقيرة أموالاً نقدية على هيئة مساعدات لدعم ميزانياتها، وفي المقابل وافقت على تبني حلول تحرير السوق كطريق للتنمية. وهذا الطريق يستوجب تقليص دور الدولة إلى أدنى حد ممكن، وخصخصة الصناعات التي كانت قد أُممت في وقت سابق، وتحرير التجارة، وتطبيق تقليص دراماتيكي للخدمة المدنية (القطاع العام). وبين عامي 1986 و1996، على سبيل المثال، قامت ست دول إفريقية (بنين، وإفريقيا الوسطى، وغينيا، ومدغشقر، ومالي، وأوغندا) بتقليص القوة العاملة في الخدمة المدنية بنسبة 10٪.[4] وكانت خصخصة المؤسسات الإفريقية المملوكة للدولة في القطاعات المختلفة (دون استثناء أي قطاع: الصناعة والصناعات التحويلية، الزراعة، السياحة، الخدمات، التجارة، النقل، المال، الطاقة، المناجم والتعدين، المياه، الكهرباء، الاتصالات) تعني أن حصة الحكومة من أسهم الشركات انخفضت من نحو 90٪ إلى 10٪ فقط، خلال ستة أعوام. وبفضل تحرير الأسواق أصبح في مقدور الاقتصادات الإفريقية تحقيق النجاح، ولكنها في الوقت ذاته امتلكت الحرية لتسلك طريق الفشل. وفي زامبيا على سبيل المثال، أدى برنامج الخصخصة الجريء إلى إغلاق الخطوط الجوية الوطنية الزامبية.[5]

منذ بداية أزمة الديون عام 1982، ارتفعت تدفقات قروض صندوق النقد الدولي من 8 مليارات دولار إلى 12 مليار دولار في عام 1983. ومع بداية أزمة الديون وخلال فترة حلها في الثمانينيات، ازدادت تدفقات المساعدات الموجهة لتخفيف الفقر، وأصبح التركيز يهدف في المقام الأول إلى إرساء الاستقرار وتقديم رزم إجراءات تتضمن التعديل الهيكلي

(إلى جانب ما يُعرف ببرنامج المساعدات). ومنذ الثمانينيات، بلغت حصة البنك الدولي من الإقراض المخصص لتعديل الهيكلة بمعدل يتراوح بين 20 و25٪ من إجمالي القروض المصروفة. وخلال عقد الثمانينيات، أصبحت القروض الثنائية تُمنح بتسهيلات وبشروط ميسرة أكثر من السابق، وفي أوائل التسعينيات كان أكثر من 90٪ من التدفقات عبارة عن هبات.

إلى جانب ارتفاع المساعدات من حكومة إلى حكومة (وهي ما تُعرف باسم المساعدات الثنائية) واصلت المؤسسات المتعددة الأطراف مسيرتها الجريئة نحو اكتساب مزيد من الأهمية، من خلال زيادة حجم المساعدات المصروفة، والتدخل كمهندسين مشاركين في تصميم سياسة التنمية. وبحلول عام 1989، أصبحت الوصفة المعروفة باسم "إجماع واشنطن" (وهي رزمة إصلاحات معيارية، تتضمن وصفات لإصلاح السياسة الاقتصادية، وتركز بشكل رئيسي على السياستين المالية والنقدية، لمساعدة الدول الأكثر تضرراً بالأزمة الاقتصادية) العمود الفقري لاستراتيجية التنمية التي تتبناها المؤسسات المعنية التي تتخذ من واشنطن العاصمة مقراً لها (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ووزارة الخزانة الأمريكية).

أجندة المساعدات الخارجية في التسعينيات: قضية الحكومة

بنهاية عقد الثمانينيات، بلغ حجم ديون الدول ذات الأسواق الناشئة على الأقل تريليون دولار، وكانت تكاليف خدمة هذه الديون هائلة. وبالفعل أصبحت تكاليف خدمة الديون كبيرة جداً إلى درجة تقزّمت معها حسنات المساعدات الأجنبية الذاهبة إلى الدول الفقيرة. وهذا أدى في المحصلة إلى تدفق معاكس للأموال من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية، وبلغ متوسط التدفق بهذا الاتجاه نحو 15 مليار دولار سنوياً بين عامي 1987 و1989. وكان هذا الوضع من منظور خطط التنمية يبدو منافياً للعقل والمنطق. ولو لم تكن له عواقب مأساوية، لكان بالإمكان وصفه بأنه هزلي. فقد كان النمو الاقتصادي في إفريقيا في تراجع مستمر، ومستويات الفقر في ارتفاع، وأضرار الفساد المستشري في تزايد،

بل تتفاقم لتصبح أشد إيلاماً. وخلال لقاء رئيس زائير موبوتو سيسي سيكو بالرئيس الأمريكي رونالد ريجان، طلب منه تخفيف شروط الديون لكي تتمكن بلاده من خدمة ديونها البالغة 5 مليارات دولار؛ وبعد ذلك مباشرة استأجر طائرة كونكورد لكي تنقل ابنته إلى حفلة عرسها في ساحل العاج.[6]

هذا الوضع، الذي اعتبره كثيرون فشلاً مذهلاً لنموذج التنمية المعتمد على المساعدات، هيأ المناخ لإدخال تحولات في سياسات تلك الدول خلال معظم سنوات عقد التسعينيات. وبعد معايشة الفشل طوال خمسين عاماً من المنافسة بين الأطراف المتدخلة في إفريقيا باسم المساعدات، أصبح المانحون الآن يحمّلون مسؤولية الويلات الاقتصادية للقيادة السياسية والمؤسسات الضعيفة.

ومع أن معظم دول آسيا وأمريكا اللاتينية عاد بقوة إلى مسار النمو، وتجاوز قضايا عدم الاستقرار الاقتصادي، إلا أن دولاً إفريقية عدة سجلت تراجعاً، وفي بعض الحالات الأكثر سوءاً شهدت ركوداً اقتصادياً.

وفي تلك الفترة اتفقت الدول المانحة على فكرة أن الحوكمة – أي الحكم الرشيد الضروري لتحقيق نمو اقتصادي مستدام– كانت غائبة عن معظم دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء. والحكم الرشيد يعني المؤسسات الجديرة بالثقة والتي تتمتع بالمصداقية والشفافية، وسيادة القانون، والاقتصادات الخالية من الفساد. وفي تلك الفترة تقريباً، كان العالم يشهد تحولاً هائلاً على الصعيد الجيوسياسي، وهذا التحول سيترك انعكاسات بعيدة المدى على إفريقيا وعلى أجندة المساعدات للقارة الإفريقية.

خلال النصف الثاني من القرن العشرين وحتى عقد التسعينيات، كانت الحرب الباردة مصدر مخاوف، وقد زوّدت الدول الغنية بالمبررات السياسية لمنح الأموال للدول الإفريقية، وحتى للأنظمة الأشد فساداً والمرتشين المستبدين فيها. وكانت إحدى السمات السائدة خلال فترة الحرب الباردة أن الدول الغربية تمتلك القدرة ولديها الرغبة في دعم

مجموعة من الحكام الطغاة المرضى والمستبدين، وتمويلهم ومساندتهم. ومن عيدي أمين في شرق إفريقيا إلى موبوتو سيسي سيكو في غربها، ومن منغستو في أثيوبيا إلى صاموئيل دو في ليبيريا. كان هؤلاء القادة يتنافسون في تسجيل أعلى درجات الوحشية تجاه شعوبهم، وأكثر تبذيراً، وأكثر إهمالاً لاحتياجات البلاد من جيرانهم، وهذه الممارسات الشنيعة لم تكن تحظى من جانب المجتمع الدولي إلا برغبة الأطراف الدولية المانحة في إعطاء الأموال لهؤلاء الدكتاتوريين لتحقيق أحلامهم. وبلغت تكاليف حفل تنصيب بوكاسا إمبراطوراً لإمبراطورية إفريقيا الوسطى عام 1977 نحو 22 مليون دولار.[7] وكان الفساد مستشرياً إلى حد الوباء في دول إفريقية عديدة. وفي عام 1996 تم تصنيف نيجيريا بأنها صاحبة المرتبة الأولى والدولة الأشد فساداً بين أربع وأربعين دولة، وسجلت محصلة نقاط مخزية؛ 0.69 نقطة من 10 نقاط على مقياس الفساد.[8]

وبالرغم من هذه البيئة الفاسدة، فإن كل الأطراف المعنية استمرت في الإقراض. وفي مواجهة الانتقادات المتزايدة للممارسات الملتوية والغامضة والاحتيال المتفشي، وضع المانحون بعض الشروط. وعلى سبيل المثال، تعهد البنك الدولي بمواصلة تقديم المساعدات، بشرط أن يتم توظيف أموال المساعدات لإصلاح هيكل الحكم، بقصد تحسين الخدمات المدنية، والإدارات الحكومية (من خلال تعليم المهارات، والشفافية، وإصلاح المؤسسات).

ولاتزال الحوكمة في قلب المساعدات إلى اليوم، ولكن لايزال السؤال مطروحاً للنقاش لتحديد إن كانت استراتيجية المساعدات الجديدة ستترك أي تأثيرات بعيدة المدى أم لا. فهل تدرّب الأفارقة على الأخلاق والحكم الرشيد في الجامعات الغربية؟ الجواب نعم. وهل تم تطبيق إصلاحات راديكالية تهدف إلى تحسين مستوى الشفافية والكفاءة؟ الجواب نعم، على الأقل تم تطبيقها على الورق. ولكن لايزال هناك جدل فيما إن كانت هذه المبادرات قد تركت أي تأثيرات حقيقية على الدول التي لاتزال تفضل أن تكون معتمدة على المساعدات أم لا.

إلى جانب الحوكمة، ظهر هوس متزايد لدى الغرب بتطبيق الديمقراطية في العالم النامي. وأصبحت إقامة الديمقراطية الملاذ الأخير للأطراف المانحة، أي المحاولة الأخيرة لإثبات إمكانية نجاح التدخلات الخارجية تحت عباءة المساعدات، لو أن الظروف السياسية كانت مناسبة. وقد أخفقت أجندة نمو الستينيات في تحقيق النمو وتخفيف الفقر؛ كما أخفقت الجهود الموجهة لتحسين وضع الفقراء في السبعينيات؛ وفشلت المبادرات المركزة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعديل هيكل القروض في الثمانينيات. وبعد ثلاثة عقود من نماذج التنمية المعتمدة على المساعدات، أعطيت مهمة الإنقاذ إلى النموذج الغربي من الديمقراطية. وفي جوهر الأمر، كانت الديمقراطية تعتبر الطريق التي تستطيع الدول أن تحقق من خلالها النمو والتطور؛ ولن تستطيع الدول الإفريقية أن تبدأ في تحقيق الازدهار إلا إذا تم غرس روح الديمقراطية ومؤسساتها في جسم الدول الإفريقية. وهكذا كانت الديمقراطية الملاذ الأخير.

تعني الديمقراطية في صيغتها الليبرالية الحقيقية أن يكون التمثيل السياسي عبر الانتخابات الحرة والنزيهة والمفتوحة؛ حيث يتمتع البالغون كلهم بحق التصويت؛ وتعني أن الحريات المدنية والسياسية محمية ومكفولة؛ وتعني أن السلطات المنتخبة لا تخضع لهيمنة الجيش أو رجال الدين. وفي نظر الدول الغربية، كان يُعتقد أن عملية الانتخابات الحرة والنزيهة تساهم في تطوير الدول الإفريقية، وكان الغرب يعلّق الآمال على أن فرض الديمقراطية بالقوة (إلى جانب المساعدات) في الدول التي تفتقر للتنمية سيضمن إحداث تغييرات مفاجئة في الدول الإفريقية وفي أوضاعها السياسية والاقتصادية. ولكن – كما سنناقش لاحقاً – سيتضح لنا أن أي تحسينات تحققت في وضع إفريقيا الاقتصادي فهي بصورة عامة تحققت بالرغم من الديمقراطية (المطبقة اسمياً) وليس بفضلها.[9]

بنهاية الحرب الباردة عام 1991 لم يعد الاتحاد السوفيتي يشكل تهديداً ملموساً، ولم تكن الصين قد ظهرت كقوة فاعلة في قصة تنمية إفريقيا. ومع أن سياسة المساعدات في الماضي – وإلى حد بعيد – كانت محكومة بمتطلبات الحرب الباردة، إلا أن الدول الغربية

المانحة لم تعد الآن ملتزمة بمثل هذه الاعتبارات السياسية. وكان الاتحاد السوفيتي يتبرع بمعدل 300 مليون دولار سنوياً لإفريقيا (وكانت نسبة 58٪ من هذا المبلغ يذهب إلى أثيوبيا). ولكن بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، من شبه المؤكد أن هذا المبلغ انخفض بشكل كبير. وأصبح في إمكان المتبرعين الآن الانتقاء والاختيار وتحديد متى ولماذا ولمن سيوجهون تبرعاتهم وصدقاتهم، هذا إن كانوا يرغبون في تقديم أي صدقات.

وفيما يخص المساعدات الأجنبية، فقد كان عقد التسعينيات يتسم بأمرين: الأول، كان هناك هيمنة لمؤسسات دولية متعددة الجنسيات، مثل البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. وكانت هذه المؤسسات هي المتبرع الأكبر بالمساعدات الذاهبة إلى إفريقيا. وارتفعت حصتها من التبرعات المتعددة الأطراف من 23٪ في السبعينيات إلى 30٪ في أوائل تسعينيات القرن العشرين. وكان الجزء الأكبر من التدفقات الرسمية للمساعدات يتم على أساس شروط ميسّرة، وبحلول عام 1996 كانت الهبات والمنح تشكّل في معظمها 90٪ من إجمالي المساعدات الرسمية الذاهبة إلى إفريقيا، مرتفعة من 60٪ قبل عشرين عاماً.

الأمر الثاني، في النصف الثاني من عقد التسعينيات، بدأ المتبرعون يشعرون بالتعب والملل. فالمبرر الجيوسياسي لإعطاء المساعدات لم يعد موجوداً، ولذلك تقلصت المساعدات الموجهة إلى إفريقيا بصورة دراماتيكية. وفي أوائل التسعينيات، بلغ متوسط المساعدات الرسمية/ الحكومية الأجنبية لإفريقيا (باستثناء مساعدات الإغاثة الإنسانية في حالات الطوارئ، وإعفاءات الديون) 15 مليار دولار سنوياً، مقارنة بنحو 5 مليارات دولار سنوياً في السبعينيات. وكانت المساعدات الحكومية الأجنبية تشكّل في المتوسط أكثر من 60٪ من إجمالي الأموال النقدية الموجهة إلى إفريقيا (أي صافي المبالغ المصروفة فعلاً) خلال الفترة 1987–1992 (ووصلت إلى الذروة في عام 1990 حيث بلغت نسبتها 70٪)، ثم استمرت حصة المساعدات الأجنبية الحكومية بالتراجع إلى أن وصلت إلى ما يزيد قليلاً على 30٪ من إجمالي المبالغ الموزعة بين عامي 1993 و1997. وبصورة مشابهة، هبط صافي

المساعدات الرسمية المخصصة للتنمية (وهو المصطلح الذي يستخدمه المانحون للإشارة إلى المساعدات الرسمية/ الحكومية للتنمية) والتي تصرفها فعلاً كجزء من إجمالي الناتج القومي للدول المانحة من 0.38٪ في عام 1982 إلى 0.22٪ في عام 1997. وفي العديد من الدول النامية (في إفريقيا وأمريكا اللاتينية بشكل رئيسي) حلت تبرعات القطاع الخاص إلى حد كبير محل المساعدات الرسمية، وارتفعت حصتها من 26٪ في الفترة 1987-1992 لتصل إلى 55٪ في الفترة 1993-1997.

ولكن دول جنوب الصحراء الإفريقية - بخلاف المناطق الناشئة الأخرى - لم تشهد ارتفاعاً مصاحباً في تدفقات رأس المال من القطاع الخاص، عندما حُجبت المساعدات الرسمية. وعلى الرغم من تراجع صافي تدفقات المساعدات الرسمية خلال عقد التسعينيات، فإن صافي المبالغ المصروفة في نهاية الفترة كان أكبر مما كانت عليه في عام 1987. وعلاوة على ذلك، ظلت المساعدات الأجنبية الرسمية (وهي مستمرة حتى يومنا هذا) المصدر المهيمن على الموارد المالية لمعظم دول القارة. وفي بعض الحالات في إفريقيا، لاتزال المساعدات الأجنبية الرسمية تمثّل نسبة 90٪ من صافي التبرعات المصروفة بين عامي 1987 و1996.

وهكذا نلاحظ أن هناك اتجاهاً تصاعدياً ملحوظاً في القيمة الحقيقية للمساعدات الأجنبية منذ ستينيات القرن العشرين. وقد وصلت المساعدات إلى الذروة عام 1992، ومنذ ذلك العام هبط حجم المساعدات. وبالفعل هبط صافي إجمالي المساعدات الرسمية المخصصة للتنمية في إفريقيا من الذروة البالغة 17 مليار دولار عام 1992، إلى 12 مليار في عام 1999.

خلال تسعينيات القرن العشرين، ظهرت نظرة أخرى حول فشل إفريقيا في تحقيق التنمية. وبصرف النظر عن غياب الحكم الرشيد والعملية الديمقراطية الحرة والنزيهة، وبصرف النظر عن استشراء الفساد إلى درجة أن أصبح وباءً، كان هناك شعور من جانب

بعض الأطراف أنه إذا تم تخليص إفريقيا من نير الديون بخطوة جريئة واحدة، فقد تستطيع بلوغ ذلك الهدف المراوغ، ألا وهو الازدهار الاقتصادي. كانت الديون هي السبب في تأخر إفريقيا. وفي هذا المعنى، كان الخطأ من صنع الغرب، وفي الوقت ذاته كان الغرب هو الطرف الذي تدين له إفريقيا بمليارات الدولارات. وبدأت الأخلاقيات - الأخلاقيات الغربية الليبرالية التي تحمل عقدة الذنب - تتسرب إلى داخل معادلة التنمية. وخلال وقت قصير ينضم الجميع للمناداة بهذه الأخلاقيات.

أجندة المساعدات الخارجية في العقد الأول من الألفية الثالثة: ازدياد المساعدات المبهرجة

في عام 2000، أصبحت إفريقيا محط شفقة عالمية مدبَّرة، ولم تكن هذه المرة الأولى. وكانت الكارثة الإنسانية الناجمة عن الحرب الأهلية النيجيرية إثر محاولة استقلال إقليم بيافرا من 1967 إلى 1971 (وفي عام 1971 أيضا نظّم جورج هاريسون من فرقة البيتلز حفلاً موسيقياً لدعم بنجلاديش) من الفظاعة بحيث فرضت على العالم التدخل لمعالجة الكوارث الإنسانية. وارتفع الوعي العام بهذه الكوارث عدة درجات مع البث الموسيقي المباشر الذي تبرع به بوب جيلدوف في 13 تموز/ يوليو 1985 وأسماه "كونسرتو المعونات"، حيث بلغ عدد المشاهدين 1.3 مليار إنسان، وتحول الخطاب الجماهيري الذي يتناول قضايا مهمة إلى حفلات ديسكو جماهيرية راقصة.

ولم ينجح البث الحي لـ"كونسرتو المعونات" في جذب الاهتمام العالمي وزيادة الوعي العام حول وضع إفريقيا فحسب، بل كان بداية حقبة من المعايير الأخلاقية. وخلال السنوات التي سبقت بداية الألفية الجديدة، ظهرت مبادرات جريئة مثل "حملة التخلص من الديون" Jubilee Debt Campaign التي ركزت على رغبة الناس الشديدة في أن يكونوا جزءاً من برنامج ما لإعطاء سياسة المساعدات والتنمية بعداً آخر. وقد عبّر القادة

الأفارقة عن شعورهم تجاه الديون الخارجية، ومنهم رئيس تنزانيا مكابا الذي قال في خطابه في "حملة التخلص من الديون" في شباط/ فبراير 2005، حيث وصف مشكلة الديون بأنها «فضيحة، حيث يتوجب علينا الاختيار بين تقديم الرعاية الصحية والتعليم الأساسي لشعبنا، أو تسديد ديون تاريخية».

وهكذا، كانت الطريق ممهدة أمام جيش من الدعاة الذين يحضّون على التمسك بالأخلاق وتقديم المعونات الإنسانية - كنجوم الغناء، ونجوم السينما، والمحسنين الجدد، وحتى البابا يوحنا بولس الثاني - لتوسيع شهرتهم، حيث بدؤوا يطالبون بإرسال مزيد من المساعدات، وليس أقل، إلى إفريقيا، حتى بعد شطب ديون بمليارات الدولارات؛ أي أن يتم شطب الديون من جهة، ومن جهة أخرى تُستبدل ليحل محلها مجموعة من المساعدات الجديدة، وهكذا يظل هناك إمكانية لتراكم ديون جديدة مرة ثانية. وراهن دعاة المساعدات على النجاح الذي حققوه في جمع أموال نقدية لتقديم معونات إغاثة، ثم وسعوا هذا النشاط ليصبح منبراً لجمع معونات التنمية، وهذا شيء مختلف كلياً.

في السنوات الأخيرة، عَرَضَ الموسيقار الأيرلندي بونو قضية المساعدات مباشرة على الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، في زيارة إلى البيت البيض في تشرين الأول/ أكتوبر 2005، وكان بوب جيلدوف ضيفاً على قمة مجموعة الدول الثماني الكبرى G-8 في اسكتلندا عام 2005، وقدم مقترحاً بإنشاء إرسالية بريطانية في إفريقيا. ويتبين من حالة القنوط الناجمة عن تكرار الفشل أن المانحين الغربيين يطلبون على نحو متزايد الإرشاد من أي طرف كان، حول الطريقة المثلى لمعالجة مأزق إفريقيا.

قلما نشاهد مسؤولي إفريقيا (المنتخبين) أو صانعي السياسة الأفارقة المسؤولين عن ملف التنمية يقدمون رأياً حول ما ينبغي القيام به، أو الخطوات التي يمكن أن تنجح بالفعل لإنقاذ القارة من التخلف. ولخدمة أهداف ونوايا عديدة، فقد تركت هذه المسؤولية المهمة جداً - بصورة مثيرة لذهول خيبة الكثيرين من الأفارقة - على عاتق موسيقيين

ونجوم طرب يقيمون خارج إفريقيا. ومن التداعيات الكارثية لهذه المسألة تلاشي الحوار والجدل النزيه والنقد الجاد حول إيجابيات وسلبيات هذا النوع من المعونات (الموسيقية). وقد علق أحد النقاد المعارضين لنموذج المساعدات بقوله: «إن صوتي لا يستطيع أن ينافس صوت الجيتار الكهربائي».

في نهاية المطاف، وفي واقع الأمر، من المستحيل الاستفادة من تجربة التنمية الإفريقية القائمة على المساعدات الأجنبية والقول بأنها ناجحة. والتداعيات الكثيرة والمتشعبة لنموذج المساعدات كانت مدمرة. وقد عبر رئيس رواندا بول كاجامي عن المسألة ببساطة شديدة: «إن السبب الرئيس لإخفاق المساعدات [حيث لم تظهر نتائج تُذكر لأكثر من 300 مليار دولار تدفقت على إفريقيا منذ عام 1970] هو أن المناخ السائد في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية كان يحفل بالمتنافسين الاستراتيجيين وصراع المصالح الاقتصادية، ولذلك أُنفق الجزء الأكبر من هذه المساعدات على خلق وضمان استدامة أنظمة تابعة بشكل أو بآخر، مع إبقاء حد هزيل من الاهتمام بنتائج هذه المساعدات على مسيرة التنمية في قارتنا».[10]

لقد اختار المانحون، ووكالات التنمية، وصانعو السياسات، بشكل أو بآخر، اختاروا تجاهل الإشارات التحذيرية الصارخة، واستمروا في تطبيق النموذج القائم على المساعدات، حتى بعد أن اتضح أن المساعدات الخارجية – مهما كان القناع الذي ترتديه – غير ناجعة. وحتى عندما لا تُسرق المساعدات، ظلت غير مثمرة. والبرهان على جودة الحلوى لا يثبت إلا عند أكلها، والبراهين على عدم فاعلية المساعدات في إفريقيا كثيرة جداً وشديدة الوضوح. ونظراً للوضع الاقتصادي الحالي لإفريقيا، من الصعب أن نثبت أن أي نمو مسجل هو نتيجة مباشرة للمساعدات الخارجية. وإذا كان للمساعدات أي نتائج تتعلق بالنمو، فإن الأدلة المتوافرة عبر الخمسين سنة الماضية تشير إلى العكس، أي أن النمو تباطأ، والفقر ازداد، وسقطت إفريقيا عن سلّم الصعود الاقتصادي.

النوايا حسنة

تم تحويل أكثر من 2 تريليون دولار كمساعدات خارجية من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة خلال الخمسين سنة الماضية، وكانت إفريقيا المتلقي الأكبر. ولكن بصرف النظر عن الدوافع وراء إعطاء المساعدات، فإن المساعدات الاقتصادية أو السياسية أو "عبر الدعوات الأخلاقية" فشلت في الوفاء بوعد تسجيل نمو اقتصادي مستدام وتخفيف الفقر. وفي كل منعطف في مسيرة التنمية خلال العقود الخمسة الفائتة، كان صانعو السياسة يختارون المحافظة على الوضع الراهن وتزويد إفريقيا بمزيد من المساعدات.

لم تنجح المساعدات في تحقيق الآمال. وظلت بنداً على أجندة التنمية، على الرغم من وجود أسباب مقنعة جداً تثبت أن المساعدات تطيل عمر دورة الفقر وتقوّض النمو الاقتصادي المستدام. وعبّر بول كاجامي عن هذه الخيبة – وهو محق في ذلك – بقوله: «على الرغم من صرف أكثر من 300 مليار دولار ظاهرياً كمساعدات خارجية لقارتنا منذ عام 1970، فليس هناك ثمار تُذكر لهذه المساعدات على صعيدي النمو الاقتصادي والتنمية البشرية».[11]

إن المساعدات الخارجية غير ناجعة، وفي الفصول التالية نوضح الأسباب.

الفصل الثالث

المساعدات غير ناجعة

من الجدير بالذكر أن اثنتي عشرة دولة من الدول النامية على الأقل شهدت نمواً اقتصادياً ملحوظاً خلال الأربعين عاماً الماضية. وهناك دول عديدة من هذه المجموعة، ومعظمها من آسيا، حققت نمواً في الناتج المحلي الإجمالي يقارب 10٪، وتجاوزت بذلك معدلات النمو في الدول الصناعية، واستطاعت تخفيض مستوى الفقر بدرجة كبيرة. وفي بعض الحالات، استطاعت دول شديدة الفقر أن تحقق قفزات في مستويات دخل الفرد حيث تخطت نظيراتها في الدول المتقدمة، وهذا الاتجاه مرشح للاستمرار. وورد في بعض التقديرات أن الأسواق الناشئة الجذابة مثل البرازيل وروسيا والهند والصين يُتوقع لها أن تتخطى معدلات النمو الاقتصادي لجميع الدول الصناعية تقريباً بحلول عام 2050. ولكن، وخلال الفترة ذاتها، هناك 30 دولة نامية أخرى، تعتمد بشكل رئيس على المساعدات في جنوب الصحراء الإفريقية، أخفقت في تحقيق نمو اقتصادي متواصل، بل تراجع النمو فيها.

هناك أسباب عديدة تفسر فشل الدول الإفريقية، وعلى وجه التحديد الأسباب الجغرافية، والتاريخية، والثقافية، والقبلية، والمؤسساتية. ومع أن كل سبب منها يقدم تفسيراً مقنعاً لأداء إفريقيا الرديء، إلا أن هذه الأسباب لا تحيط بالقصة كاملة.

يقول أحد أنصار نظرية الحتمية الجغرافية* مثل جاريد دايموند في كتابه **البنادق والجراثيم والفولاذ** (1997): إن ثروة دولة ما ونجاحها يتوقفان على بيئتها الجغرافية، وعلى

* تدرس "الحتمية الجغرافية" تأثيرات الجغرافيا على الأنظمة السياسية وأنماط الإنتاج: المجتمعات النهرية والمطرية، المجتمعات الزراعية والصناعية... إلخ. (المترجم)

طبيعتها الطبوغرافية. وهناك بيئات معينة يمكن استغلالها بسهولة أكثر من بيئات أخرى، ولذلك، فإن المجتمعات التي تستطيع أن تدجن النباتات والحيوانات بسهولة نسبية يُتوقع لها أن تكون أكثر ازدهاراً من المجتمعات الأخرى. وفي الحد الأدنى، فإن مناخ دولة ما، وموقعها الجغرافي، ونباتاتها، والحيوانات التي تعيش فيها، وطبيعة أرضها وتضاريسها، هي عوامل تؤثر في قدرة الناس على توفير الأغذية لاستهلاكها ولتصديرها لدول أخرى، وهذا يترك أثراً مهماً على النمو الاقتصادي للدولة المنتجة بنهاية المطاف. ويقول دايموند إن كل المجتمعات والثقافات لديها قدرات متشابهة تقريباً لاستغلال الطبيعة، ولكن المواد الخام التي كان عليهم البدء بها كانت مختلفة.

إن تجربة إفريقيا الاقتصادية الواسعة تُظهر أن وفرة الأراضي والموارد الطبيعية لا تضمن تحقيق النجاح الاقتصادي. وفي النصف الثاني من القرن العشرين، أصبح الاعتماد على المصادر الطبيعية لعنة تعطل التنمية، بدلاً من أن تكون نعمة. وعلى سبيل المثال، هناك دول إفريقية عديدة أخفقت في الاستفادة من السلع والموارد التي كانت متوافرة بغزارة في السبعينيات، وتركت اقتصاداتها في حالة مزرية (والخبر الجيد أن خمس دول إفريقية على الأقل – تشاد، وغينيا الاستوائية، والجابون، ونيجيريا، والسودان– أصبح لديها الوعي الكافي هذه المرة الذي يدفعها لإنشاء صناديق مدخرات، وتضع جانباً جزءاً من مواردها غير المتوقعة). ونظراً لأن دولاً إفريقية غنية بالنفط والمعادن (مثل نيجيريا، وأنجولا، والكاميرون، وجمهورية الكونجو الديمقراطية) بدّدت معظم ثرواتها الطبيعية من خلال توظيفها في استثمارات مثيرة للارتياب، وحتى أن الثروات في بعض الحالات تعرضت لسرقة صريحة، فقد سجلت نتائج اقتصادية محزنة في هذه الفترة. وليس لديها أي إنجازات إيجابية رغم وفرة الموارد والثروات.

في كتاب بعنوان **إفريقيا: الجغرافيا والنمو**، يتبنى الباحث الاقتصادي والأستاذ في جامعة أكسفورد والخبير في البنك الدولي سابقاً، بول كولير، مقاربة دقيقة لتحليل قضية الهبات، ويصنف الدول الإفريقية إلى ثلاث مجموعات: 1) دول تفتقر إلى الموارد ولكن لها

شريطاً ساحلياً؛ 2) دول تفتقر للموارد وحبيسة [أي إنها محاطة باليابسة من الجهات كلها]؛ 3) دول غنية بالموارد (وفي هذه المجموعة ليس هناك كبير فرق إذا كانت ساحلية أو حبيسة). ويُلاحظ أن هذه المجموعات الثلاث لها نماذج للنمو مختلفة بشكل ملحوظ. وتاريخياً، وبناء على أساس الأداء الاقتصادي، يُلاحظ أن الدول الساحلية الشحيحة الموارد سجلت أداءً أفضل بكثير من نظيراتها الغنية بالموارد، سواء كانت الدول الغنية ساحلية أم حبيسة. ووفق هذه المقاربة فإن الدول الحبيسة الشحيحة الموارد هي صاحبة الأداء الأسوأ بين المجموعات الثلاث المذكورة. وافترض كوليير أن هذه العوامل تكلّف هذه الدول نحو نقطة مئوية واحدة من معدل النمو، وهذا نموذج في التقييم موجود عالمياً وهو ينطبق على القارة الإفريقية. ويقول كوليير من المؤسف أن سكان إفريقيا يتجمعون بكثافة في الدول الحبيسة وذات الموارد الشحيحة.

مما لا شك فيه أن بيئة الدولة مسألة مهمة، وبالطبع نعرف أن الظروف البيئية قاسية في أجزاء من إفريقيا، وعلى الأخص المناخ والتضاريس. ولكن على الرغم من قسوة هذه الظروف، فهي ليست عصية على الحل. وللمقارنة، نذكّر أن متوسط درجة الحرارة في فصل الصيف في المملكة العربية السعودية يصل إلى 49 درجة مئوية (120 درجة فهرنهايت) وبالتالي فإن مناخها حار جداً. وسويسرا، على سبيل المثال، دولة حبيسة، ولكن هذه العوامل البيئية لم تمنع هاتين الدولتين من التعايش والتكيف معها.

وكثيراً ما تُذكر العوامل التاريخية - كالاستعمار - على أنها من الأسباب التي تفسر تخلف إفريقيا: وهذا التبرير يقوم على فكرة أن القوى الاستعمارية رسمت حدود الدول، وأنشأت هياكل سياسية وفصّلت إدارات بيروقراطية غير متلائمة جوهرياً مع نمط حياة السكان الأصليين. وإجبار الجماعات العرقية المتحاربة والمتنافسة تقليدياً على العيش تحت راية واحدة لا يجعل بناء الدولة مهمة سهلة. ولم يساعد تقسيم إفريقيا المبني على تصور خاطئ في مؤتمر برلين عام 1885 (بين القوى الكبرى) في إيجاد حلول ناجعة. وأسفر اجتماع أربع عشرة دولة (ومنها الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا وفرنسا والبرتغال وهي

أهم الدول المشاركة في المؤتمر) عن وضع خريطة لإفريقيا، وملئت الخريطة بدويلات صغيرة رُسمت حدودها بشكل اعتباطي، وهذا التقسيم خلق صعوبات بالغة أمام هذه الدول ومنعها من الوقوف على قدميها، اقتصادياً وسياسياً.[1]

وبالطبع، هناك رأي غير معلن وماكر يقول بأن مشكلة إفريقيا تكمن في الأفارقة، أي أن الأفارقة مختلفون بالفطرة: ثقافياً، وعقلياً، وفيزيائياً. وهذا الاختلاف غرس بشكل ما في نفوسهم أنهم غير قادرين على مواكبة التطور وتحسين مستوى معيشتهم من دون التوجيهات والمساعدات الأجنبية.

وهذه ليست المرة الأولى في التاريخ التي تُعتبر فيها القيم الثقافية والأعراق الاجتماعية والمعتقدات الدينية أسباباً للفوارق في التنمية والتطور بين شعوب مختلفة. ويقول عالم الاقتصاد السياسي وعالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر إن أخلاقيات العمل التي جاء بها البروتستانت ساهمت في سرعة التقدم التكنولوجي، وفسرت التطور الذي رأيناه في بريطانيا والدول الأوربية الصناعية الأخرى.

كان هناك مجموعتان كبيرتان في فكر فيبر: أتباع الكالفينية، الذين يؤمنون بالقدرية أو القدر المسبق، ويعتمدون على أراضيهم، وقد يمتلكون الثروات وقد لا يمتلكون. المجموعة الثانية المؤمنون بأخلاقيات العمل البروتستانتية، الذين يستطيعون إحراز التقدم بفضل جهدهم. وحسب رأي فيبر، فإن مأزق التنمية في إفريقيا يفرز طريقين: 1) أن يُنظر إلى الأفارقة على أنهم قُصّر وغير قادرين على التطور بأنفسهم وبقدراتهم الذاتية وغير قادرين على النمو ما لم يتم توجيههم أو إجبارهم؛ 2) السعي نحو التنمية الاقتصادية المستدامة، ولكن هذا الطريق يتطلب معاملة الأفارقة كبشر بالغين. والمعضلة في النموذج المعتمد على المساعدات الخارجية هي بالطبع أن إفريقيا حُبست فعلياً في حالة طفولة أبدية.

هناك مقولة أخرى تعزو الإخفاقات الاقتصادية في قارة إفريقيا إلى التقسيمات القبلية المتناحرة والتركيبة الإثنية-اللغوية الشديدة الاختلاف. ويوجد نحو ألف قبيلة في دول

جنوب الصحراء الإفريقية، وفي معظم هذه القبائل لكل قبيلة لغتها وعاداتها المميزة والخاصة بها. ففي نيجيريا التي يبلغ عدد سكانها نحو 150 مليون نسمة، يوجد 400 قبيلة تقريباً؛ وفي بوتسوانا التي يزيد تعداد سكانها على مليون نسمة قليلاً يوجد على الأقل ثمانية تجمعات قبلية كبيرة. ولكي نضع هذه الإحصائيات في سياق الموضوع، وبالقياس على نسبة التنوع القبلي الموجودة في نيجيريا، لنتخيل بريطانيا التي يبلغ تعداد سكانها 60 مليون نسمة مقسَّمة إلى 160 جماعة عرقية منفصلة ومميزة بسماتها الخاصة.

على الأقل هناك هاجسان محتملان يواجهان الدول التي تعيش انقسامات قبلية قوية: الهاجس الأول، أن خطر التناحر العرقي يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات ونزاعات أهلية، وأحياناً قد يتفاقم الوضع ليصل إلى حرب أهلية واسعة النطاق. وفي الأزمنة الحديثة، هناك مثالان شنيعان لايزال شبحهما يخيم على الذاكرة؛ وهما الحرب الأهلية في إقليم بيافرا في نيجيريا (1967–1970)، والمذابح الجماعية التي ارتُكبت بسبب النزاعات العرقية في رواندا في تسعينيات القرن العشرين.

يفترض بول كولير أنه كلما ازدادت الانقسامات العرقية في دولة ما ازدادت احتمالات نشوب حرب أهلية. ويقال إن هذه الانقسامات الإثنية القبلية الكثيرة في إفريقيا هي السبب وراء نشوب عدد من الحروب الأهلية أكبر بكثير من المناطق النامية الأخرى مثل جنوب آسيا، خلال الثلاثين سنة الماضية. لا شيء يمكن أن ينافس الحرب الأهلية إذا كان الأمر يتعلق بما يضمن تراجع الدولة (واحتمال تراجع جيرانها) اقتصادياً واجتماعياً وأخلاقياً. وفي المعايير المالية البحتة يقدّر كولير أن تكاليف الحرب الأهلية النمطية تصل إلى أربعة أمثال الناتج المحلي الإجمالي السنوي للدولة المعنية. وفي إفريقيا، حيث توجد دول صغيرة، إحداها بجوار الأخرى، فإن الامتداد السلبي لتكاليف الحرب إلى الدول المجاورة يمكن أن يصل إلى نصف الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول.

وحتى خلال أوقات السلم، يمكن أن يُنظر إلى التنوع العرقي على أنه عائق أمام النمو الاقتصادي والتنمية. وحسب رأي كولير، فإن صعوبة الإصلاح في الدول الصغيرة

المتنوعة إثنياً يمكن أن تفسر لنا سبب استمرار إفريقيا في انتهاج سياسات فاشلة لفترة أطول منها في المناطق الأخرى. ويمكن أن تتسم المجتمعات المتنوعة إثنياً بانعدام الثقة بين الجماعات المختلفة، وهذا يجعل القيام بأي عمل جماعي لتقديم خدمة عامة أمراً صعباً. وهذه السمة تنطبق (وإن كان ذلك اسمياً) على المجتمعات الديمقراطية أيضاً، حيث يكون من الصعب تحقيق إجماع على السياسات بين جماعات منقسمة عرقياً. ومن المؤكد أنه حيثما وُجد نزاعات داخلية أو مأزق أو انقسامات إثنية، فإن ذلك يبطئ تطبيق السياسات المهمة التي يمكن أن تحفز النمو الاقتصادي. فالاضطرابات التي رافقت الانتخابات الديمقراطية في كينيا عام 2008 مثال آخر على الصراع القبلي بين قبيلة الرئيس مواي كيباكي (قبيلة كيكويو) ومنافسه المعارض رايلا أودينجا (قبيلة ليو)، حيث تسربت التوترات القبلية إلى العملية السياسية وانتقلت إلى المؤسسات (وأخيراً تم التوصل إلى تسوية بإنشاء حكومة ائتلافية مؤلفة من القبيلتين).

لا أحد يستطيع أن ينكر أن إفريقيا لديها حصة وفيرة من الخلافات القبلية. وفي إفريقيا أيضا جماعات متعددة ومختلفة تدبرت أمرها وتعايشت بسلام تام مع الآخرين (مثل بوتسوانا، وغانا، وزامبيا). وفي مساعي البحث عن حل لمشاكل إفريقيا الاقتصادية، من غير المجدي أن نذكر الخلافات الإثنية كمبرر أو سبب، فالمولود في قبيلة الزولو يحمل معه إرث الزولو دائماً. ولكن أبناء الزولو كبقية أفراد القبائل الأخرى، يمكنهم التزاوج مع القبائل الأخرى، وهم يفعلون ذلك، وهم يعيشون ويعملون ويلعبون في مدن مشتركة مع الآخرين. وفي الحقيقة، يُلاحظ أن الناس في المدن الإفريقية، يعيشون بطريقة تعاونية وتكاملية أكثر مما يمكن أن تجده في مدن بقارات أخرى، حيث لا يوجد في المدن الإفريقية مناطق وحدود إثنية كتلك الموجودة في بلفاست، ولندن ونيويورك. وإلى جانب ذلك، عندما تنزلق الدولة في خلافات إثنية فلن يكون هناك وصفة ناجعة لتطبيق سياسة واضحة، بل سيكون هناك مأزق. ومن الأفضل أن نتطلع إلى مستقبل العالم حيث يكون متاحاً لكل المواطنين المشاركة بحريّة في تحقيق الازدهار الاقتصادي للبلاد، ونطمح لأن نرى زوال الدور التمزيقي المرتبط بالتشدد العرقي.

وهناك تفسير آخر لضعف الأداء الاقتصادي في إفريقيا، وهو غياب المؤسسات العامة القوية والشفافة الجديرة بالثقة؛ أي مؤسسات الخدمة المدنية: الشرطة، والقضاء، والتعليم، والصحة...إلخ.

يقول ديفيد لانديز في كتابه **ثروات الأمم وفقرها** إن النموذج المثالي للنمو والتنمية هو النموذج المحمي والمدعوم بالمؤسسات السياسية. ومن الشروط الإلزامية للنموذج الناجح: ضمان الحريات الشخصية، وحماية الملكية الخاصة، وحقوق التعاقد، وفرض سيادة القانون (وليس بالضرورة عبر الديمقراطية)، وإنشاء حكومة رفع المظالم، وعدم التساهل تجاه مراكمة المكاسب الفردية الخاصة على حساب المجتمع، وإبقاء الحكومة في الحجم الأمثل.

يشير نيال فيرجوسون في كتابه **الإمبراطورية: كيف صنعت بريطانيا العالم الحديث** إلى نظام القانون العام والنموذج البريطاني للإدارة المدنية، كمؤسستين ساهمتا في تحقيق التنمية. ويقول فيرجوسون إن المؤسستين القضائية والسياسية هما الركيزتان الأساسيتان لاجتذاب الاستثمارات (أو مكافحة الإحجام عن الاستثمار من خلال تقليل هروب رؤوس الأموال) وتشجيع الابتكار. وهذا يتضمن بالضرورة فرض سيادة القانون، وتجنّب الإفراط في الإنفاق الحكومي، ووضع قيود وضوابط على السلطة التنفيذية. وهذا النموذج بدوره يولّد نظاماً مالياً شفافاً، وهيئة نقدية مستقلة، وسوقاً نظامية للأوراق المالية، وهذه المعطيات تعزز النمو من خلال التشجيع على زيادة حجم الشركات وعددها.

البروفسور داني رودريك من جامعة هارفارد أيضاً متشبث برأيه القائل بأن المؤسسات التي تضمن حقوق الملكية بشكل موثوق ومطمئن، وتحل الخلافات، وتصون سيادة القانون والنظام، وتربط الحوافز الاقتصادية بالتكاليف والمكاسب الاجتماعية، هي الركيزة للنمو على المدى الطويل. ويشير رودريك في كتابه **البحث عن الازدهار** إلى الصين وبوتسوانا وموريشيوس على أنها أمثلة للدول التي حققت نجاحاً اقتصادياً مشهوداً، ويُعزى نجاحها إلى وجود (أو إنشاء) مؤسسات نجحت في خلق حوافز مرتبطة بقوى

السوق، وفي حماية حقوق الملكية للمستثمرين الحاليين والمستقبليين، وردع الاضطرابات الاجتماعية والسياسية أو تفادي حدوثها. (كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بوتسوانا 8170 دولاراً في عام 2002، أي أكثر من أربعة أمثال متوسط دخل الفرد في جنوب الصحراء الإفريقية البالغ 1780 دولاراً سنوياً، ويعزى نجاح بوتسوانا في معظمه إلى نزاهة مؤسساتها السياسية).[2]

وعلى العكس، يرى رودريك أنه في غياب المؤسسات العامة الجيدة في إندونيسيا وباكستان أصبح تحقيق النمو على أسس مستدامة مسألة شائكة. وحتى عندما تحقَّقَ النمو بشكل متقطع، فقد كان ضعيفاً (كما حدث في إندونيسيا بعد عام 1997) أو عاجزاً عن بلوغ مستويات مرتفعة على صعيد النتائج الاجتماعية، في قطاعات مثل الصحة أو التعليم (كما هي الحال في باكستان). وحسب تقديرات رودريك فإن التغييرات في المؤسسات يمكن أن تردم ثلاثة أرباع الفجوة في توزيع الدخل بين الدول التي تمتلك أفضل المؤسسات وتلك التي تمتلك أسوأ المؤسسات.

ومع أن المؤسسات العامة – التنفيذية والتشريعية والقضائية – موجودة بشكل أو بآخر في معظم الدول الإفريقية (كتذكارات من إرث الحقبة الاستعمارية)، فإن سلطتها الحقيقية، باستثناء مكتب رئيس البلاد، هزيلة، وهي خاضعة لتغييرات اعتباطية. أما في البيئات القوية والمستقرة اقتصادياً، فإن المؤسسات السياسية تشكّل العمود الفقري للتنمية في الدولة، ولكن في الاقتصادات الضعيفة – حيث يتفشى الفساد والمكاسب غير المشروعة – فإن تلك المؤسسات لا قيمة لها في أغلب الحالات.

إن فشل إفريقيا في تحقيق أي نمو ملحوظ ومستدام وطويل الأجل يُعزى – ظاهرياً – لمجموعة عوامل: جغرافية، وتاريخية، وثقافية، وقبلية، ومؤسساتية. وبالفعل، من السذاجة أن نعتبر أياً من العوامل المذكورة أعلاه المسؤول عن تاريخ النمو الهزيل في إفريقيا. ولكن من الإنصاف القول إنه ليس هناك أي عامل يحكم على إفريقيا أن تظل فاشلة ومحرومة من النمو. ويُعتبر مثل هذا القول إدانة جائرة لإفريقيا. ومع أن كل عامل

من العوامل السابقة قد يكون جزءاً من التفسير بدرجات مختلفة، وفي دول مختلفة، فإن معظم دول إفريقيا لديها شيء واحد مشترك؛ فهي جميعها تعتمد على المساعدات الأجنبية.

هل المساعدات مجدية؟

بلغ حجم المساعدات الأجنبية التي أُرسلت من الدول الغنية إلى إفريقيا منذ أربعينيات القرن العشرين وحتى الآن نحو تريليون دولار، وهذا المبلغ يعني نحو ألف دولار لكل إنسان على كوكبنا اليوم رجلاً كان أم امرأة أم طفلاً. فهل المساعدات مجدية؟ يقول أنصار المساعدات إن هناك ستة براهين تثبت أن المساعدات يمكن أن تكون مجدية.

خطة مارشال

أرسلت الولايات المتحدة، بموجب خطة مارشال كما ذكرنا سابقاً، بين عامي 1948 و 1952 أكثر من 13 مليار دولار (وهذا المبلغ يعادل نحو 100 مليار دولار بأسعار اليوم) للمساعدة في إعادة بناء أوربا بعد الحرب العالمية الثانية. ووفق معظم المعايير والمقارنات التاريخية، فقد حققت خطة مارشال نجاحاً ساحقاً في إعادة بناء الاقتصادات الأوربية التي مزقتها الحرب. ولم تضمن خطة مارشال النجاح الاقتصادي فحسب، بل هناك الكثيرون ينسبون إلى تلك الخطة الفضل في إعادة بناء المؤسسات الاجتماعية والسياسية الضرورية جداً لاستدامة السلام والازدهار في أوربا الغربية. ومع أن فكرة إرسال مساعدات إلى إفريقيا وُلدت من نجاح خطة مارشال في أوربا، إلا أنهما في الواقع العملي خطتان مختلفتان كلياً. والاعتقاد بأن إنجازات خطة مارشال مؤشر مشجع لتحقيق نتائج مشابهة في إفريقيا هو ببساطة اعتقاد خاطئ.

لماذا؟

لم تكن الدول الأوربية معتمدة كلياً على المساعدات. وعلى الرغم من الدمار الذي خلفته الحرب، فإن أوربا كانت قد بدأت تسير في طريق الانتعاش الاقتصادي، وكان لديها

موارد أخرى تعتمد عليها. وفي أوج تدفق مساعدات خطة مارشال على أوربا، فإن تلك المساعدات لم تشكل سوى 2.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدول متلقية كبيرة مثل فرنسا وألمانيا، ولم تصل قط إلى أكثر من 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي لأيٍّ من الدول الأوربية طوال السنوات الخمس التي هي عمر البرنامج. وفي المقابل، تم إغراق إفريقيا بالمساعدات الأجنبية. وفي الوقت الحالي، تتلقى إفريقيا مساعدات تنموية تصل قيمتها إلى نحو 15٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، أي أكثر من أربعة أضعاف الذروة التي وصلتها خطة مارشال. ونظراً للأداء الاقتصادي الضعيف الذي سجلته إفريقيا خلال الخمسين سنة الماضية، على الرغم من تدفق مساعدات بمليارات الدولارات عليها، فمن الصعب أن نفهم كيف أن بضعة مليارات أخرى ستحوّل تجربة المساعدات في إفريقيا إلى تجربة ناجحة.

كانت خطة مارشال محدودة أيضاً. وكان للولايات المتحدة هدف، والدول الأوربية قبلت الشروط، ووقعت على اتفاقيات، وتدفقت الأموال، وفي نهاية السنوات الخمس توقف تدفق الأموال. وبالمقارنة مع ضخ الأموال في خطة مارشال لفترة قصيرة ومحددة، فإن أغلبية الدول الإفريقية لاتزال تتلقى مساعدات باستمرار منذ خمسين عاماً على الأقل. وكانت المساعدات تتدفق بصورة متواصلة وبلا كلل، ومن دون سقف زمني. ولم يكن هناك تهديد ضمني بأن المساعدات يمكن أن تتوقف، ومن دون أي إحساس بأن هذه المساعدات ستنتهي في يوم من الأيام، وكانت الحكومات الإفريقية تنظر إلى المساعدات على أنها مصدر دخل دائم التدفق يمكن الاعتماد عليه، وليس هناك أسباب تدفع المسؤولين الأفارقة للاعتقاد بأن هذه التدفقات لن تستمر إلى ما لا نهاية. ولم يكن هناك حوافز لتبني خطة مالية طويلة الأجل، وليس هناك دوافع للبحث عن بدائل لتمويل التنمية، عندما يكون كل ما هو مطلوب منك أن تجلس وتسند ظهرك وتصرف شيكات من الأموال المرسلة إليك.

كما يختلف الهدف الأساسي لخطة مارشال إلى حد كبير عن المساعدات لإفريقيا. حيث كان لدى جميع الدول الأوربية التي مزقتها الحرب مؤسسات جيدة وفعالة في الفترة

التي سبقت الحرب العالمية الثانية، وكان لدى الدول الأوروبية خدمات مدنية وشركات تُدار بشكل جيد، ومؤسسات قضائية واجتماعية فعالة وذات كفاءة. وبعد الحرب، كانت أوروبا بحاجة لبعض الأموال لإعادة تأهيل هذه المؤسسات. وبالتالي، كانت خطة مارشال تهدف لإعادة البناء، وليس لتحقيق التنمية الاقتصادية. ومهما كان حجم الأضرار التي لحقت بأوروبا خلال الحرب، فقد كان لديها الهيكل الأساسي للنهوض سياسياً واقتصادياً ومادياً. أما إفريقيا، فعلى الرغم من البنية التحتية التي تُعتبر من تركة الاستعمار، فقد كانت في حقيقة الأمر متخلفة. وبناء المؤسسات السياسية والاجتماعية يتطلب أكثر من مجرد توفير الأموال النقدية، لأن إفريقيا بحاجة لبنائها من الصفر وليس إعادة بناء أو تأهيل. وتدفق مساعدات بمليارات الدولارات من دون مساءلة ومن دون تنظيم من الطبيعي أن يكون قد ساهم في تقويض مساعي إنشاء مؤسسات من هذا النوع، ومنع تحقيق نمو مستدام على المدى الطويل. وعلى نفس المنوال، هناك مثال حديث وهو تجربة أيرلندا الناجحة مع المساعدات حيث تلقت أيرلندا في السنوات القليلة الماضية مبالغ طائلة (معظمها من دول أوربية)، ولكن لا يمكن اعتبار التجربة الأيرلندية بأي شكل من الأشكال دليلاً على إمكانية تكرارها بنجاح في إفريقيا. لماذا؟ لأن أيرلندا – تماماً مثل أوربا بعد الحرب العالمية الثانية – لديها جميع المؤسسات والبنية التحتية السياسية اللازمة لكي تفرض رقابة ومساءلة لمعرفة مصير المساعدات، وبالتالي تضمن أن المساعدات التي تلقتها تُحدث تأثيراً اقتصادياً ملحوظاً.

أخيراً، في حين كانت خطة مارشال في المقام الأول (وبشكل محدد) موجهة نحو البنية التحتية المادية، فإن المساعدات المرسلة إلى إفريقيا تتغلغل في كل جانب من جوانب الاقتصاد. في معظم الدول الفقيرة اليوم، تُنفق المساعدات في كل من الخدمة المدنية والمؤسسات السياسية والجيش والرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية؛ أي أن المساعدات أصبحت مرضاً مزمناً ومستوطناً في كل القطاعات. وكلما تغلغلت المساعدات أكثر ازداد تأكُّل الاقتصاد، وازداد ترسيخ ثقافة الاعتماد عليها.

خريجو رابطة التنمية الدولية IDA

يشير أنصار المساعدات إلى النجاح الاقتصادي الذي حققته في الماضي بعض الدول بفضل المساعدات الخارجية، ولكنها لم تعد تعتمد على المساعدات الآن. وتُعرف هذه الدول بمصطلح خريجي رابطة التنمية الدولية IDA. وتضم هذه المجموعة اثنتين وعشرين دولة من أنجح الدول الناشئة اقتصادياً في العقود الأخيرة؛ ومنها تشيلي، والصين، وكولومبيا، وكوريا الجنوبية، وتايلند، وتركيا، وثلاث دول فقط من إفريقيا هي بوتسوانا، وغينيا الاستوائية (وتُعزى إنجازاتها بشكل رئيسي إلى الموارد النفطية المكتشفة فيها) وسوازيلند.[3] ويقول مؤيدو برامج المساعدات إن هذه الدول نجحت بشكل ملموس في تخفيف الفقر، وزيادة المداخيل، ورفعت مستوى معيشة مواطنيها، بفضل التدخلات الخارجية التي جلبت لها المساعدات الضخمة.

ولكن المساعدات المرسلة لهذه الدول كانت شبيهة بحالة خطة مارشال في أوربا، حيث كانت تدفقات المساعدات صغيرة نسبياً، حيث كانت عموماً أقل من 10٪ من الدخل القومي لهذه الدول، واستمرت لفترة قصيرة. وتلقت بوتسوانا – التي غالباً ما يتم امتداحها كمثال بارز يحكي قصة نجاح خريجي رابطة التنمية الدولية – مساعدات أجنبية ضخمة (بلغت نحو 20٪ من الناتج القومي للدولة) في ستينيات القرن العشرين. والجدير بالذكر أن متوسط نمو دخل الفرد الحقيقي في بوتسوانا في الفترة 1968–2001 كان 6.8٪، وهو واحد من أعلى معدلات النمو في العالم. ولكن هذا الإنجاز لم يتحقق بفضل المساعدات الخارجية، ولكن لأن بوتسوانا بذلت جهوداً حثيثة في خيارات وبدائل عديدة لاقتصاد السوق، وكانت تلك الجهود والخيارات عاملاً أساسياً في نجاحها؛ فسياسة التجارة تركت الاقتصاد مفتوحاً للمنافسة، والسياسة النقدية أُبقيت مستقرة، وحافظت البلاد على ضوابط مالية وضوابط للميزانية. ومن المثير للإعجاب أن المساعدات الأجنبية في عام 2000 لم تشكّل سوى 1.6٪ من الدخل القومي لبوتسوانا، وهي نسبة ضئيلة جداً بالمقارنة مع حصة المساعدات المسجلة في اقتصادات معظم الدول الإفريقية اليوم. وقد نجحت بوتسوانا بفضل إيقاف اعتمادها على المساعدات.

المساعدات مشروطة

يرى مؤيدو المساعدات ضرورة أن تكون مقترنة بشروط. والفكرة المحورية هنا هي إن فرض قوانين وتشريعات من قبل الأطراف المانحة للتحكم بشروط وحالات صرف المساعدات، يمكن أن يحدد في نهاية المطاف نجاح المساعدات أو فشلها. والشروط المرفقة مع سياسات المساعدات لإفريقيا في ثمانينات القرن العشرين أصبحت فيما بعد التعويذة والمثال المحتذى.

لم تكن فكرة وضع شروط لأخذ ثمن مقابل للمساعدات فكرة جديدة. فالدول التي تلقت المساعدات في خطة مارشال كانت مطالَبة بالالتزام بمجموعة شروط مفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة. وكان لدى الدول المتلقية خيار قبول الشروط مع المساعدات، أو رفض الشروط وعدم الحصول على مساعدات. وقد وُضعت الدول الإفريقية أمام الخيار ذاته.

في الوقت ذاته يُلاحظ أن الدول المانحة تميل إلى فرض شروط لصرف المساعدات بثلاث طرق: أولاً، غالباً ما تكون المساعدات مشروطة بمشتريات معينة. فالدول التي تحصل على مساعدات تكون مطالَبة بإنفاق هذه المساعدات على سلع وخدمات معينة يتم تصنيعها وتوفيرها من قبل الدول المانحة، أو من قبل مجموعة دول يتم اختيارها من قبل المانحين. وهذا ينطبق أيضاً على الموظفين أيضاً؛ فالدولة المانحة توظف مواطنيها حتى وإن وُجد مرشحون مناسبون للوظيفة في الدولة الفقيرة. ثانياً، تستطيع الدولة المانحة أن تحتفظ بحقها في الانتقاء المسبق للقطاع و/ أو المشروع الذي سيتم توجيه المساعدات لدعمه. ثالثاً، يستمر تدفق المساعدات مادامت الدولة المتلقية توافق على مجموعة من السياسات الاقتصادية والتوجهات السياسية.

مع الأخذ في الحسبان أهمية الاستقرار والتعديلات الهيكلية، فقد أصبح منح المساعدات مشروطاً بتبني سياسات مبنية على علاقات السوق والاقتصاد الحر.

وأصبحت المساعدات مشروطة باستعداد الدول الإفريقية لتغيير منهجها من اقتصاد تهيمن عليه الدولة ويتم التخطيط له مركزياً نحو سياسات تخضع لقوى السوق، وهذا يعني تقليص الخدمات المدنية وخصخصة الصناعات المؤممة، وإزالة الحواجز التجارية. وفي فترة لاحقة تدخل الديمقراطية والحوكمة إلى قائمة الشروط، على أمل الحد من الفساد بكل أشكاله.

يُعتبر فرض شروط على منح المساعدات مسألة منطقية نظرياً. فالدول المانحة وضعت قيوداً تحدد كيفية استخدام المساعدات، وعلى الدول المتلقية أن تلتزم بها. ولكن في الواقع، اتضح أن الشروط فشلت فشلاً ذريعاً. وكان الفشل في أوضح صوره في العجز عن كبح الفساد وممارسات الحكومة الخاطئة.

توصلت دراسة أجراها البنك الدولي إلى أن نحو 85٪ من أموال المساعدات تُستخدم لأغراض غير تلك التي أُرسلت من أجلها، وغالباً ما كان يتم تحويلها إلى استخدامات غير منتجة، إن لم تكن مشروعات ترف غريبة. وحتى إذا رجعنا إلى سجلات الأربعينيات من القرن العشرين، فإن المانحين الدوليين كانوا يدركون تماماً مخاطر تحويل المساعدات لغير مستحقيها. ففي عام 1947، كتب بول روزنشتاين – رودين، نائب مدير دائرة الاقتصاد في البنك الدولي حينذاك «في حين يعتقد البنك الدولي أنه يموّل محطة توليد كهرباء، يتضح أنه في الحقيقة يموّل ماخوراً».

ولكن النقطة المهمة هنا هي أن الأطراف المتلقية كانت تتجاهل الشروط بوقاحة، ومع ذلك استمرت المساعدات في التدفق (والجزء الأكبر منها) حتى عندما يُساء استخدامها بشكل فاضح. وفي بحث آخر توصل سفينسون إلى أنه «لا يوجد أي علاقة بين جهود الإصلاح في دولة ما أو تنفيذ الشروط ومعدل صرف أموال المساعدات»، وهذا يثبت مرة أخرى أن الشروط لم تترك تأثيراً يُذكر في الواقع، مع أنها جزء أساسي في كثير من اتفاقيات المساعدات.

نجاح المساعدات في بيئات تتبنى سياسات جيدة

بدأ الدليل يزداد وضوحاً على أن المساعدات الأجنبية غير مجدية، ومع ذلك فقد أصر مؤيدو المساعدات على أنها مجدية، وقد نجحت عندما وُضعت في بيئات تتبنى سياسات جيدة، أي في الدول التي تطبق سياسات مالية ونقدية وتجارية حكيمة. وبعبارة أخرى، يمكن للمساعدات أن تحقق أفضل النتائج، عندما تمتلك الدولة المتلقية نظام عمل جيداً في الأساس. وهذه المقولة أخذت صبغة رسمية في ورقة أصيلة نشرها خبيران اقتصاديان من البنك الدولي في عام 2000 هما بيرنسايد وديفيد دولار: «لايزال اللغز دون جواب: لماذا تحتاج الدولة التي تمتلك نظام عمل جيداً إلى مساعدات؟ لماذا لا تبحث عن طرق أخرى أفضل وأكثر شفافية لتمويل نفسها؟».

سرعان ما تلقف المانحون نتيجة دراسة بيرنسايد-دولار ووضعوها قيد التطبيق الفعلي. وفي عام 2004، على سبيل المثال، أطلقت الولايات المتحدة حملة مساعدات بقيمة 5 مليارات دولار أسمتها مؤسسة تحدي الألفية، وكانت الحملة تعتمد على فكرة أن «مساعدات التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تكون ناجحة إلا إذا رُبطت بسياسات حكيمة في الدول النامية».[4] وفي عمل بحثي ميداني أُجري لاحقاً، أخفقت النتيجة التي توصل إليها بيرنسايد-دولار في إثبات صحتها عندما أُخضعت للتمحيص، وسرعان ما فقدت بريقها. ولم يمض وقت طويل حتى استنتج المجتمع الاقتصادي الأوسع أن نتائج دراسة بيرنسايد-دولار هشة وبالتأكيد ليست سليمة. وربما تم التوصل في نهاية المطاف إلى النتيجة الواضحة وهي أن الدول التي تتبنى سياسات جيدة - مثل بوتسوانا - تميل إلى إحراز تقدم من دون تلقي مساعدات خارجية، وأن النقطة الجوهرية في مسألة المساعدات هي مساعدة الدول التي تطبق سياسات ضارة. ولكن حتى إذا تجاهلنا نتائج التحليل الميداني المذكور، فهناك - كما سنناقش لاحقاً - مخاوف حقيقية ملموسة من أن المساعدات يمكن أن تحوّل بيئة السياسات الجيدة إلى بيئة سيئة، وبيئة السياسات السيئة إلى بيئة أسوأ، ناهيك عن مسألة عدم تحقيق أي تحسن أو تقدم.

وفيما يخص موضوع بيئات السياسات الجيدة، نلاحظ أن مؤيدي المساعدات مقتنعون بأن المساعدات تنجح عندما تستهدف تعزيز الديمقراطية، لأنه لا يوجد أي بيئة سوى البيئة الديمقراطية تستطيع أن تطلق النمو الاقتصادي. ومن منظور الدول الغربية، فإن الديمقراطية تعد بتحقيق الكثير.

في الحقيقة هناك أسباب وجيهة تدعو إلى الاعتقاد بأن الديمقراطية ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي، ويكاد يكون من الثابت أن التيارات السياسية تُختَبر أجنداتها في الحلبة الاقتصادية. فالديمقراطية الليبرالية (والحريات السياسية التي تفاخر بها) تحمي حقوق الملكية، وتضمن المحاسبة والمساءلة، وتدافع عن حرية الصحافة، وتحرس الالتزام بالعقود. وقد شدد علماء العلوم السياسية مثل دوجلاس نورث منذ زمن بعيد على ضرورة ربط الديمقراطية بإطار عمل قانوني عادل وقابل للتطبيق.

وتواصل المقولة السابقة توصيف الديمقراطية بأنها تتيح الفرصة لمشاركة نسبة مئوية أعلى من السكان في عملية صناعة القرار السياسي، وهذا بدوره يضمن تطبيق العقود من خلال هيئة قضائية مستقلة. فالديمقراطية لا تحميك وحسب، بل تساعدك على تحسين أوضاعك. وتَعِدُ الديمقراطية بحماية الشركات مهما كانت صغيرة، تحت مظلة سيادة القانون الديمقراطي. كما توفر الديمقراطية للفقراء والمحرومين فرصة لمعالجة التوزيع غير العادل من خلال الدولة.

يفترض الخبير الاقتصادي وعالم الاجتماع الأمريكي مانكور أولسون أنه في نهاية المطاف وفي ظل الحكومات الديمقراطية يصبح من المرجح أن تكون حماية حقوق الملكية وأمن العقود شديدة الأهمية لتحفيز النشاط الاقتصادي. وفي الجوهر تُعنى الديمقراطية بجني عوائد السلم، وتوفر شكلاً ما من الاستقرار السياسي الذي يشكّل حافزاً للنمو الاقتصادي. وفي عالم أولسون، تشارك الأنظمة الديمقراطية في الأنشطة التي تساعد إنتاج القطاع الخاص بطريقتين: إما من خلال توفير إطار عمل (تشريعي وقضائي...إلخ) لأنشطة القطاع الخاص، أو بالقيام بصورة غير مباشرة بتزويد مدخلات غير مطروحة

بشكل كافٍ وفعال في السوق (على سبيل المثال: إنشاء طريق يصل بين قرية نائية صغيرة وبلدة تجارية كبيرة). وتمتلك الديمقراطيات بطبيعتها الحافز لتقديم السلع العامة التي يستفيد منها كل فرد في المجتمع. كما أن تجميع الثروات أمر متاح في ظل الأنظمة الديمقراطية أكثر منه في ظل الأنظمة اللاديمقراطية، لنقُل على سبيل المثال: الأنظمة الاستبدادية أو الديكتاتورية.

في عالمنا يُنظر إلى الديمقراطية على أنها وسيلة الإنعاش الاقتصادي لإفريقيا، حيث تقضي على الفساد والمحسوبيات الاقتصادية والممارسات غير الفعالة التي تقتل روح المنافسة، وتزيح إلى الأبد سلطة الحكام وقدرتهم على نهب الثروات حسب نزواتهم. وفي الوقت ذاته تنتهج الأنظمة الديمقراطية سياسات اقتصادية أكثر عدالة وشفافية، وهذا النوع من السياسات يؤدي أكثر من سواه إلى النمو الاقتصادي المستدام على المدى البعيد.

علاوة على ما سبق، يقول أمارتيا سين الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1998: نظراً لأن صانعي السياسة المنتخبين ديمقراطياً يخاطرون بفقدان مناصبهم السياسية، فهم أكثر حذراً في مساعي تجنب الكوارث الاقتصادية.[5] وهناك دراسة أخرى شملت اقتصادات نامية بشكل رئيسي، وجدت أن الحكومات الخاضعة للمساءلة بالطرق الديمقراطية وفرت الاحتياجات الأساسية لمواطنيها أكثر مما فعلت الحكومات اللاديمقراطية «بنسبة تصل إلى 70٪».[6] ولكن يرجح أن يكون معظم المانحين مقتنعين بأن النظام الديمقراطي (والديمقراطي فقط) من بين كل ألوان الطيف السياسي هو الذي يرتبط إيجابياً مع النمو الاقتصادي.

وعلى الرغم من هيمنة الجوانب الإيجابية للديمقراطية على مسار المساعدات (وسياسة المساعدات)، فإن المتبرعين وصانعي السياسة الغربيين فضّلوا تجاهل احتجاجات الذين يقولون إن الديمقراطية غير مفيدة وربما تكون ضارة في المراحل المبكرة للتنمية. ومن السهل نشر مثل هذه الآراء في البيئة المعتمدة على المساعدات. والديمقراطيات المموّلة بواسطة المساعدات لا تحمي البلاد من حكومة مستعدة لتغيير

حقوق الملكية من أجل تحقيق مكاسب سياسية لها. وبالطبع، هذا السلوك يقلل الحوافز لتدفق الاستثمارات، ويخنق النمو.

الحقيقة المؤلمة هي أن الديمقراطية - إلى جانب كونها شرطاً أساسياً مسبقاً للنمو الاقتصادي - قد تعرقل التنمية؛ نظراً لأن الأنظمة الديمقراطية تجد صعوبة في إقرار تشريعات مفيدة اقتصادياً بسبب المنافسة بين الأحزاب وتضارب المصالح. وفي العالم المثالي، يتضح أن ما تحتاج إليه الدول الفقيرة التي تقبع في أسفل درجات سلّم التنمية الاقتصادية، هو ليس الديمقراطية المتعددة الأحزاب، بل في الواقع هي تحتاج إلى ديكتاتور حازم ومحب للخير والمصلحة العامة، لكي يطبق الإصلاحات المطلوبة لتحفيز الاقتصاد (ومن المؤسف أن أغلبية الدول تُبتلى بمزيد من الممارسات الديكتاتورية وقليل من حب الخير والمنفعة العامة). وترتكب العقلية الغربية خطأ عندما تعتبر أن النظام السياسي الديمقراطي المتعدد الأحزاب يعني بالضرورة وجود مبادئ ومؤسسات عالية الأداء (مثل: سيادة حقيقية للقانون، واحترام حقوق الملكية، ونظام قضائي مستقل...إلخ). ولكن الواقع أظهر أن الاثنين ليسا مترادفين دائماً.

ويكفي إلقاء نظرة على تاريخ الاقتصادات الآسيوية في العقود الأخيرة (الصين، وإندونيسيا، وكوريا الجنوبية، وماليزيا، وسنغافورة، وتايوان، وتايلند) لكي ندرك أن النجاح الاقتصادي لا يعني بالضرورة تطبيق الديمقراطية. وفيما وراء آسيا، لدينا نماذج مثل نظام بينوشيه في تشيلي، وفوجيموري في بيرو، تشكل أدلة على إمكانية تحقيق الازدهار الاقتصادي في أرض محرومة من الديمقراطية. والسبب الكامن وراء هذه الظاهرة الشاذة هو أن كل واحد من هؤلاء المستبدين ومهما كانت أخطاؤه (وقد ارتكبوا الكثير من الأخطاء) كان قادراً على ضمان توفير درجة ما من حماية حقوق الملكية، ووجود مؤسسات فعالة، وسياسات اقتصادية مشجعة للنمو (مثلاً في إدارة السياسات المالية والنقدية) وتوفير مناخ استثماري يدعم النمو؛ وهذه من الأشياء التي تَعِد الديمقراطية بتحقيقها. وهنا لا نقصد القول بأن تشيلي في عهد بينوشيه كانت مكاناً رائعاً للعيش، بل كانت

نموذجاً يثبت أن الديمقراطية ليست السبيل الوحيد لتحقيق الازدهار الاقتصادي. (وبفضل النجاح الاقتصادي، أصبحت تشيلي دولة ديمقراطية بكل معنى الكلمة، وحصلت على وسام شرف إضافي في عام 2006، عندما وصلت أول امرأة في أمريكا اللاتينية إلى كرسي الرئاسة، حيث أصبحت السيدة ميشيل باتشليت رئيسة تشيلي).

السؤال الجوهري الذي ينبغي طرحه هو: هل أدت المساعدات الأجنبية إلى تحسين مستوى الديمقراطية في إفريقيا؟ الجواب عن هذا السؤال نعم، بالتأكيد من حيث عدد الدول الإفريقية التي تُجري انتخابات، مع أن دولاً عديدة منها لاتزال غير ليبرالية (أي أن الناس يذهبون إلى صناديق الاقتراع، ولكن في بعض المناطق لاتزال الصحافة مقيَّدة، وسيادة القانون متقلبة).

السؤال الحقيقي الذي ينبغي طرحه هو: هل إدخال الديمقراطية عبر المساعدات الأجنبية أفاد إفريقيا اقتصادياً؟ الجواب عن هذا السؤال واضح تماماً. يوجد دول ديمقراطية في إفريقيا تواصل الكفاح من أجل تسجيل معدلات نمو معقولة ومقنعة (السنغال، مثلاً، سجلت 3٪ في عام 2006)، وهناك دول إفريقية أخرى غير ديمقراطية على الإطلاق، ومع ذلك تشهد نمواً اقتصادياً غير مسبوق (السودان مثلاً).

الأمر الواضح بجلاء هو أن الديمقراطية لا تشكل شرطاً مسبقاً لتحقيق النمو الاقتصادي، وهو الرأي الذي يردده أنصار استمرار المساعدات. بل على العكس، إن النمو الاقتصادي هو الشرط المسبق لإرساء الديمقراطية؛ والشيء الوحيد الذي لا يحتاج إليه النمو الاقتصادي هو المساعدات الأجنبية.

يعرض برزورسكي (ومؤلفون مشاركون آخرون) في كتاب **ما الذي يجعل الديمقراطيات تستمر؟** وجهة نظر جذابة تتلخص في: «إن الديمقراطية يُتوقع لها أن تستمر وسطياً نحو ثمانية أعوام ونصف العام في الدولة التي يبلغ دخل الفرد فيها أقل من 1000 دولار أمريكي سنوياً؛ و16 عاماً عندما يكون دخل الفرد 2000 دولار؛ و33 عاماً عندما

يكون دخل الفرد فيها بين 2000 و 4000 دولار؛ و100 عام مع دخـل الفـرد بـين 4000 و6000 دولار؛ وعندما يكون دخل الفرد فوق 6000 دولار سنوياً تصبح الـديمقراطيات منيعة... وقادرة على البقاء في وجه النيران والطوفان». إنها قوة الاقتصاد.

لا أحد ينكر أن الديمقراطية شديدة الأهمية، وتطبيقها مسألة وقت.

في المراحل الأولية للتنمية ليس هناك أي أهمية بالنسبة للأسرة الإفريقيـة التـي تعـاني الجوع إذا كان أفرادها يستطيعون التـصويت أم لا. وربـما يهتمـون بهـذه المـسألة في وقـت لاحق، ولكن قبل كل شيء، هم بحاجة إلى غذاء يكفـيهم اليـوم والأيـام القادمـة، وهـذا يتطلب نمو الاقتصاد.

فاعلية المساعدات: مفارقة الاقتصاد الكلي والجزئي

يوجد شركة صانعة لناموسيات الوقاية من البعوض في إفريقيا. وهذه الشركة تـصنع نحو 500 ناموسية أسبوعياً. وتوظف 10 عاملين، وكل واحد من هؤلاء العاملين (كـما في العديد من الدول الإفريقيـة) يعيـل نحـو 15 فـرداً مـن الأسرة والأقـارب. ومهـما كـانوا مجتهدين في عملهم، فهم لا يستطيعون إنتـاج عـدد كـافٍ مـن الناموسـيات للوقايـة مـن البعوض الناقل للملاريا.

بمشاركة نجم سينمائي هوليوودي يحظى بشعبية كبيرة، وبحـث الحكومـات الغربيـة عن جمع التبرعات، يمكن إرسال 100 ألف ناموسية إلى المناطق الملوثـة بالملاريـا، بتكلفـة مليون دولار. وتصل الناموسيات، وتُوزّع وبذلك يكون قد تم إنجاز عمل "جيد".

ولكن عندما يتم إغراق السوق بناموسيات أجنبيـة، فـإن الـشركة المحليـة الـصانعة للناموسيات ستتوقف عن العمل، وبالتالي فإن العمال العشرة لن يستطيعوا إعالـة أقـاربهم وعـددهم 150 فـرداً (وهـؤلاء أصـبحوا الآن مجـبرين عـلى الاعـتماد عـلى الإعانـات والتبرعات)، وهنا ينبغي أن نتذكر أن أغلبية الناموسيات المستوردة ستُمزق خـلال خمـسة أعوام، وستصبح غير صالحة للاستخدام.

هذه هي مفارقة الاقتصاد الكلي والجزئي. فالتدخل الفعال والمفيد على المدى القصير قد لا يترك مكاسب ملموسة ومستدامة على المدى الطويل. والأسوأ من ذلك، أن هذا التدخل قد يدمر بشكل غير مقصود الفرصة الهشة التي كانت متاحة في الواقع للتنمية المستدامة.

من المؤكد، وعند النظر إلى المساعدات الأجنبية بشكل جزئي، نجد أنها مفيدة. ولكن عندما يُنظر إلى المساعدات بكليتها، يتضح أن الوضع الإجمالي لم يتحسن، بل يصبح أسوأ بالفعل على المدى البعيد.

كانت تقارير تقييم المساعدات على المدى القصير تعطي نتائج مغلوطة عن نجاح المساعدات، في كل الحالات تقريباً. ولكن التقييمات على المدى القريب نادراً ما تكون صحيحة، عندما نحاول معالجة مشكلات إفريقيا ذات الطابع الطويل الأمد. وينبغي قياس فاعلية المساعدات على أساس مساهمتها في النمو المستدام وعلى المدى البعيد، وما إذا كانت تنتشل عدداً أكبر من الناس من هوة الفقر بطريقة قابلة للاستدامة أم لا. وعندما ننظر إلى المساعدات من هذا المنظور تبدو سلبية.

وفي هذا الصدد، جرت محاولات في سياسة إرسال المعونات الغذائية (التي تم إطلاقها في مؤتمر عام 2005 للمعونات الغذائية في مدينة كنساس الأمريكية[7]) لدفع المساعدات في اتجاه جديد، يمكن أن يساعد المزارعين الأفارقة. وبموجب هذا المقترح، يتم استخدام ربع ميزانية المعونات الغذائية المرسلة من الولايات المتحدة ضمن برنامج الغذاء من أجل السلام، لشراء أغذية في الدول الفقيرة، بدلاً من شراء الأغذية التي تمت زراعتها وإنتاجها في الولايات المتحدة والتي تحتاج إلى تكاليف إضافية لنقلها عبر المحيطات. وبدلاً من إغراق الأسواق الأجنبية بالأغذية الأمريكية، وبذلك تُجبَر الشركات المحلية على إغلاق أبوابها، فإن الاستراتيجية الجديدة تعتزم استخدام أموال المساعدات لشراء أغذية من المزارعين من داخل الدولة المعنية، ومن ثم توزيعها على المواطنين المحتاجين. وفي مثال ناموسيات البعوض، فبدلاً من التبرع بناموسيات مصنوعة في الخارج، فإن المتبرعين يمكن

أن يشتروا ناموسيات من المنتجين المحليين ثم يبيعونها أو يتبرعون بها محلياً. وهناك حاجة إلى مزيد من التفكير والتوجهات من هذا النوع.

تُقدّر المساعدات المرسلة من الولايات المتحدة إلى دولة واحدة وهي كوريا الجنوبية، بين عام 1950 وثمانينيات القرن العشرين، بأنها تساوي مجموع المساعدات الخارجية الأمريكية المرسلة إلى 53 دولة إفريقية من عام 1957 إلى 1990. ويقول بعض المحللين إن إفريقيا بحاجة إلى إنقاذ مالي من هذا النوع؛ أي عملية إنقاذ مماثلة لخطة مارشال الأمريكية.

ويقول مؤيدو المساعدات إن المساعدة ناجحة، ولكن المشكلة أن الدول الغنية لا تتبرع بمبالغ كافية. ويقولون إن إعطاء "دفعة قوية" - أي ضخ زيادة كبيرة في المساعدات بحيث يتم توجيهها إلى استثمارات رئيسية- يمكن أن ينقذ إفريقيا من فخ الفقر المستمر؛ أي أن إفريقيا تحتاج إلى مزيد من المساعدات، مساعدات أكبر بكثير مما تتلقاه، وبمبالغ ضخمة. ولا يمكن أن تبدأ الأشياء بالتحسن إلا بعد ذلك.

في عام 2000 وقعت 189 دولة على أهداف التنمية للألفية الثالثة.[8] وتضمنت خطة العمل ثماني نقاط وهي تهدف إلى تحسين: الصحة، والتعليم، والاستدامة البيئية، وتقليل وفيات الأطفال حديثي الولادة، وتخفيف الفقر والجوع. وفي عام 2005 وُضعت تقديرات التكاليف، واتضح أن هناك حاجة إلى ضخ أموال مساعدات إضافية بنحو 130 مليار دولار سنوياً، لتحقيق أهداف التنمية للألفية الثالثة في عدد محدد من الدول. وبعد سنتين من تعهد الدول (189 دولة) بالالتزام بأهداف التنمية للألفية الثالثة عقدت الأمم المتحدة مؤتمراً دولياً حول التمويل من أجل التنمية في مونتيري بالمكسيك. حيث وعد المتبرعون بزيادة مساهماتهم في المساعدات من نسبة وسطية 0.25٪ من ناتجهم المحلي الإجمالي إلى 0.7٪، على أمل أن تنجح هذه المساعدات الإضافية البالغة 200 مليار دولار سنوياً في نهاية المطاف في معالجة مشكلات إفريقيا المستمرة منذ زمن طويل. في الحقيقة، اتضح أن معظم وعود المتبرعين لم يتحقق، وأصرّ مؤيدو المساعدات على اعتبار تخلّف الدول المانحة عن الوفاء بالتزاماتها التي قطعتها على نفسها سبباً لتخلف إفريقيا.

ولكن التفكير الجاد كشف إحدى المشكلات الرئيسية المرافقة للمساعدات الخارجية، وهي أن المساعدات يمكن أن تبدل وجهتها في أي لحظة؛ أي أن الأموال المخصصة لغرض ما يتم تحويلها بسهولة نحو هدف آخر، وليس هذا فحسب، بل يمكن أن تُحوَّل لصالح أجندات قد تكون عديمة الجدوى، إن لم تكن ضارة بالنمو. وقد اعترف مؤيدو المساعدات أنفسهم بأن تدفقات المساعدات بصورة غير مقيدة تواجه دائماً خطر أن يتم استهلاكها بطريقة سافرة بدلاً من استثمارها؛ وخطر ذهابها لجيوب أفراد بدلاً من الخزينة العامة. وعندما يحدث ذلك، وهو ما يحدث غالباً، لا نجد أي عقوبات جدية أو فرض قرارات حظر. وهكذا فإن تقديم المزيد من المساعدات الأجنبية يعني حدوث المزيد من عمليات الاختلاس.

من الجوانب المثيرة للأسى في محصلة إخفاق المساعدات الدولية أن كلاً من المانحين وصانعي السياسات والحكومات والأكاديميين والخبراء الاقتصاديين وخبراء التنمية يعرفون في قرارة أنفسهم أن المساعدات غير ناجعة، وهي لم تنجح يوماً ولن تنجح في المستقبل. وقد علق كبير الخبراء الاقتصاديين في وزارة التجارة والصناعة البريطانية على أحد المتبرعين على الأقل، بقوله: «هم يعلمون أنها غير مجدية، ولكنها تساعد على بيع قمصان قطنية لمصلحتهم».[9]

وقد أظهرت الدراسة تلو الأخرى (والعديد منها أجرتها الدول المانحة) أنه بعد عقود عديدة وإنفاق ملايين الدولارات، لم تترك المساعدات الأجنبية أي تأثير يستحق التقدير على التنمية. وعلى سبيل المثال يعترف كليمنس ومؤلفون مشاركون آخرون في كتاب منشور عام 2004 بأن المساعدات الأجنبية لم تترك أي تأثير طويل الأجل على النمو. وقد وجد هادجي ميكائيل (في كتابه المنشور 1995) وريتشل (في كتاب منشور 1995) أن هناك علاقة سلبية بين الادخار والمساعدات. واستنتج بوون (في كتاب منشور 1996) أن المساعدات الخارجية موّلت الاستهلاك وليس الاستثمار؛ واتضح أن المساعدات الأجنبية تزيد الاستهلاك العام غير المنتج، وأنها تخفق في تشجيع الاستثمارات.

حتى النظرة الخاطفة على البيانات توضح أنه مع زيادة المساعدات على مر السنين، كان النمو في إفريقيا يتراجع، وكان ذلك يترافق مع ازدياد حالات الفقر. وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية، فإن الدول الأكثر اعتماداً على المساعدات سجلت معدلات نمو تبلغ في المتوسط ناقص 0.2٪ سنوياً.

كانت النتيجة المباشرة للتدخلات القائمة على المساعدات، بالنسبة لمعظم الدول، هي السقوط الدراماتيكي في الفقر. في حين كانت أغلبية المؤشرات الاقتصادية قبل السبعينيات تسير في مسار صاعد، لكن بعد عقد من الزمن وصلت زامبيا إلى حالة شلل اقتصادي. ويقول بيل إيسترلي، البروفسور في جامعة نيويورك وهو خبير اقتصادي سابق في البنك الدولي، لو حولت زامبيا كل المساعدات التي تلقتها من الستينيات إلى استثمارات، ولو ترجمت كل تلك الاستثمارات إلى نمو، لكانت قد حققت معدل دخل للفرد الزامبي نحو 20000 دولار سنوياً بحلول أوائل التسعينيات.[10] وبدلاً من تحقيق هذا المعدل المرموق، فقد تراجع دخل الفرد الزامبي إلى أدنى مما كان في الستينيات وأصبح أقل من 500 دولار سنوياً. وفي الواقع، يُفترض أن يكون الناتج المحلي الإجمالي لزامبيا أعلى بثلاثين مرة على الأقل مما هو الآن. وخلال الفترة 1970 – 1998، عندما كانت تدفقات المساعدات الخارجية إلى إفريقيا في ذروتها، ارتفعت نسبة الفقر في إفريقيا من 11٪ إلى نسبة مذهلة بلغت 66٪. وهذه النسبة تعني أن 600 مليون إنسان إفريقي من أصل نحو مليار نسمة عالقون في مستنقع الفقر، وهو رقم مذهل حقاً.

إن الأدلة التي تثبت عدم نجاعة المساعدات الخارجية قوية ومقنعة إلى درجة أنه حتى صندوق النقد الدولي – وهو المزوّد الأكبر بالمساعدات – حذّر الأطراف المؤيدة للمساعدات بشأن عدم المبالغة في تعليق الآمال على المساعدات كوسيلة للتنمية أكثر مما تستطيع تحقيقه على أرض الواقع. كما حذّر صندوق النقد الدولي الحكومات والمتبرعين ومنظمي حملات التبرع لكي يكونوا أكثر اعتدالاً في مزاعمهم القائلة بأن زيادة المساعدات ستحل مشاكل إفريقيا. وكان يجب أن تشكل هذه الاعترافات حافزاً لإحداث تغيير حقيقي.

الأمر المذهل أكثر من أي شيء آخر في قضية المساعدات أنه لا يوجد أي قطاع آخر سواء في السياسة أو التجارة والأعمال يمكن أن يسمح لإخفاقات مؤكدة أن تستمر مع توافر أدلة صريحة لا يمكن دحضها على الفشل.

الخلاصة، أنه على مدى ستين عاماً، تم تزويد إفريقيا بمساعدات قيمتها أكثر من تريليون دولار، ولم تُحقق نتائج إيجابية تُذكر من هذه المساعدات. ولو كانت المساعدات ببساطة بريئة - أي إنها فقط لا تستطيع تحقيق الأهداف التي تزعم أنها ستحققها - لما كُتب هذا الكتاب. المشكلة أن هذه المساعدات الدولية ليست حميدة، بل هي خبيثة. ولم تعد المساعدات جزءاً من الحل المحتمل، بل أصبحت جزءاً من المشكلة، بل في الحقيقة المساعدات هي المشكلة.

الفصل الرابع

المساعدات هي القاتل الصامت للنمو

تذمر السير إدوارد كلاي، المبعوث البريطاني إلى كينيا، في عام 2004، من الفساد المستشري في البلاد، وعلّق على الوزارات الكينية الفاسدة بقوله "يأكلون بشراهة" ثم يتقيئون على أحذية المتبرعين الأجانب. وفي شباط/ فبراير 2005 (طُلب منه أن يقدم اعتذاراً علنياً عن تصريحاته السابقة، بسبب الغضب السياسي العارم الذي أثارته)، اعتذر السير كلاي، وقال إنه يشعر بالأسف لأنه لغته كانت "معتدلة"، لأنه لم يكن يدرك فداحة حجم السلب والنهب، وأنه يأسف لأنه لم يتكلم في وقت أبكر.[1]

إذا كان لدى العالم صورة واحدة عن قادة الدول في إفريقيا، فهي صورة فساد صارخ وبنطاق انتشار مذهل. فلا يكاد يوجد أي قائد إفريقي لم يتوّج نفسه بالذهب، ويصادر الأراضي، ويعطي أعمال الدولة لأقاربه وأصدقائه، ويحول مليارات إلى حسابات خاصة في بنوك أجنبية، وهم عموماً يعاملون بلدانهم كآلة عملاقة لصرف الأموال النقدية حسب أهوائهم الشخصية. وحسب تقرير الشفافية الدولية، تقول التقديرات إن موبوتو سيسي سيكو نهب من أموال زائير نحو 5 مليارات دولار؛ والرئيس النيجيري ساني أباشا سرق مبلغاً مماثلاً من بلاده وأودعه في بنوك سويسرية خاصة (وفي وقت لاحق، تمت إعادة 700 مليون دولار من أموال أباشا إلى نيجيريا).[2] إن من أخذ الأموال ليس شخصاً واحداً بالطبع. هناك أشخاص كثيرون في مستويات مختلفة من الهيكل البيروقراطي للدولة، وهؤلاء يحوّلون أيضاً مليارات الدولارات وعلى مر السنين. إن الفساد أصبح نمط حياة.

إن قائمة الممارسات الفاسدة في إفريقيا لا نهاية لها تقريباً، ولكن النقطة الأساسية بشأن الفساد في إفريقيا ليست في وجوده، بل هي أن المساعدات الدولية هي أحد أكبر

المساعدين على استفحال الفساد. وهذا لا يعني أنه لا يوجد عوامل أخرى مساعدة على استشراء الفساد. والمكاسب الوفيرة من الثروات الطبيعية في إفريقيا، مثل النفط الخام، أصبحت أقرب إلى كونها لعنة بدل أن تكون نعمة. والثروات الطبيعية مثلها مثل المساعدات الدولية، تتعرض للسرقة والنهب، وقد وفرت فرصاً لا حصر لها لمراكمة ثروات شخصية، وتعظيم مظاهر شخصيات بطرق باذخة.

إن الفرق الجوهري بين المساعدات الخارجية وهبات الموارد الطبيعية، بالطبع، هو أن المساعدات تقوم على سياسة فعالة ومتعمدة تهدف إلى تحقيق التنمية. وليس لدى الدول خيار في أن تصبح مالكة لثروة نفطية؛ ولكنها تمتلك الخيار في كيفية التصرف بالنعمة الوفيرة. ومع ازدياد الضغط لتطبيق المزيد من الشفافية في قطاعات النفط والغاز والمناجم/ التعدين، من جانب مؤسسات مثل (مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية EITI)،[3] فإن عدد أيام النهب المفضوح والفساد المعلن في هذه القطاعات أصبح معدوداً بكل تأكيد. ولكن المانحين لايزالون جالسين في أماكن مريحة ومزودة بمكيفات الهواء في الغرب، ويحددون المصير المأساوي لدول يسعون -ظاهرياً- لمساعدتها.

الحلقة الشريرة للمساعدات الدولية

بفضل الفرص التي تتيحها المساعدات الخارجية، فإن الفساد يغذي الفساد، وتقع الدول بسرعة في حلقة شريرة هي حلقة المساعدات. والمساعدات الأجنبية تدعم حكومات فاسدة، وتوفر لها أموالاً نقدية طائلة، ولهذه الحكومات حرية التصرف فيها. وتؤدي تدخلات الحكومات الفاسدة غالباً إلى تقويض سيادة القانون، وإجهاض إنشاء مؤسسات مدنية شفافة، وعدم حماية الحريات المدنية، وهذا يجعل الاستثمار في الدول الفقيرة غير جذاب أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية على السواء. وفي حال وجود فرص استثمارية كثيرة والاستثمارات قليلة لا تواكب الفرص المتاحة، فإن النمو الاقتصادي يتراجع، وهذا يؤدي إلى تقليل عدد فرص العمل، وزيادة مستويات الفقر. وضمن جهود

معالجة الفقر المتزايد، يقوم المانحون بإعطاء المزيد من المساعدات، وهذه المساعدات تواصل تكريس الفقر بدوامة هابطة.

هذه هي الحلقة الشريرة للمساعدات الدولية؛ أي إن المساعدات تنفّر الاستثمارات التنموية التي تتطلبها الدول كحاجة ماسة، وتكرس ثقافة الاعتماد على الخارج، وتسهّل استشراء الفساد بطريقة ممنهجة، وهذه كلها عوامل تترك عواقب مضرّة بالنمو. وهذه الحلقة تساهم فعلاً في استدامة أمد التخلف إلى ما لانهاية، وتضمن الفشل في إنعاش الاقتصاد في الدول الأشد فقراً والمعتمدة على المساعدات.

العلاقة بين الفساد والنمو

يتمثل هدف إفريقيا الجوهري في تحقيق نمو اقتصادي طويل الأمد ومستدام وتخفيف وطأة الفقر. وهذا لا يمكن أن يحدث في بيئة يعيث فيها الفساد. وبالطبع هناك طرق وأوجه عديدة يستخدمها الفساد ومن خلالها يعوق النمو.

ويتناقص عدد رجال الأعمال والمستثمرين (المحليين والأجانب) في البيئات التي تشهد درجات عالية من الفساد والمخاوف؛ لأن هذه البيئات تشكل مخاطرة على أموالهم في مشروعات أعمال، حيث يستطيع المسؤولون الفاسدون أن يستولوا على عوائد المشروعات، وبذلك تتقلص الاستثمارات، ومن البديهي أن تراجع الاستثمارات يقتل النمو.

كانت مؤسسات التنمية تريد منا الاعتقاد بأن المعونات الدولية تساعد على بناء خدمات مدنية دائمة وقوية وجديرة بالثقة. وبالفعل أصدر البنك الدولي توصية تقول إن تقديم المزيد من المساعدات من جانب الدول الغنية يساعد فعلاً في محاربة الفساد. وبفضل المساعدات الدولية، تستطيع الحكومات الفقيرة تحمل نفقات التدريب على تعزيز القيم الأخلاقية، وزيادة رواتب موظفي القطاع العام (الشرطة، والقضاة، والكوادر الطبية، وجباة الضرائب)، وبذلك تحد من حاجة الناس لممارسة الفساد. وعلاوة على ذلك، فإن الرواتب العالية تجتذب الموظفين ذوي الكفاءات العالية والنوعية الممتازة إلى الخدمة المدنية.

من المؤسف أن الأموال التي لا تخضع للقيود والرقابة (بالإضافة إلى كونها هدفاً للساعين وراء المكاسب السريعة وغير المشروعة) سريعة التآكل، وتوجّه المواهب والطاقات في غير محلها. وفي بيئة تعتمد على المساعدات، يصبح الموهوبون - الذين تلقوا تعليماً أفضل ويلتزمون بقدر أكبر من الانضباط، والذين يُفترض بهم أن يبنوا أسس الازدهار الاقتصادي - غير منضبطين وغير مستقيمين ويتم سحبهم من الأعمال المنتجة وتوجيههم نحو الأنشطة القذرة التي تقوض فرص تقدم البلاد ونموها. أما الذين يحافظون على الاستقامة فيتم إبعادهم، إما إلى القطاع الخاص أو إلى خارج البلاد، بحيث يتم ملء الوظائف الشاغرة بأناس أدنى تعليماً، وأكثر قابلية للتعامل مع الابتزاز والكسب غير المشروع.

إن الفساد المستشري يستهدف عقود القطاع العام. وفي بيئات مبتلاة بالفساد يتم تحويل العقود من الناس الذين يستطيعون الإنجاز وفق أفضل المواصفات، وفي الزمن المثالي، إلى أناس هدفهم الأول هو تحويل أكبر قدر ممكن من الأموال إلى جيوبهم الخاصة؛ ونتيجة ذلك يتم تنفيذ مشروعات البنية التحتية بمواصفات رديئة أو أدنى من المطلوب، وهذا يقلل جودة الخدمات العامة، ويضعف النمو.

بصورة مشابهة، تتآكل مخصصات نفقات الحكومة بسبب فساد المسؤولين الذين يختارون المشروعات بناء على مدى إتاحتها لفرص تلقي رِشَى واختلاس الأموال، وليس على أساس خدمة المصلحة العامة. وكلما كان المشروع أكبر عظمت فرص الاختلاس. والمشروعات التي تصعب مراقبة حساباتها وقيمتها توفر فرصاً مغرية للفساد والفاسدين، حيث يكون "شفط" الأموال من مشروعات البنية التحتية الضخمة أسهل من سرقة الأموال من ميزانية الكتب المدرسية أو رواتب المدرسين.

فإلى أي مدى يمكن للفساد أن يضر بالنمو؟

منذ عام 1995 تصدر مؤسسة الشفافية الدولية سنوياً تقرير مؤشر مدركات الفساد CPI. ويستخدم التقرير دراسات ميدانية تعكس آراء الناس في قطاع الأعمال التجارية،

ومحللين من الدولة المعنية، ويصنّف مؤشر الفساد المذكور أكثر من 100 دولة من دول العالم، حسب سلّم نقاط من 0 إلى 10، من أكثر الدول فساداً في المراتب الأولى إلى أقلها فساداً.

وبالرجوع إلى مؤشر مدركات الفساد الصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية، وجد جراف لامبسدروف أن تحسن حصيلة دولة ما نقطة واحدة على المؤشر يرتبط مع زيادة الإنتاجية بنسبة 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يعني أن دولة مثل تنزانيا (التي بلغت حصيلة نقاطها 3.2 نقاط من أصل 10 نقاط في تقرير منظمة الشفافية الدولية عام 2007) لكي تحسّن محصلة نقاطها على مؤشر الفساد لتصبح في مستوى بريطانيا (التي سجلت 8.4 نقاط من 10 نقاط) فإنه يتوجب عليها أن ترفع ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 20٪ فوق مستواه الحالي، كما يجب أن يزداد نصيب الفرد السنوي الصافي من التدفقات المالية بنسبة 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وجد جويل كورتزمان أن زيادة نقطة واحدة في محصلة نقاط دولة ما على مؤشر الغموض/ عدم الشفافية (درجة افتقار الدولة للممارسات الواضحة والدقيقة والتي يمكن متابعتها بسهولة، هذه الممارسات التي تتحكم بالأعمال التجارية والاستثمارات وأعمال الحكومة) تترافق دوماً مع انخفاض دخل الفرد بحدود 986 دولاراً، وبانخفاض بنسبة 1٪ في صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.[4] وعلاوة على ذلك، فإن الفساد يترافق أيضاً مع زيادة بنسبة 0.5٪ في متوسط معدل الاقتراض لدولة ما، وزيادة بنسبة 0.5٪ في معدل التضخم فيها.

العلاقة بين المساعدات والفساد

يعبّر مجتمع المانحين علانية عن مخاوف بشأن إساءة استخدام المساعدات الدولية الموجهة للتنمية والمخصصة للقطاعين المهمين الاجتماعي والاقتصادي، وتحويلها بصورة مباشرة أو غير مباشرة لتمويل نفقات غير منتجة أو تصرفات فاسدة (حسب تقرير التنمية البشرية لعام 1994، الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة). وقال الخبراء في جلسة

استماع أمام لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ في الولايات المتحدة في أيار/ مايو 2004: لقد شارك البنك الدولي (وغالباً بطريقة سلبية/ غير فاعلة) في الفساد وإساءة التصرف بنحو 100 مليار دولار من أموال القروض الموجهة للتنمية.[5] وإذا أضفنا أموال الفساد المصاحبة للقروض الممنوحة من بنوك التنمية الدولية المتعددة الأطراف، فإن هذا الرقم يمكن أن يتضاعف تقريباً ليصل إلى 200 مليار دولار. وهناك تقديرات أخرى تقول إن البنك الدولي منح قروضاً للدول النامية بحدود 525 مليار دولار منذ عام 1946، وعلى الأقل هناك 25٪ من هذا المبلغ (أي 130 مليار دولار) أُسيء استخدامها. وهذه المبالغ الضخمة من المساعدات لا تغذي الفساد فحسب بل تفرّخ المزيد منه.

المساعدات الدولية تدعم السياسة الريعية، أي استخدام الحكومة سلطاتها لأخذ الأموال وجني الأرباح من دون تجارة أو إنتاج ثروة جديدة. ويمكن مشاهدة أمثلة على المستوى الأول من السياسة الريعية، عندما نعلم أن مسؤولاً حكومياً له صلاحيات الوصول إلى أموال المساعدات المخصصة للخدمات العامة، يأخذ الأموال لأغراضه واستخداماته الشخصية. ومن الواضح أنه لا يمكن طلب الاستئجار لدى أي طرف من دون دفع أجور. ونظراً لأن المساعدات الأجنبية (التي تمثّل الريع أو الأجر) يمكن التصرف بها بسهولة - يمكن ببساطة أن تُسرق أو يُعاد توجيهها والحصول عليها - فهي تغذي الفساد وتشجعه. ولو كانت شروط الأطراف المانحة فعالة عن بُعد، لما كان الوضع على ما هو عليه، ولكن كما وصفنا سابقاً، إن شروط الجهات المانحة تحمل "لكمة صغيرة".

يستنتج ألسينا وويدر في دراستهما «هل الحكومات الفاسدة تتلقى مبالغ أقل من المساعدات الخارجية؟» أن المساعدات تميل إلى زيادة الفساد. ويوضح سفينسون كيف أن المساعدات تغذي الفساد من خلال تقليص الإنفاق العام وذلك بزيادة عوائد الحكومة؛ وبالتالي، فإن المساعدات تخفض إمكانيات تقديم السلع العامة الأساسية (التي يستفيد منها كل فرد، ولكن لا أحد يريد أن يدفع ثمنها، ومن هذه السلع على سبيل المثال عمود الإنارة في الطرقات). وبطريقة مشابهة، يُلاحظ أن برامج المساعدات الخارجية، التي تتسم

بغياب المساءلة والتدقيق والضوابط، تشكّل بدائل للعوائد الضريبية (بالنسبة للحكومات). ومن ثم يتم تحويل هذه الأموال المأخوذة كبديل لعوائد الضرائب لخدمة أغراض غير منتجة وغالباً ما تنفق لأغراض التبذير، بدلاً من إنفاقها على الخدمات العامة (كالتعليم والبنية التحتية للخدمات الصحية) والتي كانت المساعدات موجهة إليها ظاهرياً. وفي أوغندا، على سبيل المثال، يُعتقد أن الفساد المتغذي على المساعدات الخارجية في عقد التسعينيات كان مستشرياً إلى درجة أنه لم يصل سوى 20 سنتاً من كل دولار أمريكي من الإنفاق الحكومي المخصص للتعليم، إلى المدارس المحلية الابتدائية المستهدفة بالمساعدات.[6]

المساعدات تذهب إلى دول فاسدة

إذا كان الأمر واضحاً إلى هذه الدرجة، كما يُفترض أن يكون لكل شخص معنيٍّ، وأن المساعدات تتعرض لاختلاسات مفضوحة، فلماذا يستمر المانحون في التبرع؟

دعونا ننظر على الأحداث عام 1978 بعد تعيين صندوق النقد الدولي لإيروين بلومنثال في منصب بالمصرف المركزي في الدولة التي كانت حينذاك تحمل اسم "زائير"، والآن أصبح اسمها جمهورية الكونجو الديمقراطية. استقال بلومنثال خلال أقل من عام، وكتب مذكرة قال فيها: «إن النظام الفاسد في زائير مع كل ممارساته الشريرة» خطير جداً و«ليس (تأكيد بتكرار 'ليس') هناك أي فرصة بالنسبة لدائني زائير ليستعيدوا أموالهم». وبعد مذكرة بومنثال بفترة وجيزة، أعطى صندوق النقد الدولي زائير أضخم قرض ممنوح إلى دولة إفريقية في تاريخ الصندوق! كما تلقى نظام الرئيس موبوتو الغارق بالفساد خلال السنوات العشر التالية قرضاً إضافياً بقيمة 700 مليون دولار من صندوق النقد الدولي!!

في فترة لاحقة، وفي إشارة إلى رئيس زامبيا السابق تشيلوبا (الذي تسلم مقاليد الحكم في الفترة 1991-2002) اتهم رئيس زامبيا الحالي ليفي مواناواسا، خلال خطاب أمام البرلمان عام 2002، سلفه باختلاس وسرقة مبالغ تصل إلى 80 مليون دولار. ولكن خلال الفترة التي حدثت فيها الاختلاسات، تلقت زامبيا نحو 1.5 مليار دولار من البنك

الدولي. والجزء الأكبر من هذه الأموال مُنح تحت رعاية برنامج تخفيف عبء الديون على الدول الفقيرة المثقلة بالديون HIPC، وكان البرنامج يشترط أن تكون الدول المستفيدة خالية من الفساد.

بوجه عام، يلاحظ الأكاديمي لاري دايموند أن وكالات التنمية تواصل منح المساعدات للدول الإفريقية الأشد فساداً وغير الخاضعة للمساءلة والمعروفة بحكوماتها الاستبدادية والفاسدة. وتتضمن قائمة دايموند: الكاميرون، أنجولا، إريتريا، غينيا وموريتانيا، وكل واحدة من هذه الدول تتلقى مساعدات تعادل أو تتجاوز متوسط نصيب الفرد الإفريقي وهو 20 دولاراً. وليس هناك نهاية لحلقة الديون هذه.

لماذا تُعطى المساعدات إذا كانت تقود إلى الفساد؟

بعد كل ما عرفناه عن المساعدات الخارجية، وكيف أنها تشجع على انتشار الفساد واستدامته، فلماذا تصرّ الحكومات الغربية على إرسال المزيد من المساعدات إلى الدول الفقيرة؟ هناك تفسيران عمليان آخران لاستمرار تدفق المساعدات، إلى جانب دوافع منح المساعدات التي تحدثنا عنها سابقاً؛ الاقتصادية والسياسية والأخلاقية.

أولاً، ببساطة هناك ضغوط من أجل الإقراض؛ فالبنك الدولي يوظف 10000 موظف، وصندوق النقد الدولي يوظف أكثر من 2500 موظف؛ وهناك أكثر من 5000 موظف آخرين لدى المنظمات الفرعية التابعة للأمم المتحدة؛ يُضاف إلى هؤلاء موظفون يبلغ عددهم على الأقل 25000 في منظمات غير حكومية مرخصة، إلى جانب الجمعيات الخيرية الخاصة، وجيش من الموظفين في مؤسسات المعونات الحكومية. وإذا جمعنا هؤلاء كلهم يصل العدد إلى نحو 500000 موظف، وهذا الرقم يعادل عدد سكان سوازيلند. أحياناً يعطون قروضاً، وفي مرات أخرى يمنحون هبات، ولكنهم جميعهم يعملون في "تجارة" المساعدات (أي إجمالي القروض الميسّرة: القروض التي يُفرض عليها فوائد مخففة،

والهبات: هي الأموال التي تُعطى بدون مقابل)، بدوام كامل سبعة أيام في الأسبوع، 52 أسبوعاً في السنة، ولعقود عديدة متتالية.

يعتمد هؤلاء كلهم على المساعدات كسبيل للرزق، تماماً مثل المسؤولين الذين يتلقون أموال المساعدات. وتُقاس عمليات الإقراض الناجحة، بالنسبة لمعظم مؤسسات التنمية، بشكل شبه كامل بناء على حجم محفظة القروض لدى الجهة المانحة، وليس بناء على حجم المبالغ المستخدمة فعلياً في الأغراض الموجهة لها. ونتيجة لذلك، فإن الحوافز المعتمدة في مؤسسات التنمية تكرّس حلقة الإقراض حتى للدول الأشد فساداً. وحسب رأي رافي كانبور، فإن الجهات المانحة تشعر بقلق بشأن "حسابات السنة المالية" «حيث يخشون العواقب على المؤسسات في حال عدم صرف الأموال في السنة المالية المخصصة لها». وبقاء أي مبالغ دون صرف أو إنفاق يزيد احتمال تقليص برامج المساعدات ذات الصلة. وفي حال حدوث تخفيضات إضافية في التمويل، فإن مؤسساتهم ستكون في وضع محرج.

يتم اتخاذ القرار بمنح قروض للحكومات ذات السمعة السيئة لدى العديد من المؤسسات المانحة بناء على الاعتقاد بأنه إذا امتنعت المؤسسات عن منح المساعدات لتلك الدول فإن الفقراء سيتضررون، ولن تتمكن الحكومات من تأمين المبالغ اللازمة لميزانية الصحة والتعليم، وهذا يدفع تلك الدول إلى الانهيار. ولكن في الحقيقة، الفقراء لا يحصلون على الأموال، ويُضاف إلى ذلك أن الدول الإفريقية تترنح نحو الانهيار، حتى مع وجود برامج المساعدات.

يشعر المانحون بمخاوف إضافية مرتبطة بالاعتقاد بأنهم إذا لم يضخوا الأموال إلى تلك الدول الفقيرة، فإن تلك الدول لن تتمكن من سداد القروض التي أخذتها، وهذا العجز عن السداد سيؤثر على الوضع المالي للأطراف المانحة ذاتها. وهذا المنطق بالضبط هو الذي يجعل المساعدات تدور في حلقة مفرغة.

هذه الحاجة التي لا يمكن إشباعها للإقراض تشكل تفسيراً آخر للسبب الذي يجعل الشروط المفروضة على الدول الفقيرة لا تساوي أكثر من قيمة الورق المكتوبة عليه. وقد توصل البنك الدولي في دراسة أجريت عام 1992 من قبل إدارة تقييم العمليات في البنك، إلى نتيجة مفادها أن الموافقة على شرائح المساعدات كانت قريبة من نسبة 100٪، حتى وإن كان مستوى التزام الدولة بالشروط أقل من 50٪. وهناك دراسة أخرى للبنك الدولي عام 1997، أظهرت أنه بين عامي 1980 و1996 كانت نسبة 72٪ من المساعدات التي خصصها البنك الدولي لغرض إعادة جدولة القروض السابقة وتعديل شروط سدادها، ذهبت إلى دول معروفة بسجل رديء في مجال الالتزام بالشروط. وخلال السعي المحموم من قبل الجهات المانحة للإقراض والمحافظة على الحلقة المفرغة بين الدائن والمدين، أصبحت علاقات المساعدات تميل لصالح الحكومات الفاسدة. ووصل الأمر إلى حدود منافية للعقل، حيث اتضح أن الطرف المانح بحاجة إلى إعطاء مساعدات، أكثر من حاجة الدولة المتلقية لأخذ تلك المساعدات.

وعلى ما يبدو كان المانحون غير قادرين على الاتفاق حول تمييز الدول الفاسدة من غير الفاسدة. وهناك مثال كلاسيكي معروف على هذه المسألة حصل في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002، عندما نشرت صحيفة نيويورك تايمز مقالاً بعنوان «خطة بوش ربطت المساعدات للدول الأجنبية بشروط تحرير التجارة والحكم المدني». وامتدحت المقالة مبادرة واشنطن في مساعدة الدول الأجنبية، وعرضت تفاصيل مقترح البيت الأبيض لإطلاق منافسة بين أفقر اقتصادات في العالم، حيث وعدت بإعطاء الفائزين حصة محددة من أموال المساعدات الخارجية المقررة وقيمتها 5 مليارات دولار سنوياً.

ومن المثير للاستغراب، أن مالاوي كانت ضمن قائمة الدول المرشحة للفوز بحصة من المساعدات الأمريكية. وقبل أسابيع فقط من إعلان مبادرة بوش هذه، كانت وزارة الزراعة في مالاوي متورطة في خلاف علني جداً مع صندوق النقد الدولي، حيث فُقدت شحنات الحبوب المرسلة إلى مالاوي، وكان هناك نسبة كبيرة من شعب مالاوي تواجه خطر المجاعة. ومما زاد الموقف سوءاً "الاختفاء الغامض"[7] لأحد كبار المسؤولين المالاويين

في الهيئة الحكومية المسؤولة عن تسويق الحبوب، وكـان يُفـترض بهـذا المـسؤول أن يكـون شاهد عيان رئيسياً في قضيتي فساد سابقتين. ولكن، حتى مع وجود هذه الـتهم بالفـساد، فإن الولايات المتحدة لم تجد أن هناك ما يستدعي شطب مالاوي من قائمة الـدول المؤهلـة لتلقي مساعدات ضمن "برنامج تحديات الألفية".

من ناحية أخرى، شُطبت تنزانيا من القائمة ذاتها التي تتضمن الدول المؤهلـة لتلقـي مساعدات أمريكية ضمن برنامج تحديات الألفية (وكان الشطب عـلى مـا يبـدو لأسـباب تتعلق بالفساد). ولكن، وبصورة مثيرة للاستغراب تم الثناء على تنزانيا كنمـوذج للحكـم الرشيد في تشرين الثاني/ نوفمبر 2001، على لسان وزير التنميـة البريطـاني حينـذاك كـارل شورت، الذي أعلن بثقة أن تنزانيا ستستفيد من برنامج المساعدات التجريبي الجديد.

فمن كان محقاً؟

هكذا يبدو وبغض النظر عن هوية نظام الحكم في الدولة، وماذا فعل (أو لم يفعل فيما يخص شروط المساعدات)، فإن تلك الدولة ستتلقى الأموال من جهة ما. ورغـم فـضيحة شحنات الذرة إلى مالاوي، فقد استأنف صندوق النقد الدولي برنامج القروض للحكومة المالاوية، من دون اتخاذ قرار واضح حول القضية أو الفضيحة.

الفساد: إيجابي أم سلبي؟

ربما لا يكون الأمر بالغ السوء لو قـام القـادة الأفارقـة - كـما فعـل بعـض نظـرائهم الآسيويون - بإعادة اسـتثمار الأمـوال المـسروقة محليـاً بـدلاً مـن تكديـسها في حـسابات شخصية ببنوك أجنبية.

هذا الرأي حول "الفساد الإيجابي" يساعد كثيراً في تفسير الأسباب التي جعلت دولاً آسيوية عديدة، كانت تُعتبر حاضنة لمستويات عالية من الفـساد (في بعـض الحـالات مثـل حالة إندونيسيا، كان الفساد يفـوق فـساد إفريقيـا)، ومـع ذلـك حققـت مـستويات نمـو

اقتصادي تُحسد عليه. وعلى سبيل المثال، على الرغم من تصنيف الصين بمحصلة نقاط 3.5 نقاط من أصل 10 على مؤشر مدركات الفساد لعام 2007 الصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية، فقد ظلت الصين تجتذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (حيث اجتذبت 78 مليار دولار في عام 2006، حسب إحصائيات التمويل العالمي التي يصدرها صندوق النقد الدولي)، وهذه الاستثمارات ساهمت بدون شك في تعزيز نموها المتميز. وبصورة مشابهة، ومع أن تايلند سجلت في عقد الثمانينيات نمواً اقتصادياً مرموقاً، فقد صُنّفت في العقد ذاته في مرتبة الدولة الأشد فساداً في العالم.

وفي مقارنة صارخة، يقدّر محللو الفساد أن هناك 10 مليارات دولار على الأقل – أي نصف ما تلقته إفريقيا من مساعدات أجنبية في عام 2003 – تغادر إفريقيا سنوياً.[8] وهذا "الفساد السلبي" هو الذي يستنزف الخزائن العامة في إفريقيا ويجففها، ولا يساهم في تلبية أي من الاحتياجات الماسة للقارة. إن الوضع مأساوي حقاً، حيث نشاهد أموال المساعدات المسروقة تُكدّس وتكسب الفوائد في حسابات خاصة في الخارج، في حين أن الدول التي أُرسلت لها هذه المساعدات غارقة في الركود، بل دخلت في تراجع مطّرد.

إن حجر الزاوية في عملية التنمية يتمثل بوجود حكومة مسؤولة اقتصادياً وخاضعة للمساءلة. ولكن لايزال من الواضح أن مؤسسات المساعدات الدولية تساهم (بصورة غير متعمدة) من خلال تقديم الأموال في دعم الحكومات الفاسدة. ولكن الفساد ليس المشكلة الوحيدة التي تنجم عن المساعدات، فالتأثيرات المؤذية المرافقة لتدفقات المساعدات الجديدة تطال المجالات الاجتماعية والاقتصادية أيضاً.

المساعدات والمجتمع المدني

إن إفريقيا بحاجة إلى طبقة وسطى، طبقة وسطى تتميز بوجود ثقة بين أفرادها (ولديهم محكمة يلجؤون إليها إذا غابت الثقة)، ويحترم أبناء هذه الطبقة سيادة القانون ويدافعون عنها؛ ولهذه الطبقة مصلحة في رؤية البلاد تدار بسلاسة، وتحت منظومة قانونية شفافة؛ طبقة

وسطى (إلى جانب باقي شرائح المجتمع) تستطيع إخضاع حكومتها للمساءلة. وفوق ذلك كله، فإن الطبقة الوسطى تحتاج إلى حكومة تسمح لهذه الطبقة بالتقدم.

لا نقصد القول بأنه لا يوجد طبقة وسطى في إفريقيا، بل يوجد. ولكن في بيئة تعتمد على المساعدات، فإن الحكومات تكون أقل رغبة واهتماماً بتشجيع رجال الأعمال وتطوير الطبقة الوسطى، من رغبتها في خدمة مصالحها المالية الخاصة. ومن دون وجود صوت اقتصادي قوي، فإن الطبقة الوسطى تصبح عاجزة عن دفع الحكومة إلى إنجاز المهام المطلوبة. ومع وجود منفذ سهل للحكومة للوصول إلى الأموال، فإن الحكومة تظل قوية، ولا تخضع للمساءلة إلا أمام مانحي المساعدات (وحتى في هذه الحالة يكون خضوعها شكلياً واسمياً). وإذا كانت الطبقة الوسطى مقيدة ومحرومة من تحقيق النمو، فهي لا تستطيع أن تصل إلى "الكتلة الحرجة" التي أثبتت على مر التاريخ أنها ضرورية لأي دولة تريد تحقيق النجاح الاقتصادي والسياسي.

في معظم الاقتصادات الناجحة وذات البنية الصحية، نجد أن الطبقة الوسطى تدفع الضرائب مقابل إخضاع الحكومة للمساءلة. والمساعدات الأجنبية تقطع هذه الرابطة التي تربط الحكومة بالناس، لأن اعتماد الحكومة على المواطنين مالياً ينحسر، وبالتالي فإن الحكومة لا تدين للشعب بشيء.

يُعتبر وجود المجتمع المدني النشيط والمواطنون الذين يمارسون المشاركة السياسية فعلاً العمود الفقري للتنمية المستدامة وعلى المدى الطويل. والدور الأهم للمجتمع المدني القوي هو ضمان مساءلة الحكومة ومحاسبتها على أعمالها، من خلال إصلاحات مدنية جوهرية، إلى جانب إجراء انتخابات. ولكن المساعدات الأجنبية تكرس الفقر، وتضعف المجتمع المدني، من خلال زيادة أعباء الحكومة وتقليص الحريات الفردية.

إن الاقتصاد المعتمد على المساعدات يؤدي أيضاً إلى تسييس توجهات البلاد، وبالتالي حتى وإن كانت الطبقة الوسطى (مع أنها صغيرة) تبدو مزدهرة، فإن نجاحها أو فشلها

يتوقف كلياً على ولائها السياسي. ولذلك، وكما يعبر عن هذه المسألة باوير Bauer فإن المساعدات «تحرف اهتمام الناس عن الأنشطة الاقتصادية المنتجة إلى الحياة السياسية»، وتُحدِث ضعفاً قاتلاً في البنية الاجتماعية للدولة.

المساعدات ورأس المال الاجتماعي: مسألة ثقة

رأس المال الاجتماعي مصطلح نعني به الغراء غير المرئي الذي يربط بين العلاقات التي تجمع الأعمال والاقتصاد والحياة السياسية في رزمة واحدة، وهو جوهر التنمية لأي دولة. في المستوى الأولي لرأس المال الاجتماعي تبرز مسألة الثقة.

وكما ناقشنا سابقاً، هناك اعتراف متزايد بين المختصين في شؤون التنمية بأن العوامل "الناعمة" - مثل الحوكمة، وسيادة القانون، وجودة العمل المؤسساتي - تلعب دوراً شديد الأهمية في تحقيق الرخاء الاقتصادي، ووضع الدول على مسار التنمية بقوة. ولكن هذه العوامل لا قيمة لها في غياب الثقة. ومع أنه من الصعب تحديد ملامح الثقة أو قياس حجمها، إلا أنه في غياب الثقة فإن الشبكات التي ترتكز عليها التنمية تنهار، أو لا تتشكل أصلاً.

إن المساعدات الأجنبية لا تقوّي رأس المال الاجتماعي، بل تُضعِفه. ومن خلال تعطيل آليات المساءلة، فهي تشجع السلوك الريعي، وتطرد المواهب النادرة من سوق العمل، وتزيل الضغوط المطالبة بإصلاح السياسات غير الفعالة، كما تضمن إبقاء رأس المال الاجتماعي ضعيفاً في الأنظمة التي تعتمد على المساعدات، وإبقاء الدول المعنية ذاتها فقيرة. وفي عالم تتوافر فيه المساعدات، لا يوجد حاجة أو حافز لديك لكي تثق بجارك، ولا حاجة لدى جارك لكي يثق بك. وهكذا، فإن المساعدات تخرّب النسيج الأساسي المرتبط بالثقة والذي يحتاج إليه الناس في علاقاتهم بعضهم ببعض، في أي مجتمع مزدهر.

المساعدات الخارجية والحرب الأهلية

تقول تقارير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام «إن إفريقيا هي المنطقة المبتلاة بأكبر قدر من الصراعات في العالم، وهي المنطقة الوحيدة التي يزداد فيها عدد الصراعات المسلحة». خلال تسعينيات القرن العشرين، كان في إفريقيا وحدها سبعة عشر صراعاً مسلحاً واسع النطاق، بالمقارنة مع عشرة صراعات مسلحة في (إجمالي) مناطق العالم الأخرى. كما أن إفريقيا هي المنطقة التي تتلقى أكبر قدر من المساعدات الأجنبية، ويبلغ نصيب الفرد الإفريقي من المساعدات الرسمية التنموية أكثر من نصيب الفرد في أي منطقة أخرى من العالم.

هناك ثلاث حقائق جوهرية عن الصراعات اليوم: 1) تندلع الصراعات غالباً من المنافسة للسيطرة على الثروات؛ 2) في أغلب الحالات الصراعات سمة من سمات الدول الفقيرة؛ 3) الصراعات تأخذ طابعاً داخلياً على نحو متزايد.

استناداً إلى هذه الحقائق نجد أن المساعدات الأجنبية تغذي الصراعات. ومن الصعب مقاومة إغراء الاستيلاء على السلطة والحصول على منفذ لثروات المساعدات غير المحدودة. ويقول جروسمان إن الهدف الأساسي المحرك للتمرد هو الاستيلاء على الدولة من أجل مزايا مالية، ووفرة المساعدات الأجنبية تزيد احتمال نشوب الصراعات. وفي سيراليون مثلاً، عُرض على زعيم المتمردين (الجبهة الثورية الموحدة) منصب نائب رئيس البلاد ضمن معاهدة سلام، ولكنه رفض المنصب إلى أن تم تغيير بنود المعاهدة لتتضمن منحه منصب رئيس هيئة تتحكم في مصالح مناجم الألماس. وبذلك، فإن المساعدات الأجنبية لا تقوض النمو الاقتصادي وتبقي الدول في حالة فقر فحسب، بل هي بحد ذاتها تُعتبر مسبباً أساسياً للاضطرابات الاجتماعية، وقد يتفاقم الوضع إلى حرب أهلية.

ندرك أن هناك أسباباً أخرى للصراع والحرب - ومنها على سبيل المثال السعي للاستيلاء على الثروات الطبيعية مثل النفط، أو الصراعات القبلية (والتي يمكن أن تعود

جذورها إلى التفاوت الاقتصادي) - إلا توافر المساعدات الخارجية في أي صيغة كانت في الدول التي تفتقر للموارد والتي تئن من الضوائق المالية، يزيد حجم الكعكة التي يمكن أن تتحارب عليها الفصائل المتناحرة. وعلى سبيل المثال، يعتبر مارين أن الحروب الأهلية في الصومال نابعة من المنافسة للسيطرة على المساعدات الغذائية الضخمة.

وعلاوة على ذلك، فإن المساعدات تزيد مخاطر نشوب صراعات، بطريقة غير مباشرة، من خلال تخفيض معدل الدخل، وإبطاء النمو الاقتصادي (حسب رأي كولير، وهذان العاملان بحد ذاتهما مؤشران قويان على احتمال نشوب حرب أهلية).[9] ويُقدر عدد الأفارقة الذين لقوا حتفهم بسبب الحروب الأهلية خلال العقود الخمسة الماضية بنحو 40 مليون إنسان، موزعين على كافة أرجاء القارة؛ وهذا العدد يساوي عدد سكان جنوب إفريقيا، (وضعف عدد الروس الذين قُتلوا في الحرب العالمية الثانية).

إضافة إلى تسييس توجهات الحكومات والبيئة السياسية بأكملها، فإن المساعدات الأجنبية تغذي الثقافة العسكرية. والحروب الأهلية بطبيعتها هي مغامرات عسكرية طائشة. الطرف المنتصر في الحرب يبقى في السلطة بمساندة الجيش وولائه. وهكذا، فإن الزعيم الذي يتولى السلطة يظل قلقاً بشأن الاحتفاظ بالسلطة، ويدير جماعات المصالح المتنافسة والفصائل المتناحرة، وفي أول خطوة يوجه الموارد المالية إلى جيوب جيشه، على أمل أن يظل الجيش مطواعاً وموالياً له.

القيود الاقتصادية التي تخلقها المساعدات

إن أي تدفق ضخم من الأموال إلى داخل اقتصاد ما، مهما كان الاقتصاد قوياً، يمكن أن يخلق مشكلات. ولكن مع التدفق المستمر لأموال المساعدات بكميات ضخمة ومتزايدة، فإن هذه المشكلات تتفاقم، وخاصة في الاقتصادات التي تُدار أصلاً بشكل رديء وهي اقتصادات ضعيفة وخاضعة لنفوذ خارجي، ولا يملك صانعو السياسة في تلك الدول قوة تُذكر للسيطرة على الاقتصاد. وفيما يخص تأثير المساعدات، فإن الدول

الفقيرة تواجه أربعة تحديات اقتصادية رئيسية: 1) تناقص المدخرات المحلية والاستثمارات لصالح زيادة الاستهلاك؛ 2) التضخم؛ 3) تراجع الصادرات؛ 4) صعوبة استيعاب تدفقات نقدية ضخمة. وعندما تتدفق المساعدات الأجنبية، تتناقص المدخرات المحلية، أي أن الاستثمارات تهبط. وهذا لا يعني إطلاقاً أن السكان كلهم يغرقون بأموال المساعدات، حيث لا تصل المساعدات إلا لشريحة صغيرة نسبياً بل مجموعة مختارة جداً. ومع توافر مبالغ ضخمة من أموال المساعدات المغرية، والمشهورة بسهولة التلاعب بها، تقوم هذه النخبة بإنفاق الأموال على السلع الاستهلاكية، بدلاً من تعزيز الادخار. وتتراجع المدخرات، ويتراجع حجم الأموال لدى البنوك المحلية وبالتالي تتراجع قدرتها على الإقراض للاستثمارات المحلية. وتؤكد دراسات اقتصادية مختلفة هذه الفرضية، حيث توصلت إلى نتيجة مؤكدة وهي أن تدفق المساعدات الأجنبية يترافق مع تراجع معدلات الادخار المحلي.

وتُحدث المساعدات تأثيراً ضاراً آخر وهو إبعاد الاستثمارات الأجنبية. ومع أن المساعدات الأجنبية تهدف في المقام الأول إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة، من خلال منح ضمانات قروض، وتقديم الدعم لمواجهة مخاطر الاستثمار، ومساندة ترتيبات التمويل المشترك، إلا أنها في الواقع العملي تعرقل تدفق الأموال الأجنبية الاستثمارية ذات الجودة العالية. وبالفعل، اتضح في بعض الدراسات الميدانية أن رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية الخاصة تنخفض عندما ترتفع المساعدات الخارجية. وهذا قد يعكس في أحد جوانبه حقيقة أن المستثمرين من القطاع الخاص يشعرون بعدم الارتياح بشأن إرسال أموالهم إلى دول تعتمد على المساعدات؛ وسيتم تناول هذه النقطة بتفصيل أكبر في صفحات لاحقة من هذا الكتاب.

من التداعيات المرافقة لمشكلة عزوف الاستثمارات الأجنبية عن بعض الدول، يلاحظ أن ارتفاع الاستهلاك المعتمد على المساعدات يؤدي إلى بيئة تتميز بإنفاق مبالغ كبيرة من المال على عدد أقل من السلع؛ وهذا يؤدي بصورة شبه مؤكدة إلى ارتفاع في أسعار السلع، أي ارتفاع معدل التضخم.

المساعدات يمكن أن تفاقم التضخم

تشاهَد ضغوط الأسعار على مستويين، حيث تؤدي أموال المساعدات إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المنتَجة محلياً (أي الأشياء غير القابلة للتداول مثل قص الشعر، والعقارات، والمواد الغذائية)، وأما المستوى الثاني فهو زيادة الطلب على السلع والخدمات المستوردة (القابلة للتداول) مثل المحاريث الآلية والتلفزيونات. ويُفترض ألا يكون ازدياد الطلب المحلي بحد ذاته ضاراً، وإنما انقطاع ضخ الأموال هو الذي يمكن أن يكون ضاراً.

وهناك تأثيرات ضارة متعددة الأشكال. وعلى سبيل المثال، دعونا نستمع إلى هذه القصة المهمة والمبسطة. لنفترض أن مسؤولاً فاسداً حصل على 10000 دولار أمريكي، فهو سيستخدم جزءاً من المبلغ لشراء سيارة، وتاجر السيارات يستطيع أن يشتري الآن ملابس جديدة، وهذا سيوفر مبالغ نقدية في يد تاجر الملابس، وهكذا تستمر دورة المال. وفي كل محطة من المسار يحدث مزيد من الضغط على الأسعار المحلية، لأنه يوجد الآن من يطلب المزيد من السيارات، والمزيد من الملابس...إلخ. وهذه القصة على الأقل مثال على "الفساد الإيجابي". ولكن في البيئات الفقيرة، ليس هناك أي سيارات جديدة، وليس هناك أي ملابس جديدة، ولذلك عندما يزداد الطلب ترتفع الأسعار. وفي نهاية المطاف، قد يكون هناك المزيد من السيارات، والمزيد من الملابس، ولكن عندما تصل شحنات جديدة يكون التضخم قد استنزف الاقتصاد، وطوال الفترة كلها نلاحظ استمرار تدفق المساعدات الأجنبية بل المزيد من المساعدات. ومن المفارقات أنه ربما يتم ضخ المزيد من المساعدات الأجنبية في بيئة تعاني ارتفاعاً في معدلات التضخم بقصد "إنقاذ دولة ما في الوقت الحاضر"؛ وبذلك تعود الدولة المعنية إلى الدوامة ذاتها.

وكأن ذلك الوضع لم يكن سيئاً بصورة كافية، حيث يقوم صانعو السياسة برفع أسعار الفائدة تحت ذريعة محاربة حلقة التضخم. ولكن في أبسط قواعد الاقتصاد، فإن رفع أسعار الفائدة يعني انخفاض الاستثمارات (حيث تصبح تكاليف الاقتراض للاستثمار

باهظة)، وانخفاض الاستثمارات يعني انخفاض عدد الوظائف؛ وانخفاض عدد الوظائف يعني ازدياد الفقر، ومزيد من الفقر يعني تلقي المزيد من المساعدات.

المساعدات الخارجية تخنق قطاع التصدير

لنأخذ كينيا مثالاً، ولنفترض أن كينيا لديها 100 شلن كيني في اقتصادها، أي ما يعادل دولارين. وفجأة تدفق عليها 10000 دولار مساعدات. ولا أحد يستطيع أن ينفق الدولارات في البلاد، لأن أصحاب الحوانيت يقبلون فقط العملة القانونية، أي الشلن الكيني. ولكي تنفق المساعدات القادمة بالدولار، لابد من تحويل الدولارات إلى شلن كيني. ولكن المشكلة أن اقتصاد البلاد ليس فيه سوى 100 شلن؛ وبالتالي فإن قيمة الشلن المعوم سترتفع، لأن الناس سيحاولون مبادلة ما يملكونه من عملتهم المحلية بالدولارات التي توفرها المساعدات الدولية بسهولة. وهذا يسبب ضرراً للاقتصاد الكيني؛ لأن ارتفاع قيمة العملة الكينية حيث أصبحت الآن أقوى مما كانت، يعني أن البضائع المصنوعة في كينيا والمهيأة للتصدير ستصبح أغلى بكثير مما كانت في السوق العالمية؛ وهذا يجعل قطاع السلع المتداولة غير قادر على المنافسة (إذا لم يتم تخفيض أجور العاملين في ذلك القطاع). وبافتراض ثبات العوامل الأخرى، فإن ذلك سيخنق قطاع الصادرات الكينية.

تُعرف هذه الظاهرة باسم المرض الهولندي Dutch disease حيث شوهدت تأثيرات المرض لأول مرة عندما تدفقت على هولندا عوائد الغاز الطبيعي من بحر الشمال في ستينيات القرن العشرين وارتفعت قيمة الجيلدر الهولندي وأسعار الصادرات، الأمر الذي أدى إلى إلحاق أضرار مدمرة بقطاع الصادرات الهولندية وازدياد معدل البطالة. ومع مرور الوقت، اتسعت آفاق الفكر الاقتصادي إلى ما هو أبعد من محددات السيناريو الأصلي، وبالتالي فإن أي تدفق كبير (لأي) عملة أجنبية يُنظر إليه على أنه يحمل معه هذا التأثير المحتمل.

وحتى في البيئة التي لا تسمح بتعويم العملة المحلية بحريّة، بل يظل سعر صرفها ثابتاً، فإن ظاهرة المرض الهولندي يمكن أن تحدث. وفي هذه الحالة، فإن الوجود المتزايد لأموال المساعدات يزيد الطلب المحلي، الذي بدوره يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التضخم. عندما تنفَق أموال المساعدات على السلع المحلية، فإن ذلك يرفع سعر الموارد الأولية التي تكون متوافرة بشكل محدود في السوق المحلية - مثل العمالة الماهرة - وهذا يجعل الصناعات (قطاع التصدير بالدرجة الأولى) التي تواجه منافسة دولية وتعتمد على الموارد المحلية أقل قدرة على المنافسة، وبشكل شبه حتمي تغلق أبوابها.

يقول صندوق النقد الدولي إن الدول النامية التي تعتمد على رؤوس الأموال الأجنبية تكون مهيأة أكثر من سواها لأن تشهد ارتفاعاً في قيمة صرف عملاتها. وبناء عليه، فإن تدفق المساعدات يقوي العملة المحلية، ويؤذي صادرات الصناعات التحويلية، وهذا بدوره يقلص النمو على المدى الطويل. ويقول خبراء اقتصاديون من صندوق النقد الدولي إن مساهمة تدفق المساعدات في رفع سعر صرف العملة لدولة ما يعد أحد الأسباب التي تفسر فشل المساعدات في تحسين النمو، ويُرجَّح أن تساهم المساعدات الخارجية في تخفيض الإنتاجية وإضعاف الاقتصاد من خلال تراجع الصادرات.

في بحث آخر يجد باحثو صندوق النقد الدولي دليلاً قوياً يؤكد فكرة أن المساعدات تقوض القدرة التنافسية في القطاعات التي تتطلب كثافة في اليد العاملة أو قطاعات التصدير (مثل: مزارع القهوة في القطاع الزراعي). أما في الدول التي تتلقى مزيداً من المساعدات على وجه الخصوص، فإن قطاعات التصدير تنمو ببطء أكثر بالمقارنة مع القطاعات التي تعتمد على كثافة رأس المال والمنتجات غير القابلة للتصدير.

هكذا نلاحظ أن تدفقات المساعدات الدولية تُحدث تأثيرات عكسية على كل من مجمل القدرة التنافسية، والأجور، والتوظيف في قطاع التصدير (وعادة يكون التأثير في شكل تراجع حصة العاملين في قطاع الصناعات التحويلية)، وأيضاً على النمو في نهاية الأمر. ونظراً لأن صادرات الصناعات التحويلية تشكل قاطرة أساسية للنمو بالنسبة

للدول الفقيرة (وتحقيق نمو مستدام) فإن أي تأثيرات ضارة بالصادرات ستكون للوهلة الأولى سبباً للقلق.

علاوة على ذلك، ونظراً لأن قطاع السلع التجارية يمكن أن يشكل المصدر الرئيسي لتحسينات الإنتاجية والآثار الإيجابية غير المباشرة المرافقة للتعلم عبر العمل، والتي يمكن أن تنتشر إلى بقية قطاعات الاقتصاد، فإن تأثيرات المساعدات السلبية على القدرة التنافسية لهذه السلع لا تضعف قطاع الصادرات فحسب بل تؤخر نمو الاقتصاد بأكمله.

في أغرب تطور للأحداث، فإن تأثير المساعدات يقلص القدرة التنافسية، وبالتالي يُضعف قدرة القطاع التجاري على جني مداخيل بالعملات الأجنبية، وهذا يجعل الدول المعنية أكثر اعتماداً على المساعدات في المستقبل، ويتركها معرضة لجميع العواقب السلبية الناجمة عن الاعتماد على المساعدات. وإضافة إلى ذلك، فإن صانعي السياسة يعرفون أن تدفقات الأموال من القطاع الخاص إلى القطاع الخاص، كالحوالات المالية، لا تخلق هذه التأثيرات السلبية كالتي تُحدثها المساعدات (كالمرض الهولندي)، ولكنهم غالباً يفضلون تجاهل هذه الموارد المالية الخاصة.

والملاحظة الأخيرة حول هذا الموضوع، إذا أراد صانعو السياسة في الدول الفقيرة أن يخففوا تأثيرات المرض الهولندي (وهذا يتوقف على طبيعة بيئاتهم الاقتصادية) فسيكون لديهم خياران عموماً: الأول (عبر تطبيق نظام تثبيت سعر الصرف) إذ يستطيعون رفع أسعار الفائدة لمكافحة التضخم وهذا يترك تأثيراً سلبياً حتمياً على الاقتصاد؛ والثاني أنهم يستطيعون "تعقيم" تدفقات المساعدات.

المقصود بمصطلح "تعقيم" هنا أن الحكومات تصدر سندات خزينة أو سندات دين للناس في الاقتصاد، ومقابل هذه السندات تحصل الحكومة على الأموال النقدية المطلوبة. وعبر هذه العملية تستطيع الحكومة تجفيف النقد الفائض الذي جلبته المساعدات. ولكن، كما سنناقش لاحقاً، فحتى عملية التعقيم لها تكاليفها.

المساعدات تسبب مآزق: القدرة الاستيعابية

في أغلب الحالات، لا تستطيع الدول الفقيرة أن تتصرف فعلاً في تدفقات المساعدات الممنوحة من قبل الحكومات الغنية. وفي المراحل الأوليـة للتنميـة (عنـدما تكـون الهياكـل المالية والمؤسساتية للدول متخلفة نسبياً) ببساطة لا يكون هناك قوة عاملـة مـاهرة بأعـداد كافية، أو لا يكون هناك فرص استثمارية ضـخمة بكميـات كافيـة، لكـي يـتم اسـتيعاب التـدفقات الـضخمة والغزيـرة مـن المـساعدات بطريقـة فعالـة. وقـد وجـد البـاحثون الاقتصاديون أن الدول التي يفتقر قطاعها المالي للتنمية تفتقر للقدرة على استيعاب أمـوال المساعدات الأجنبيـة. وفي الـدول ذات الأنظمـة الماليـة الـضعيفة، فـإن المـوارد الأجنبيـة الإضافية لا تُترجم إلى نمو أقوى في الصناعات المعتمدة على التمويل.

ماذا يحدث بأموال المساعدات هذه والتي لا يمكن استخدامها؟ في أفـضل الحـالات وفي أقل الخسائر، إذا لم تفعل الحكومة شيئاً بأموال المساعدات، فإن الدولة تظل مجبرة عـلى دفع الفوائد. ولكن نظراً للتحديات المرتبطة بسياسة التدفقات الـضخمة والتـي ناقـشناها سابقاً (على سبيل المثال: الضغوط التضخمية، وتأثيرات المرض الهولندي)، فإنـه يتوجـب على صانعي السياسة في الدولة الفقـيرة أن يفعلـوا شـيئاً مـا. وبـما أنهـم لا يـستطيعون أن يوظفوا كل أموال المساعدات في استخدامات جيدة (حتى لو أرادوا ذلـك)، فيـصبح مـن المرجح أن يتم استهلاك أموال المساعدات بدلاً من استثمارها (وكما ذكرنا سابقاً، فإن ذلك يزيد مخاطر ارتفاع معدلات التضخم).

ولتفادي هذه الصدمة الحادة في الاقتصاد، يتوجب على صانعي السياسة الأفارقـة أن يتخلـصوا مـن الفـائض النقـدي، ولكـن هـذا يعنـي التـصرف بـأموال الـشعوب الإفريقية. وإضافة إلى كـون الدولـة ملزمـة بـدفع الفوائـد عـلى أمـوال المـساعدات/ القروض التي اقترضتها، فإن عملية تعقيم تدفقات المساعدات (ومـرة ثانيـة، بإصـدار سندات دين حكومي محلية في الدولة المعنية بقـصد امتـصاص الفـائض مـن تـدفقات المساعدات في الاقتصاد) يمكن أن تُحدث ضربـة قويـة للركيـزة الاقتـصادية للدولـة.

وتجربة أوغندا مثال واضح على هذه الإشكالية؛ ففي عام 2005 أصدر المصرف المركزي الأوغندي سندات دين حكومية بقيمة 700 مليون دولار لامتصاص أموال المساعدات. وبلغت الفوائد المترتبة على دافعي الضرائب الأوغنديين مقابل تلك المساعدات 110 ملايين دولار سنوياً.

في الحالة الطبيعية، تكون عملية إدارة تدفقات المساعدات مؤلمة جداً، عندما تكون الفوائد التي تدفعها الحكومة للجهات الخارجية الدائنة أكبر من الفوائد التي تجنيها من توظيف جميع أموال المساعدات.

المساعدات والاعتماد على المساعدات

في ظروف يطغى عليها الفساد والتضخم واضمحلال رأس المال الاجتماعي وضعف المؤسسات وتناقص الاستثمارات المحلية التي يوجد حاجة ماسة إليها، تبلغ المساعدات الرسمية للقارة الإفريقية 10٪ من الإنفاق العام، وعلى الأقل 13٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدولة متوسطة المداخيل - في ظروف كهذه، فإن اعتماد إفريقيا المستمر على المساعدات يخلق مجموعة من المشكلات الأخرى.

المساعدات تولد الكسل لدى صانعي السياسة الأفارقة. وهذا يمكن أن يفسر جزئياً ظاهرة انتشار نوع من اللامبالاة بين العديد من الزعماء الأفارقة، بالإضافة إلى الافتقار للحماس في معالجة البلايا التي تعصف بإفريقيا. ونظراً لأن صانعي السياسة الأفارقة ينظرون إلى تدفقات المساعدات (ونظرتهم صحيحة) على أنها مصدر دخل دائم، فليس لديهم الحافز للبحث عن مصدر آخر للدخل، أو عن طرق أفضل لتمويل التنمية في بلدانهم على المدى الطويل. وكما سنوضح بالتفصيل في فصول لاحقة من هذا الكتاب، فإن هذه الخيارات مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة والدخول إلى أسواق الديون تمثل آفاقاً أوسع وأكثر تنوعاً لتحقيق تنمية مستدامة.

وفي سياق متصل بموضوع الاعتماد على المساعدات أيضاً، فإن حكومات الدول الفقيرة تفقد الحاجة إلى تحصيل عوائد الضرائب. وقد يبدو انخفاض الضرائب أمراً جيداً، ولكن غيابها يؤدي إلى انهيار منظومات المحاسبة والمساءلة بين الحكومة وشعبها. وبعبارة أخرى، فإن الشخص الذي تُجبى منه ضريبة من شبه المؤكد أنه سيضمن حصوله على شيء ما مقابل الضريبة؛ وشعار حزب الشاي في بوسطن "لا ضرائب بدون تمثيل سياسي".

إضافة إلى ذلك، فإن أي حكومة عقلانية يجب أن تفكر في أشكال مختلفة للضريبة كوسيلة لإدارة شؤون البلاد. وفي ثقافة هذه الأيام التي تكرس الاعتماد على المساعدات الخارجية، إذا اختفت المساعدات (وهذا يبدو مستبعداً تماماً) فإن آليات جباية الضرائب في الدولة المعنية يمكن أن تضمر إلى حد العجز (لأن كل جوانب الاقتصاد ومصادر الدخل متوقفة على المساعدات أو مرتبطة بها).

كما أن تدفق مبالغ ضخمة من المساعدات، وترسيخ ثقافة الاعتماد على المساعدات، من العوامل التي تشجع الحكومات على دعم القطاعات العامة الضخمة وغير العملية والتي غالباً ما تكون غير منتجة، وهي تفعل ذلك فقط كوسيلة أخرى لمكافأة المقربين من قيادة النظام الحاكم. وقد وجد بون في كتابه المنشور عام 1996 أن المساعدات تزيد حجم الحكومة.

وبالتالي، فإن النتيجة الصافية للاعتماد على المساعدات، وبدلاً من بناء إفريقيا مزدهرة تُدار بأيدي أفارقة وتعود خيراتها على الأفارقة، نجد أن إفريقيا أصبحت مكاناً يحاول الغرباء التحكم بمصيره والسيطرة عليه. ونظراً للأوضاع السائدة هناك، لم يعد مستغرباً أن نشهد استغلال مآسي الدول الإفريقية الفقيرة من قبل نجوم الغناء والسياسيين الغربيين، مع أن أوضاع إفريقيا تحتل مكانة عالية على الأجندة العالمية ظاهرياً. ونادراً ما نشاهد – إن حدث ذلك أصلاً– الأفارقة المنتخبين من قبل شعوبهم على المسرح العالمي. ومع أن ميزان القوى – كما ذكرنا سابقاً – قد يميل حسب الاعتقاد السائد لصالح صانعي السياسة الأفارقة، إلا أن المانحين/ الدائنين هم الذين يجلسون في قمرة القيادة في عربة صناعة

السياسة (وهذا قد يساعد في تفسير أسباب التراجع الملحوظ في صناعة سياسة إفريقية مستقلة وإدارة الاقتصاد الوطني لعدد من الدول الإفريقية طوال العقود الخمسة الماضية). وبالتالي، فإن الاعتماد على المساعدات يؤدي فقط إلى إضعاف قدرات الأفارقة، مهما كان وضعهم، إلى درجة يصبحون عاجزين عن تحديد أفضل السياسات الاقتصادية والمناهج السياسية التي تخدم مصالحهم. وقد تفشت ثقافة الاعتماد على المساعدات، إلى درجة أنه لا يوجد نقاش حقيقي يُذكر أو لا يوجد إطلاقاً نقاش حول استراتيجية للخروج من مستنقع المساعدات.

أهداف المساعدات

إن كتاب المساعدات المميتة ليس المادة النقدية الأولى التي ترفض الفكرة القائلة بأن المساعدات الخارجية وسيلة للتنمية. وكان أحد النقاد الأوائل الذين انتقدوا المساعدات الخبير الاقتصادي بيتر باوير، وهو هنجاري المولد ودرس في كلية لندن للاقتصاد. وعندما كان النموذج المؤيد للمساعدات يحظى بتأييد عالمي واسع، كان باوير صوتاً معارضاً وحيداً، وكانت كتابات عديدة من تأليفه تعتمد على خبرته الشخصية بوصفه مسؤولاً من الفترة الاستعمارية، وكان يدرس صناعة المطاط في ماليزيا ونيجيريا. وقد شاهد الصناعات التي كان يُفترض بها أن تكون صناعات مزدهرة وقد تحطمت بسبب مساعدات الدعم الضخمة، التي نادراً ما تصل إلى المحتاجين في الدول المتلقية.

يقول باوير إن المساعدات تدخلت في التنمية، حيث ينتهي المطاف بالأموال دائماً في أيدي نخبة صغيرة مختارة تضم بضعة أفراد، وهذا يجعل المساعدات «شكلاً من الضرائب المفروضة على الفقراء في الدول الغربية لإثراء النخب الجديدة في المستعمرات السابقة». ويقول باوير بثقة كبيرة إن النظريات والسياسات المرتكزة على المساعدات متناقضة كلياً مع المنطق الاقتصادي الأصيل، ومع الحقيقة بالفعل. ومع أن باوير كان من المعجبين برئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر (حيث منحته لقب نبيل[10])، إلا أنه في الفترة السابقة لوفاته في عام 1992 كان معارضاً لأجندة التنمية الاشتراكية التي تتم

تحت قيادة الدولة، وظلت انتقاداته لاستراتيجية التنمية المعتمدة على المساعدات مهمَلة إلى حد كبير.

في الآونة الأخيرة، قدّم الخبير الاقتصادي بيل باسترلي، وهو خبير سابق في البنك الدولي ومؤلف معروف، عدداً كبيراً من دراسات الحالة يستعرض فيها فشل السياسات المبنية على المساعدات في مختلف أنحاء العالم النامي. وفي كتاب **المليار الأول** ينتقد باول كولير سياسة المساعدات التي تتبنى مقولة "قياس واحد يناسب الجميع"، والتي لا تعير اهتماماً للظروف الفريدة لكل دولة على حدة، ولذلك يقترح منهجاً أكثر تنوعاً واختلافاً للمبادرات والمقترحات المعتمدة على المساعدات، وأن يتم استخدام المساعدات في الأماكن والقطاعات التي هي بحاجة إليها فقط.

من الجوانب التي أخفقت فيها هذه الأدبيات والانتقادات إلى حد ما كونها لم تقدم لإفريقيا بوضوح قائمة لبدائل تحل محل المساعدات. ولكن الجانب الأهم أن الناس الذين ينفذون فعلياً وبنشاط أجندة المساعدات لم يقتنعوا بذلك بعد. وهؤلاء هم الناس الذين يؤيدون المساعدات بقوة إلى درجة أنهم أصبحوا غير قادرين على رؤية إفريقيا بأي صورة سوى صورة القارة البائسة والعاجزة في غياب المساعدات.

في القسم التالي من هذا الكتاب، نناقش طرقاً أخرى أفضل من المساعدات لتمويل التنمية الاقتصادية في إفريقيا. وقد جُرّبت هذه الطرق واختُبرت فاعليتها في أماكن متفرقة مثل الهند، وروسيا، وتشيلي، وحتى في دولة قريبة هي جنوب إفريقيا.

الجزء الثاني

عالم من دون مساعدات

جمهورية دونغو

يبلغ تعداد سكان جمهورية دونغو 30 مليون نسمة. ومتوسط العمر المتوقع فيها 40 سنة (انخفض من 65 سنة خلال الأعوام العشرين الماضية، ويُعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى وباء الأيدز/ نقص المناعة المكتسبة، ويصل معدل انتشار هذا المرض في المدن إلى واحد من كل ثلاثة بالغين). ويبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي 300 دولار سنوياً؛ ومن ثم فإن 70٪ من السكان يعيشون على أقل من دولار في اليوم. وكان معدل النمو في الأعوام العشرين الماضية 1٪، و 5٪ في السنوات الخمس الماضية، ويعود الفضل في تحسن معدل النمو إلى ارتفاع سعر النحاس. والصادرات الرئيسية من دونغو هي: النحاس، الذهب، القطن، السكر. وقد تبنى النظام السياسي في دونغو الديمقراطية الاسمية قبل عشرة أعوام؛ وأمضت البلاد عشرين عاماً تحت حكم حزب سياسي واحد، وظل الرئيس هو ذاته طوال العشرين سنة.

هذه هي جمهورية دونغو. ومع أنها جمهورية خيالية، فهي ليست بعيدة عن واقع دول إفريقية عديدة؛ تحررت من الحكم الاستعماري الأوربي في ستينيات القرن العشرين، وفي خلفيتها التاريخية ومسار تطورها مشابهة لمعظم الدول الإفريقية. عرفت النظام الاقتصادي الاشتراكي في سبعينيات القرن العشرين، ثم شهدت عمليات الخصخصة في منتصف الثمانينيات، وانتقلت إلى الحكم الديمقراطي بعد ظهور الجلاسنوست والبيريسترويكا في الاتحاد السوفيتي.[1] وقد مُنحت دونغو 3 نقاط على مقياس من 10 نقاط يُدعى مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية (حيث تُمنح علامة 0 للدولة الأقل شفافية). وفي ثمانينيات القرن العشرين وصلت ديون دونغو إلى 3 مليارات دولار، أي ضعف الناتج المحلي الإجمالي السنوي للبلاد، وهذا الرقم يعادل ثلاثة أضعاف ميزانيات التعليم والصحة مجتمعة.

واستفادت دونغو من إعفائها من الديون في مطلع العقد الأول بعد عام 2000، وتقلصت ديونها إلى أدنى حد مسجل. ولكنها ظلت تتلقى مساعدات خارجية بملايين الدولارات كل عام. وكان حجم المساعدات الأجنبية يعادل 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وفي الوقت ذاته كانت هذه المساعدات تشكل 75٪ من عوائد الحكومة.

وكما هي حال نيجيريا ومالاوي، فقد مُنحت دونغو استقلالها في ستينيات القرن العشرين. وكما هي أوضاع أوغندا وبوتسوانا، فإن دونغو تئن تحت وطأة الأيدز. وهي كمثل زامبيا ومالي وبنين وجمهورية الكونجو الديمقراطية، حيث تعتمد دونغو على سلع محددة (معدنية وزراعية) كمصدر رئيسي لعوائد التصدير (وللمقارنة نذكر أن 60٪ من عوائد صادرات زامبيا تأتي من النحاس، و95٪ من عوائد صادرات نيجيريا تأتي من النفط والغاز). ومع أن دونغو لا تصل إلى الحد الأقصى الذي وصلت إليه جامبيا وأثيوبيا، حيث نجد أن 97٪ من الميزانية الحكومية في هاتين الدولتين تأتي من المساعدات الأجنبية، إلا أن عوائد ميزانيتها تعتمد بشكل رئيسي على المساعدات الأجنبية. وكما هي الحال في كينيا، نجد في دونغو نظاماً ديمقراطياً هشاً، وهي معرضة لاضطرابات سياسية تحت تأثير مجموعة من العوامل الخارجية. وكأغلبية الدول الإفريقية (وكمعظم الدول النامية) فإن تركيبتها السكانية تميل نحو فئة الشباب، حيث نجد أن 50٪ من مواطنيها تحت سن 15 سنة. وكالعديد من الدول المجاورة، ليس أمام دونغو آفاق واضحة للتنمية، وهي تواجه مخاطر محدقة: تربة خصبة للاستياء، والاضطرابات، والحرب الأهلية.

كيف سيكون مستقبل شبان وشابات دونغو خلال السنوات العشرين القادمة؟ وإذا كانت الدولة غير قادرة على إنتاج الجيل التالي من المتعلمين المؤهلين للعمل في الخدمة المدنية، من سياسيين وخبراء اقتصاديين ومثقفين، فهل سيكون هناك ما يحميها من التراجع؟ هل ستكون قد حققت تغيراً بعد عشرين عاماً، أم ستظل حبيسة الخيبة واليأس؟

هذا الكتاب لا يطرح سياسة تنمية محددة. وهو ليس مكرساً لمناقشة إن كانت إحدى الطرق أفضل من سواها لمعالجة مشكلة الأيدز؛ أو لمعرفة إن كانت استراتيجية معينة

للتعليم تعطي نتائج أفضل من استراتيجيات أخرى. إن هذا الكتاب يبحث في كيفية تمويل أجندة التنمية، بحيث يمكن تحقيق الازدهار الاقتصادي مهما كان شكل سياسات التنمية. لا يمكن أن تتغير دونغو إلا إذا تخلت عن نموذج الاعتماد على المساعدات الأجنبية، وتبنت مقترحات هذا الكتاب كلها.

إن تحديد خيار تمويل التنمية لا يقل أهمية عن السياسات التي تتبناها الحكومة. يمكنك تبني أفضل سياسات التنمية في العالم، ولكن إذا لم تتوافر أدوات التنمية الصحيحة لتطبيقها، فإن أجندة التنمية تصبح عاجزة. وبعبارة أخرى، ليس هناك أهمية تُذكر فيما إذا تبنت دونغو توجهات رأسمالية أو اشتراكية في مسيرة التنمية، إنما الأمر المهم جداً هو كيف ستموّل دونغو تنميتها الاقتصادية. وبالفعل، لا يمكن لأيٍّ من الأجندتين الرأسمالية أو الاشتراكية أن تُنفَّذ بشكل حقيقي على المدى البعيد، من دون استراتيجية تمويل تعتمد على أدوات الاقتصاد الحر.

إن المقترحات التي سيعرضها هذا الكتاب في الصفحات التالية تتضمن حلولاً للتمويل، مستمدة من نظام الاقتصاد الحر. وهنا يبرز السؤال: هل يمكن لحكومة ما أن تجني الأموال بطريقة الاقتصاد الحر، وتنفقها على أجندة اشتراكية الطابع (على سبيل المثال، تقديم التعليم المجاني، والرعاية الصحية المجانية)؟ الجواب: نعم: السويد، والدنمارك، والنرويج، هي ثلاثة أمثلة تفعل ذلك. ومهما كانت الأيديولوجية الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية التي تختارها الدولة، يظل هناك خيارات وبدائل (وجميع هذه البدائل أفضل من المساعدات الأجنبية) يمكن أن تمول أجندة التنمية.

هل تستطيع حكومة ما أن تستخدم أدوات الاقتصاد الحر، وتظل محتفظة بمبادئها الاشتراكية الأساسية؟ الجواب نعم، وليس هذا فحسب، بل ربما كان الأهم من ذلك كله أنه يتعين عليها أن تفعل ذلك. وحتى عندما تقوم الحكومة بتمويل أجندتها باستخدام أدوات شبه-اشتراكية (مثل الضرائب المرتفعة)، فيجب عليها أن تعتمد على بعض أدوات التمويل المستمدة من الاقتصاد الحر، لكي تحقق أهدافها الاقتصادية بنجاح.

الفصل الخامس

إعادة التفكير بشكل جذري في نموذج الاعتماد على المساعدات

الحكومات بحاجة إلى أموال نقدية

في حقيقة الأمر، الحكومات بحاجة إلى أموال نقدية. وهذا صحيح بغض النظر عن الميول السياسية، سواء كانت الحكومة اشتراكية تسعى لتوفير جميع السلع والخدمات لمواطنيها، أو حكومة تعمل بناءً على قوانين الاقتصاد الحر، وتعتمد على الأسواق لتقديم بعض السلع والخدمات العامة (أي السلع والخدمات التي يستفيد منها قطاع واسع من الشعب، وليس هناك شخص بعينه يتحمل تكاليفها، مثل مصابيح الشوارع).

إن دور الحكومة في تقديم الخدمات العامة شديد الأهمية - بوصفها المخطِّط الاستراتيجي، والمنسِّق، وإلى حد ما المموِّل - في الدول النامية الفقيرة. وفي المراحل الأولية للتنمية، فإن القطاع الخاص الوليد لا يكون كبيراً بما يكفي للقيام بدور مركزي تنموي. وتقليدياً، ينبغي أن تصب المساعدات في التنمية. ولكن كما أوضحنا في هذا الكتاب، فإن المساعدات الخارجية لم تولّد أي أداء اقتصادي مفيد أو ملموس. وحتى إذا اعتبرنا مقولة إن المساعدات ساهمت في النمو الاقتصادي مقولة صحيحة، فإننا نجد سببين مقنعين وكافيين لدفع إفريقيا للبحث عن بدائل لتمويل تنميتها.

المانحون يشعرون بسأم متزايد. وكما أوضحنا سابقاً، فإن المساعدات الأجنبية المتجهة إلى إفريقيا في تراجع مستمر على مدى العشرين سنة الماضية. وسواء كان السبب في تراجعها اقتناع الدول المانحة بأن المساعدات لا تجدي نفعاً، أو لأن المانحين لا يملكون

النقد الكافي، أو ببساطة لأنهم لا يأبهون لأوضاع إفريقيا، فإن الحقيقة تظل واحدة وهي أن محفظة مانحي المساعدات الإفريقية تنكمش تدريجياً وببطء.

وعلى الرغم من تدفق التبرعات في برنامج Live 8، فقد وجد أحد استطلاعات الرأي أن رغبة الشعب الأمريكي في تقليص المساعدات الأجنبية تفوقت من حيث الأولوية على مخاوفه من الحرب النووية. وفي استطلاع للرأي أُجري عام 1980، قال 82٪ ممن استُطلعت آراؤهم إن المساعدات الاقتصادية للدول الأجنبية يجب أن تتوقف.[1] وهذا يمكن أن يفسّر - جزئياً على الأقل - بسبب إخفاق معظم الدول المانحة في الالتزام بتعهداتها والتبرع بنسبة 0.7٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، حسب بنود معاهدة مونتيري الموقعة عام 2002.

هناك سبب آخر وراء تراجع المساعدات الأجنبية وهو أن الدول المانحة ربما تواجه ضغوطات مالية. وقد ذكرت تقديرات أن حرب جورج بوش الابن على الإرهاب، في العراق وأفغانستان وباكستان، تكلف خزينة الولايات المتحدة نحو 3 تريليونات دولار.[2] كما أن التغيرات الديمغرافية تشكل ضغطاً إضافياً على الاقتصادات الغربية. إضافة إلى ذلك، فإن ازدياد أعداد المتقاعدين وتناقص أعداد الشباب المنتجين (وذلك بسبب انخفاض معدلات الولادات الحديثة، وارتفاع متوسط العمر لدى جيل الطفرة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية) يعني ازدياد تكاليف الرعاية الصحية، وانخفاض عوائد الضرائب، وبالتالي انخفاض الأموال المتاحة للتبرعات. وبالطبع، من الجدير بالذكر أن أزمة التسهيلات الائتمانية والقروض العقارية عام 2008 شكّلت ضغطاً هائلاً على الميزانيات المالية السنوية للدول الغنية (والدول الناشئة بقوة). وهناك أمر آخر ينبغي التذكير به وهو أن دعم المانحين الأجانب هو مجرد مسكّن للألم لا يُعوّل عليه، إن لم يكن خطيراً. أما بالنسبة لصانعي السياسة الأفارقة، فإن النظر إلى المساعدات الخارجية على أنها مصدر دائم (حتى مع صراخ المؤيدين للمساعدات والمطالبين بزيادتها) سلوك أحمق.

الفطام عن الإدمان: لا أحد قال إنه مهمة سهلة

إفريقيا مدمنة على المساعدات الخارجية، وطوال الستين عاماً الماضية كانت تتغذى على المساعدات. وكأي مدمن هي بحاجة إلى التفكير في الانتقال إلى عالم لا يعتمد على المساعدات، ويتوقف نجاحها على المواظبة على العلاج، مهما كان صعباً، إن لم يكن مستحيلاً. وقد وجد الغرب في إفريقيا الزبون المثالي للتعامل معه.

هذا الكتاب يقدم مسودة، أو خريطة طريق، لإفريقيا لكي تفطم نفسها عن المساعدات الخارجية. وليس من السهل تحقيق هذا الهدف من دون تعاون من جانب الأطراف المانحة. والفطام عن المساعدات الدولية مؤلم، ويشابه التحديات التي يواجهها المدمن على المخدرات. وفي نهاية المطاف، ينبغي على مدمن المخدرات أو على مروّج المخدرات أن يمتلك الشجاعة ويتوقف.

في القسم التالي، يعرض الكتاب قائمة بالبدائل لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول الفقيرة. وإذا تم تطبيق هذه البدائل بطريقة فعالة، فإن كل حل من الحلول المقترحة سيساعد في تقليل اعتماد إفريقيا على المساعدات الأجنبية بصورة دراماتيكية. وتعتمد البدائل المقترحة للمساعدات على الشفافية، وعدم تغذية الفساد المستشري، ومن خلال تطوير هذه البدائل يمكن تقديم شريان الحياة الذي يتيح لإفريقيا تنمية رأس مالها الاجتماعي واقتصاداتها.

إن المقترح الجوهري في هذا الكتاب، يضع تصوراً لتقليص تدريجي (ولكن بشكل حازم ودون تهاون) للمساعدات المنهجية المرسلة إلى إفريقيا، خلال فترة من خمس إلى عشر سنوات. ولكن مهما كانت أهمية هدف تقليص المساعدات وحتى التخلص منها نهائياً، فليس من العملي أو الواقعي أن يتم تخفيض المساعدات إلى الصفر فوراً. ولن يكون هذا مطلوباً، في المدى القريب العاجل.

قد يقول الشخص العاقل، على سبيل المثال، إن المساعدات في إفريقيا لم تكن مجدية؛ والسبب في ذلك بالتحديد أنها لم تكن متمحورة حول فكرة تشجيع النمو. والمساعدات المرتبطة بأغراض سياسية، والمساعدات الممنوحة بشروط معينة، والتي تمت مناقشتها في فصول سابقة، تؤكد نقطة وهي أن هذه الأنماط من تدفقات المساعدات لا تشجع التنمية، ولم تكن موجَّهة لهذه الغاية في المقام الأول. وإذا تم تطبيق نموذج بوتسوانا بطريقة معتدلة، فإن هذه التجربة مع المساعدات الدولية (والتي تطرقنا لها بالتفصيل سابقاً) هي بالضبط ما نريد رؤيته: دولة بدأت حيث كانت نسبة المساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي عالية، بدأت تستخدم المساعدات بحكمة لتقديم السلع والخدمات العامة المهمة، وهذا السلوك يساعد في دعم السياسات الجيدة والحكم الرشيد، والسياسات بدورها تضع الأساس لتحقيق نمو جيد. ومع مرور الوقت، فإن نسبة المساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي تنخفض وفي الوقت ذاته تتقدم الدولة. وبهذه الطريقة يمكن أن تبدو بوتسوانا نموذجاً دعائياً رائداً لما يمكن أن تفعله المساعدات في دولة تُدار بحكمة.

ربما يكون من الأرجح أن برامج المساعدات الأكثر بساطة والمصممة فعلاً لمعالجة المشكلات الخطيرة التي تواجهها الدول الإفريقية قد تعطي بعض النتائج الاقتصادية المهمة. والمقترح الوارد في هذا الكتاب يتبنى هذا المنظور، ويترك مساحة لكميات متواضعة من المساعدات لتكون جزءاً من استراتيجية تمويل التنمية في إفريقيا. فالمساعدات المنهجية المدروسة ستكون جزءاً من مقترح المساعدات المميتة، ولكنها مؤقتة وتتجه نحو التناقص إلى أن تصبح بدائل التمويل الأخرى متوافرة وفاعلة. والهدف النهائي هو بناء عالم خالٍ من المساعدات.

الفصل السادس

حـل رأسمالـي

في أيلول/ سبتمبر 2007، طرحت غانا سندات دين لمدة عشر سنوات بقيمة 750 مليون دولار في أسواق رأس المال الدولية. وبعد شهر حذت حذوها جمهورية الجابون، وأصدرت سندات دين لعشر سنوات بقيمة مليار دولار. فهل تستطيع دونغو أن تفعل الشيء ذاته؟

السندات هي في الحقيقة قروض أو سندات دين IOU. وعند إصدار سند، فإن الحكومة تقطع وعداً بتسديد المال الذي اقترضته إلى الطرف الدائن، بالإضافة إلى الفائدة المتفق عليها. ولكن، وكما ناقشنا سابقاً، فإن الأسهم التي تُطرح في السوق التجارية مختلفة جوهرياً عن المساعدات التي تُعطى بشكل قروض بثلاث طرق على الأقل: 1) سعر الفائدة المفروضة على قروض المساعدات أدنى (وغالباً ما يكون منخفضاً بشكل ملحوظ) من السعر السائد في السوق؛ 2) قروض المساعدات تميل لأن تكون ممنوحة لفترات سداد أطول (بعض قروض البنك الدولي تُمنح لخمسين عاماً، بينما أطول فترة استحقاق في أسواق القروض/ البنوك الخاصة نادراً ما تتجاوز 30 عاماً)؛ 3) أموال المساعدات تميل لأن تكون مترافقة مع شروط أكثر مرونة في حالات العجز عن السداد أو عدم السداد، بينما الشروط تكون أقسى نسبياً في أسواق السندات.

هناك حالات كثيرة ومنذ سنين طويلة، نجد فيها دول نامية تصدر سندات دين، ويعود تاريخ هذه الظاهرة إلى عشرينيات القرن التاسع عشر. وفي عام 1860 على سبيل المثال، كانت الأرجنتين والبرازيل تستخدمان بكثرة أسواق السندات الدولية، ومنذ ذلك التاريخ هناك دول فقيرة عديدة أصدرت سندات دين في وقت من الأوقات. وفي تقرير

صادر عن مؤسسة ستاندرد أند بورز Standard & Poors's نجد قائمة تضم 35 دولة إفريقية لجأت إلى أسواق السندات في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين.

في نظر العديد من هذه الدول، كانت الغاية من إصدار السندات وبيعها إلى مستثمرين دوليين هي المساعدة في تمويل برامج التنمية، ومن ضمنها مشروعات البنية التحتية، والتعليم، والرعاية الصحية. ولكن الأموال التي كانت تُجمع من بيع تلك السندات، كان يمكن أن تُستخدم أيضاً لتمويل النفقات الحكومية اليومية (الحالية، أي في وقت جمع الأموال) كأن تُنفق لتغطية احتياجات عسكرية، أو الخدمة المدنية، أو لتغطية خلل في الميزان التجاري.

إن الدخول إلى أسواق السندات ليس صعباً جداً. وعندما تتخذ دولة ما قراراً بجمع الأموال من خلال إصدار سندات دين بدلاً من العودة لأخذ المساعدات (وهذا قد يثير تساؤلاً: لماذا تختار حكومة إفريقية القيام بذلك؟ لكن، بعد إقدام جنوب إفريقيا وبوتسوانا على هذه الخطوة، فإن الحكومة التي تتمتع بروح المسؤولية يمكن أن ترى إيجابيات في استراتيجية التمويل هذه) فإن الدولة المعنية يجب أن تمر عبر عدد من المراحل الدقيقة بشكل معقول.

أولاً، يجب أن تخضع الدولة للتصنيف، وغالباً ما يُوضع التصنيف من قبل مؤسسات تصنيف مشهورة ومعترف بها دولياً. ومع أن التصنيف قد لا يكون مسألة عظيمة، ولكنه على الأقل يعطي فكرة. وهو دليل للمستثمرين يعطيهم فكرة عن المخاطر الموجودة أو الكامنة -والأهم أنه يعطي مدى احتمالية أن تسدد الدولة قروضها- وعلى ضوء هذا التصنيف/ المؤشر يتم تحديد تكاليف إقراض تلك الدولة.

ثانياً، يتوجب على الدولة المعنية أن تغري المستثمرين المحتملين بالقدوم إليها، وخاصة الأشخاص المستعدين لإقراضها المال. وفي أغلب الحالات، تقوم الدولة باستئجار بنك ليرافق ممثلي الحكومة في استعراض ميداني في محاولة لعرض الفكرة على

مجموعة من المستثمرين (والمؤسسات مثل صناديق التقاعد، ومديري الأصول المالية، بالإضافة إلى مستثمرين أفراد من القطاع الخاص) وإقناعهم بالأسباب ولماذا يجب أن يقرضوا أموالهم لتلك الدولة. كما أنها ستكون فرصة لإثبات أن الدولة المعنية تستطيع إدارة قروضها بطريقة يمكن الوثوق بها؛ وفي نهاية المطاف، فإن دولاً عديدة فشلت في منع تراكم الديون الممنوحة بفائدة منخفضة نسبياً في سبعينيات القرن العشرين، بل تراكمت الديون إلى درجة غير قابلة للاستدامة. وهناك أسباب كافية تدفعنا إلى الاعتقاد بأن الرغبة الأكبر لدى العديد من الزعماء الأفارقة هي أن يروا بلدانهم متميزة الأداء، هذه الرغبة يجب أن تعطي المستثمرين الشعور بالارتياح؛ لأن الحكومات ستحسن أداءها مع تدفق الديون الخاصة اليوم ليصبح أفضل مما كان عليه في الماضي.

أخيراً، مع افتراض أن ممثلي الدولة شرحوا وضع البلاد بطريقة مقنعة جداً مع التأكيد على المصداقية والنية على التسديد، وحالما تتم الموافقة على شروط القرض (موعد الاستحقاق أو الفترة الزمنية لسند الدين، وتكاليف السند، والعملة التي سيتم إصدار السندات بها) فإن الدولة تحصل على الأموال النقدية.

إن سوق إصدار السندات مفتوحة أمام الدول الإفريقية، ولكنها مفتوحة فقط أمام تلك الدول المصممة فعلاً على تغيير اقتصاداتها نحو الأفضل. والخبر الطيب بالنسبة للدول التي تفكر في استخدام سوق السندات، أن اهتمام المستثمرين في الدول الناشئة يتزايد باطّراد. وتقليدياً، لم يكن هناك سوى المستثمرين المهتمين ببعض الأسواق الناشئة المحددة، يرغبون في العودة إلى أسواق دول متخلفة. ومع مرور الوقت، وتوافر قدر أكبر من المعلومات، ومع تقبل الناس لفكرة العولمة والروابط العابرة لحدود الدول بارتياح أكبر، فقد ظهرت مبالغ أخرى من المال حولت اهتمامها نحو الاقتصادات الناشئة. وهذا التطور وسّع القاعدة (المالية) التي كانت ضيقة سابقاً، بحيث أصبحت تتلقى طلبات لا تنتهي تقريباً من الصناديق المشتركة، وبرامج التقاعد، وصناديق الاستثمارات العالية المخاطر، وشركات التأمين، ومديري الأصول الخاصة، من كل أنحاء العالم.

علاوة على ما سبق، ومع استقرار الاقتصادات، وعندما تعمل الاقتصادات تحت إدارة أفضل، فإن المستثمرين أنفسهم يتحولون من مضاربين يلعبون على المدى القصير (حيث يقفزون إلى داخل السوق أو خارجها لجني مكاسب سريعة وعلى المدى القصير) ليصبحوا لاعبين على المدى الطويل، ويفرحون بشراء الأصول المالية من الدول النامية والاحتفاظ بها لفترات أطول، وحتى قد يحتفظون بها حتى تاريخ الاستحقاق.

مع أن الأزمة الآسيوية عام 1997، ومأزق روسيا عام 1998، وعجز الأرجنتين عن سداد ديونها عام 2001، جميعها أدت إلى هروب مفاجئ لرأس المال من الأسواق الناشئة، فإن هذه الأزمات أثبتت أنها عثرات بسيطة في توجه قوي ومتزايد للاهتمام بالأسواق الناشئة. وحتى في تلك الدول التي هربت منها رؤوس الأموال بتأثير الأزمات، فقد عادت أموال المستثمرين إليها خلال عشر سنوات فقط.

ويمكن تقسيم الأسباب وراء الاهتمام السريع والمتزايد بالأسواق الناشئة، إلى ثلاثة مستويات:

أولاً، إن المستثمرين يبحثون دوماً عن السوق التالية والفرصة الأفضل. والمؤشرات الأساسية في الأسواق الناشئة توحي بقوة بوجود بعض أفضل الفرص. وأنه ستتم مكافأة الدول التي تسجل أداءً اقتصادياً قوياً والتي يُنظر إليها على أنها تقف على أسس متينة وجديرة بالثقة. وفي الحد الأدنى، سيكون المستثمرون الأجانب مستعدين لإقراض هذه الدول أموالاً نقدية. ولكن ميزة السندات تكمن في أن مجرد وجودها يمنح مزيداً من المصداقية للدولة التي تسعى للحصول على أموال، وبذلك تشجع على تدفق مجموعة متنوعة من الاستثمارات الخاصة ذات النوعية الممتازة. والتمتع بمزيد من المصداقية يعني تدفق المزيد من الأموال، وتدفق المزيد من الأموال يعطي مزيداً من الثقة والمصداقية، وهكذا تتواصل السلسلة. وعندما تحقق الدولة تحسينات في الاقتصاد الكلي، ويُنظر إليها على أنها قطعت أشواطاً في طريق الاستغناء عن المساعدات، وبذلك تتخلص من وصمة

كونها "حالة ميؤوساً منها" ومعتمدة على المساعدات، فإن هذا التحول بحد ذاته عامل جذاب لمستثمرين محتملين.

ثانياً، ليس مستغرباً أن نرى المستثمرين يتوجهون نحو الأماكن التي يُتوقع أن تعطي عوائد مرتفعة. في المستوى الأولي، تتم مكافأة مديري الصناديق والبنوك التجارية حيث يحققون زيادة لا بأس بها في رؤوس أموالهم. وفي بعض الحالات، فإن مديري التمويل المتفرغين للأسواق الناشئة (الذين يستثمرون في تلك الأسواق فقط) يتوقعون أرباحاً صافية على الأقل 10 بالمئة سنوياً. وإلى حد ما، يُعزى الفضل في ذلك إلى النمو السريع لتلك الأسواق، وإلى الندرة النسبية في رؤوس الأموال الاستثمارية، حيث إن الأصول والموجودات في الأسواق الناشئة والدول المتخلفة هي التي تستطيع تحقيق هذه العوائد العالية.

على سبيل المثال، في عام 2006 حققت ديون الأسواق الناشئة للمستثمرين عوائد حوالي 12٪. وقد تجاوز أداء تلك الأسواق عوائد السندات الحكومية الأمريكية البالغة 3٪ في العام ذاته. وعلاوة على ذلك، فقد ظلت ديون الأسواق الناشئة تتفوق باستمرار تقريباً على أداء الأوراق المالية الدولية خلال السنوات العشر الماضية. وفي حين بلغ متوسط العوائد لصناديق السندات في الأسواق الناشئة 40٪ خلال السنوات الخمس الماضية، فإن مؤشرات الأسهم الأمريكية سجلت عوائد بحدود 20٪ فقط. وفي عام 2007 بلغت عوائد السندات في الأسواق الناشئة نحو 35٪، وسجل مؤشر +EMBI الصادر عن مؤسسة جيه بي مورغان J.B. Morgan لهذه السندات أداءً أفضل من سندات الحكومة الأمريكية بنسبة 15٪. وعلى مدى فترة زمنية أطول – لنقل من 18 شهراً إلى سنتين – كان في مقدور مديري المحافظ الاستثمارية الخبراء أن يحققوا عوائد كبيرة، تبلغ وسطياً 25–30٪ سنوياً.

وبوجه عام، فإن اختيار الاستثمار في سندات الاقتصادات المتخلفة نسبياً بدلاً من سندات البلد الأم، كان تاريخياً يحقق أرباحاً أكبر. وهناك أدلة من عشر دول تؤكد أن المستثمرين حققوا من سندات الإقراض للدول الأجنبية عوائد أعلى من عوائد الاستثمار في السندات الحكومية الآمنة في الوطن الأم. ومع أن الاقتصادات الأجنبية المعنية كانت

تشهد حروباً وركوداً اقتصادياً، فإن الأجانب الذين يحملون سندات من تلك الدول حققوا عائداً سنوياً صافياً 0.44٪ سنوياً على جميع السندات السارية المفعول، بين عامي 1850-1970.

ثالثاً، إن الاستثمار في مجالات مختلفة في الأسواق الناشئة يمكن أن يعزز تنويع المحفظة الاستثمارية. ويُعتبر مبدأ تنويع المحفظة الاستثمارية جوهر إدارة الأصول المالية. والغاية من تنويع المحفظة الاستثمارية هي توزيع المخاطر وفرص الربح على عدد أكبر من الاستثمارات. وفي جوهر عملية التنويع، أنت توزع الاستثمارات بقصد جني نفس الكمية من العوائد بمخاطر أقل. وهناك مثال بسيط على مفهوم التنويع حيث يمكن توضيح الفكرة بتمثيلها بجزيرتين منفصلتين: الجزيرة الأولى تنتج مظلات للمطر، والثانية تنتج ستائر واقية من الشمس. إذا كنت ترغب في الاستثمار فقط في الجزيرة التي تنتج مظلات، فيمكنك جمع ثروة طائلة إذا كان المطر غزيراً في تلك السنة، ولكن أرباحك ستكون ضئيلة إذا كانت سنة جفاف. وبالعكس، إذا رغبت في الاستثمار في الجزيرة التي تصنع ستائر شمسية، فستجني أرباحاً طائلة إذا كان معدل هطل المطر منخفضاً جداً، ولكن أرباحك ستكون قليلة إذا كانت سنة غزيرة الأمطار. وعلى أي حال، فإن الاستثمار في الجزيرتين يمكن أن يضمن لك تحقيق أرباح، أياً كانت حالة الطقس، وبذلك يمكن تقليل المخاطر على استثماراتك (وبالطبع، تقلل المخاطر على عوائدك المتوقعة).

وبطريقة مشابهة، فإن مديري المحافظ الاستثمارية يسعون إلى تقليل المخاطر، وتحقيق الحد الأقصى من العوائد، من خلال اختيار توزيع الاستثمارات على مجموعة واسعة من الخيارات. وتوفر الأسواق الناشئة (والاستثمارات الإفريقية أيضاً) وسيلة لمديري المحافظ الاستثمارية لتحسين أدائهم.

وينطبق مثال جزيرة الستائر الواقية من الشمس وجزيرة مظلات المطر على الأسواق الناشئة وأسواق الدول المتقدمة، حيث يُلاحظ فارق كبير بين السوقين، بحيث تُتاح فرصة

لتعزيز أداء المحافظ الاستثمارية من خلال توزيعها على كلتا السوقين؛ وبذلك يمكن تقليل المخاطر وزيادة العوائد.

في الماضي، توصلت البحوث إلى أن معامل الارتباط بين ديون الأسواق الناشئة (عموماً كمجموعة دول، وفي كل دولة بمفردها أيضاً) وأنواع الأصول الرئيسية الأخرى يكون منخفضاً (وأحياناً يكون سلبياً). وبعبارة أبسط، يمكن القول إن الاستثمارات في الأسواق الناشئة تميل إلى تحقيق نتائج طيبة عندما يكون أداء أنواع الأصول الأخرى (لنقل الأسهم والسندات في أسواق الدول المتقدمة) أقل جودة. وبالفعل، نلاحظ أن معامل الارتباط بين هامش تكاليف المخاطر في الأسواق الناشئة الرئيسية (الفارق بين العائد الخالي من المخاطر، والعائد المحسوب على أساس توقع مخاطر أكبر) وعوائد السندات الأمريكية هو في العادة سلبي، ويتحرك في نفس الاتجاه عندما يكون أداء الاقتصاد العالمي عموماً رديئاً.

تتميز ديون الأسواق الناشئة بكونها تسير في دورة معاكسة لدورة الأعمال في الأسواق المتقدمة، حيث تجد الدول الفقيرة أن تسديد ديونها يصبح أقل تكلفة في حالات الركود العالمي. ومع انخفاض أسعار الفائدة العالمية، والذي غالباً ما يحدث في أعقاب الانكماش الاقتصادي العالمي، فإن تكاليف خدمة الديون للدول الفقيرة (المحسوبة بالعملات الأجنبية) تنخفض.

إن الفوارق في المؤشرات الاقتصادية الأساسية بين الدول المتقدمة والدول النامية تؤكد صحة مقولة تنويع الاستثمارات. وتستفيد ديون الأسواق الناشئة أيضاً من أسعار النفط المرتفعة. ومع أن هزات أسعار النفط يمكن أن تسبب ركوداً اقتصادياً عالمياً (مع ملاحظة أن ارتفاع أسعار النفط في الآونة الأخيرة -عام 2008- دحض هذه الفرضية) إلا أن الاتجاه العكسي لحركة الديون في الأسواق الناشئة -مع الأخذ في الاعتبار حقيقة أن الدول المنتجة للنفط يمكن أن تزدهر عندما ترتفع أسعار النفط- تعني أن أصول الأسواق الناشئة يمكن أن تساعد في حماية المحافظ الاستثمارية الأكثر تنوعاً.

هناك عامل إضافي يمكن أن يشجع الطلب على السندات في الدول الإفريقية التي تُدار بشكل جيد. وفي أغلب الحالات، فإن المستثمرين الدوليين يكون لديهم قيود تحدد ما يستطيعون شراءه وما لا يستطيعون لحقائبهم الاستثمارية. وعلى سبيل المثال، فإن بعض صناديق التقاعد لا يُسمح لها بشراء أي شيء سوى الأوراق المالية (الأسهم والسندات) المدرجة في قوائم التداول المعتمدة (المؤشرات) والمصممة من قبل مؤسسات التصنيف أو البنوك الاستثمارية (مثل مؤشر سندات الأسواق الناشئة الصادر عن جيه بي مورغان). وكما هي الحال في كرة القدم أو الرياضات الأخرى، فإن هذه المؤشرات هي في الحقيقة كجداول ترتيب الفرق في الدوري، حيث يتغير ترتيب الدول صعوداً أو هبوطاً، وقد يتم إدراج الدول أو استبعادها، وهذا يتوقف على أدائها لعام، وحجم السيولة لديها (أي مدى سهولة شراء أو بيع الأسهم والسندات في تلك الدولة). ولذلك يوجد على الدوام حركة دائمة (حيث نلاحظ أن كلاً من جنوب إفريقيا، وكوريا الجنوبية، والمكسيك، والبرازيل، قد حسنت أداءها وارتفع ترتيبها على مؤشر التسهيلات الائتمانية)، والأهم من هذا كله، أنه يوجد دائماً مكان للقادمين الجدد إلى هذه الجداول أو المؤشرات.

بطريقة مشابهة، نلاحظ أحياناً أن دولاً تغادر هذه القوائم طواعية، وأحياناً أخرى يتم استبعادها منها.

عندما تصل الدول إلى مرحلة النضج، فقد تفضّل تقليل عدد السندات التي تصدرها في السوق الدولية، لصالح زيادة إصدارات السندات في السوق المحلية، أو الاعتماد على المدخرات والضرائب المحلية. وجنوب إفريقيا تُعتبر مثالاً على هذا التوجه. ومع مرور الوقت، وبعد تناقص إصدار سنداتها في السوق الدولية، هبط تصنيفها على مؤشر جي بي مورغان، وفي نهاية المطاف تم استبعادها من المؤشر. وفي مثال آخر، عندما عجزت الأرجنتين عن تسديد ديون بقيمة 132 مليار دولار في عام 2001، تم شطبها أيضاً من مؤشر جيه بي مورغان.

ليس كل مستثمر يستخدم جداول/ مؤشرات التـصنيف. أمـا بالنـسبة للمـستثمرين الذين يرغبون في تحمل درجة كبيرة من المخاطر، فـإن المـؤشرات قـد لا تهمهـم. ولكـن، بالنسبة للمستثمرين الذين يحرصون عـلى تجنـب المخـاطرة فـإن المؤشرات مهمـة جـداً. والنقطة الجوهرية هنا، سواء مع استخدام مؤشرات أو عدم استخدامها، هي وجود سوق ضخمة غير مستغلة ومفتوحة أمام تلك الدول الإفريقية التي ترغب في التقدم إلى الأمـام. ومن الواضح أن السيولة في هذه المؤشرات تشكل فرصة واضحة بالنسبة للدول الإفريقية لزيادة حجم المشاركة وتحقيق التقدم.

علاوة على ذلك، عندما يُدرج اسم دولـة عـلى مـؤشر الـسندات الدوليـة، يكتـسب اسمها اعترافاً دولياً أوسع وتصبح مألوفة لدى المستثمرين وهذا يمكـن أن يحـسن وضـع السيولة، ومع مرور الوقت يقلل تكاليف الاقتراض من الأسواق الدولية، وهذا مكـسب آخر يتحقق من السلوك المسؤول والـسير في طريـق النمـو. ويبلـغ اليـوم إجمـالي الـديون الحكومية بالعملات الصعبة في الأسواق الناشـئة نحـو 100 مليـار دولار، ويبلـغ حجـم التداول السوقي نحو 3 تريليونات دولار يومياً.

ولكن هناك تحديات، وقد علمنا التاريخ والتجارب ذلك.

كما ذكرنا سـابقاً، لكـي تـستطيع الأطـراف المقترضـة (دول أو شركـات) اجتـذاب المستثمرين الذين يرغبون في شراء سندات، فإن هـذه الـدول تحتـاج إلى تـصنيف ائـتماني. وهذه هي العقبة الأولى التي يجب تجاوزها، حيث إن التصنيف الائـتماني هـو الـذي يحـدد نوعية المستثمرين الـذين يمكـن أن تجتـذبهم الدولـة المقترضـة، وكـذلك يحـدد تكـاليف الاقتراض. في أغلب الحالات، هناك ثلاث مؤسسات كبرى مرموقـة للتـصنيف الائـتماني يعتمد عليها المستثمرون، وهي: ستاندرد أند بورز، وموديز إنفستورز سيرفيس Moody's Investors Service، وفيتش ريتنغز Fitch Ratings. ودور هـذه المؤسـسات هـو تقيـيم القدرات المتوقعة للطرف المقترض (بشكل رئيسي مسار الدخل المستقبلي المتوقـع للدولـة المعنية بالاعتماد على عوامل اقتصادية واجتماعية) واستعداد الدولة (بالدرجة الأولى تقيـيم

سياسي) لسداد أي ديون. وعلى هذا الأساس يتم تقييم الدول من مرتبة (AAA) نزولاً حتى (CCC) والمرتبة الأخيرة تعني حالة إفلاس.

ولكن تصنيف الدول والشركات فن وليس علماً، ومؤسسات التصنيف معروفة بأنها تجري تقييمات خاطئة، وأحياناً يكون الخطأ فادحاً بشكل مذهل، كما حصل في تقييم شركة إنرون التي حصلت على شهادة تقييم صحية (ومُنحت درجة استثمار جيدة Baa3 من قبل مؤسسة موديز) قبل خمسة أيام فقط من إعلان الشركة عن إفلاسها. وفي أيار/ مايو 2008 كانت مؤسسة موديز تترنح بسبب الأخطاء والفضائح، حيث زعمت أنها منحت تصنيفاً غير صحيح لأوراق مالية بقيمة 4 مليارات دولار على الأقل، بسبب فيروس في النماذج الحسابية على أجهزة الحاسوب العائدة لها. ومع أن تلك الكارثة تمحورت حول دور مؤسسات التصنيف في تقييم الهياكل المعقدة (مشتقات الأصول والأوراق المالية) بدلاً من التركيز على النماذج التقليدية المستخدمة في تقييم الأسهم السيادية والشركات الكبرى؛ فقد اتضح أنه ليس هناك أي مؤسسة معصومة من الخطأ.

إذا مُنحت دولة ما تصنيفاً ائتمانياً أعلى مما تستحق، فهي لا تعترض على ذلك. ولكن قد يحدث العكس، وهذا يترك تأثيره على معدل الفائدة الذي ستواجهه الدولة عند الاقتراض.

إن تصنيفات دولة ما ليست مهمة فقط من أجل قدرتها على إصدار سندات دين، ولكنها مهمة أيضاً من أجل تقييم الشركات داخل حدود تلك الدولة. ومفهوم سقف السيادة يعني أن الشركة لا تستطيع الحصول على تصنيف ائتماني أعلى من تصنيف الدولة التي تنتمي إليها. وفي الأماكن التي لا تحصل الدولة فيها على تصنيف ائتماني، فإن قدرة الشركات على الحصول على رأس مال استثماري من خارج البلاد تضعف إلى حد كبير.

وهناك تحدٍّ آخر وهو ينتقل بالعدوى. وهذا التحدي يرتبط بفكرة مغلوطة، تقول إن جميع الدول الناشئة تُقاس بنفس المكيال وتعاني نفس المتاعب، وإذا عجزت دولة منها عن

سداد الديون، فمن المحتم أن تكون الدول الأخرى المشابهة جميعها في نفس الموقف وأن تسلك نفس السلوك، بغض النظر عن الأوضاع الفريدة لكل دولة.

تُعتبر أزمة الدول الآسيوية عام 1997 مثالاً واضحاً لهذه الحالة. ومع أن المشكلات المالية كانت محصورة في البداية في اقتصادات شرق آسيا، إلا أن آلام الأزمة وصلت إلى مناطق بعيدة، حيث انخفض أداء بورصة البرازيل بنسبة 24٪، وهبط أداء بورصة جنوب إفريقيا بنسبة 23٪ (قياساً بالدولار) في الفترة ذاتها. وهناك أمثلة أخرى مثل أزمة "تيكيلا" tequila في المكسيك عام 1994، وأزمة الأنفلونزا الروسية 1998، توضح ردود الأفعال السلبية في الأسواق الدولية نتيجة ما يحدث في دولة واحدة وكيف يمكن أن تنتشر ردود الأفعال وتعاقب دولاً أخرى دون مبرر.

نظرياً، تكمن المخاطرة بالنسبة للحكومة الإفريقية في كونها معرضة للتأثر بالأنباء السيئة من عند جيرانها، وقد يقوم المستثمرون - من دون إشعار مسبق - بإخراج أموالهم من البلاد ويتركونها في ضائقة مالية خانقة. وعندما تكون سوق السندات مغلقة فعلياً، فإن الخطط الاقتصادية المرسومة بعناية في دولة ما يمكن أن تجد نفسها في مأزق مفاجئ، وهذا المأزق ليس نتيجة خطأ ارتكبته الدولة. وخلال أزمة دول شرق آسيا ارتفع متوسط تكاليف الاقتراض بالنسبة لسوق ناشئة بحدود 60٪.

الجانب الإيجابي في الموضوع هو أن المستثمرين الدوليين لم يعودوا ينظرون إلى الأسواق وفق هذا المنظور الموحد. ونظراً لكون المستثمرين قد أصبحوا أكثر دهاء، فإن مفهوم خطر انتقال العدوى تلاشى إلى حد كبير. وعندما عجزت الأرجنتين عن سداد ديونها في عام 2001، كانت التداعيات الملموسة في مناطق أخرى عديمة الأهمية. والاقتراض يكلف مالاً، وفي بعض الحالات تكون التكلفة أكبر من حالات أخرى. وهذا تحدٍّ ينبغي على الحكومات الإفريقية مواجهته.

إن الحل المالي الواضح بالنسبة لمعظم الدول الفقيرة هو الذهاب إلى أرخص الخيارات المتاحة، أي إلى المساعدات الخارجية؛ ولكن هذا الخيار غالباً ما يكون باهظ التكاليف بسبب الشروط المعقدة. والحقائق المرافقة للاقتراض شديدة الغموض. فمع أن الاقتراض من البنك الدولي والمانحين الآخرين بتسهيلات مميزة يبدو دائماً بالنسبة لهذه الدول أرخص مالياً، إلا أنه عند احتساب التكاليف الأخرى يتضح أن هذه الصفقات تترك أضراراً كبيرة.

في المحصلة، فإن الاستمرار في حالة الاعتماد على المساعدات يضمن إلحاق أضرار كبيرة بسمعة الدولة. فالفساد المستشري دائماً، والوصمة السلبية في أذهان المستثمرين المحتملين (حيث يُنظر لدولة كهذه على أنها وعاء إفريقي آخر للتسول) هي جزء من التكاليف المخفية التي تدفعها الدولة عند اللجوء إلى "التمويل الرخيص". فكم سيكون الوضع أفضل لو دفعت الدولة السعر المالي الأعلى للديون، وحصلت على استثمارات ذات نوعية جيدة، واستطاعت تحسين مرتبتها ومكانتها في العالم!

إن متوسط التكلفة بالنسبة لحكومة إفريقية لكي تأخذ قرضاً من البنك الدولي بتسهيلات مميزة، نحو 0.75٪. وكان متوسط التكلفة بالنسبة لدولة تمتلك سوقاً ناشئة لكي تصدر سندات دين في عام 2007 نحو 10٪، ولكن هذه التكلفة تشهد تراجعاً منذ ذلك التاريخ.

في غضون عشرة أعوام فقط، تقلّصت تكاليف المخاطر في الأسواق الناشئة -أي التكاليف التي يترتب على الدول النامية دفعها بالإضافة إلى تكاليف الاقتراض التي تدفعها جهة مقترضة خالية من المخاطر (لنقل حكومة الولايات المتحدة)- من 30٪ إلى مستوى منخفض غير مسبوق بلغ 5٪ في عام 2006. وبفضل تقلص فارق تكاليف المخاطر فإن هذا يعني أن الدولة التي تأخذ قرضاً الآن توفر على نفسها مبلغاً يصل في المتوسط إلى 90 مليون دولار سنوياً من الفوائد المترتبة على قرض بقيمة مليار دولار، بالمقارنة مع القرض الممنوح عام 2002.

لماذا تنخفض تكاليف الاقتراض؟ هناك سببان: أولاً، التحسينات الملموسة في بيئات الاقتصاد الكلي والبيئات السياسية في دول مختلفة. ثانياً، تحسن مستوى السيولة (باستثناء أزمة الائتمان في منتصف عام 2008)؛ أي توافر مزيد من الأموال النقدية التي تسعى لشراء أصول في الدول النامية. النتيجة الصافية هي أن الأصول في الدول النامية تصبح أكثر جاذبية وزيادة الطلب عليها تساعد في تخفيض تكاليف الاقتراض. وقد تحسنت بعض الاقتصادات الناشئة بشكل ملموس، وارتفعت مرتبتها على مؤشرات التصنيف الائتماني بصورة دراماتيكية، إلى درجة أنها تخلصت من سمة الأسواق الناشئة (التي تفرض تكاليف اقتراض أعلى نسبياً) وانضمت إلى صفوف الدول ذات التصنيفات العالية. ومع هذا التحول، بالطبع، تأتي إمكانية الحصول على أسعار أرخص للاقتراض. وتُعتبر بولندا وهنغاريا مثالين على هذا التحول. ونظراً للتحسينات الملموسة التي حققتها كلتا الدولتين قبل عام 2006، على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، فقد استطاعتا الحصول على قروض غير مسبوقة من حيث ضخامتها (فقد تجاوزتا حاجز المليار دولار) بتكلفة اقتراض منخفضة جداً؛ ومُنحت هنغاريا أرخص سعر في التاريخ للحصول على قرض بسندات سيادية من المصرف الأوربي المركزي.

على المستوى العالمي، يُلاحظ أن الدول النامية تحسن موقعها على قوائم التصنيف الائتماني. وعلى سبيل المثال، فإن حصة الدول المصنفة بأعلى نوعية (من حيث درجة الاستثمار) على قائمة التصنيف ازدادت من 3 إلى 42٪. وحصة الدول المتبقية في المراتب الدنيا تراجعت من 25 إلى 6٪. ومن المؤسف القول إنه باستثناء جنوب إفريقيا، لم يكن لقارة إفريقيا أي مكان في هذا التحسن.

الخروج من حالة العجز عن السداد

في بعض الأحيان، توجد عوامل خارج سيطرة الحكومة، وهذه العوامل يمكن أن تترك عواقب ضارة على التمويل حتى في أكثر البلدان استقراراً. الكارثة البيئية (كالجليد

الذي حدث في البرازيل عام 1975 والذي دمر محصول القهوة) يمكن أن تجبر الدولة على التخلف عن سداد ديونها.

تخلفت إسبانيا عن سداد ديونها الخارجية ثلاث عشرة مرة بين عامي 1500 و1900. وعجزت فنزويلا عن سداد ديونها تسع مرات منذ عام 1824 حتى الآن. وعجزت البرازيل عن سداد ديونها الدولية في الأعوام: 1826، 1898، 1902، 1914، 1931، 1937، 1983. وتخلفت الأرجنتين عن سداد ديونها في الأعوام: 1828، 1890، 1982، 1989، ومؤخراً في عام 2001.

هناك تكاليف تترتب على التخلف عن السداد، ليس أقلها استبعاد الدولة المعنية من قائمة التصنيف الائتماني، وارتفاع تكاليف الاقتراض بصورة حادة. ولكن مع أن العجز عن السداد أمر مؤسف، فهو لا يشكل نهاية العالم. فأسواق الديون متسامحة جداً، وذاكرة المستثمرين قصيرة الأمد.

مادام يُنظر إلى الدولة المقترضة على أنها تقترض من أجل معالجة مشكلاتها، حيث تكون المشكلات أحياناً غير منظورة، وأحياناً أخرى تكون المشكلات من صنع يدها (فالحكومات معروفة بأنها تمارس تناقضات –حيث تقول شيئاً اليوم وتفعل شيئاً مختلفاً غداً– وفق سيناريو "قراءة الشفاه" أي الوعود غير المحققة) فإن الدولة تستطيع العودة إلى سوق القروض. ولكن يمكن للدولة العودة إلى سوق القروض فقط عندما يكون المستثمرون مقتنعين أن الدولة عادت إلى المسار الصحيح سياسياً و/ أو اقتصادياً (ومن المؤسف، بالطبع، أن المساعدات ستُعطى إلى تلك الدولة مهما كان وضعها).

الأسواق تكافئ الدول السائرة في طريق الإصلاح. وعلى سبيل المثال، بعد ثلاث سنوات فقط من عجز روسيا عن سداد ديونها الداخلية في عام 1998، رحّبت أسواق الديون الدولية بإصدار سندات دين جديدة من روسيا، وقامت موسكو بإصدار سندات دين بقيمة 400 مليون جنيه إسترليني في تشرين الثاني/ نوفمبر 2001.

على خلفية الأزمة الآسيوية، وبالرغم من أن اقتصادات آسيوية عديدة شهدت هبوطاً في تصنيفها الائتماني وارتفاعاً حاداً في تكاليف الاقتراض - إلى درجة أنه تم استبعاد تلك الدول فعلياً من أسواق المال إلى حين إصلاح أوضاعها - فقد تمت مكافأة هذه الدول ذاتها. وقبل الأزمة، مُنحت كوريا الجنوبية درجة عالية مشجعة للاستثمار +A من قبل المؤسسة الدولية ستاندرد أند بورز. وفي ذروة الأزمة الآسيوية عام 1997، تم تخفيض مرتبة كوريا الجنوبية تسع درجات لتصبح في المرتبة +B على مؤشر جودة الاستثمار. وبذلك تكون هبطت من +A إلى +B خلال شهرين فقط. ولكن بعد تهدئة مخاوف المستثمرين بشأن حاجة كوريا لإعادة هيكلة بنوكها المحلية، فقد تم تحسين مرتبتها في التصنيف الاستثماري مرة ثانية خلال عام واحد.

ولكن الدول الإفريقية التي عجزت عن السداد لم تحذُ حذو كوريا الجنوبية، بل تجاهلت الإصلاحات المفيدة، واختارت بدلاً عن الإصلاح طريق المساعدات الأسهل مع أن سهولته مزيفة وخادعة. وكانت الفترة النموذجية لخروج سوق ناشئة من الأزمة بين سنة وسنتين. ولكن باستثناء السندات التي أصدرتها غانا والجابون عام 2007، فإن آخر مرة تقوم فيها دولة إفريقية باللجوء إلى سوق القروض الدولية كانت في منتصف التسعينيات (حيث أصدرت الكونجو برازافيل في عام 1994 سندات دين لمدة عشر سنوات بقيمة 600 مليون دولار). ومن بين الدول الإفريقية الغربية (وعددها 35 دولة) التي أصدرت سندات في سوق رؤوس الأموال الدولية في تلك الفترة، عجزت جميعها عن سداد الديون، وفي السنوات التالية لم تخرج أي واحدة منها من حالة العجز.

كان لدى هذه الدول خيارات بالطبع، ولكن الدول الإفريقية لم تذهب إلى أسواق الديون الدولية لأنها لا ترغب في هذه الخطوة. ولكن الأمر الذي يدعو إلى التفاؤل هو ظهور مؤشرات توحي بأن هذا الوضع بدأ يتغير. وهناك تقرير بعنوان توقعات بزيادة إصدار سندات الديون عن المؤسسات المالية في الدول الإفريقية جنوب الصحراء، صدر في 30 نيسان/ إبريل 2008 في نشرة "رايتنج دايركت" الصادرة عن مؤسسة ستاندرد أند

بورز يحلل إمكانية زيادة إصدار سندات الدين من إفريقيا. وقد ذكرت المؤسسة أن بنوكاً من غانا وكينيا والاتحادات النقدية الإقليمية المتمثلة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، والرابطة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، ستكون أقوى المرشحين في خلال العامين أو الأعوام الثلاثة القادمة لزيادة الديون الطويلة الأجل.[1]

إن التوجه العام يبدو مشجعاً. ومع أن الطريق لايزال طويلاً لكي يتم تصنيف الحكومات والشركات في قوائم التصنيف الائتماني فقد وضعت مؤسسة ستاندرد أند بورز خلال الشهور الثماني عشرة الماضية تصنيفاً ائتمانياً طويل المدى لأربعة بنوك في نيجيريا، وبناء عليه أصدر اثنان من هذه البنوك سندات ائتمان في أسواق رأس المال الدولية.

إن إفريقيا بحاجة ماسة إلى خطوات جريئة كهذه. وتُعتبر مشاركة لاعبين ماليين جدد من قطاع المصارف والمجالات الأخرى من القطاع الخاص مؤشراً لتحقيق مستوى أعلى من الشفافية والنضج المالي، وهذا سيتيح للأطراف المعنية الوصول بسهولة أكبر إلى أسواق رأس المال المحلية والدولية. ولكن الأهم من ذلك كله أن الحصول على تصنيف ائتماني وامتلاك الخبرة في أسواق المال هما جواز السفر الذي يفتح أمام إفريقيا باب المشاركة في المنظومة الدولية الأوسع.

يتحتم على إفريقيا الآن أن تلعب دوراً فاعلاً. ونجاح المشروعات الخاصة في أسواق المال (سواء المحلية أو الدولية) يتوقف بشكل حاسم على مدى فهم الحكومات الإفريقية للانعكاسات الاقتصادية الإيجابية التي يمكن أن تنتج عن أعمالهم البنّاءة واقتناصهم الفرص التي توفرها أسواق رأس المال (من خلال السمعة الطيبة، والشفافية، وزيادة رأس المال الاستثماري، وتقليل تكاليف الاقتراض على المدى الطويل). كما يتطلب الأمر إدارة كفؤة وفهماً واضحاً لمسألة أنهم إذا لم يكونوا متعاونين فستكون الانعكاسات السلبية مؤذية وواسعة النطاق.

من المؤكد أن هناك مستلزمات مؤسساتية – من مصلحة البنوك الدولية أن تقرض الأموال وأن يقوم المستثمرون باستثمار الأموال التي بحوزتهم – ولكن الحكومات

الإفريقية تنجرف وراء إغراء المساعدات كغناء الحوريات الساحرات وتحطم سفنها على صخور الواقع المتمثل بإجهاض التنمية. ولقد تركز النقاش في الصفحات السابقة على أسواق الديون الدولية، ولكن الدول الإفريقية يجب أن تطور أسواق السندات المحلية الخاصة بها أيضاً.

إن إحياء أسواق السندات المحلية شرط مسبق لعمل البورصة في أي دولة، وهو في الوقت نفسه وسيلة أخرى تتيح لقطاع الشركات في الدولة المعنية تمويل نموه بنفسه. إلى جانب ذلك، فإن إصدار سندات الدين في الأسواق المحلية غالباً ما يكون أرخص من إصدار سندات دين بعملات أجنبية (وهذا قد يفسر الاتجاه المتزايد في الدول الناشئة الأكثر تقدماً، والتي شهدت انتقالاً من هيمنة الديون الدولية إلى حيث أصبح نحو 70٪ من ديونها الآن بالعملة المحلية). ولكي تستطيع الدولة تسديد الفوائد ومبلغ القرض الأصلي في قرض أجنبي، يتوجب عليها أن توفر العملة الأجنبية قبل أي شيء. وهنا تكمن مخاطر تقلبات سعر صرف العملات، حيث يتوجب على الدولة المقترضة أن تجمع مبالغ أكبر من عملتها المحلية لتوازي قيمة القرض الأجنبي.

حدث عدد من التطورات بهدف تغذية هذه الأسواق المحلية. ومن هذه التطورات إنشاء بنك الاستثمار الأوربي EIB، وهو مؤسسة تمويل أوربية أُنشئت عام 1958 لتمويل المشروعات الرأسمالية التي تخدم أهداف الاتحاد الأوربي (الاستثمار في شركات صغيرة ومتوسطة الحجم، وفي مشروعات تراعي قواعد الاستدامة البيئية، على سبيل المثال).

في 11 شباط/ فبراير 2008، أطلق بنك الاستثمار الأوربي أول دفعة من سندات دين زامبية وقد تم طرح السندات بالعملة الزامبية المحلية. وكانت قيمة السندات المطروحة 125 مليار "كواشا" زامبية (ما يعادل 33 مليون دولار) سندات لمدة سنتين. ومع أنها لم تكن المرة الأولى التي يدخل فيها بنك الاستثمار الأوربي الأسواق المالية المحلية في دولة إفريقية –فقد سبق أن فعل ذلك من خلال إصدارات بعملات محلية في بوتسوانا، وغانا، وموريشيوس، وناميبيا، وطبعا في جنوب إفريقيا (حيث أصدر سندات دين مسعرة

بالعملة المحلية منذ أكثر من عشر سنوات)– فقد كانت المرة الأولى التي تقوم فيها مؤسسة دولية بإصدار سندات دين بالعملة المحلية الزامبية.

من منظور بنك الاستثمار الأوربي، فإن إصدار سندات دين بالعملة المحلية الزامبية خطوة جيدة في المفهوم الربحي التجاري. كما أن هذه الخطوة تبرز أنشطة البنك في زامبيا كدائن يمنح القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التعدين والمناجم. وعلاوة على ذلك، فإن أنشطة هذا البنك بمنح قروض بالعملة المحلية مرتبطة بتمويل شركات التعدين، وهذا يساهم في إدارة العملة المحلية بطريقة جيدة.

أما من منظور زامبيا، فإن عملية إصدار السندات من قبل بنك الاستثمار الأوربي هي أول عملية بيع سندات دين بعملة إفريقية إلى مستثمرين دوليين، وكما هي الحال بالنسبة للدول الإفريقية الأخرى التي جربت عمليات بيع سندات دين بالعملات المحلية، فإن إصدار السندات هو وسيلة أخرى لتعزيز مكانة الدولة في أسواق رأس المال وتحسين صورتها ومؤشرات تقييمها. وهذا الإصدار بالتأكيد يساعد في جذب اهتمام المستثمرين الدوليين بسوق السندات الزامبية. ويُعزى الفضل إلى بنك الاستثمار الأوربي في انضمام زامبيا إلى مجموعة الدول التي حققت معايير إصدار السندات في السوق المالية المؤسساتية الأوربية.

وعندما تنظر أسواق رأس المال والقروض إلى خطوة بنك الاستثمار الأوربي على أنها طريقة مبتكرة لتحفيز إمكانيات التمويل في عملات محلية معينة، فإن ذلك يؤكد بوضوح أن إصدار السندات يدعم تنمية أسواق العملة المحلية، كما يُعتبر خطوة نحو عمليات إقراض مستقبلية محتملة بالعملة المحلية.

قررت مجموعة الدول الثماني الكبرى G-8، أن تضع تطوير سوق السندات المحلية ضمن النقاط المهمة في أجندة سياستها. وتجاوباً مع هذا القرار، واعترافاً بأهمية دور القطاع الخاص في التمويل في الاقتصادات الناشئة، فقد كان هناك تحرك واضح بين الأطراف المانحة.

في تشرين الأول/ أكتوبر 2007 أطلق البنك الدولي (بناء على طلبات من حكومات دول ناشئة) برنامج سندات عالمية بالعملات المحلية للأسواق الناشئة GEMLOC، وهو مصمم «لدعم تنمية أسواق السندات بالعملات المحلية وزيادة جاذبية الاستثمار فيها، بحيث يمكن أن يتدفق المزيد من الاستثمارات المؤسساتية من مستثمرين محليين وعالميين إلى أسواق السندات بالعملة المحلية في الدول النامية». وفيما يتعلق بالمشاركين من القطاع الخاص، فإن هذا البرنامج كان أول خطوة منظمة من جانب البنك الدولي بهدف تطوير أسواق الديون المحلية في الاقتصادات الناشئة.[2]

إن إنشاء أسواق السندات المحلية وتطويرها يحقق مكاسب واضحة للاقتصادات الأشد فقراً. فعندما تزداد قوة أسواق السندات بالعملات المحلية وسيولتها تصبح تكاليف الاقتراض أقل، وتتناقص حالات الخطأ وعدم الملاءمة في التمويل والاستثمار كما تنخفض المخاطرة التي يمكن أن تنجم عن هذه الأخطاء. وهذه الأسواق تدعم التنمية، وتعزز قدرة الدولة المعنية على تجاوز الصدمات وبالتالي تحسن مستوى استقرارها المالي.

ولكن حتى الآن، كان تطوير أسواق الديون الرأسمالية المحلية في العديد من الدول الأشد فقراً يترافق مع غياب سندات الدين المحلية ذات المدى الأطول والسائلة (التي يسهل بيعها وشراؤها وتحويلها إلى نقد)، كما كان يترافق مع وجود هياكل تشريعية ومالية ضعيفة نسبياً.

إضافة إلى ما سبق، كان مستوى إقبال/ استعداد المستثمرين الدوليين لشراء سندات دين بعملات محلية متدنياً جداً. فالمؤسسات الاستثمارية الأجنبية (مثل صناديق التقاعد، وشركات التأمين) كانت تحتفظ بنحو 10٪ فقط من استثماراتها في ديون الأسواق الناشئة في سندات بالعملات المحلية؛ على الرغم من المقولات التي تزعم أن سندات الدين بالعملات المحلية مغرية إلى درجة لا تقاوم. والمحفظة الاستثمارية التي تتضمن سندات محلية في أسواق ناشئة توفر ميزة التنويع، نظراً لأن معاملات الارتباط مع الأوراق المالية

الأخرى (الأسهم والسندات) منخفضة، ولأن العوائد المحتملة من البيئة الائتمانية التي تسجل تحسناً ومن ارتفاع قيمة العملة في الاقتصادات الناشئة، مغرية.

ينقسم برنامج السندات بالعملات المحلية للأسواق الناشئة إلى ثلاثة أجزاء منفصلة ولكنها يكمل بعضها بعضاً. ويتم تكليف مدير الاستثمار بتشجيع الاستثمار في سندات العملة المحلية في الدول ذات الأسواق الناشئة، بالإضافة إلى تطوير استراتيجيات استثمار لأسواق السندات بالعملات المحلية. وبعد إعلان برنامج السندات بالعملات المحلية بوقت قصير، تم اختيار مؤسسة استثمار السندات بيمكو PIMCO لكي تقوم بدور مدير الاستثمار في البرنامج. وبعد ذلك تم انتقاء شركة ماركيت Markit، وهي شركة من القطاع الخاص متخصصة في إعداد البيانات والمؤشرات، لإعداد مؤشر جديد مستقل وشفاف لأداء السندات، في فئة أصول ديون العملات المحلية في الأسواق الناشئة. ويُعرف هذا المؤشر باسم جيمكس GEMX، ويعتمد إدارج دولة ما ضمن هذا المؤشر الجديد على محصلة النقاط التي تسجلها على مؤشرات جاذبية الاستثمار، مثل: حجم السوق، ومجموعة معايير تم تطويرها من قبل شركة التصنيف والأبحاث وتقييم المخاطر كرسيل CRISIL. وهذا المؤشر الجديد سيفتح الطريق أمام مجموعة كبيرة من الدول التي يمكن أن تكون جاذبة للاستثمار، حيث يُؤخذ في الاعتبار حالياً أقل من 2٪ من الديون بالعملة المحلية في معايير مؤشرات الأسواق الرئيسية، وبالتالي فإن هذه المؤشرات تشمل عدداً أقل من الدول والأدوات. بينما يوفر مؤشر جيمكس فرصة لتطبيق استراتيجيات استثمار تتضمن مجموعة متنوعة من السندات المحلية في الأسواق الناشئة، التي تكون فيها معاملات الارتباط والعوائد المتوقعة منخفضة بسبب تحسن البيئة الائتمانية وارتفاع قيمة العملة.

أخيراً، سيوفر البنك الدولي خدمات استشارية للدول ذات المداخيل المتدنية والمتوسطة، وذلك لكي يشجعها على الإصلاحات الهادفة لتطوير أسواق السندات المحلية، وتحسين جدوى الاستثمار فيها لاجتذاب المؤسسات الاستثمارية المحلية والدولية،

وتعزيز الاستقرار المالي. وهناك العديد من الأسواق المحلية تعاني عقبات شائكة من حيث عدم جاذبية الاستثمار فيها؛ مثل الإجراءات البيروقراطية المعقدة، والضرائب، والبنية التحتية المتهالكة، والإدارة غير الكفؤة للديون، وجميع هذه العوامل تجعل الاستثمار في الأسواق المحلية غير جذاب.

إن الهدف من مبادرة السندات بالعملات المحلية للأسواق الناشئة هو تحسين البنية التحتية للسوق والقواعد التي تنظمها، والمساعدة على تحويل أسواق السندات بالعملة المحلية في الأسواق الناشئة إلى فئة معروفة ومألوفة من الأصول المالية، وهذا يؤدي في نهاية المطاف إلى دعم التوسع في أسواق سندات الشركات، ومشروعات البنية التحتية، والرهن العقاري، وعمليات التمويل المدعومة بالأصول. وهناك أمل في أن تتوقف مشاركة مجموعة البنك الدولي بعد عشر سنوات، وفي هذا القول اعتراف غير متعمد تقريباً بأن هناك مصادر خاصة أخرى أفضل لتمويل التنمية في الاقتصادات الناشئة.

بناء على المعايير الحالية لجاذبية الاستثمار، ليس هناك سوى دولتين إفريقيتين يُتوقع إدراجها على مؤشر السندات، وهما نيجيريا وجنوب إفريقيا. ونظراً لأن مؤشر جيمكس لقياس أداء سندات العملات المحلية سيركز على الدول التي لديها أسواق للسندات المحلية السيادية بقيمة لا تقل عن ثلاثة مليارات دولار، ولديها إصدارات لسندات سيادية لا تقل عن 100 مليون دولار (بالإضافة إلى شرط أن تكون قد حققت على الأقل 50٪ من النقاط كحد أدنى على مؤشر تصنيف جاذبية الاستثمار)، وفي المرحلة الأولى يُتوقع لهذا المؤشر أن يتضمن فقط السندات الحكومية السيادية التي تعطي فائدة بسعر ثابت من عشرين دولة: البرازيل، تشيلي، الصين، كمبوديا، مصر، هنغاريا، الهند، إندونيسيا، ماليزيا، المكسيك، المغرب، نيجيريا، بيرو، الفلبين، بولندا، روسيا، سلوفاكيا، جنوب إفريقيا، تايلند، تركيا.

مع مرور الوقت، يمكن أن يتضمن المؤشر دولاً إضافية وأنماطاً جديدة من السندات (سندات شركات على سبيل المثال) بهدف تحسين مستوى السيولة، وإمكانية تسييل

الأصول. ومع أن هذه المعايير الصارمة حرمت دولاً إفريقية عديدة من المشاركة اليوم، فليس هناك سبب مقنع يمنع السندات الإفريقية الأخرى من أن تُدرج في المؤشر مع مرور الوقت، عندما تتطور أسواق الديون المحلية في هذه الدول. ولكن ينبغي التنويه هنا إلى أن الشروط الصارمة لإصدار السندات والمعتمدة في معايير المؤشر تشير إلى حقيقة ينبغي أن تؤخذ في الحسبان وهي أنه يجب على الدول الإفريقية الصغيرة أن تبحث عن منهجيات إقليمية موحدة ومتكاملة للتعامل مع أسواق رأس المال، وليس بالضرورة أن تسعى كل دولة لدخول هذه الأسواق بمفردها.

هل تستطيع دونغو الاستفادة من سوق رأس المال؟

إن أسواق رأس المال مفتوحة أمام إفريقيا. وأي مزاعم بأن هذه الدول لا تستطيع الاستفادة من أسواق رأس المال الدولية هي ببساطة خاطئة. فالدول المتقدمة تستفيد منها، والدول النامية تستفيد منها، وحتى البنك الدولي يستفيد من أسواق رأس المال (في مواقف تبدو إلى حد ما منطقاً دائرياً، حيث يجمع الأموال من الأسواق ثم يقرضها إلى الدول الإفريقية). ويجب أن تستفيد إفريقيا من أسواق رأس المال أيضاً. وبشكل عام، فإن السبب وراء تأخر بعض الدول الإفريقية في إصدار سندات دين حتى الآن، هو أنها لا ترغب في ذلك، وليس لأنها لا تستطيع أن تفعل ذلك.

قفزت قيمة سندات الدين التي تم إصدارها في الأسواق الناشئة بنسبة 52٪ من 152 مليار دولار في عام 2004 إلى 230 مليار دولار في 2007. وفي الوقت الحالي، فإن إجمالي سندات الدين الصادرة عن الحكومات والشركات في هذه الدول يبلغ نحو 1.5 تريليون دولار، ومن أصل هذه المبالغ الطائلة هناك مبلغ صغير جداً نسبياً وهو 10 ملايين دولار من إفريقيا. وخلال السنوات العشر الماضية، قامت 43 دولة نامية بإصدار سندات دولية، ولم يكن هناك بينها سوى ثلاث دول إفريقية هي: جنوب إفريقيا، وغانا، والجابون.

لكن، هناك دلالات مبكرة بأن مزيداً من الدول ستحذو حذو هذه الدول الثلاث. ومنذ عام 2003 حتى الآن نجحت 15 دولة إفريقية في الحصول على تصنيف ائتماني (بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، الكاميرون، الجابون، غانا، كينيا، ليسوتو، مالي، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، نيجيريا، السنغال، أوغندا)، وجميعها حصلت على نقاط تصنيف عالية بما يكفي للاستفادة من سوق السندات. وفي تموز/ يوليو 2006، على سبيل المثال، أعلنت زامبيا، وهي أكبر منتج للنحاس في إفريقيا، أنها ستسعى للحصول على أول تصنيف ائتماني لكي تتمكن من بيع سندات في الأسواق الدولية. وقال حاكم المصرف المركزي في زامبيا إن التصنيف الائتماني يساعد بلاده على تخفيض تكاليف ديونها.

المشكلة التي تأتي في المرتبة الأولى هي هل تستطيع الدولة الاستفادة من أسواق رأس المال أم لا؟ والمشكلة الثانية كم تبلغ تكاليف الديون؟ وتقوم الحكومات في كل عام بوضع ميزانياتها لكي تحدد كمية الأموال التي ستحتاجها لتمويل مشروعاتها التنموية. ومع إبقاء رقم الميزانية حاضراً في الذهن، وبافتراض أنهم يدركون قيمة المكاسب العديدة التي يمكن جنيها مع إصدار السندات، يتوجب على هذه الدول البدء في استعراض قدراتها ومؤهلاتها. وبعد استعراض المؤهلات -حيث يتضمن العرض بالطبع منافسة عروض الدول الأخرى للحصول في نهاية المنافسة على مبلغ نقدي (وإن كان مبلغاً ضخماً)- تستطيع هذه الدول أن تخمّن بسهولة إلى أي مدى يوجد لدى المستثمرين شهية لتوظيف استثمارات فيها.

من الممكن جداً جمع مبالغ ضخمة من المال، كما أوضحت تجربة غانا والجابون. وبوجه عام، فإن تقييم هذه التجربة من خلال المبالغ التي جمعتها دول أخرى حصلت على تصنيف ائتماني مشابه، فإن سابقة غانا والجابون تبدو جيدة. وعلى سبيل المثال، حصلت تركيا على تصنيف بدرجة -BB (درجة مشابهة لدرجة الجابون)؛ والبرازيل -BBB (نفس درجة ناميبيا)، وجمعت تركيا نحو مليار دولار في إصدار وحيد من السندات. وفي عام 2006، كان متوسط المبالغ التي يتم جمعها من إصدار سندات في سوق ناشئة 1.5 مليار دولار.

كما هي الحال في أي مجال آخر، فإن ازدياد الخبرة يعطي عوائد أفضل. وعندما تصبح الحكومات أكثر خبرة، ويتعرف المستثمرون على الدولة بشكل أفضل، فإن هذه الدول تصبح قادرة على الدخول إلى سوق السندات بسهولة أكبر (هناك العديد من الاقتصادات الناشئة تستفيد من هذه السوق كل سنة) وتجمع مبالغ استثمارية ضخمة.

قد يُنظر إلى بعض الدول الإفريقية للوهلة الأولى على أنها صغيرة جداً، أو أن هناك مخاطرة كبيرة في إقراضها. وبالنسبة لهذه الدول الصغيرة (بنين وتوغو ومالي، على سبيل المثال) والدول الأخرى التي تعتبر خطيرة جداً على الاستثمارات الفردية، هناك ثلاثة إجراءات مخفِّفة للمخاطر يمكن أن تؤخذ في الاعتبار:

أولاً، تجميع المخاطر. فبدلاً من أن تحاول كل دولة الوصول إلى سوق السندات بمفردها وبشكل مستقل، يمكن للدول الإفريقية أن تشكل مجموعات أو تحالفات إقليمية، ثم تقوم بإصدار سندات دين ككتلة واحدة، وتقسم العوائد (وتكاليف خدمة الدين) على أساس الحصص والمشاركة. وتحصل كل دولة في هذه الحالة على المكاسب الفورية المباشرة من النقد من خلال إصدار السندات، ولكنها تتحمل المخاطر غير المكشوفة في واحدة أو أكثر من الدول في حالة العجز الجماعي عن تسديد الدين (حيث يترتب في هذه الحالة على الدول التي لم تصل إلى حالة عجز أن تسدد المبالغ المقترضة نيابة عن الدولة أو الدول التي أخلت بالالتزام وعجزت عن السداد).

إن السندات الجماعية تتطلب بلاشك تصنيفاً موحداً للمجموعة (حيث يكون التصنيف على الأرجح متوسط أداء جميع الدول المشاركة)، ولكن بالعودة إلى مثال جزيرتي مظلات المطر والستائر الشمسية المذكور سابقاً، نجد أنه يمكن جني مكاسب كبيرة من خلال تنويع الاستثمار في الجزيرتين. وعلى سبيل المثال بالنسبة لبعض الدول، فإن تكلفة الاقتراض الموحدة ستكون على الأغلب أدنى من التكلفة التي تدفعها كل دولة بمفردها، أي أن احتمالية عجز المجموعة ستكون أقل من احتمالية عجز الدولة التي تصدر سندات بمفردها. وهكذا هي حالة الاتحاد الأوربي (وأي اتحادات بين دول، فيما يخص هذه

القضية) فالدول "ذات النوعية العالية" سيكون لديها الحافز للمشاركة في مثل هذه المجموعة بهدف الاستفادة من العوامل الخارجية المرتبطة بنمو الدول المجاورة أيضاً.

إن تشكيل مجموعة لتخفيف المخاطر يجلب بكل تأكيد مشكلة الراكب المجاني. أي أنه سيكون هناك خطر من وجود دولة أو أكثر تأخذ مبالغ نقدية أكثر مما تستحق نسبياً من الصندوق (أو تشكل خطراً أكثر مما ينبغي على الصندوق الجماعي، مع العلم بأن دول المجموعة في هذه الحالة تستطيع ببساطة استبعاد الدولة المخالفة، وبالتالي إجبارها على دخول الأسواق وحدها، لكي تجني مكاسبها بالاعتماد على نفسها). وللتغلب على هذه المشكلة يتم تقسيم المكاسب على أساس حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء في المجموعة، بحيث تأخذ الدولة الأكبر حصة أكبر من كعكة السندات التي تم بيعها، أو يتم توزيع الغنائم حسب الحاجة (بالاستناد إلى معدل دخل الفرد) وكلما كانت احتياجات الدولة أكبر تأخذ حصة أكبر من أرباح السندات.

ثانياً، تقديم شكل من أشكال الضمان أو حماية التسديد في حال عجزت الدولة عن السداد. وكأي ضمان للقروض، يتعهد الضامن (يكون عادة في مرتبة أعلى في التصنيف الائتماني من الدولة التي تصدر السندات) بتغطية جزء من القيمة الكاملة للسندات إذا عجزت الدولة عن تسديد التزاماتها والديون المستحقة.

من الأمثلة الحديثة على هذه الحالة صندوق تطوير البنية التحتية في إفريقيا PAIDF، الذي تم تأسيسه في جنوب إفريقيا في عام 2007. وهذا الصندوق يستثمر في مشروعات البنية التحتية (النقل، الطاقة، المياه، الصرف الصحي، الاتصالات) في كل أنحاء إفريقيا، وحكومة جنوب إفريقيا تضمن استثمارات الصندوق التي تصل قيمتها إلى مليارات الدولارات.[3] ونظراً لأن جنوب إفريقيا تتمتع بتصنيف ائتماني مرموق (BBB) فهي في الواقع تتعهد بتقديم ضمانات ضد المخاطر للقارة بأسرها، وهي قادرة على طمأنة المستثمرين، الذين قد يرون أن الاستثمارات التي يمولها الصندوق المذكور معرضة لمخاطر كثيرة. وحسب بيانات تشرين الأول/ أكتوبر 2007، جمع صندوق تطوير البنية التحتية في

إفريقيا من إفريقيا ذاتها نحو 625 مليون دولار (وهذا يوحي -كما سنناقش لاحقاً- بوجود مبالغ نقدية ضخمة غير مستفاد منها في القارة).

هناك مثال آخر مبتكر من إجراءات تخفيف المخاطر، وهو النمط الذي طبقته الأرجنتين، التي أصدرت سندات بقيمة 1.5 مليار دولار. وهذا الإصدار يتألف من ستة سندات، وهو مكفول جزئياً من قبل البنك الدولي. وكانت قيمة كل سند من السندات الستة 250 مليون دولار، ولها تواريخ استحقاق مختلفة (سنة، و18 شهراً، وسنتان، وثلاث، وأربع، وخمس سنوات).

نجحت آلية الضمانة/ الكفالة ببساطة تامة: حيث كان السند الأول مكفولاً بالكامل من جانب البنك الدولي. وعندما سددت الأرجنتين السند الأول، انتقلت الضمانة تلقائياً لتغطي السند الثاني، وهكذا واصلت الضمانة انتقالها من سند إلى آخر.

إن فكرة الكفالة تتمثل في استعداد البنك الدولي للتسديد فوراً إذا عجزت الأرجنتين عن تسديد قيمة السند في تاريخ الاستحقاق. وبعد ذلك، إذا استطاعت الأرجنتين تسديد البنك الدولي خلال ستين يوماً بعد تاريخ الاستحقاق، فإن كفالة البنك الدولي تنتقل إلى السند التالي. ولكن إذا أخفقت الأرجنتين في تسديد البنك الدولي خلال ستين يوماً (ولسوء الحظ هذا ما حدث في نهاية المطاف وأخفقت)، فإن كفالة البنك الدولي تُلغى عن بقية السندات كلها. ونظراً، لأن السندات الأرجنتينية المذكورة مكفولة من قبل البنك الدولي، فقد مُنح كل سند من سلسلة السندات الستة تصنيفاً عالياً على مؤشر الاستثمار، وذلك بالاستناد إلى كفالة البنك الدولي المصنفة في الدرجة -AAA. وعلى الرغم من إخفاق الأرجنتين في تسديد هذه المجموعة من السندات، فإن هذا النمط التمويلي المبتكر هو بالضبط النمط الذي يمكن أن يساعد على دمج إفريقيا في الأسرة الدولية.

ثالثاً، إن تدقيق إصدار السندات يمكن أن يخفف المخاطر ويقلل من تكلفة الاقتراض. وعملية التدقيق تشمل الحماية الاحتياطية، أو تخصيص تدفقات نقدية محددة

لتسديد الديون. ويمكن أن نأخذ دولة منتجة للنفط كمثال على نجاح هذا النمط. فالدولة النفطية تصدر سندات على أمل أن جميع الدفعات المستحقة (الفائدة والمبلغ الأساسي) لهذا السند سيتم تسديدها من مداخيل محددة يتم جنيها من صادرات النفط. وبالطبع، هناك مخاطرة واحتمال حدوث شيء ما يؤثر على تدفق المداخيل (وهناك نتذكر فصل الصقيع في البرازيل والمداخيل الضائعة من محصول القهوة)؛ ولكن بوجه عام يشعر المستثمرون بالطمأنينة إذا كانوا يستطيعون أن يروا بالضبط كيف سيتم تسديدهم الأموال التي استثمروها في شراء السندات.

في كتاب بعنوان إخراج إفريقيا من فخ الفقر، يضع الباحث الاقتصادي جيفري ساكس وآخرون تقديرات لإجمالي الأموال المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية للألفية الثالثة (مع استبعاد مساهمات الحكومة والأفراد) في غانا وتنزانيا وأوغندا. ويقول المؤلفون إنه يتوجب على الدول المانحة أن تقدم هذه المبالغ لتمويل رزمة التدخلات المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية في الألفية الثالثة.

يقدّر ساكس أن إجمالي الاستثمارات التي تحتاجها غانا لتحقيق أهداف التنمية للألفية الثالثة يبلغ وسطياً ملياري دولار سنوياً (أو 82.8 دولاراً سنوياً لكل فرد). ومن هذا الإجمالي، يقترح ساكس أن يتم تأمين 1.2 مليار دولار من خلال المساعدات الخارجية السنوية. ولكن على الرغم من اندفاع غانا في عام 2007 لدخول سوق السندات فقد كان حجم الإصدار 750 مليون دولار، وكان هناك زيادة هائلة في حجم الاكتتاب ووصلت قيمة طلبات الاستثمار التي لم تُلبَّ على تلك السندات إلى نحو 5 مليارات دولار. وحسب تقديرات ساكس، فإن هذا المبلغ كان كافياً لتغطية متطلبات أهداف التنمية في الألفية الثالثة على مدى السنوات الخمس التالية.

الغانيون فعلوا الصواب، ولم تكن هناك حاجة للعودة إلى مسار الاعتماد على المساعدات، كما كانت هناك إيجابيات كثيرة لإصدار السندات. ومع أن دفعة السندات التي تم إصدارها هذه المرة صغيرة نسبياً بالمقارنة مع حجم طلب المستثمرين، فإن النهج

الذي سلكته غانا حكيم، وستتم مكافأة الغانيين عـلى ذلـك. وعـلى وجـه التحديـد، فـإن نجاحهم الأولي يمكن أن يشكّل قاعدة انطلاق لكي يكسبوا ثقة المستثمرين واحـترامهـم، بحيث يرجعون إلى السوق بانتظام في السنوات القادمة.

أما احتياجات أهداف التنمية في تنزانيا وأوغندا فهي أقل تواضعاً (2.5 مليار دولار، و 1.6 مليار دولار، على التـوالي) ولكنهـا ليـست أقـل صـعوبة. ومـع أن كلتـا الـدولتين حصلت على تصنيف يؤهلها لإصدار سندات (أوغندا حصلت على تصنيف ائتماني B مـن مؤسسة فيتش) نحو تلبية متطلبات أهداف التنمية في الألفية الثالثة، إلا أنهـما حتـى الآن لم تقْدِما على هذه الخطوة.

من المحزن، إن تقديرات ساكس جميعها ترى أنـه يجـب مـضاعفة المـساعدات لكـل دولة، في حال استمرار الوضع الراهن.

الفصل السابع

الصينيون أصدقاؤنا

في صيف 2005 ركب لوكاس لوندين، وهو رجل أعمال جريء في قطاع المناجم والتعدين، دراجته النارية من طراز بي إم دبليو 1200 سي سي، وقطع قارة إفريقيا بأكملها من القاهرة إلى كيب تاون (وهذه المسافة تعادل ثلاثة أضعاف المسافة من نيويورك إلى كاليفورنيا). واستغرقت الرحلة خمسة أسابيع، قطع فيها 12000 كيلومتر (حوالي 8000 ميل)، وعبر عشر دول إفريقية. وبعد رؤية أهرامات مصر، انتقل إلى السهول القاحلة والمليئة بالغبار في السودان وأثيوبيا؛ والمروج الاستوائية الخلابة في كينيا؛ وعبر جبل كاليمنجارو في تنزانيا. ثم اجتاز بحيرة مالاوي وشلالات بحيرة فكتوريا في زامبيا؛ ومستنقعات أوكزافانجو في بوتسوانا؛ وعبر صحراءناميب في ناميبيا؛ واختتم الرحلة الشاقة والخطرة في جنوب إفريقيا.

في ذلك الوقت، كان 85٪ من الطرق التي عبرها لوكاس معبدة وبمواصفات عالية الجودة، ولا تختلف عن الطرقات التي قطعها في كاليفورنيا. ودُهش برؤية طرقات بهذه الجودة، حيث لم يكن يتوقع ذلك إطلاقاً. وعلى طول الطريق، في دولة بعد الأخرى، كان هناك دلالات تفسر كيفية إنجاز هذه الطرقات، حيث تنتشر لوحات إعلانية تقول "هذا الطريق أُنشأ بمساعدة مشكورة من حكومة جمهورية الصين الشعبية".

وكما توضح قصة لوكاس، نجد أن هناك زيادة كبيرة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتدفق على إفريقيا في الأعوام الأخيرة. وهذه المساعدات تتدفق منذ زمن بعيد، ولكن وإذا نظرنا إلى حجم رؤوس الأموال المتوافرة، فإن هذه المشروعات لا تشكل سوى جزء يسير من منها.

هنـاك أرقـام تـدعونا إلى التفكـير فيهـا: في عـام 2006 ارتفعـت التـدفقات العالميـة للاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI (وهي حـسب تعريـف مـؤتمر الأمـم المتحـدة حـول التجارة والتنمية: استثمارات موجهـة لتحقيـق مـصلحة دائمـة في مـشروع يعمـل خـارج اقتصاد الجهة المستثمرة) وسجلت رقماً قياسياً غـير مـسبوق مقـداره 1.4 تريليـون دولار. واقتربت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية (عالمياً) من نحـو 400 مليـار دولار. وخلال هذه الفترة، لم تتجاوز تدفقات الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة عـلى دول جنوب الصحراء الإفريقيـة رقـماً هـزيلاً نـسبياً هـو 17 مليـار دولار. واسـتمرت القـارة الإفريقية بأكملها في الخيبة وفشلت في الاستفادة من ظـاهرة النمـو العـالمي للاسـتثمارات الأجنبية المباشرة. وفي عام 2006 كانت المساعدات الأجنبية الرسمية التـي تلقتهـا إفريقيـا والبالغة 37 مليار دولار، تعادل أكثـر مـن ضـعف الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة التـي وصلت إلى القارة، واليوم تجتذب إفريقيا أقل مـن 1 بالمئـة مـن تـدفقات رؤوس الأمـوال العالمية، حيث هبطت هذه الحصة من نحو 5٪ قبل عشر سنوات.

هذه الخيبة مبرَّرة. نظرياً، ينبغي أن تتدفق رؤوس الأموال الأجنبية من الدول الغنيـة إلى الدول الفقيرة. ويجب أن تكون المنتجات الهامشية لوحدة رأس المال في الـدول الفقـيرة أعلى مما هي عليه في الدول الغنية (في الدولة الغنية الدولار الواحد ينتج زوجاً واحـداً مـن الأحذية، بينما في الدول الفقيرة ينتج الدولار الواحـد عـشرة أزواج مـن الأحذيـة، أي أن عائد الاستثمار على الدولار أعلى). وعادة ما تكون العمالة في الدول الفقيرة متوافرة بغزارة وأرخص من نظيرتها في الـدول الغنيـة، وهـذه الـسمة تزيـد مـن جاذبيتهـا للاسـتثمارات الأجنبية المباشرة.[1] وقد استثمرت الشركات اليابانية الصانعة للسيارات في أوربا الـشرقية، حيـث تكـاليف اليـد العاملـة منخفـضة. كـما أن انخفـاض تكـاليف الإنتـاج في صـناعة المنسوجات سمة جذبت المستثمرين الآسيويين والصينيين إلى إفريقيا، حيث يسعى هـؤلاء المستثمرون إلى تقليص النفقات العامة، واغتنام الفرصة للاستفادة مـن حـصة صـادرات الدول الإفريقية.

ولكن إفريقيا – التي يُفترض أن تكون وفق هذه القاعدة وجهة رئيسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة – لاتزال منسية إلى حد كبير. وفيما يلي مزيد من الإحصائيات: في عام 2006 ذهبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة البالغة 200 مليار دولار إلى عشر دول ناشئة فقط، وهي بترتيب تنازلي: الصين، روسيا، تركيا، المكسيك، البرازيل، الهند، رومانيا، مصر، تايلند، تشيلي. ونلاحظ أنه لا يوجد بين هذه الدول العشر الأولى أي دولة من جنوب الصحراء الإفريقية. وذهب 52٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى آسيا؛ وبلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة على الصين وحدها نحو 80 مليار دولار، أي خمسة أضعاف المبالغ التي ذهبت إلى القارة الإفريقية بأكملها.

فلماذا إذن – مع الأخذ في الحسبان مستوى التنمية المتدني في إفريقيا – نرى أن معظم تدفقات رأس المال تجنبت الذهاب إلى القارة الأشد فقراً بين قارات الأرض؟

لماذا لا تتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على إفريقيا؟

قليلون جداً يمكن أن يجادلوا في حقيقة أن إفريقيا مكان مفضل للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخاصة في صناعة الألبسة الجاهزة. وبما أن تكاليف اليد العاملة متدنية، والفرص الاستثمارية كبيرة، ونظرياً وباعتبارها موطناً لبعض أفقر الدول في العالم، فإن إفريقيا يُفترض أن مكاناً طبيعياً جاذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الحق يقال، يوجد عقبات أمام المستثمرين ينبغي التغلب عليها. إن البنى التحتية في معظم أجزاء إفريقيا (الطرقات، الاتصالات، إمدادات الكهرباء...إلخ) شحيحة وذات نوعية رديئة، الأمر الذي يجعل إجمالي تكاليف إنتاج السلع والخدمات (عندما تُحتسب تكاليف المواصلات) باهظة، وهذا يفسر لماذا تصبح تكاليف إنتاج أي شيء تقريباً في آسيا وشحنه إلى أوربا أرخص من إنتاجه في إفريقيا، مع أن القارة الإفريقية هي الأقرب إلى أوربا!

على أي حال، ليست القيود المادية والجغرافية ذات أهمية عندما تُقارن بالعوائق والمثبطات التي هي من صنع الإنسان: الفساد المستشري، متاهة البيروقراطية، البيئة القانونية والتشريعية المقيدة، الموجات التي لا تنتهي من عراقيل الروتين.

إن تنفيذ مشروع تجاري في إفريقيا أشبه بكابوس. يقدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي بيانات عن السهولة النسبية (أو الصعوبة التي تعترض الشركات) التي تساعد على تنفيذ أنشطة الأعمال في مختلف أنحاء العالم. وتكشف نتائج التقرير حقائق كثيرة، وتفسر سبب بقاء إفريقيا في المراتب السفلى في أي قائمة لوجهة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نظر المستثمرين.[2]

في الكاميرون، يستغرق المستثمر الذي يسعى لاستصدار ترخيص تجاري وسطياً 426 يوماً (سنة وأربعة شهور تقريباً) ويُطلب منه إنجاز 15 إجراءً، بينما في الصين يستغرق إصدار الترخيص 336 يوماً و 37 إجراء، وفي الولايات المتحدة 40 يوماً فقط، و19 إجراءً. ويحتاج رجل الأعمال الذي يرغب في تأسيس شركة في أنجولا إلى 119 يوماً لملء استمارات وإنهاء 12 إجراءً؛ ولذلك من المتوقع أن يجد كوريا الجنوبية مكاناً أفضل يمارس ثقافة أكثر جاذبية للأعمال، حيث لا يستغرق سوى 17 يوماً لإنهاء 10 إجراءات وإصدار الترخيص.

المسألة لا تتعلق بالعقبات الروتينية فقط، بل ترتبط بعدم الشفافية أيضاً. فالمستثمرون لا يعرفون إلى أين يذهبون، أو مَن سيسألون. وفي عدد من الدول التي يوجد فيها مناجم وصناعة تعدين، بدلاً من أن تقوم الحكومة ببيع قطع الأرض في مزاد علني مفتوح، فإن المستثمرين المحتملين مطالبون بتزويد الحكومة بإحداثيات قطعة الأرض. ومكاتب المسح الجيولوجي تعرف أين تكمن فلزات المعادن، ولكنها لا تزعج نفسها بمساعدة المستثمرين في الوصول إلى الفلزات. ومع أن أرزاق هذه الدول تعتمد بشكل كبير على أصحاب المشاريع القادمين إليها، ونظراً لطبيعة ممارسة أنشطة الأعمال في تلك الدول، فليس مستغرباً أن تظل هذه الاستثمارات الأجنبية بعيدة عن هذه الدول التي هي بأمس الحاجة إليها.

قد تبدو هذه العقبات عصية على الحل ولا يمكن تذليلها، ولكن التغلب عليها ممكن وبسهولة، حيث يمكن للحكومة الفعالة والطموحة أن تقلل استخدام الورق، ويمكنها أن تعطي إحداثيات المناطق التي تحتوي ثروات معدنية، ويمكنها أن تسرّع عملية التنمية. ولكن من المؤسف أن الواقع ليس بهذه البساطة، وقد أصبح واضحاً أن تحسين القوانين والأنظمة للشركات والأعمال يمكن أن يرفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.3٪ سنوياً (حسب مقولات دجانكوف، وماكليش، وروماهو). وتقول مفوضية الشؤون الإفريقية إن اقتصاد أوغندا نما بمعدل حوالي 7٪ سنوياً بين عامي 1993 و2002، عندما قامت الدولة بتحسين المناخ التنظيمي. كما خفضت عدد الأفراد الذين يعيشون على أقل من دولار باليوم، من 56٪ من السكان في عام 1998 إلى 32٪ في عام 2002، بعد أن اتخذت الحكومة إجراءات لجذب المستثمرين.

لاتزال سمعة إفريقيا سيئة، وقد عبّر الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان عن هذه المسألة بقوله: «إن ذكر إفريقيا يثير لدى الكثير من الناس في مناطق أخرى من العالم صوراً للاضطرابات والحروب الأهلية، والفقر، والمرض، والمشكلات الاجتماعية الكثيرة.[3] وهذه الصور تعكس الواقع المرير في بعض الدول الإفريقية وليس فيها كلها بالتأكيد».

وإذا لم تفعل إفريقيا شيئاً لتغيير هذه الصورة، فستظل عالقة في أذهان المستثمرين. ولن يتحسن النمو الاقتصادي على مستوى القارة ككل إذا لم تقم الحكومات الإفريقية بتحسين ظروف الاستثمار في بلدانها. وعلى صانعي السياسة الأفارقة أن يتذكروا أن هناك مناطق نامية أخرى تتيح فرصاً لجني عوائد مغرية بسهولة أكبر وبعقبات وإزعاجات أقل. وهذه الظروف لا تتوافر بالصدفة، بل نجد أن قيادات تلك الدول تهتم بشؤون بلدانها بشكل أفضل.

ماذا تحتاج دونغو لكي تجتذب الاستثمارات؟

قبل أي شيء، يجب أن تدرك دونغو أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة محرك للنمو الاقتصادي. وإلى جانب الأموال النقدية الأولية التي يتم جمعها لدعم مبادرات التنمية،

هناك مكاسب أخرى يمكن أن تجلبها الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ فهي تجلب المزيد من فرص العمل، وتساعد على جلب التكنولوجيا الجديدة، وتحفز على تشكيل أسواق رأس المال في دونغو، وتحسين خبرات الإدارة، ومساعدة الشركات المحلية للانفتاح على الأسواق الدولية. وعلاوة على ذلك، فإن المستثمرين الذين يجلبون الاستثمارات الأجنبية المباشرة سيشعرون بالسعادة عندما تجتذب الدولة أشكالاً أخرى من رأس المال، كالقروض المصرفية، ورأس مال لتمويل مشروعات جديدة مغامرة.

وكلما كانت قدرة دونغو على اجتذاب الأموال الأجنبية أكبر ستحصل على المزيد من الأموال الأجنبية النقدية.

ولكن ينبغي على دونغو القيام ببعض الأعمال، وهي بحاجة إلى تفعيل منظومتها التشريعية والقضائية الخامدة. والمستثمرون بحاجة لأن يعرفوا وأن يصدقوا أن لديهم بعض الوسائل التي يمكنهم الاستعانة بها؛ أي أن تكون هناك جهات واضحة يذهبون إليها عندما تتعثر عقودهم.

كما تحتاج دونغو لأن تدرك أنه ينبغي عليها أن تستميل المستثمرين الذين يحركون الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأنهم اعتادوا التودد من الدول الناشئة الأخرى بجميع الوسائل؛ فالمنظومات الضريبية الجذابة تشكل إحدى الطرق الفعالة لإغراء المستثمرين. وعلى سبيل المثال، ولكي تجتذب استثمارات أجنبية لقطاع المناجم والتعدين في أواخر تسعينيات القرن العشرين، قررت الحكومة الزامبية تخفيض ضرائبها إلى مستوى ضئيل جداً 0.6٪. (مع العلم بأنها رفعت معدل الضرائب لاحقاً إلى 3٪ في إثر ارتفاع أسعار النحاس). وعلاوة على ذلك، ونظراً لأن المستثمرين أصحاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ينظرون إلى رؤوس أموالهم بطريقة مختلفة عن رؤوس أموال المصارف -حيث يبحث المستثمرون عن الاستثمار في دولة ما لفترات أطول من فترات استثمار البنوك- فلذلك يفضلون الدول الراغبة في الاستثمار في مشروعات البنى التحتية، والمعروف عنها هذا التوجه (في القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبشكل خاص التعليم).

مع أن أخبار الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوجهة إلى إفريقيا متقطعة وقليلة، فهي ليست سيئة عموماً. فقد ذكر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" UNCTAD أن «من منظور الشركات الأجنبية، فإن الاستثمار في إفريقيا يبدو مربحاً جداً، أكثر من معظم المناطق الأخرى». وقالت الشركات اليابانية في عام 1995 إنها جنت أرباحاً من استثماراتها في إفريقيا أكثر مما جنته من استثماراتها في جنوب شرق آسيا، وحوض المحيط الهادي، وأمريكا الشمالية، وأوربا.[4] وقال المستثمرون الأمريكيون إنهم حققوا أرباحاً من استثماراتهم الإفريقية بحدود 25٪ في عام 1997. وهذه النسبة أكبر بمقدار الثلثين (66.6٪) مما حققته استثماراتهم في آسيا والباسيفيك، وأكبر بنسبة 50٪ من العوائد على رأس المال المستثمر في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وذكرت تقارير الأونكتاد أن الاستثمارات البريطانية المباشرة في إفريقيا -باستثناء نيجيريا- ازدادت بنسبة 60٪ بين عامي 1989 و1995.

الصينيون أصدقاؤنا

خلال الستين عاماً الماضية، ليس هناك أي دولة استطاعت أن تُحدث تأثيراً كبيراً على النسيج السياسي والاقتصادي والاجتماعي في إفريقيا كما فعلت الصين منذ بدء الألفية الثالثة. وليست هذه المرة الأولى التي تتواجد فيها الصين هناك. ومن الآثار الباقية التي تدل على وجودها السابق سكة الحديد بطول 1860 كيلومتراً، التي تم إنشاؤها في السبعينيات مقابل 500 مليون دولار، وتصل زامبيا بالمحيط الهندي عبر تنزانيا.

في الآونة الأخيرة، أطلقت الصين موجة استثمارات طموحة (من القطاعين العام والخاص) في كل أرجاء القارة الإفريقية. والصين ذاتها تسجل معدلات نمو مذهلة. وقد نما اقتصادها بمعدل 10٪ سنوياً على امتداد السنوات العشر الماضية. وهي بحاجة ماسة للمواد التي تستطيع إفريقيا أن تزودها بها. وحسب بيانات إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة، فإن الصين تستحوذ على 40٪ من النمو الإجمالي في الطلب على النفط

خلال السنوات الأربع الماضية. وفي عام 2003 تفوقت على اليابان لتصبح ثاني أكبر مستهلك للنفط ومشتقاته في العالم بعد الولايات المتحدة.

لكن، بدلاً من غزو إفريقيا بفوهات البنادق، نجد الصين تستخدم عضلات المال. وحسب الإحصائيات الصينية، فقد استثمرت الصين 900 مليون دولار في إفريقيا في عام 2004، من أصل 15 مليار دولار تلقتها القارة في ذلك العام، بينما كانت استثمارات الصين بحدود 20 مليون دولار فقط في عام 1975. ويُلاحَظ أن الطرقات في أثيوبيا، وخطوط أنابيب النفط في السودان، والسكك الحديدية في نيجيريا، وشبكة الكهرباء في غانا، وهذه المشروعات ليست سوى غيض من فيض؛ مشروعات بمليارات الدولارات أغرقت الصين بواسطتها إفريقيا، خلال السنوات الخمس الماضية. وكل مشروع يشكل جزءاً من خطة متقنة الإعداد تهيئ الصين لتكون القوة الأجنبية المهيمنة على إفريقيا في القرن الحادي والعشرين.

الدليل على ذلك شديد الوضوح؛ ففي تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 اجتمع أكثر من أربعين زعيماً إفريقياً في أول قمة صينية-إفريقية من خلال مبادرة منتدى التعاون الصيني-الإفريقي، في بكين.[5] وكان جميع القادة الأفارقة هناك تقريباً: الكبار، والصغار، الموثوق بهم وغير الموثوق بهم. وفي وسط هذه الجلبة (استورد الصينيون زرافات وفيلة، كجزء من الاحتفالات لكي يجعلوا أفراد الوفود الإفريقية يشعرون بأنهم في موطنهم، ونصبوا في الشوارع 50 علماً إفريقياً)، وبذلك كشفت الحكومة الصينية عن استراتيجيتها تجاه إفريقيا.

في خطاب افتتاح القمة، قال الرئيس الصيني هو جينتاو: «طوال كل هذه السنين كانت الصين تدعم إفريقيا بقوة لنيل التحرر وتحقيق التنمية ... وقد دربت الصين فنيين أفارقة ومهنيين آخرين في مختلف الحقول. كما أنشأت الصين سكة حديد تانزام، ونفذت مشروعات بنى تحتية أخرى، وأرسلت فرقاً طبية وعناصر لحفظ السلام في إفريقيا».

وأضاف الرئيس الصيني: «إن لقاءنا اليوم سيدخل التاريخ، ونحن -قادة الصين والدول الإفريقية- نسعى نحو أهداف مشتركة تتمثل في الصداقة، والسلام، والتعاون، والتنمية. وقد اجتمعنا في بكين اليوم لتجديد أواصر الصداقة، ومناقشة سبل تعزيز العلاقات الصينية-الإفريقية وتدعيم الوحدة والتعاون بين الدول النامية». وبهذه الكلمة، أطلق الرئيس جينتاو هجوماً صينياً جديداً متعدد المستويات على إفريقيا، مع التركيز على التجارة، والتعاون الزراعي، وإعفاءات الديون، وتحسين الروابط الثقافية، والرعاية الصحية، والتدريب، وحتى تقديم بعض المساعدات (والحمد لله لأن المساعدات لا تشكل سوى جزء يسير من استراتيجية الصينيين).

ضمن الجهود التي تبذلها الصين لدعم تسريع التنمية في إفريقيا، تعهدت خلال السنوات الأخيرة بتدريب 15000 مهني إفريقي، وبناء 30 مستشفى و100 مدرسة في المناطق الريفية، وزيادة عدد البعثات التي تقدمها الحكومة الصينية للطلاب الأفارقة من الرقم الحالي 2000 منحة سنوياً إلى 4000 منحة سنوياً في عام 2009. وفي عام 2000 شطبت الصين ديوناً بقيمة 1.2 مليار دولار على دول إفريقية. وفي عام 2003 أعفت دولاً إفريقية من ديون بقيمة 750 مليون دولار أيضاً. وفي عام 2002 قدمت الصين مساعدات للتنمية في دول إفريقية بقيمة 1.8 مليار دولار. وفي عام 2006 وحده وقعت الصين صفقات تجارية بقيمة حوالي 60 مليار دولار.[6]

الصينيون ينتشرون في إفريقيا، ويتقدمون فيها بخطوات كبيرة. وقام قادة صينيون (منهم رئيس الوزراء وين جيباو) بزيارة العديد من الدول الإفريقية، كما يوجد رجال أعمال صينيون، وخبراء تقنيون، وكوادر طبية، وأشخاص باحثون عن الثروة في كل أرجاء إفريقيا.

فيما يلي اقتباس من مقالة منشورة في مجلة الإيكونوميست في عام 2006، يوضح الصورة بشكل رائع:

في مكتبه في لوساكا، يجلس شو جيانشو بين صورة لماو تسي تونج وروزنامة التقويم الصيني. وهو ناجح في أعماله في الهندسة المدنية والبناء، وبمساعدة إخوته الأربعة استثمر في منجم للفحم أيضاً. وهو متفائل بشأن ممارسة أنشطة الأعمال في زامبيا، حيث يقول: «هي منطقة بكر»، وليس هناك سوى بضعة منتجات تُصنع محلياً، ولا يوجد منافسة تُذكر. وهو يفكر الآن في توسيع أعماله إلى أنجولا والكونجو المجاورتين. عندما جاء جيانشو إلى هنا عام 1991 كان هناك 300 صيني فقط يعيشون في زامبيا، أما الآن فهو يقدر عددهم بنحو 3000.[7]

من الملاحظات المثيرة للإعجاب في مجمل رزمة المبادرات الصينية تجاه إفريقيا التزام بكين بدعم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا. وهذا يتحقق من خلال مساهمة الحكومة بصورة مباشرة، أو بصورة غير مباشرة من خلال تشجيع مؤسسات صينية من القطاع الخاص على الاستثمار في إفريقيا، وذلك يتم عادة من خلال منح هذه المؤسسات قروضاً تفضيلية وتسهيلات ائتمانية للمشترين.

بين عامي 2000 و2005، بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية في إفريقيا 30 مليار دولار. وفي منتصف 2007 ارتفع إجمالي الاستثمارات الصينية في إفريقيا إلى 100 مليار دولار.

استثمرت الصين مليارات الدولارات في النحاس والكوبالت بجمهورية الكونجو الديمقراطية وزامبيا، وفي فلزات الحديد والبلاتين بجنوب إفريقيا، وفي الخشب بالجابون والكاميرون والكونجو برازافيل. كما اشترت مناجم في زامبيا، ومصانع نسيج في ليسوتو، وسكة حديد في أوغندا، وخشباً في جمهورية إفريقيا الوسطى، ومشروعات لتجارة التجزئة في كل عاصمة إفريقية تقريباً. ولكن النفط هو الحافز الأكبر.

كانت نيجيريا والسودان خلال العقد الماضي وبشكل شبه دائم أكبر المستفيدين من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا. وبالفعل تلقت هاتان الدولتان في عام 2004، أكثر من نصف المساعدات الأجنبية المباشرة القادمة إلى إفريقيا، حيث تلقت نيجيريا أكثر

من 4 مليارات دولار، والسودان نحو 2 مليار دولار، بينما كانت حصة بقية الدول الإفريقية حوالي 4 مليارات دولار. وكان نصيب الصين في هذه المساعدات كبيراً. في كانون الثاني/ يناير 2006 دفعت شركة الكهرباء الصينية المملوكة للدولة نحو 3 مليارات دولار لشراء 45٪ من الأسهم في حقل نفط نيجيري. وقد أنشأت الصين خط أنابيب بطول 900 ميل، واستثمرت على الأقل 20 مليار دولار في السودان.

تفوقت أنجولا في الآونة الأخيرة على السعودية وأصبحت أكبر مزوّد وحيد للنفط إلى الصين. وفي النصف الأول من عام 2006، قدمت أنجولا نحو 20٪ من واردات النفط إلى الصين، وفي المجموع العام قدمت الدول الإفريقية نحو 30٪ من واردات الصين من النفط الخام. وقد أبدت الصين اهتماماً مشابهاً في دول منتجة نفطية أخرى مثل السودان، وغينيا الاستوائية، والجابون، والكونجو برازافيل، التي تبيع نحو نصف إجمالي صادراتها من النفط الخام أصلاً إلى مصافي تكرير صينية. وفي عام 2006 ذهب 64٪ من صادرات السودان النفطية إلى الصين.

ومع أن الاستثمارات الصينية في إفريقيا، في معظمها، موجهة نحو الدول الغنية بالموارد وبالتحديد قطاع المناجم والتعدين، فمع مرور الوقت أصبح واضحاً أن الصين تتبنى منهج استثمار أكثر اتساعاً وشمولاً. في السنوات القليلة الماضية على سبيل المثال، توزعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية المتجهة إلى إفريقيا على قطاعات متنوعة؛ مثل النسيج، ومعالجة وتعليب المنتجات الزراعية، وتوليد الكهرباء، وإنشاء الطرق، والسياحة، والاتصالات. وعلاوة على ذلك، فقد تعهدت الحكومة الصينية بتعزيز التعاون الصيني-الإفريقي في قطاعات النقل، والاتصالات، وترشيد استهلاك المياه، والكهرباء، ومشروعات أخرى للبنية التحتية. ومن بين عقود النقل التي أبرمتها الشركات الصينية مشروعات لإعادة تأهيل سكة حديد بنغويلا الأسطورية؛ من ساحل المحيط إلى حدود زامبيا وجمهورية الكونجو الديمقراطية، والتي أكملها البريطانيون أول مرة في عشرينيات

القرن العشرين. وفي نيجيريا أبرمت شركة صينية مؤخراً صفقة بقيمة 8.3 مليارات دولار لإعادة بناء سكة حديد متهالكة من الحقبة الاستعمارية بين لاجوس ومدينة كانو في شمال نيجيريا، حيث يُعتبر المشروع المرحلة الأولى ضمن خطة على مدى 20 عاماً لتحديث شبكة السكك الحديدية. كما أن الخدمات المالية والقطاع المصرفي من ضمن اهتمامات الصين. وفي خطوة تؤكد عمق التزام الصين، قام البنك الصناعي والتجاري المملوك للدولة الصينية بشراء 20٪ من أسهم ستاندرد بنك (بقيمة 5.5 مليارات دولار) وهو أكبر بنك محلي بإفريقيا في عام 2007.

إن قائمة مشاركات الصين في إفريقيا طويلة لا تنتهي. وتقيم الدول الإفريقية جميعها علاقات مع بكين باستثناء خمس دول؛ وهي: بوركينا فاسو، جامبيا، مالاوي، ساو تومي وبرينسبي، سوازيلند، ولم تنضم حتى الآن (وقت تأليف الكتاب) إلى منتدى التعاون الصيني-الإفريقي. ودور الصين في إفريقيا أكبر من ذلك وأكثر تعقيداً وأكثر تركيزاً على الأعمال والتجارة، وأكبر من دور أي دولة أخرى في أي وقت مضى في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

اعتراضات على الوجود الصيني في إفريقيا

كان اندفاع الصين نحو إفريقيا مثيراً لانتباه دول عديدة. وكثرت الانتقادات، وخاصة من جانب الدول التي تتحكم حالياً في قرار تحديد مصير إفريقيا؛ أي دول التجمع الليبرالي الغربي، التي تعتقد (غالباً بطريقة أبوية) أن مسؤولية رعاية إفريقيا تقع على عاتقها. ولكن ما هي بالضبط دوافع تلك الدول الغربية لتحمل هذه المسؤولية؟ هل لأنها فعلاً تهتم بأمر إفريقيا؟ أم أن المخاوف السياسية الكامنة توحي بأن الصين إذا تُركت على هواها فستستخدم إفريقيا كنقطة انطلاق في مسيرتها التي لا تعرف الكلل نحو تعظيم

نفوذها على مستوى العالم؟ ونظراً لحساسية اللعبة، ربما يكون لدى الدول الغربية أسباب تدعوها للقلق.

في جميع الأحوال، إن الاعتراضات الصاخبة بشأن الوجود الصيني في إفريقيا تزداد حدة، وعلى عدد من الجبهات: سجل الصين في نظام الحكم وحقوق الإنسان، والحديث عن أن الإفريقيين (ككل) يحصلون على صفقة غير عادلة مع الصين.

عبر بنك الاستثمار الأوربي عن مخاوفه بأنه ينبغي على بنوك التنمية في العالم تخفيف الشروط الاجتماعية والبيئية المرفقة بالقروض الممنوحة لإفريقيا ومناطق أخرى، لأن البنوك الصينية المانحة تمنح القروض بسعر أقل وبشروط ميسرة. وفي عام 2006 قال رئيس بنك الاستثمار الأوربي، فيليب مايستادت في إشارة إلى البنوك الصينية المانحة: «لا يكترثون بالظروف الاجتماعية وحقوق الإنسان». وزعم مايستادت أن البنوك الصينية خطفت مشروعات من تحت أنف بنك الاستثمار الأوربي في آسيا وإفريقيا، بعد تقديم عرض يتضمن تخفيف الشروط المفروضة على معايير القوة العاملة، وشروط حماية البيئة.

وفي هجوم مشابه، في شباط/ فبراير 2007، عبّر رئيس تحرير مجلة **فورين بوليسي**، موسى نعيم، عن قلقه حيال البراجماتية الاقتصادية التي تمارسها الصين، وكيف أن هذه البراجماتية تطغى على مبادئ الانفتاح التي يتبناها المانحون الغربيون. ويشرح كيف استطاع الصينيون التغلب على البنك الدولي، وإجهاض صفقة المساعدات لنيجيريا. فقد كانت شبكة السكك الحديدية في نيجيريا شبه مهجورة نتيجة سوء الإدارة، وبعد مفاوضات مكثفة اتفق البنك الدولي والحكومة النيجيرية على صفقة بقيمة 5 ملايين دولار، تسمح لشركات من القطاع الخاص بالمساعدة في تشغيل السكك الحديدية. ولكن في لحظة التوقيع، دخل الصينيون وقدموا عرضاً بقيمة 9 مليارات دولار لإعادة بناء شبكة السكك الحديدية بأكملها. تسعة مليارات دولار من دون شروط مفروضة، وبالتالي فإن الحكومة النيجيرية ليست مطالَبَة بأي إصلاحات.

إن الاحتجاجات التي اعترضت مرور الشعلة الأولمبية عام 2008 المتجهة إلى بكين في المدن التي عبرتها (لنـدن، بـاريس، بـوينس أيـريس، نيـودلهي، سـانت بترسـبورج، سـان فرانسيسكو، دار السلام،... ومدن أخرى) تـذكّر العـالم بـأن سـجل حقـوق الإنـسان في الصين ليس عـلى مـا يـرام، وفي إفريقيـا أوضـح صـورة لانتهاكـات حقـوق الإنـسان في السودان. وشهية الصين التي لا تشبع للنفط دفعتها إلى إبرام عقود شراكة مع السودان، مع أن منطقة دارفور شهدت مصرع أكثر من 200 ألف إنسان.

وفي عام 2005 أثارت زيارة رئيس الوزراء الـصيني هـو جينتـاو لـرئيس زيمبـابواي روبرت موجابي الكثير مـن الاسـتغراب والاسـتياء. وتجاهـل منتقـدو الـصين حقيقـة أن الولايات المتحدة وبريطانيا تقيمان علاقات دبلوماسية مع نظام موجابي، ومـؤخراً في عـام 2006 قدم المانحون الدوليون رزمة مساعدات إلى موجابي بقيمة 300 مليون دولار.

بصورة عامة، يسخر كثيرون من الأفارقة من الفكرة القائلة بأن الدول الغربية تـشعر بالغضب بسبب الدعم الصيني الضمني للزعماء الأفارقة الفاسـدين والمـارقين. يجـب ألا ننسى أنه تحت مظلة المساعدات الغربية، وتحت شعارات الـشفافية والنوايـا الحـسنة، نـشأ واستفحل الحكام الطغاة واللصوص الأسوأ سمعة في إفريقيا؛ أمثال: موبوتو رئيس زائير، وعيدي أمين رئيس أوغندا، و"الإمبراطور" بوكاسا في جمهورية إفريقيـا الوسـطى (الـذي كان يحتفظ برؤوس ضحاياه في الثلاجة)، ونكتفي بهؤلاء الثلاثة كأمثلة.

يبدو أن القادة الأفارقة لم يعد لديهم رغبة في تطبيق أساليب الإدارة الدقيقة كما كـانوا في الماضي، حتى وإن كان ذلك مقابل تلقي أمـوال نقديـة. ربـما يكونـون قـد سـئموا مـن الأعمال والمراسلات الورقية وحلقة الباب الدوار التي تـدور فيهـا أوامـر الـدول الغربيـة المانحة، أو ربما يكونوا قد يئسوا من إيجاد نمـوذج جديـد للتنميـة يمكـن تطبيقـه بنجـاح، ولذلك أصبحوا يميلـون أكثـر إلى المـسار الـصيني الأقـل إزعاجـاً والخـالي مـن الأسـئلة (المساءلة). وبالنسبة لأنجولا، على سبيل المثال، التي كانـت عازمـة عـلى مواصـلة جهـود إعادة إعمار بنتيها التحتية، فإن أسـلوب الـصين المبـاشر يُعتـبر بـديلاً جـذاباً ليحـل محـل

الشروط والانتقادات التي لا تنتهي من جانب صندوق النقد الدولي ومجموعة نادي باريس للمانحين (19 دولة)، حيث يستمر الجدال على شروط القروض لسنوات طويلة. ويقول الخبير الاقتصادي خوسيه سيركويرا، وهو من أنجولا، إن الصين تحظى بترحيب الأفارقة لأنها تتجنب ما يعتبره أسباباً أيديولوجية ومواقف استعلاء من جانب صندوق النقد الدولي، ويضيف «في رأيهم، يجب أن تكون لنا آذان تسمع، ولكن من دون فم ينطق».[8]

لا أحد يستطيع أن ينكر أن الصين – على الأقل في إفريقيا – تسعى للحصول على النفط والذهب والنحاس وأي ثروات أخرى تحت الأرض. ولكن القول بأن الإفريقي العادي البسيط لا يستفيد من الصين بتاتاً هو محض افتراء، ومنتقدو الصين يعرفون ذلك.

على الرغم من العناوين السلبية التي تنتقد وجود الصين في إفريقيا، يتضح بجلاء من خلال استطلاع للرأي أجري في 10 دول إفريقية (أثيوبيا، ساحل العاج، غانا، كينيا، مالي، نيجيريا، السنغال، جنوب إفريقيا، تنزانيا، أوغندا)؛ فقد توصل تقرير بـو Pew Report في حزيران/ يونيو 2007 (وهو صادر بعنوان الاستياء العالمي تجاه القوى الكبرى) إلى أن محصلة الآراء تجاه الصين إيجابية بشكل واضح، وهذا يعكس إلى حد بعيد النظرة السائدة بأن «قوة الصين الاقتصادية المتنامية تترك تأثيراً إيجابياً على دول الأشخاص المستطلعة آراؤهم، وخاصة في العالم النامي». وإذا أردنا التحديد بدقة، فإن هناك أربع نقاط مهمة يمكن استخلاصها من الاستبيانات حول نظرة الكثيرين من الأفارقة إلى الصينيين:

أولاً، في كل أرجاء القارة، الآراء الإيجابية تجاه الصين (واستثماراتها في إفريقيا) تفوق الآراء المنتقدة، بنسبة اثنين إلى واحد في كل دولة مشمولة تقريباً. وفي ساحل العاج ومالي، كان هناك أكثر من تسعة أشخاص من أصل عشرة ينظرون نظرة إيجابية تفضيلية للصين. وتهيمن الآراء الإيجابية على الآراء السلبية في كل من السنغال وكينيا، حيث ينظر 81٪ من الذين استطلعت آراؤهم نظرة إيجابية للصين. ويحمل ثلاثة أرباع الذين استطلعت آراؤهم في كل من غانا ونيجيريا نظرة إيجابية تجاه الصين، وكذلك يفعل ثلثا الأثيوبيين المشاركين في الاستبيان. وفي أوغندا تبلغ نسبة الذين ينظرون إيجابياً للصين ضعفي أصحاب النظرة

السلبية (45٪ و 23٪، على التوالي). أما بشأن التطورات الملحوظة خلال عام 2007، فقد ارتفعت نسبة المرحبين بالصين في نيجيريا 16 نقطة مئوية من 59٪ إلى 75٪.

ثانياً، في جميع الدول الإفريقية المشمولة بالاستبيان تقريباً، لوحظ أن عدد الناس الذين ينظرون بشكل إيجابي إلى نفوذ الصين أكبر من عدد الذين ينظرون بصورة مماثلة لنفوذ الولايات المتحدة. وأغلبية الناس في معظم الدول الإفريقية يعتقدون أن الصين «تمارس على الأقل قدراً معقولاً من النفوذ في بلدانهم». وهناك أكثرية في ساحل العاج ومالي والسنغال يرون أن نفوذ الصين أكبر من نفوذ الولايات المتحدة (79٪، 83٪، 72٪ لصالح الصين، مقابل 65٪، 66٪، 54٪ لصالح الولايات المتحدة، على التوالي).

ثالثاً، في عموم إفريقيا يُلاحظ أن نفوذ الصين يتنامى بوتيرة أسرع من نفوذ الولايات المتحدة، ويُنظر إلى الصين على مستوى العالم أجمع تقريباً بأنها «تُحدث تأثيرات مفيدة في الدول الإفريقية أكثر مما تفعله الولايات المتحدة». وعلى سبيل المثال، مع أن الأثيوبيين في أغلبيتهم ينظرون إلى الصين وأمريكا على أنهما تؤثران على طريقة تسيير شؤون بلادهم، إلا أنهم يرون أن تأثير الصين أكثر إيجابية من تأثير أمريكا. وينظر الأثيوبيون إلى تأثير الصين بهامش فارق 61٪ إلى 33٪ على أنه مفيد لبلادهم؛ في حين يُنظرون إلى تأثير أمريكا بهامش فارق 54٪ إلى 34٪ على أنه ضار أكثر من كونه نافعاً، على التوالي. وهذه الفوارق أكثر اتساعاً في تنزانيا، حيث يعتقد التنزانيون بهامش فارق 78٪ إلى 13٪ أن تأثير الصين مفيد وإيجابي؛ بينما ينظر 36٪ منهم إلى تأثير أمريكا على أنه إيجابي مقابل 52٪ منهم يعتبرونه ضاراً وسلبياً.

حتى في الدول التي تنظر إلى تأثيري الصين وأمريكا على أنهما مفيدان، فإن تدخل الصين في إفريقيا يُنظر إليه نظرة إيجابية أكثر بكثير من تدخل أمريكا. وعلى سبيل المثال، يقول 86٪ من السنغاليين إن دور الصين في بلادهم يساعد على تحسين الأمور، مقابل 56٪ يقولون ذلك عن دور أمريكا. ولوحظ نموذج مشابه في كينيا، حيث يعتقد 91٪ من الكينيين أن تأثير الصين على اقتصادهم جيد، مقابل 74٪ لصالح أمريكا.

النقطة الأخيرة الجديرة بالملاحظة هي أن نفوذ الصين في كل أنحاء إفريقيا أصبح ملموساً وملحوظاً بموازاة النفوذ الأمريكي، ويزداد نفوذ بكين بوتيرة أسرع بكثير من نفوذ أمريكا. وفي السنغال، يرى 79٪ من السكان أن نفوذ الصين يتنامى مقابل 51٪ لصالح أمريكا. وقد أظهرت الاستبيانات الميدانية نتائج مشابهة في كل من أثيوبيا، وساحل العاج، ومالي.[9]

بالفعل، هناك اعتراف صريح بأن وجود الصين في إفريقيا يحقق فوائد للقارة، وليس هذا فحسب، بل إن هذه الفوائد تنتشر بسرعة وعلى نطاق واسع. تقليدياً، كانت الصين تركز بشكل ضيق على مصالحها المتعلقة بالموارد، وبذلك كانت الفوائد تعود على بضع دول فقط. ولكن، كما ذكرنا في صفحات سابقة، فقد وسَّعت الصين آفاق استثماراتها في السنوات الأخيرة (بحيث أصبحت تشمل قطاعات أخرى) ويستفيد الناس من التدفق التدريجي لاستثماراتها في قطاع الموارد، حيث توفر وظائف، ومساكن، وظروف معيشة أفضل للعاملين. وفي نظر الكثيرين من الأفارقة، فإن الفوائد التي تحققها لهم الصين حقيقية وواقعية، حيث أصبح لديهم الآن طرق في مناطق لم يكن فيها طرق، ووظائف في مناطق لم يكن فيها فرص عمل. وبدلاً من التحديق في الصحراء القاحلة المرتبطة بالمساعدات الأجنبية، أصبحوا يستطيعون الآن على الأقل جني ثمار مشاركة الصين، التي كانت عاملاً واضحاً ساعد إفريقيا على تسجيل معدل نمو 5٪ في السنوات الأخيرة.

هنا لا نقصد القول إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة من الصين لا تواجه تحديات في إفريقيا. يشعر البعض بقلق إزاء سلوك الشركات الصينية التي تقدم عروض أسعار رخيصة أدنى من أسعار الشركات المحلية الإفريقية، ولا توظف عمالاً أفارقة. كما يوجد مخاوف إزاء عدم التزام الصينيين بمعايير السلامة في المهن الخطرة، وخاصة في أعمال المناجم والصناعات المتعلقة بالتعدين. وقد يكون الوضع كذلك فعلاً، ولكن هذه المسؤولية تقع على عاتق الحكومات الإفريقية، حيث يتوجب عليها التدخل وتفرض الإجراءات التنظيمية والقوانين الملزمة، فالحكومات الإفريقية (مسؤولة عن شعوبها وتخضع للمساءلة أمام شعوبها) وليس أي أطراف أخرى.

على سبيل المثال، ولزيادة مشاركة الأفارقة الأصليين في العديد من فرص العمل في الصناعة والتعدين والمناجم، تقوم بعض الحكومات الإفريقية بإصدار تشريعات تفرض الحد الأدنى المطلوب لمشاركة السكان المحليين في المشروعات. وبطريقة مشابهة إلى حد كبير، فرضت جنوب إفريقيا قوانين "تمكين السود اقتصادياً"، وطبقت الولايات المتحدة سياسات "العمل الإيجابي" لضمان تكافؤ الفرص أمام الجميع، وأعلنت زامبيا مؤخراً تشكيل هيئة تمكين المواطنين اقتصادياً تغطي موضوعات مشابهة.[10]

لديهم ما نريد، ولدينا ما يحتاجون

إن مقايضة البنى التحتية مقابل احتياطيات الطاقة مسألة مفهومة جيداً من قبل الصينيين والأفارقة على السواء. هي مبادلة واضحة، ولا يوجد فيها أوهام حول ما يفعله أي طرف، ولصالح من، ولماذا؟ هناك أناس يرون أن الصين تستغل إفريقيا لخدمة غاياتها السياسية والاقتصادية. فلكي تستطيع الصين مواصلة نموها بسرعة استثنائية هي بحاجة إلى وقود، وإفريقيا تمتلك الوقود. أما بالنسبة لإفريقيا فإن المسألة مسألة بقاء وحياة. وفي المدى القريب، تحصل إفريقيا على ما تحتاج إليه من الصين، رأس مال وفير يموّل الاستثمارات فعلاً، ووظائف لأفراد الشعب، والنمو الضبابي. ولكن هناك أشياء وعدت المساعدات بتحقيقها، ولكنها أخفقت في الوفاء بها في كل مرة.

من بين الدول النامية كلها، تبرز الصين باعتبارها أكبر مستثمر أجنبي في إفريقيا. ولكنها ليست المستثمر الوحيد: فالهند، وروسيا، وتركيا، ودول شرق أوسطية أخرى بالإضافة إلى اليابان لها حضور قوي لا يقلّ كثيراً عن حضور الصين.

في نيسان/ إبريل 2008، أطلقت الهند أجندتها الإفريقية الخاصة بها (المنتدى الهندي-الإفريقي) ووعدت، كما فعلت الصين، بتقديم تسهيلات ائتمانية، وإتاحة الفرصة لإفريقيا لتعاملات تجارية معفاة من الجمارك.[11] وعلى وجه التحديد، وعدت الهند بمضاعفة تسهيلاتها الائتمانية لإفريقيا من 2.15 مليار دولار في عام 2003/ 2004 إلى 5.4 مليارات

دولار في عام 2008/ 2009. ولكي لا تفوتها الفرصة، انضمت الشركات الروسية إلى "فورة الذهب". وقدمت مؤخراً شركة غازبروم الروسية العملاقة عرضاً لتمويل استثمار بقيمة 2.5 مليار دولار، لتطوير احتياطيات الغاز الطبيعي في نيجيريا. وفي أيار/ مايو 2008 استضافت اليابان مؤتمر طوكيو الدولي الرابع لتنمية إفريقيا، حيث اجتمع في ذلك المؤتمر خمسة وأربعون قائداً ووزيراً إفريقياً لمناقشة موضوعات مشابهة: التجارة، والمساعدات وإعفاءات الديون، والبنى التحتية.[12]

وفي أيار/ مايو 2008 أيضاً وقعت تركيا اتفاقيات تبادل تجاري مع خمس وثلاثين دولة إفريقية (منها بوركينا فاسو، والكاميرون، وأثيوبيا، وغانا، وكينيا، وليبيريا، ونيجيريا، والسنغال، وجنوب إفريقيا، وتنزانيا)، ووعدت بتبادلات تجارية خاضعة لحوافز إعفاءات ضريبية، ودعم حكومي.[13] وفي خطوة أكثر عمومية، حث رئيس البنك الدولي روبرت زوليك صناديق الثروة السيادية (التي تُقدّر أصولها على الأقل بنحو 3 تريليونات دولار) على استثمار 1٪ من عوائدها في شراء أسهم في إفريقيا. وهناك صناديق سيادية عديدة قامت بذلك فعلاً. وهذا النموذج أصبح واضحاً للعيان.

يبدو هذا المقترح مربحاً لكل الأطراف، مهما كان المنظور الذي ننظر منه.

من منظور المستثمرين في إفريقيا، هم يمتلكون رؤوس الأموال التي يتم توظيفها في الأعمال (واحتياطيات الصين فاقت مبلغ تريليون دولار في عام 2007)، ويسعون إلى المحافظة على نمو اقتصادي مستدام. ومن منظور إفريقيا، إلى جانب البنية التحتية المادية، والنمو والوظائف، هناك وعود بتخفيف الفقر، وفرصة لازدهار الطبقة الوسطى، وزيادة الخبرات والمعرفة، ونقل التكنولوجيا، وبالتالي تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

بالنسبة لدونغو، تلوح الفرصة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقوة.

خلاصة

على الرغم من الفرصة المتاحة، فإن التقديرات الحالية لحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة على إفريقيا لاتزال منخفضة جداً. وحسب ما جاء في نشرة **إيكونوميست** EIU، فإن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم يُتوقع لها أن تنمو بمعدل سنوي يبلغ 8٪ بين عامي 2006 و2010؛ بينما ستظل حصة إفريقيا في مستوى محزن لا يتعدى 1.4٪.[14] ومن دون وجود استثمارات ضخمة ومستدامة، يظل العمال الأفارقة غير قادرين على كسب أجور تنافسية، نظراً لأنه لا يوجد رأس مال كافٍ ليُستثمر في الآلات والبناء والمعدات التي يمكن أن تجعلهم يقدمون إنتاجية أعلى، وهذا النقص يعطل آفاق النمو في إفريقيا.

إن تجربة الصين وكوستاريكا توحي بأن هناك بيئة إيجابية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة ستتدفق وتساهم في النمو المستدام. ولكن مَنْ سيرغب في توظيف أمواله في دول ترزح تحت نير المساعدات الخارجية، حيث يستطيع الآخرون الاستيلاء على الممتلكات، إما تحت تهديد السلاح، أو من خلال ممارسات الفساد؟

وكما أن إرسال أموال المساعدات للدول الفقيرة لا يجدي نفعاً، فإن تشجيع الاستثمارات لا يشكّل المفتاح السحري للنمو الاقتصادي أيضاً. ولا يستفيد اقتصاد الدولة المعنية إلا عندما يتم توظيف رأس المال في استخدامات ذات إنتاجية عالية، وهذا لا يمكن أن يحدث إلا عندما تُعطى الحكومات حوافز لكي تحترم وتدعم هذه الصناعات التي تستطيع أن تساهم في بناء قدرات ذاتية طويلة الأمد للدولة. من السهل جداً إقامة احتفالية لقص الشريط الحريري وإطلاق مشروع طريق جديد، أو بناء جسر، أو إنشاء مطار أو ميناء، لكن الجزء الأصعب هو ضمان العمر المديد للبنية التحتية الصالحة، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان الاقتصاد ينمو باستمرار (فجباية الرسوم المفروضة على استخدام الطرق تكون مقبولة فقط إذا كان في مقدور الناس دفع هذه الرسوم، والناس لا يستطيعون دفع الرسوم إلا إذا كان الاقتصاد مزدهراً).

ونظراً لأن الدول الإفريقية ليست متساوية -حيث الموارد الطبيعية في بعض الدول الإفريقية أقل مما في سواها، أو أن الفرص الاستثمارية في بعض الدول أقل من الدول الأخرى - فإن كميات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتغير من دولة إلى دولة. وبالنسبة للدول التي لم تتوافر فيها موارد كبيرة، هناك طريق آخر لتمويل التنمية، وينبغي على هذه الدول أن تسلكه.

الفصل الثامن

دعونا نشجع التجارة

في كانون الأول/ ديسمبر 2005 تعهد رئيس وزراء الصين وين جياو، خلال اجتماعات المؤتمر الثاني لرجال الأعمال الصينيين والأفارقة، برفع حجم تجارة الصين مع إفريقيا إلى 100 مليار دولار سنوياً خلال خمس سنوات. وإذا تجاهلنا أسواق رأس المال، وتجاهلنا الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتجاهلنا برنامج المساعدات الخارجية بقيمة 40 مليار دولار سنوياً، وتجاهلنا التجارة مع دول العالم الأخرى، فإن هذا الرقم (100 مليار) يمثل حجم تجارة إفريقيا مع الصين وحدها. وإذا افترضنا عدم حدوث أي تغيير، فإن حجم تجارة إفريقيا مع الصين سيكون 100 مليار دولار في عام 2010، وكذلك في عام 2011، وفي العام الذي سيليه، والذي يليه، والذي يليه.

وبحلول عام 2015 سيكون إجمالي التجارة الصينية-الإفريقية 500 مليار دولار، أي ما يعادل 50٪ من إجمالي المساعدات الخارجية التي وصلت إلى إفريقيا خلال الستين عاماً الماضية والبالغة 1 تريليون دولار. والفرق بين الاثنتين هو بالطبع، واحدة مرفقة بسموم، والأخرى مرفقة بمنشطات.

تقول لنا النظريات الاقتصادية إن التجارة تساهم في النمو بطريقتين على الأقل: بزيادة كمية السلع والخدمات الفعلية التي تبيعها الدولة إلى الخارج؛ وبزيادة إنتاجية القوة العاملة، فالشركة الصانعة للناموسيات المذكورة في الفصل الثالث من هذا الكتاب، والتي تبيع 500 ناموسية في الأسبوع، قد تتمكن من زيادة مبيعاتها لتصبح 1000 ناموسية، لو استطاعت تصدير بعض إنتاجها إلى الخارج. ولكي تفعل ذلك، يجب أن تزيد إنتاجيتها، وهذا ينعكس إيجابياً على النمو.

التجارة تولد مكاسب اقتصادية، وهذه تُعتبر حقيقة مسلم بها في معظم الأحيان (انظر مؤلفات ديفيد دولار؛ ساكس أند وارنر؛ إدواردس). ولكن ليس كل الدول التي تمارس التجارة تشهد ارتفاعاً موازياً في النمو الاقتصادي. وبالفعل، يمكن تصنيف الدول ضمن ثلاث فئات عريضة: رابحون من العولمة وهم الذين زادوا حجم تجارتهم وسجلوا زيادات في النمو، ومنتقدو العولمة الذين قيّدوا التجارة وبالتالي لم يسجلوا نمواً يُذكر وهذا غير مستغرب، وفي الطرف المناقض الخاسرون من العولمة الذين زادوا حجم تجارتهم، ولكنهم لم يشهدوا نمواً موازياً. من المؤسف أن دولاً إفريقية عديدة تقع ضمن الفئة الثالثة. لماذا؟

المسألة كلها مرتبطة بالسياسة. في عالم تسوده الهواجس، بدأت الدول الغربية (وخاصة فرنسا والولايات المتحدة) تشعر بالخوف من الاعتماد على الدول الأخرى لتأمين غذائها في حال اندلاع حرب عالمية. وعلاوة على ذلك، فإن السياسيين الغربيين المنتخبين لايزالون حريصين على حماية أسواقهم الزراعية، وكسب تأييد مجموعات الضغط القوية المدافعة عن المزارعين الغربيين. والنتيجة النهائية هي انتشار السياسات الحمائية وفرض قيود وحواجز تجارية حول العالم الغربي لإبقاء المنتجات الإفريقية (ومنتجات المناطق النامية الأخرى) خارج الأسواق الغربية. ولكن أسواق الدول المتقدمة شديدة الأهمية من حيث القوة الشرائية وحجم تلك الأسواق، وخاصة بالنسبة للتجارة الإفريقية التي تعتمد على مثل هذه الدول لجني الجزء الأكبر من عوائد التصدير.

تنفق الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، التي تُعتبر نادياً للدول الغنية، نحو 300 مليار دولار على دعم أسعار المنتجات الزراعية (حسب تقديرات عام 2005). وهذا المبلغ يعادل ثلاثة أضعاف إجمالي المساعدات المرسلة من دول هذه المنظمة إلى جميع الدول النامية (بالطبع هناك بعض المشجعين لاستمرار المساعدات يقترحون دفع تعويضات لإفريقيا لمعالجة هذا الخلل، وذلك بإرسال المزيد من المساعدات). وتشير التقديرات إلى أن إفريقيا تخسر حوالي 500 مليار دولار كل سنة بسبب

قرارات الحصار التجاري الصارمة، والتي غالباً ما تصدر في صيغة سياسات داعمة من جانب الحكومات الغربية للمزارعين الغربيين.

في الولايات المتحدة وحدها، يبلغ إجمالي الإعانات السنوية للمزارعين نحو 15 مليار دولار، وهذا الرقم يرتفع باطراد. ونظراً لأن الإعانات الحكومية تشكل جزءاً من دخل المزارعين، فقد ارتفعت حصة الإعانات في دخلهم من 14٪ في منتصف التسعينيات إلى نحو 17٪ عام 2008. وفي عام 2002، صدر في الولايات المتحدة قانون أمن المزارع واستثمارات المناطق الريفية، وقد منح هذا القانون المزارعين الأمريكيين نحو 200 مليار دولار كإعانات تغطي السنوات العشر التالية؛ وهذا الرقم يتضمن زيادة بمقدار 70 مليار دولار على برامج الإعانات السابقة، ويمثل زيادة بنسبة 80٪ في بعض أنماط الإعانات الحكومية.

يطبق الأوربيون سياسات حمائية مماثلة لسياسة الأمريكيين. وتستهلك السياسة الزراعية المشتركة CAP حوالي نصف ميزانية الاتحاد الأوربي لقطاع الزراعة البالغة 127 مليار جنيه إسترليني (حيث بلغت قيمة الإعانات المباشرة للمزارعين الأوربيين نحو 40 مليار جنيه)، وتشكل إعانات الاتحاد الأوربي نحو 35٪ من إجمالي دخل المزارعين. وهذا يعني أن كل بقرة في دول الاتحاد الأوربي تحصل على إعانة حكومية قدرها 2.50 دولار في اليوم،[1] وهذا المبلغ أكبر مما يحصل عليه الفرد ليقيم أوده يومياً في شرائح مجتمعية يفوق تعدادها مليار نسمة، ومعظمهم أفارقة.

بالنسبة للعالم الغربي، يبدو أن كل شيء مقدس: الفولاذ، القطن، السكر، الأرز، القمح، الذرة، فول الصويا، العسل، الصوف، الحليب ومشتقاته، الفول السوداني، الحمّص، العدس، وحتى وبر الماعز. وهذه الإعانات تُحدث تأثيراً مزدوجاً؛ فالمزارعون الغربيون يبيعون منتجاتهم إلى مستهلك مقيّد داخل بلدانهم بأسعار أعلى من أسعار السوق العالمية، ويستطيعون تحمل نتائج التخلص من إنتاجهم الفائض بأسعار متدنية في الخارج، وبذلك يلحقون الضرر بالمزارعين الأفارقة المكابدين، الذين تعتمد مداخيل صادرات

بلدانهم بشكل كبير على مصادر عيشهم الهزيلة. ومع وجود ملايين الأطنان من الصادرات الغربية المدعومة التي تغرق الأسواق بأسعار رخيصة جداً، فإن المزارعين الأفارقة قد لا يستطيعون المنافسة.

لننظر إلى ما حدث لمادتين رئيسيتين من صادرات إفريقيا: القطن والسكر؛ فكلاهما مجبر على منافسة المنتج الغربي البديل.

في عام 2003 بلغت إعانات الحكومة الأمريكية لمزارعي القطن نحو 4 مليارات دولار. وتقول تقارير منظمة أوكسفام: «يتلقى مزارعو القطن الأمريكيون إعانات حكومية أكثر من الناتج المحلي الإجمالي لبوركينا فاسو، وأكثر بثلاثة أمثال إجمالي ميزانية المساعدات الأمريكية لسكان إفريقيا البالغ عددهم 500 مليون نسمة».

ولكن، معيشة عشرة ملايين نسمة على الأقل من سكان غرب إفريقيا وإفريقيا الوسطى تعتمد على عوائد القطن، ومن بين هؤلاء ستة ملايين نسمة من عائلات زراعية ريفية في كل من نيجيريا وبنين وتوغو ومالي وزيمبابواي.

وفي أيار/ مايو 2003 تقدم وزراء التجارة في كل من بنين وبوركينا فاسو وتشاد ومالي بشكوى رسمية ضد الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، بتهمة انتهاك قوانين منظمة التجارة العالمية الخاصة بتجارة القطن، وزعموا أن بلدانهم مجتمعة خسرت نحو مليار دولار سنوياً نتيجة الإعانات التي تمنحها الحكومات الغربية لمزارعي القطن.

في مالي يوجد أكثر من 3 ملايين نسمة -أي ثلث سكان الدولة- يعتمدون على زراعة القطن، ليس فقط كسبيل لكسب العيش بل كسبيل للبقاء. وفي بنين وبوركينا فاسو، يشكل القطن نحو نصف الصادرات السلعية. ولكن بسبب الإعانات للمزارعين الغربيين، فإن مالي تخسر نحو 2٪ من ناتجها المحلي الإجمالي و9٪ من عوائد صادراتها، وتخسر بوركينا فاسو 1٪ من ناتجها المحلي الإجمالي و12٪ من عوائد صادراتها. وعلاوة على ذلك، فإن انخفاض السعر العالمي للقطن بنسبة 40٪ (وهذا الانخفاض مساوٍ لتراجع

الأسعار الذي حدث في الفترة من كانون الأول/ ديسمبر 2000 حتى أيار/ مايو 2002) يمكن أن يسبب انخفاضاً بنسبة 7٪ في دخل المناطق الريفية في دولة تعتمد على إنتاج القطن تقليدياً في غرب إفريقيا مثل بنين.

وحالة السكر حكاية مريرة مشابهة لحالة القطن؛ إذ تتلقى صناعة السكر في الولايات المتحدة دعماً حكومياً بقيمة 1.3 مليار دولار سنوياً، ويتلقى منتجو السكر في الاتحاد الأوربي 2.7 مليار دولار، وقدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمزارعي السكر دعماً بقيمة 6.4 مليارات دولار في بين عامي 1999 و2001، وهذا المبلغ أكبر من إجمالي قيمة صادرات السكر من مجموع الدول النامية، ويعادل 55٪ من إجمالي تجارة السكر العالمية البالغة 11.6 مليار دولار سنوياً.

وكما هي الحال في محصول القطن، فإن الإعانات الحكومية الغربية للمزارعين الغربيين تضر صناعة السكر في إفريقيا. وتقدر منظمة أوكسفام الخيرية أن سياسة الإعانات والحمائية حرمت أثيوبيا وموزمبيق ومالاوي من عوائد صادرات محتملة بقيمة 238 مليون دولار منذ عام 2001. وقيمة الخسائر التي تكبدتها موزمبيق في صناعة السكر تساوي ثلث مساعدات التنمية التي تتلقاها من الاتحاد الأوربي وإنفاق حكومتها على الزراعة وتنمية المناطق الريفية. كما يدعم الاتحاد الأوربي مزارعيه من خلال منع دخول الواردات من الدول النامية إلى الأسواق الأوربية وذلك بفرض تعريفة جمركية أكثر من 300٪. وحسب تقديرات أوكسفام، كان يمكن لمالاوي أن تزيد حجم صادراتها بشكل ملحوظ إلى الاتحاد الأوربي في عام 2004، ولكن القيود المفروضة في السوق الأوربية حرمتها من عوائد محتملة بقيمة 32 مليون دولار بالعملات الصعبة، وهذا المبلغ يعادل نحو نصف ميزانية الدولة للرعاية الصحية في القطاع العام.

لا يقع اللوم على الدول المتقدمة وحدها بشأن تشويه الأسواق التجارية. فقد ذكرت التقارير أن الصين أيضاً تدعم قطاع القطن بإعانات سنوية تُقدّر بنحو 1.5 مليار دولار.

وقد دعمت تركيا والبرازيل والمكسيك ومصر والهند قطاعات القطن لديهم بنحو 0.6 مليار دولار خلال عامي 2001/ 2002.

لكن ربما كان المثال الأوضح من إفريقيا ذاتها. فالدول الإفريقية تفرض تعريفة جمركية في المتوسط 34٪ على المنتجات الزراعية القادمة من دول إفريقية أخرى، و21٪ على منتجات الدولة ذاتها. ونتيجة لذلك، فإن التجارة البينية بين الدول الإفريقية لا تشكّل سوى 10٪ من إجمالي صادراتها. وفي المقابل نجد أن 40٪ من حجم تجارة أمريكا الشمالية هي بين دول أمريكا الشمالية، و63٪ من تجارة الدول الأوربية الغربية مع دول أوربية غربية أخرى.

إن هذا الخلل الواضح في توزيع التجارة العالمية وقيودها أثار الكثير من الجدل، وعلى الرغم من جولات المفاوضات المتتالية في منظمة التجارة العالمية مثل جولة أوروجواي 1994، وجولة الدوحة 2001 وجولات أخرى مستمرة، فإن كل تلك المفاوضات لم تقدم شيئاً يُذكر لإفريقيا.

ربما كانت الجهود الغربية الأبرز لتنظيم العلاقات التجارية هي مبادرة القانون الأمريكي الإفريقي للنمو والفرص AGOA[3,2] عام 2000، والمبادرة الأوربية "كل شيء ماعدا السلاح" EBA[4] عام 2001، ولكن لا تستطيع كلتا المبادرتين أن تزعم أنها حققت تأثيراً طاغياً على أوضاع التجارة. وهذا يمكن أن يفسر إلى حد ما السبب الذي يُبقي حصة إفريقيا في التجارة العالمية بحدود 1٪ (حيث هبطت هذه النسبة من أعلى مستوى مسجل لها، 3٪، قبل ستين عاماً)، مع أن إفريقيا غنية بالمواد الأولية والسلع. ويبدو الأمر غريباً حقاً عندما نعرف أن هذه القارة الكبيرة من حيث عدد السكان مهمشة جداً في العلاقات التجارية الدولية.

ساهمت مبادرة القانون الأمريكي الإفريقي للنمو والفرص في فتح أسواق الولايات المتحدة أمام مجموعة منتجات إفريقية وخاصة المنسوجات، على أساس أن تحرير التجارة

يخلق فرص عمل ويقلل الفقر في العديد من الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء. وعلى سبيل المثال، يبلغ متوسط التعريفة الجمركية على واردات الثياب إلى الولايات المتحدة بحدود 17.5٪، ولكن واردات الملابس من 25 دولة إفريقية مفضلة إلى الولايات المتحدة معفاة تماماً من الجمارك. ولكن هذه الواردات من إفريقيا مقيدة ضمن حدود 3٪ من إجمالي واردات الملابس إلى الولايات المتحدة.

في عام 2003 بلغت قيمة الصادرات بموجب مبادرة قانون النمو والفرص أكثر من 14 مليار دولار. ومع أن العناوين العريضة تبدو قوية، إلا أن الشيطان يكمن في التفاصيل. وليس هناك سوى حفنة من الدول الإفريقية استفادت من هذا القانون، وحتى هذه الحفنة معظمها من الدول الغنية بالنفط ومن الاقتصادات الكبيرة في إفريقيا. وتستحوذ جنوب إفريقيا ونيجيريا والجابون وليسوتو على أكثر من 90٪ من مكاسب الإعفاءات الجمركية بموجب مبادرة قانون النمو والفرص ومن إجمالي قيمة الصادرات البالغة 14 مليار دولار، حيث شكلت المنتجات النفطية 80٪ من الصادرات الإفريقية، وكانت حصة المنسوجات والملابس 1.2 مليار دولار.

إن صورة المبادرة الأوربية "كل شيء ما عدا الأسلحة" ليست وردية أكثر من نظيرتها الأمريكية. وهي مصممة لإعطاء إعفاءات جمركية وإمكانية الدخول إلى الأسواق الأوربية إلى 48 دولة (من بينها 33 دولة إفريقية) موصوفة في تقارير الأمم المتحدة بأنها البلدان "الأقل نماء". ولكن في عام 2001 تم إعطاء أفضلية لتجارة السلع لأول مرة بموجب المبادرة الأوربية، وشكلت تجارة السلع 0.02٪ من صادرات البلدان الأقل نماء إلى الاتحاد الأوربي. وهناك مجموعة محدودة جداً من السلع المؤهلة للتصدير، إلى جانب تحديد الكميات، وهذه القيود قلصت فاعلية المبادرة بصورة دراماتيكية. وقد تبدو عملية فرض هذه القيود اعتباطية ومنافية للعقل. وعلى سبيل المثال، بينما يتم الترحيب باستيراد قمصان تي-شيرت التي أُنتجت في الصومال التي مزقتها الحرب بموجب المبادرة الأوربية، فإنه يتم استبعاد القمصان المصنوعة في كينيا التي تستحق معاملة تفضيلية مثل الصومال.[5]

حسب بيانات عام 2008، فـإن الاتحـاد الأوربي لايـزال الـشريك التجـاري الأكـبر لإفريقيا (بحصة 26٪)، تليه الولايات المتحدة (18٪)، ثم الصين (11٪)، وآسيا باسـتثناء الصين (11٪ أيضاً). من الواضح أنه مهما كانت أياديهم تبدو خيّرة، فإن الموازين تميل ضد إفريقيا عندما يتاجرون مع الغـرب، وسيظل الوضـع عـلى هـذا المنـوال دائـماً. ولاتـزال الشروط السياسية الغربية ضد تحرير التجارة هي المهيمنة، وقد اتضح أن الجهـود المبذولـة لتغيير نظام التجارة الحالي غير مجدية. وإذا كان الغرب يريد أن يأخذ موقفاً أخلاقيـاً بـشأن غياب التنمية في إفريقيا، فإن التجارة هي القضية الرئيـسية التـي يجـب أن تُعـالَج، ولـيس المساعدات. وبالطبع، إذا كانت مطالب الغرب ستظل على حالها، فحتى لـو أزيلـت جميـع الحواجز التجارية، فإن إفريقيا لن يكون لديها المعـدات التكنولوجيـة والخـبرات اللازمـة لمنافسة الغربيين في منتجات عديدة كانت تمتلك فيها فيما مضى أفضلية نسبية. وتشكل هذه القضايا الآن، إلى جانب قضايا البيئة والقوة العاملة، حواجز خطيرة أمام التجارة.

مع أن أوربا لاتزال الشريك التجـاري الرئيـسي لإفريقيـا، فـإن حـصتها في التجـارة الخارجية للمنطقة هبطت مـن 40٪ إلى 26٪ خـلال الـسنوات العـشر التـي أعقبـت عـام 1996. وقد حان الوقت لكي تواجه إفريقيا هذه الحقيقة وتعالجهـا، وحـان الوقـت لكـي تجلس على طاولة أخرى مع مجموعة لاعبين آخرين، يوزعـون ورق اللعـب بطريـق أكثـر عدالة. وفي الوقت الحاضر، فإن الصين تمثّل واحداً من هؤلاء اللاعبين الجدد.

الصين تتحرك بقوة، وهي تزداد غنىً وجوعاً. ومنذ عام 1998 (وحتـى عـام 2008) كانت الصين السبب في كل الزيـادة المـسجلة تقريبـاً في الاسـتهلاك العـالمي لـسلع مثـل: النحاس، والقصدير، والألمنيوم. ولكن الصين تحتاج أيـضاً لتغذيـة (مـواد غذائيـة)، وأن تكسو نفسها (ألبسة ومنسوجات)، وكما ذكرنا، أن توفر احتياجاتها من الوقود. وهذا كلـه يتطلب كميات هائلة من القمح/ الحبوب، ولحم البقر، والقطن، والـنفط، وهـذه الأشـياء هي بالضبط المنتجات التي تمتلك إفريقيا مؤهلات لإنتاجها. وكل مـا تحتـاج إليـه الـصين حاجة ماسة موجود في إفريقيا: الشاي في كينيا، القهوة في أوغندا، لحم البقـر في بوتـسوانا،

الكاجو في موزمبيق، القطن في مالي، النفط في الجابون، وتطول القائمة. وإضافة إلى ذلك، فإن إفريقيا تستحوذ على نصف إنتاج العالم تقريباً من مواد البوكسيت (الألمنيوم)، والكروم، والألماس، وأكثر من نصف إنتاج العالم من الكوكاو، والبلاتين، ونحو ثلاثة أرباع إنتاج العالم من الكوبالت.

خلال العقدين الأخيرين، سجلت الصين معدلات نمو اقتصادي غير مسبوقة، إلى درجة أنها أصبحت اليوم ثالث أكبر اقتصاد في العالم (بيانات 2008). وقد حققت ما كان يبدو مستحيلاً، حيث نقلت أعداداً هائلة من شعبها بقوة ونجاح من أعماق الفقر، إلى مصاف الطبقة الوسطى. ولكن الصينيين الذين انتقلوا إلى مصاف الطبقة الوسطى وعددهم 300 مليون نسمة، لا يشكلون سوى جزء يسير من مجموع السكان البالغ 1.2 مليار نسمة. ومع تزايد أعداد أفراد الطبقة الوسطى في الصين، فإن شهيتهم للاستهلاك ستزداد أيضاً.

بالنسبة لإفريقيا، هذه فرصة ذهبية.

لكن، في عام 2008 كان حجم التجارة الصينية الإفريقية ضئيلاً لا يتجاوز 2٪ من إجمالي تجارة الصين؛ ولحسن الحظ أن هذه الأرقام تنمو باطراد. وبين عامي 1990 و2000 نمت التجارة بين الصين وإفريقيا بنسبة 450٪. ومن 2002 إلى 2003، ارتفعت بنسبة تفوق 50٪ لتصل قيمتها إلى نحو 12 مليار دولار، ثم تضاعفت أربع مرات تقريباً بحلول عام 2007، وقفزت قيمة التبادلات التجارية بين الطرفين إلى 45 مليار دولار. وأصبحت الصين الآن ثالث أهم شريك تجاري لقارة إفريقيا، حيث تتخلف فقط عن الولايات المتحدة وفرنسا، وتتقدم على المملكة المتحدة.

فيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كان الارتفاع المثير للإعجاب في التجارة بين الصين وإفريقيا يُعزى بصورة رئيسية إلى شهية الصين الشرهة للمواد الخام، وبشكل خاص النفط. ولكن، مع أن النفط والتعدين هيمنا على التجارة بين القارتين، إلا أنه يوجد

مؤشرات الآن تدل على تنويع أشكال العلاقات التجارية، حيث تشمل منتجات وسلعاً زراعية. وعلى سبيل المثال، ترسل بوركينا فاسو ثلث صادراتها إلى الصين، ومعظم صادراتها من القطن، بينما لم تكن تصدّر لها أي شيء في منتصف تسعينيات القرن العشرين.

تبدو الإحصائيات التجارية بين الصين وإفريقيا خيالية، حيث تضاعفت مرتين وثلاث مرات وحتى أربع مرات. وعلى الورق تبدو البيانات وكأنها طفرة ازدهار، ولكن الحقيقة مختلفة كلياً. لاتزال هناك دول إفريقية عديدة مهمشة، وغير قادرة أو غير راغبة في اقتناص الفرصة الواضحة ومواجهة الأمر بشجاعة. وهناك خمس دول فقط مصدّرة للنفط والمعادن تستحوذ على نحو 90٪ من صادرات إفريقيا إلى الصين (وترتيبها حسب أهميتها كما يلي: أنجولا، السودان، غينيا الاستوائية، الجابون، موريتانيا). ويلاحَظ أن طلب الصين على الحبوب واللحم (حيث تضاعف استهلاك الصين من اللحم خلال ثلاث سنوات فقط) ومواد غذائية أخرى يرتفع بمعدلات غير مسبوقة. فالصين تمتلك 7٪ فقط من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم، ولديها أكثر من مليار نسمة بحاجة إلى غذاء، ولذلك ينبغي على الصين أن تشتري احتياجاتها من كل أنحاء العالم. وهي تفعل كل ما في وسعها في إفريقيا لكي تلبي احتياجاتها، فهي تقدم إعفاءات جمركية على بعض البضائع (وقد زاد عدد الواردات المعفاة من الجمارك من 190 مادة إلى أكثر من 400) وأنشأت مناطق للتجارة والتعاون الاقتصادي، ومضت إلى أبعد من ذلك حيث أنشأت غرفة التجارة والصناعة الصينية-الإفريقية المشتركة.

لسبب ما، يبدو أن دولاً إفريقية عديدة مترددة في استقبال هذا الخاطب المتلهف. هناك مخاوف من أن يؤدي تركيز جهود القارة الإفريقية على التجارة مع الصين وتوفير احتياجات الصين المتزايدة، إلى ترسيخ وضع القارة كمصدّر للسلع فقط، وقد أثبت التاريخ أنه ليس هناك دولة أصبحت ثرية بالاعتماد على صادراتها الزراعية فقط (باستثناء، ربما، نيوزيلندا). ولكن المسألة بالنسبة لإفريقيا لا تتعلق بالبحث عن الكمال، بل بالبحث عن البقاء، البقاء اليوم.

تقول النظريات إن مسار التنمية الاقتصادية يبدأ بالإنتاج الزراعي (الدول الإفريقيـة تهيمن على الدرجات السفلى في السلّم الاقتصادي، وهذا يـنعكس بوضـوح في معـدلات دخل الفرد الأدنى في العالم)، ثم يتجه نحو الأعلى في منحنى الصناعات التحويلية (والتـي تهيمن عليها آسيا حالياً)، ثم الخدمات، وينتهي مسار التنميـة بأنـشطة البحـث والتطـوير ذات القيمة المضافة العالية (والمرحلتان الأخيرتان تخضعان لهيمنة الدول الأغنى اقتـصادياً والأكثر تطوراً صناعياً، مثل الولايات المتحدة، وألمانيـا وسـنغافورة...إلـخ). وبالتأكيـد، يجب أن يكون لدى كل دولة حلم في تحقيق أعلى مستويات الدخل. ولكـن هنـاك العديـد من الدول الآسيوية الأكثر نجاحاً انتقلـت مـن كونهـا مـصدّرة للـسلع إلى دول مـصنّعة. والسؤال الذي يفرض نفسه: ما الذي حدث لإفريقيا؟

في حين كانت الاقتصادات الآسيوية تتـسلق سـلّم الـصناعة، كانـت الـدول الإفريقيـة (باستثناء بضع دول) تتراجع إلى الاكتفاء بالإنتاج الزراعـي (ولكـن حتـى مـع التركيـز عـلى الزراعة كانت هذه الدول أحياناً عاجزة عن إطعـام مواطنيهـا). والأيـدي العاملـة الإفريقيـة ليست أغلى بكثير من الأيدي العاملة الآسيوية، بل العكس هو الصحيح في الواقع. وإذا أخذنا معيار الأجور فقط، فإن إفريقيا يجـب أن تهـيمن عـلى قطـاع الـصناعات التحويليـة في العـالم (فالصناعات التحويلية تميل إلى توظيف العمال ذوي المهارات المحدودة، وبالتالي فـإن التعلـيم الضعيف في إفريقيا لا يشكل عقبة أمام القـارة في أن تـصبح محركـاً للـصناعات التحويليـة). ولكن إذا احتسبنا تكاليف البنية التحتية، فإن إفريقيا تفقد الكثير من الجاذبية الاستثمارية.

مـع أن إفريقيـا تقـع في مركـز العـالم حـسب خريطـة بيـترز بروجكـشن Peters Projection (فهي قريبة بشكل مميز من جميع المراكز الصناعية في أوربا وأمريكا)، فإن نقـل البضائع يستغرق وقتاً طويلاً جداً بسبب أنهارها التي يتعذر الإبحار بهـا، والجـسور التـي يصعب عبورها، والطرقات المليئة بالحفر. وإضافة إلى ذلك، واعترافـاً بـالواقع الواضـح، ليس هناك أي شركة تسعى للربح تستطيع أن تتحمل مخاطر الرهان على التغذية الكهربائية التي لا يُعول عليها في إفريقيا وشبكات الاتصالات الرديئة، كمـصدر لتـأمين احتياجاتهـا

من المدخلات المصنعة. وبالطبع، إذا تمت معالجة جوانب الضعف في البنية التحتية في إفريقيا، فإن فرصتها لتوفير تجارة ذات قيمة أعلى (بحيث تبعد نفسها عن الصورة التقليدية بكونها مصدّرة للمواد الأولية) يمكن أن تتحسن بصورة دراماتيكية. والحمد لله، كما ذكرنا في الفصل السابع، فإن الغزو الصيني الأخير وانتشار الصينيين في إفريقيا إلى جانب آخرين، يعني أن هناك بعض الأمل في تحسين البنى التحتية في إفريقيا لكي تستطيع الصعود على منحنى التنمية.

ونظراً لأن التجارة تعمل باتجاهين، هناك مخاوف أيضاً من أن تصبح إفريقيا معرضة لمخاطر إغراق أسواقها ببضائع صينية الصنع ورخيصة. وتشكّل البضائع الصينية الرخيصة خطراً واضحاً، حيث يمكن أن تلحق خسائر بالمصانع الإفريقية عندما تُعرَض البضائع الصينية بسعر أقل، وهنا يمكن أن نتذكر مثال الناموسيات للوقاية من البعوض، إذ يضطر المنتجون المحليون إلى إغلاق مصانعهم. المنتِج الإفريقي يُجبَر على إغلاق مشغله وفق سيناريو المساعدات الخارجية، وقد يُجبَر على إغلاق مصنعه وفق سيناريو طوفان التجارة الصينية، ولكن النقطة المهمة هنا تكمن في وجود فارق دقيق جداً. والفارق الجوهري الحاسم هو أنه وفق نظام المساعدات الخارجية ليس أمام الإفريقي ما يفعله، حيث يعيش في بقعة عقيمة جدباء، والفرص نادرة، والفساد منتشر. أما في سيناريو تنشيط التجارة، وحتى مع وجود القليل من الفساد، فإن الفرص تكون متوافرة بكثرة، لأن الاقتصاد يشهد حالة ازدهار، والناس يشترون ويبيعون. فالمنتج الإفريقي الذي يصنع ناموسيات البعوض، والذي أُجبر على إغلاق مصنع الناموسيات، يمكن أن يبدأ بصناعة شبكات لشعر السيدات لتلبية احتياجات الطبقة الوسطى التي يزداد عدد أفرادها باطراد؛ أو ربما يحتاج إلى تطوير أدواته وتجهيزات صناعته. والنقطة الجوهرية -بالرغم من أنها تبدو مؤلمة- أنه من الأفضل مواجهة ضائقة اقتصادية في اقتصاد مزدهر مع وجود آفاق وفرص، من مواجهة الضائقة في اقتصاد معتمد على المساعدات الخارجية، حيث لا يوجد أي آفاق أو فرص. وصانع الناموسيات الإفريقي يستطيع العيش في الاقتصاد المزدهر.

دونغو يمكن أن تستفيد من التجارة

من الواضح أن دونغو تستطيع الاستفادة من ازدهار التجارة؛ فالتجارة تخلق فرص عمل، وتحسّن الميزان التجاري، وتخفض أسعار السلع الاستهلاكية من خلال المزيد من الواردات، وتجلب دخلاً للمصدِّرين من الدولة المعنية، ولكنها في الوقت ذاته -وربما تكون هذه هي المسألة الأهم- تجلب دخلاً يتراكم لدى الحكومات من خلال فرض التعريفة الجمركية وضرائب الدخل.

على أي حال، إن المنطق السليم يقول لدونغو إنه من الحماقة أن تربط نفسها بالصين وحدها. ومن المؤكد أن إفريقيا لا تستقبل حالياً سوى 2٪ من تجارة الصين، ولذلك من الواضح أن هناك مجالاً للتوسع الصيني. ولكن في المقابل، هناك مجال كبير أمام إفريقيا لإقامة شراكات تجارية مع مناطق وأطراف أخرى. ومع أن الصين برزت لتصبح الشريك التجاري الأكبر لإفريقيا، إلا أنها ليست الشريك الوحيد بأي حال.

ترغب الهند أيضاً في التجارة مع إفريقيا. ومع أن مساعد وزير التجارة الهندي جيرام راميش قال إنه «ليس هناك سباق بيننا، فالصينيون سبقونا وتركونا وراءهم بمسافة بعيدة»، فإن قيمة التجارة الهندية-الإفريقية ارتفعت من مليار دولار في عام 1991 إلى 30 مليار دولار في 2007/ 2008.[6]

حضر المنتدى الهندي-الإفريقي الأول ثمانية رؤساء دول إفريقية، ودعوا إلى إنشاء "منظومة جديدة" في الشراكة الهندية-الإفريقية؛ وأعلن رئيس وزراء الهند مانموهان سينغ أن بلاده تمنح الدول الخمسين الأقل نماءً في العالم LDC (ومن بينها 34 دولة إفريقية) حق الدخول إلى أسواق الهند بحرية مع إعفاء جمركي. وتعهدت الهند بمنح أفضلية لدخول أسواقها أمام 92.5٪ من جميع صادرات الدول الأقل نماءً في العالم، وتتضمن الألماس، والقطن، والكوكاو، وفلزات الألمنيوم، وفلزات النحاس.

خلال خمسة أعوام فقط (2003–2008) نمت تجارة إفريقيا مع آسيا بمعدل يقارب 30٪ سنوياً.

وحسب رأي الخبير الاقتصادي في البنك الدولي هاري جي برودمان، فإن التجارة الإفريقية–الآسيوية "التي تسجل ارتفاعاً حاداً" تمثل بداية تغيير في نماذج التجارة. ومع أن معظم التجارة الإفريقية لايزال بين إفريقيا وأوربا واليابان وأمريكا الشمالية، فإن برودمان يقول: «إن ما يجري في الصين والهند وإفريقيا جزء من توجه جديد واسع في العالم، حيث نشهد تنامياً سريعاً في الاستثمارات والتجارة فيما بين بلدان الجنوب، ونمواً في التبادل التجاري فيما بين الدول النامية».

ولكن كما هي الحال في الأنشطة الخيرية، فإن التجارة تبدأ في الوطن. ولا تحتاج إفريقيا لأن تنظر بعيداً، إذ يمكنها أن تنظر إلى نفسها. وعلى الرغم من انتشار الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية منذ سبعينيات القرن العشرين –اتفاقية الأفضلية التجارية، والسوق المشتركة لشرق إفريقيا وجنوبها، ومنظمة تنمية بلدان جنوب إفريقيا، والمنظمة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا، ومنظمة شرق إفريقيا، ومؤخراً الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا– فإن أغلبية هذه الاتفاقيات كانت تحوي الكثير من الكلام الطنان والقليل من الأفعال المفيدة الملموسة. ومما لا شك فيه أن العناد السياسي وقصر النظر كانا السمتين السائدتين.

ينبغي على القيادات الإفريقية أن تتبنى سياسات عديدة لتشجيع التجارة وزيادة التماسك والتكامل على المستوى الإقليمي. وقد يكون إصدار مرسوم بسيط لإزالة الحواجز التجارية فيما بين الدول الإفريقية، بحيث يتم تخفيض الرسوم والتكاليف بنسبة 30٪، بداية جيدة. ومن الغريب أن شحن سيارة من اليابان إلى أبيدجان (ساحل العاج) يكلف 1500 دولار، بينما يكلف شحنها من أبيدجان إلى أديس أبابا (الحبشة) 5000 دولار.[7]

ينبغي على القادة الأفارقة أن يتبنوا نظرة أوسع حول طبيعة الأسواق التجارية وآليات عملها. يوجد 10 ملايين نسمة في زامبيا، ولكن يوجد 150 مليون نسمة في منطقة

جنوب إفريقيا وحدها. وبصورة مشابهة، يوجد 40 مليون نسمة في كينيا، ولكن مع أوغندا وتنزانيا، تصبح منطقة شرق إفريقيا سوقاً لنحو 100 مليون نسمة. إلى أي مدى يمكن أن تصبح هذه المناطق أقوى اقتصادياً (وسياسياً) لو تعلّم قادتها التفكير بأهداف وطموحات كبيرة. ونأمل أن يأتي قريباً اليوم الذي تصبح فيه دونغو جزءاً من منطقة اقتصادية نابضة بالحياة وتنعم بتجارة حرة، وتستخدم عملة موحدة، على غرار أمريكا والاتحاد الأوربي. ولكن يمكن التعلّم أيضاً من معجزة شرق آسيا، حيث لعب التكامل الإقليمي، من خلال رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، دوراً حيوياً في ضمان تحقيق نجاح مبهر للمنطقة.

لا تشكل التجارة الترياق الشافي لكل علل إفريقيا، ولكن مع إمكانية تدفق مداخيل بحدود 100 مليار دولار سنوياً من التجارة مع الصين وحدها، فإن التجارة يمكن أن تحْدث فرقاً ملموساً.

ليس هناك حاجة لأن تكون التجارة دولية؛ لنأخذ دولة مثل باكستان، على سبيل المثال. لم تكن حصة التجارة في باكستان كبيرة (حيث كانت حصتها من الناتج المحلي الإجمالي 37٪ فقط في عام 2006، أي أقل من نصف متوسط نسبة الانفتاح التجاري المسجلة لدى الدول ذات الدخل المتدني)، ومع ذلك فقد سجلت معدلات نمو مرموقة في عام 2006، حيث كان نمو الناتج المحلي الإجمالي لباكستان بحدود 7٪. فكيف فعلت ذلك؟ الجواب البسيط هو: بتشجيع الطلب المحلي على السلع والخدمات المنتَجَة محلياً (أي تحفيز القطاع الذي لا يتمتع بقابلية تداول كبيرة).

ينبغي على الدول الإفريقية أن تركز أيضاً على قطاع المنتجات التي لا تتمتع بقابلية تداول كبيرة وذلك بتشجيع رجال الأعمال المعنيين وأصحاب هذه المشروعات (بالطبع يمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تساهم في دعم هذا القطاع أيضاً). ويعتبر أصحاب المشروعات الجديدة (بمؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة) شريان حياة أي اقتصاد. والقطاع الخاص الناشئ والشديد الأهمية في الدول الفقيرة هو محرك النمو الذي يقوده القطاع الخاص عموماً. ولكن مع أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تُعتبر جزءاً مهماً في

إجمالي التوظيف وفرص العمل في الدول الأكثر تقدماً وفي الدول التي تحقق نمواً سريعاً، فإن حصة هذه المؤسسات في مختلف دول إفريقيا أدنى مما لدى الدول الأخرى (وهذا مقلق نظراً لوفرة الأيدي العاملة في إفريقيا). تُعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها المؤسسات التي يعمل في الواحدة منها حتى 250 موظفاً، وتمثل نحو 60٪ من اقتصاد دول مثل اليابان، والدنمارك، وأيرلندا (وأكثر من 80٪ في إيطاليا، واليونان). وفي المقابل، نجد أن حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زامبيا 40٪، وفي الكاميرون 20٪ فقط. وإذا كانت هاتان الدولتان الإفريقيتان تعتزمان الوصول إلى هذه النسب المرتفعة، فلابد من إدخال تحسينات كثيرة في مختلف جوانب المشهد الاقتصادي.

يحتاج أصحاب المشروعات ورجال الأعمال إلى بيئة تتقبل التطوير وتقدم التسهيلات كي يستطيعوا النجاح فيها، ولكنهم يحتاجون إلى المال أيضاً. ويُتوقع للشركات التي تقدم مشروعات جديدة أن تنتشر في الدول التي يوجد فيها تسهيلات مالية أفضل (بالإضافة إلى توافر بيئات ملائمة للأعمال، حيث يكون من السهل إنشاء شركة وممارسة أعمال تجارية). ومن حسن الحظ أن هناك طرقاً أخرى غير المساعدات يمكن أن تستخدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكي تمول نفسها وتساهم في تنمية بلدانها.

الفصل التاسع

خدمات مصرفية للفقراء

في كانون الأول/ ديسمبر 2006 حاز المواطن البنجلاديشي محمد يونس جائزة نوبل للسلام.[1] أدت جهوده في إعادة هيكلة عمليات التمويل في بنجلاديش إلى إحداث ثورة في التفكير بطرق إقراض الشرائح الأشد فقراً وسكان المناطق الريفية النائية، أي المجتمعات التي يتم فيها توظيف أغلبية الفقراء للعمل في القطاع الزراعي وغالباً ما يتعرضون لأحداث غير متوقعة، ويعيشون في قرى تفتقر للبنى التحتية المادية (الطرقات والكهرباء...إلخ) الأمر الذي يجعل إنشاء شبكة خدمات مصرفية رسمية مهمة باهظة التكاليف.

كان الإبداع الذي جاء به البروفسور يونس يتمثل في إيجاد طريقة لإقراض أشد الناس فقراً الذين ليس لديهم أي ممتلكات أو ضمانات (لا سيارة، ولا منزل، ولا أصول ملموسة كضمان للاقتراض). هؤلاء الناس لديهم فقط ثروة شخصية اسمية قد تكون في هيئة قطعة أرض، حيث الضمانات غير موثقة وغير قابلة للتنفيذ قانونياً.

وبعد البحث في مختلف أنحاء بنجلاديش، أدرك محمد يونس أن قرى عديدة ليس لديها أصول ملموسة واضحة، إلا أنها تشترك في قاسم مشترك، وهو أن هذا المجتمع الريفي الفقير يتمتع بالثقة والترابط والاعتماد المتبادل. والفكرة العبقرية وراء بنك القرية (جرامين بنك باللغة البنغالية) الذي أسسه يونس هي تحويل تلك الثقة إلى ضمانات.[2]

يعتمد بنك القرية آليات بسيطة ومباشرة في منح القروض التعاونية. ولنأخذ مثالاً توضيحياً؛ قرية صغيرة فيها خمسة تجار، حيث يقوم بنك القرية ضمن برنامج القروض الصغيرة جداً بإقراضهم 100 دولار. ويتم إعطاء المبلغ (100 دولار) إلى التاجرة الأولى

(أ) لفترة محددة (فترة القرض المعتمدة حالياً حوالي سنة). في نهاية السنة، تقوم المرأة المقترضة (الجدير بالملاحظة أن 97٪ من قروض بنك القرية تُعطى للنساء) بتسديد المبلغ الأصلي والفائدة (التي يمكن أن تتراوح بين 8٪ و 12٪) لبنك القرية. تتحمل التاجرة الأولى (أ) وحدها مسؤولية تسديد القرض. وعند تسديد القرض، يُصرف المبلغ التالي 100 دولار لمجموعة التجار الخمسة، ثم يُعطى المبلغ إلى التاجر الثاني (ب). ولكن إذا تخلّفت التاجرة (أ) عن التسديد، فإن البنك لا يعطي هذه المجموعة أي قروض.

مع أنه من الناحية الفنية (القانونية) ليس هناك مسؤولية جماعية مشتركة (المجموعة ككل ليست مسؤولة عن القرض عندما يعجز أحد أفرادها عن التسديد)، ولكن في الوقت ذاته تكون المجموعة مسؤولة ضمنياً انطلاقاً من الشعور بأن سلوك كل فرد في المجموعة يؤثر على المجموعة بأكملها. ولذلك كان أعضاء المجموعة يتعاونون في الحالات النادرة جداً التي تظهر فيها صعوبات في التسديد، ويجمعون المبلغ المستحق والذي تخلف أحدهم عن تسديده (مع نية لتحصيل المال من العضو المتخلف عن التسديد في وقت لاحق)، وبذلك يحافظون على استمرار دورة القرض. وبهذا المعنى يمكن اعتبار القروض الصغيرة جداً في الدول الفقيرة تؤدي دوراً يشبه إلى حد كبير دور بطاقات الائتمان في الدول الغنية، حيث يسدد المقترضون قروضهم لأنهم يعرفون أنه إنْ لم يسددوا القروض المستحقة اليوم، فإن الجهة الدائنة ستضعهم على اللائحة السوداء، ولن يتمكنوا من اقتراض المزيد غداً. وتمتد روابط الثقة ليس بين أعضاء المجموعة فحسب، بل بين المجموعة والبنك أيضاً، مع أنه لا يوجد سندات قانونية بين بنك القرية والمقترضين منه.

حقق نموذج بنك القرية نجاحاً باهراً. وقد تبنى شكلاً من أشكاله على الأقل 43 دولة من مختلف أنحاء العالم. وقد قدّم بنك القرية في المرحلة الأولية قروضاً صغيرة جداً إلى 36 ألف عضو، حيث كانت المحفظة الاستثمارية للبرنامج 3.1 ملايين دولار عندما تم تأسيس البنك عام 1983. وبحلول عام 1997 أصبح عدد الأعضاء المستفيدين 2.3 مليون عضو، وأصبحت قيمة المحفظة الاستثمارية 230 مليون دولار. وربما كان الأمر المثير للإعجاب أكثر من سواه أن معدلات التخلف عن السداد كانت أقل من 2٪؛ وبفضل هذا

النجاح أصبح البنك الآن يقدم خدمات ماليـة أخـرى (إلى جانـب التـأمين ومـشروعات لصناديق التقاعد) للناس الفقراء: مشروعات صغيرة، ومنحاً دراسية، وبرامج إسكان.

حسب تقديرات بنك القرية في آذار/ مارس 2008، كان هناك أكثـر مـن 1.3 مليـون عضو أخذوا قروضاً لبدء مشروعات صغيرة (معظمها لشراء محراث آلي، ومضخات ري، وسيارات، وقوارب نهرية لنقل الركاب وصيد السمك)، وبلغ إجمالي هذه القـروض أكثـر من 450 مليون دولار. وفي حقل التعليم، بلغت قيمـة المـنح الدراسـية 950 ألـف دولار، مُنحت لأكثر من 50 ألف تلميذ، وفي آذار/ مارس 2008 حـصل حـوالي 23 ألـف طالـب على قروض لتمويل دراستهم الجامعية، وكثيرون منهم يدرسون الطب والهندسة وفروعـاً مهنية أخرى. وأخيراً، وخلال فترة 12 شهراً المنتهية في شباط/ فبراير 2008 وصلت قيمـة قروض الإسكان التي منحها بنك القرية إلى 1.19 مليون دولار، حيث تم بناء نحـو 8300 منزل بهذا المبلغ. ومنذ بدء برنامج الإسكان في عام 1984 تم بناء أكثر من 650 ألف منـزل في بنجلاديش.

السمة الاستثنائية حقاً في هذه القصة الاستثنائية هو "عدم وجود أموال تبرعات، ولا سياسة قروض". في عام 1995 قرر بنك القرية عـدم قبـول أي أمـوال تبرعـات، واليـوم أصبح يموّل نفسه بنسبة 100٪ من خلال ودائعه. ومع أن بنك القريـة يعـرف بلقـب أبـو التسهيلات الصغيرة وأبو القروض الصغيرة، فقد تكاثر وأصبح له فروع ونسخ مشابهة في كل أنحاء العالم، وجميعها تستهدف الشريحة السكانية الفقيرة التي تم تجاهلها وسـقطت في فجوات الأعمال المصرفية المكرسة للشركات التجاريـة الغنيـة والمـدن. ونـذكر أمثلـة مـن النسخ المشابهة لبنك القرية: BKI في إندونيسيا، و AcciÓn في أمريكا اللاتينية، و BRAC في بنجلاديش، و K-REP في كينيا، والقائمة مستمرة في التوسع والنمو.

في إفريقيا، تُعتبر زامبيا دراسة حالة مثيرة للاهتمام، لمعرفة كيفية تطور التمويل بمبالغ صـغيرة. تقليـدياً، كانـت المؤسـسات المـصرفية المحافظـة تـستهدف الـشركات الكبـيرة والناجحة (على سبيل المثال الشركات العاملة في قطاع المناجم والتعدين) ولم تكن تكـترث

بالشركات الصغيرة والأفراد (باستثناء ذوي الدخل المرتفع الذين يتقاضون رواتب شهرية عالية). وفي دولة يبلغ عدد سكانها نحو 10 ملايين نسمة، لا يوجد سوى نحـو 500 ألـف موظف رسمي؛ أي أن هناك نحو 9.5 ملايين فرد (مع أن الرقم يشمل الأطفال) لايزالون منسيين ومهمّشين مـن جانـب قطـاع البنـوك. ومـع إدخـال برنـامج تمويـل المشروعات الصغيرة، فإن آلافاً من مواطني زامبيـا الـذين يتطلعـون ليكونـوا أصـحاب مـشروعات، أصبح لديهم طريقة للحصول على رأس المال لتمويل أعمالهم.

في الواقع العملي، وكما هي الحال في العديـد مـن البلـدان الفقـيرة الأخـرى، يمكـن تقسيم سوق القروض الصغيرة في زامبيا إلى ثلاث فئات: الفئتان الأولى والثانية تستهدفان العاملين الذين يتقاضون رواتب ثابتة، ويدفعون معدلات مختلفة من الفائدة حسب الجهـة التي يعملون فيها. وفي الفئة الأولى يوجد موظفـو الخدمـة المدنيـة (الأطبـاء، والمعلمـون، وأفراد الجيش)، وبحكم طبيعة عملهم لـصالح الحكومـة فهـم يـدفعون معـدلات فائـدة منخفضة نسبياً. الفئة الثانية تضم المحترفين المتخصصين والذين لا يعملون في مؤسـسات حكومية (المحامون، ومديرو المصارف) وهؤلاء لكونهم يعملون في القطاع الخاص وليس لديهم الأمن الوظيفي الذي توفره الحكومة لموظفيها، تُفرض عليهم معدلات فائدة أعـلى. وفي كل من الفئتين المذكورتين، يستخدم البنك/ الطرف الدائن الراتب كـضمانة للقـرض، حيث يتم استخدام رواتب الأفراد لضمان سداد القروض مباشرة.

الفئة الثالثة تشمل الأغلبية العظمى من فقراء زامبيا، وهؤلاء هـم الشريحة المـستهدفة أصلاً في برنامج بنك القرية، وهم لا يتقاضون رواتب، وغالباً يقطنـون في منـاطق ريفيـة، بمداخيل متفاوتة، وعموماً ليس لديهم إمكانية الحصول على رأس المال بطريقـة القـرض، ومن الأمثلة على هذه الشريحة امرأة تبيع الطماطم في شارع فرعي. ولكن أفراد هذه الفئـة، الذين هـم أصحاب المشاريع الحقيقية والعمود الفقري لاقتصاد زامبيا في المستقبل، بحاجة إلى رؤوس أموال تماماً كحاجة شركات المناجم، لكي يتمكنوا من تنمية أعمالهـم وتأسـيس نجاحها.

في زامبيا، كما في دول إفريقية أخرى، حيث بدأت القروض الصغيرة تنتشر بكثرة، لوحظ أن مخاطر الإقراض للفئة الأكثر خطورة غالباً ما تتناقص من خلال تحمل مسؤولية مشتركة، وذلك بفضل مفهوم المشاركة في تحمل المخاطر بين أعضاء مجموعة المقترضين، بحيث يكونون جميعهم مسؤولين عن تسديد أي قروض صرفها لهم الطرف الدائن في برنامج تمويل المشروعات الصغيرة.

لنأخذ مثالاً ثانياً؛ مجموعة من المقترضين في قرية صغيرة حيث لا يوجد لدى الدائن أي معلومات عن الأفراد المقترضين. فالمسؤولية المشتركة تعوض عن نقص المعلومات في عدة طرق. فعندما يقوم المقترضون بتشكيل مجموعات، يكون لديهم حافز في البداية لكي يصبحوا في مكانة مساوية لمجموعات جيدة أخرى من المقترضين، وبالتالي يستبعدون الأفراد المعروفين بأنهم يشكلون خطورة عالية. وبشكل طبيعي، نجد أن آلية الانتقاء الذاتي هذه تساعد الطرف الدائن على أخذ فكرة عن المقترضين وتقليل مخاطر التخلف عن التسديد. كما أن المسؤولية المشتركة تعالج العقبات الأخلاقية التي يواجهها الدائنون عادة، أي الخطر المتمثل في أنه فور إعطاء القرض وحالما يحصل المقترض على المبلغ النقدي، يتخلف عن الدفع. وبموجب المسؤولية المشتركة، يكون لدى الأعضاء الآخرين في المجموعة مصلحة راسخة لكي يضمنوا عدم إقدام شركائهم على الاحتيال، ولكي يتأكدوا من تسديد القرض، وبذلك يستطيعون الحصول على تمويل لمشروعاتهم.

بعد مشاهدة الانتشار السريع للقروض الصغيرة ونجاحها (يُذكر أن معدلات التخلف عن التسديد في عمليات التمويل الصغيرة في زامبيا أقل من 5٪) استفاقت البنوك التقليدية للفرصة التي تركتها دون الاستفادة منها حتى اليوم. ومنذ عام 2000 (إلى 2008) كان هناك نمو سريع في تدفق الاستثمارات الدولية في هيئة قروض صغيرة من قبل مؤسسات وصناديق متنوعة، تحاول أن تكون ناجحة تجارياً بدرجة أفضل. وبحلول منتصف عام 2004، كانت هذه المجموعة من البنوك/ الأطراف الممولة قد استثمرت ما يقارب 23 مليار دولار في نحو 450 مؤسسة قائمة على التمويل بقروض صغيرة.

ولكن هناك معارضين لعمليات التمويل الصغيرة هذه. ويواجه هذا النوع من الإقراض للفقراء انتقادات، ويوصف بأنه دَيْن بربا فاحش (حيث تُفرض معدلات فائدة عقابية مفرطة في الارتفاع) وبأنه تغذية لمشروعات استثمارية مزيفة (الاقتراض من طرف دائن لتسديد دائن آخر) ودعم للاستهلاك الطائش ببساطة. ولكن مع ازدياد أعداد البنوك المانحة للقروض الصغيرة، وتنامي المشاركة في هذا النوع من الإقراض، تصبح معدلات الفائدة المفروضة أدنى وأكثر تنافسية. وفيما يخص الانتقادات الموجهة للقروض على أنها مشروعات مزيفة، فإن الاعتراض عليها يشير فقط إلى ضرورة تقديم مزيد من المعلومات عن المقترضين والتفريق بين مَن هو جيد ومَن هو سيئ (وبالمناسبة، فإن هذا النقص في المعلومات عن المقترضين يتم تخفيفه أو تلافيه في نموذج بنك القرية). أما بشأن مسألة الاستهلاك مقابل الاستثمار، فإن هذا ينطبق على أي قرض، وفي أي زمان، وأي مكان.

النقطة الجوهرية والتي يجب عدم تجاهلها هي أن الفقراء المستبعدين والمحرومين من الخدمات المصرفية أصبحوا الآن جزءاً من حركة التمويل الفعالة. وبهذا التطور وُلدت ثقافة تعتبر الاقتراض والتسديد ركيزة شديدة الأهمية للتنمية المالية في اقتصاد ناجح ونشيط. ومن خلال تقديم قروض بمبالغ صغيرة للفقراء أصبح هناك إمكانية لإقامة مشروعات وتحقيق التنمية في الدول النامية.

لم يعد إقراض الفقراء مقيداً بحدود الوطن أو بمؤسسات مالية. فمع قدوم مؤسسة كيفا Kiva التي تعمل كوسيط إلكتروني وتتخذ من كاليفورنيا مقراً لها، أصبح في مقدور أي شخص يجلس في أي مكان في العالم مع لوحة مفاتيح حاسوب أن يقرض أموالاً لأي شخص في أي مكان على كوكب الأرض.[3] وفيما يلي مثال يوضح كيف تتم العملية: امرأة في الكاميرون تطلب قرضاً بقيمة 200 دولار على شبكة الإنترنت، لكي تمول مشغل خياطة. وتعرض حالتها على أفضل وجه ممكن، فيأتي رجل من ولاية أيوا في الولايات المتحدة ويقرضها 25 دولاراً ثم يأتي شخص من السويد ويقرضها 25 دولاراً، ويأتي ثالث من اليابان ويدفع المبلغ المتبقي. ويُمنح القرض لفترة محددة، مقابل فائدة متفق عليها

مسبقاً، وتقوم المرأة الكاميرونية بإطلاع دائنيها بتطور عملها بانتظام. وخلال الأسبوع – أسبوع واحد فقط – المنتهي في 19 نيسان/ إبريل 2008، تم إقراض أكثر من 625 ألف دولار بهذه الطريقة، وكان عدد الدائنين نحو ثلاثة آلاف دائن.

على غرار نموذج بنك القرية (وبصورة مغايرة لوضع المساعدات الخارجية) كانت معدلات التخلف عن التسديد منخفضة جداً. ومنذ انطلاق مؤسسة كيفا في عام 2005 حتى الآن، تم إقراض نحو 30 مليون دولار، وبلغ عدد القروض 45 ألف قرض، مُنحت إلى الناس المعوزين في 42 دولة. وهذا ابتكار رائع، فلماذا لا نشارك فيه؟

هل تذكرون صانع ناموسيات البعوض الذي أصبح بسبب المساعدات الخارجية بلا عمل؟ وهل تذكرون عدد الذين أصبحوا الآن بدون دخل ثابت فأضحوا يعتمدون على الصدقات؟

كم كان من الممكن أن يصبح الوضع أفضل لو تم استثمار نصف مليون دولار فقط من المساعدات كقروض صغيرة في البلاد بدلاً من تدفق المساعدات؟ خلال خمسة أعوام، كان يمكن لصانع ناموسيات البعوض أن يزيد إنتاجه لتلبية الطلب المتنامي، وكان يمكنه أن يضاعف عدد العاملين (ويُفترض أنه كان سيؤمِّن دخلاً إلى 150 فرداً آخرين من أفراد أسر العاملين) وكانت منتجاته ستُطرح في السوق لتحل محل ناموسيات المساعدات التي اهترأت ولم يعد بالإمكان إصلاحها.

بالطبع، هناك رجال أعمال آخرون شاهدوا قصة نجاح مشروع الناموسيات وأدركوا أنه ستكون هناك حاجة دائمة لناموسيات البعوض، ومن ثم فإنهم يتشجعون لدخول السوق ويخفضون أسعار الناموسيات مع مرور الوقت، وبالطبع يقومون بتحسين نوعيتها.

ماذا ينبغي على دونغو أن تفعل؟

يعود تاريخ محاولات توسيع دائرة الخدمات المالية لتشمل الناس الذين لم يكن لديهم إمكانية الاستفادة من خدمات البنوك إلى تاريخ نشوء بنوك الادخار البلدية في أوربا في القرن الثامن عشر، وعندما تم تأسيس جمعيات ألمانية ترتكز على مبدأ الاعتماد على الذات وأُطلق عليها جمعيات تعاونية للمدخرات وللقروض، لأول مرة على أيدي هيرمان شولتز-دلتزيتش وفريدريك رايفيسين في منتصف القرن التاسع عشر.

في الأزمنة الحديثة، تم تطوير مؤسسات القروض الصغيرة في ستينيات القرن العشرين لتلبية احتياجات إفريقيا وآسيا لدعم الزراعة، ولكن معظم الأفارقة وحتى اليوم لا يمتلكون سوى إمكانيات محدودة جداً للاستفادة من أسواق المال. وعلى سبيل المثال، في غانا وتنزانيا يوجد 5-6٪ فقط من السكان لديهم إمكانية الاستفادة من القطاع المصرفي، مع أن 80٪ من العائلات في تنزانيا مستعدون للادخار لو أتيحت لهم إمكانية الاستفادة من خدمات بنكية ملائمة وآليات ادخار معقولة.

إن أقدم صندوق استثماري خاص على مستوى العالم لمنح القروض الصغيرة وعلى أساس تجاري بحت هو صندوق دكسيا للقروض الصغيرة Dexia Micro-Credit Fund. وتتم إدارة هذا الصندوق بواسطة مؤسسة بلو أورتشارد فاينانس Blue Orchard Finance، وهي مؤسسة استشارية للاستثمارات الصغيرة، وتموّل نحو 50 مؤسسة تمويل صغيرة في 24 دولة وتبلغ قيمة استثماراتها 77 مليون دولار. ولكن لم يبدأ النجاح الفعلي لفكرة التمويل بمبالغ صغيرة إلا مع انطلاق بنك القرية في بنجلاديش.

تساهم آلية القروض الصغيرة اليوم في إدخال مجموعات من الناس إلى عجلة الاقتصاد لأول مرة، من خلال تزويد الفقراء بأدوات متنوعة للادخار. وإضافة إلى الضخ المباشر لرأس المال في جيب المقترض، يمكن أن تصبح عمليات الإقراض الصغيرة أداة قوية للتنمية أيضاً. وحتى هذه القروض الصغيرة يمكن أن تعزز مكاسب إنتاجية الشركات، ويمكن أن تساهم في خلق فرص عمل، وأن ترفع مستوى معيشة الأسرة (تغذية أفضل، وشروط صحية أفضل، وسكن أفضل، وتعليم أفضل).

وفق بعض التقديرات، هناك نحو 10 آلاف مؤسسة (من المنظمات غير الحكومية وانتهاء بالبنوك المرخصة والمسجلة) تقدم اليوم قروضاً صغيرة تقدر بأكثر من مليار دولار سنوياً إلى ملايين الزبائن حول العالم، وهناك توقعات بأن هذا المبلغ سيتضاعف عشرين مرة (ليصبح 20 مليار دولار) خلال الأعوام الخمسة القادمة لتلبية الطلب المتوقع على هذا النوع من التمويل. وفي بعض التقديرات المبالغ فيها يتوقع البعض نمواً أكبر من ذلك بكثير في هذا النوع من القروض. ويقدّر فيجاي ماهاجان، وهو خبير في القروض الصغيرة، حجم الطلب السنوي المتوقع على القروض الصغيرة في الهند وحدها بأن يصل إلى 30 مليار دولار، أي بحدود 10٪ من تقديرات القروض المتوقعة على مستوى العالم والبالغة 300 مليار دولار.[4] وحسب الدراسة الميدانية التي أجرتها مؤسسة ماكنزي للاستشارات في عام 2006، يُتوقع لسوق المال الهندية أن تصل إلى 500 مليار دولار بحلول عام 2020.

تحقق نمو سريع جداً في معظم مناطق الأسواق الناشئة: وعلى سبيل المثال، بلغ عدد الأفراد المسجلين في مؤسسة التمويل BRAC البنجلاديشية خمسة آلاف زبون في أفغانستان، بعد ستة أشهر فقط من افتتاح فرع لها هناك، وبلغ عدد زبائن المؤسستين الكمبوديتين إي أم تي EMT وأكليدا Acleda أكثر من 80 ألف زبون لكل منهما؛ وأصبح البنك البرازيلي Banco do Nordeste ثاني أكبر مؤسسة للتمويل الصغير في أمريكا اللاتينية وبلغ عدد عملائه 11 ألف عميل خلال بضع سنوات فقط، كما ضاعف بنك كومبارتاموس Compartamos في المكسيك عدد عملائه تقريباً في السنة الماضية ليصبح أضخم برنامج تمويل في أمريكا اللاتينية حيث بلغ عدد العملاء 150 ألف عميل.

وبرغم كل هذا التوسع، فإن برامج القروض الصغيرة لم تصل بعد إلى نسبة 5٪ من الزبائن بين فقراء العالم. وحتى وفق التقديرات المتفائلة الصادرة عن مؤسسة جرامين في الولايات المتحدة التي تقول إن المبالغ الممنوحة لتمويل المشروعات الصغيرة تمثل نسبة 10٪ من إجمالي السوق المتوقعة للقروض الصغيرة البالغة 300 مليار دولار، إلا أنه لايزال

هناك هامش كبير لتمويل التنمية من خلال القروض الصغيرة. وقد حان الوقت بالنسبة لدونغو، وبقية دول إفريقيا، للمشاركة في هذه البرامج.

الحـوالات

تقدّر هيئة الأمم المتحدة عدد الأفارقة الذين يعيشون خارج بلدانهم الأصلية بنحو 33 مليون فرد، حيث يتجه المهاجرون النيجيريون والغانيون بصورة خاصة إلى الولايات المتحدة، ويقيم المهاجرون من مالي والسنغال في فرنسا، وأغلبية المهاجرين من الكونجو يستوطنون هولندا. وهناك نحو 30٪ من سكان مالي يعيشون في بلدان أجنبية. وفي المجموع العام، يشكل المهاجرون الأفارقة نحو 5٪ من إجمالي تعداد سكان القارة، وهؤلاء المهاجرون يشكلون مصدراً آخر للمال ويساهمون في تغذية التنمية في إفريقيا.

الحوالات هي الأموال التي يرسلها الأفارقة الذين يعيشون في الخارج إلى عائلاتهم في الوطن الأم، وبلغ إجمالي هذه الحوالات نحو 20 مليار دولار في عام 2006 (بينما كانت قيمة الحوالات المرسلة إلى أمريكا اللاتينية 68 مليار دولار، وإلى آسيا 113 مليار دولار). وحسب تقرير الأمم المتحدة بعنوان **تدفق الموارد على إفريقيا: تحديث للبيانات الإحصائية**، فقد أرسل الأفارقة بين عامي 2000 و2003 إلى أوطانهم نحو 17 مليار دولار سنوياً، وهذا الرقم يفوق حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي كانت وسطياً 15 مليار دولار خلال الفترة ذاتها. وعلاوة على ذلك، وحسب بيانات البنك الدولي، فإن أرقام الحوالات المرسلة إلى إفريقيا على الأرجح جرى تقديرها بأقل مما هي في الحقيقة، نظراً لأن هناك مبالغ كبيرة يتم إرسالها إلى القارة عبر قنوات غير مسجّلة (وتقدر مؤسستا فريوند وسباتافورا قيمة الحوالات غير الرسمية بأنها حوالي 35–75٪ من التدفقات الرسمية؛ وبذلك قد تكون الحوالات أكبر مصدر للتمويل الخارجي في العديد من الدول الفقيرة. وتتلقى نيجيريا أكبر كمية من الحوالات في إفريقيا تقدر بخمسة مليارات دولار، تليها جنوب إفريقيا (1.5 مليار دولار)، ثم أنجولا (1 مليار دولار). وقد شكلت الحوالات المرسلة إلى الصومال

نحو 40٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد عام 2006؛ وهناك ست دول من أصل 53 دولة إفريقية تلقت في العام ذاته حوالات تفوق المليار دولار. ومن الواضح تماماً أن الحوالات تعد جزءاً مهماً (ويجب أن تكون كذلك على نحو متزايد) من لغز التمويل في العديد من الدول الإفريقية.

في تموز/ يوليو 2006 نشرت إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة تقريراً بعنوان **دراسة مسحية لحوالات السود والأقليات الإثنية**، وقد أظهر التقرير أنه بين جاليات السود هناك 34٪ من الأفارقة يرسلون أموالاً إلى أقاربهم في الوطن الأم. وهناك حقيقة قد تُعتبر أكثر غرابة وهي أنه بين نحو 10 آلاف أسرة من الأقليات التي أجريت معها مقابلات في مناطق مختلفة من بريطانيا، اتضح أن الأفارقة السود يرسلون أموالاً أكثر من أي مجموعة إثنية أخرى (حيث يرسل الإفريقي وسطياً 910 جنيهات إسترلينية سنوياً، أو نحو 1800 دولار؛ وهذا يعني أن حصة الفرد من المتوسط العالمي للحوالات نحو 200 دولار في الشهر).

وكبقية الأشكال الأخرى من تدفقات رؤوس الأموال الخاصة التي سبقت مناقشتها في هذا الكتاب، فإن فوائد الحوالات كبيرة جداً.

وبالرغم من أن مبالغ الحوالات الفعلية تبدو صغيرة نسبياً إذا حُسبت بشكل فردي، ولكن عندما يُؤخذ مجموع الحوالات المتدفقة على خزائن الدول الإفريقية (البنوك، وجمعيات البناء...إلخ) فهي تشكل مبالغ ضخمة. ومما لا شك فيه أن الحوالات بقيمة 565 مليون دولار التي تدفقت على موزمبيق، و642 مليون دولار التي ذهبت إلى أوغندا في عام 2006 ساهمت في تعزيز الاقتصاد في هاتين الدولتين.

يمكن للحوالات أن تلعب دوراً مهماً في تمويل الالتزامات الخارجية للدولة وذلك بالمساهمة في دفع ثمن الواردات وتسديد الديون الخارجية. ونظراً لأن الحوالات تميل لأن تكون أكثر استقراراً من التدفقات الرأسمالية الأخرى، فقد لجأت البنوك في بعض الدول

إلى استخدام الحوالات لضمان القروض من أسواق رأس المال الدولية، أي لكي ترفع حجم التمويل الخارجي باستخدام التحويلات المتوقعة في المستقبل كضمانات للديون، وبهذه الطريقة تستطيع تخفيض تكاليف الاقتراض. وقد حصل بنك البرازيل على قروض بقيمة 250 مليون دولار باستخدام تحويلات العمال المستقبلية المتوقعة والمقيّمة بالدولار أو الين كضمانات للقروض.

ونُشرت تقديرات في دراسة صادرة عن البنك الدولي في نيسان/ إبريل 2008 بعنوان «ما بعد المساعدات: المصادر الجديدة والآليات الخلاقة لتمويل التنمية في بلدان جنوب الصحراء الإفريقية»، تقول تلك التقديرات إن دول جنوب الصحراء الإفريقية تستطيع جمع 1–3 مليارات دولار من خلال تخفيض تكلفة الحوالات الدولية من المهاجرين؛ و5–10 مليارات دولار من خلال إصدار سندات للمهاجرين في الشتات (سندات يتم إصدارها من قبل الدولة، أو حتى من قبل شركة خاصة، لجمع أموال من المهاجرين الذين يعيشون خارج البلاد)، كما يمكنها جمع 17 مليار دولار باستخدام الحوالات المستقبلية كضمانات، وهذه مبالغ لا يُستهان بها. وعلى سبيل المثال، جمعت الهند 11 مليار دولار وإسرائيل 25 مليار دولار، من المهاجرين الذين يعيشون في الخارج، وهذه التجربة تؤكد نجاح طرق التمويل هذه، ويمكن أن تحقق مكاسب ممتازة إذا تم تطبيقها بفاعلية.[5]

على مستوى الأسرة، تُستخدم الحوالات لتمويل الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية: السكن، وتعليم الأبناء، والرعاية الصحية، وحتى رأس المال اللازم لإنشاء شركة صغيرة أو مشروع تجاري صغير، وهذه المشروعات هي قلب الاقتصاد. والأهم من ذلك كله أن مزيداً من الحوالات يعني مزيداً من الأموال المودعة في البنوك، وهذا يعني توافر كميات أكبر من النقد، وبالتالي يصبح على البنوك أن تقرض هذه الأموال. وفي أمريكا اللاتينية تحسنت بشكل ملحوظ نسبة الودائع – إلى – الناتج المحلي الإجمالي (وهذه النسبة تعد مؤشراً أساسياً على التنمية المالية للدولة المعنية) بفضل ارتفاع قيمة الحوالات. وبشكل طبيعي، فإن القناة المباشرة أكثر من سواها والتي من خلالها يمكن للحوالات أن

تترك تأثيراً ملموساً على الناتج المحلي الإجمالي هي زيادة الإنفاق من قبل الأسر المستفيدة من الحوالات.

تشكل الحوالات مساهمة مهمة ومتزايدة باطراد في جهود تخفيف الفقر. وحسبما جاء في دراسة أجراها خبراء اقتصاديون من البنك الدولي، فإن الأدلة تُظهر أن زيادة بنسبة 10٪ في حصة الفرد من الحوالات تؤدي إلى تراجع بنسبة 3.5٪ في نسبة الفقراء. وتشير الاستبيانات التي أجريت بين الأسر في الفلبين إلى أن الزيادة بنسبة 10٪ في الحوالات قلّصت معدل انتشار الفقر بنسبة 2.8٪، وذلك من خلال ارتفاع مستوى دخل العائلة المتلقية، وكذلك من خلال الآثار غير المباشرة على الاقتصاد ككل. علاوة على ذلك، فإن هذه الزيادة في الحوالات بنسبة 10٪ أدت إلى زيادة في نسبة الطلبة المواظبين على المدرسة بنسبة 1.7٪، وتراجع بمقدار 0.35 ساعة في ساعات تشغيل الأطفال القصر لكل أسرة أسبوعياً، وزيادة بنسبة 2٪ في أنشطة المشروعات التجارية الجديدة.[6]

كل هذه المعلومات عن الحوالات تشكل أنباء جيدة، ولكن هناك ثمناً لكل شيء لابد من دفعه، وهذا السبب يمكن أن يعرقل نمو الحوالات إلى إفريقيا. من كل 100 دولار يتم إرسالها إلى إفريقيا يصل 80 دولاراً فقط، والوسطاء يأخذون الباقي، بينما يصل من الولايات المتحدة إلى المكسيك 85 دولاراً (أي أن عمولات الوسيط تصل إلى 15٪)؛ ومن المملكة المتحدة إلى الهند يصل 96 دولاراً (أي أن الضرائب والأجور 4٪ فقط) إلى الجهة المستهدفة.

هذه الصيغة المفروضة من "الضرائب" المرتفعة على الأموال المرسلة إلى إفريقيا تشكّل ضربة مزدوجة؛ حيث تشجع الذين في الخارج على إرسال الأموال بطرق سرية، وفي نهاية المطاف يمكن أن تثنيهم عن إرسال أي أموال مطلقاً. وفي دراسة ميدانية، قال المرسلون إنهم سيرسلون أموالاً أكثر بنسبة 10٪ لو كانت التكاليف أقل مما هي عليه بنسبة 50٪.

يتم تحديد إجمالي تكاليف تحويل الأموال من مرسل يعيش في الخارج إلى مستفيد في الوطن الأم في الأسواق الخاصة. ولذلك، فإن تكاليف الحوالات المرتفعة لا يمكن أن

تُخفَّض فعلاً إلا من خلال زيادة التعاملات مع البنوك وتشجيع المنافسة في صناعة تحويل الأموال.

في جميع الأحوال، هناك إمكانية لدى الحكومات الإفريقية لأن تشجع تدفق المزيد من الحوالات بإيجاد طرق أرخص لإرسال الأموال إلى الوطن الأم. وفي أمريكا اللاتينية على سبيل المثال، تسهّل شبكة الحوالات الدولية تدفق الأموال من الولايات المتحدة إلى أمريكا اللاتينية. وهناك مبادرات مشابهة في إفريقيا يمكن أن تؤدي الدور نفسه بكل تأكيد. ومن الجدير بالذكر أن التكنولوجيا الجديدة المتمثلة في الهواتف المتحركة تجعل إرسال الأموال واستلامها أرخص وأسرع. في نيسان/ إبريل 2007، تم إطلاق نظام جديد لتحويل الأموال يُدعى M-Pesa في كينيا، يتيح للمشتركين إرسال مبالغ ضخمة من المال في عملية تحويل فورية. وخلال أسبوعين من إطلاق هذا النظام وصل عدد المشتركين المسجلين إلى أكثر من 10 آلاف صاحب حساب، وتم تحويل أكثر من 100 ألف دولار عبر النظام الجديد. وفي الوقت الحالي، يساعد برنامج M-Pesa في تحويل الأموال ضمن حدود الدولة فقط، وعادة يتم التحويل من سكان المناطق الغنية إلى أقاربهم في المناطق الريفية الفقيرة. ولكن هناك خططاً قيد الإعداد لتشغيل البرنامج على مستوى دولي، للاستفادة من الحوالات الدولية التي تبلغ مليارات الدولارات والتي يرسلها الكينيون إلى وطنهم بانتظام، وليس هذا فحسب بل سيتم توفير الخدمة بطريقة تنافسية؛ أي إيصال المزيد من الأموال النقدية إلى جيب المتلقي أو المستفيد من الحوالة.

الحوالات هي بالطبع، إلى حد ما، شكل من أشكال المساعدات (أي أن المتلقي يحصل على شيء ما دون أن يدفع شيئاً في المقابل). وكبقية أشكال المساعدات الأخرى، هناك مخاطر كامنة في احتمال أن تؤدي الحوالات إلى تشجيع الاستهلاك الطائش والكسل. في عام 2006 عبّر وزير مالية جامايكا الدكتور عمر ديفيس، عن مخاوفه من أن تؤدي تدفقات الحوالات التي تبلغ قيمتها ملايين الدولارات إلى الجامايكيين إلى غرس ثقافة التبعية أو الاتكالية بدلاً من تكريس ثقافة الإنجاز.

وربما كان هذا التخوف في محله، ولكن على الأقل هناك جزءاً من أموال الحوالات يصل إلى المعوزين ويشق طريقه إلى استخدامات منتجة. والحوالات مختلفة عن المساعدات، لأنها لا تزيد الفساد. وبالفعل، توصّل جيولينانو ورويز-أرانز، وتوكسبيوس ولنسينك، إلى نتيجة مفادها أن الحوالات تترك أثراً إيجابياً على النمو.

المدخرات

في نيسان/ إبريل 2005 عثر غلامان على مبلغ 6000 دولار، بينما كانا يلعبان كرة القدم في ميدوجوري شمال شرق نيجيريا. ميدوجوري ليست كالعاصمة النيجيرية الصاخبة أبوجا أو لاغوس أكبر مدينة تجارية في البلاد، ولا تحتل حتى المرتبة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة بين المدن/ المراكز التجارية في البلاد (هذه المراتب تذهب إلى بورت هاركورت، وكانو، وإبادان). ولكن حدث الأمر هنا في مدينة ميدوجوري ووُجد مبلغ 6000 دولار.[7]

هذا المبلغ لم يكن مفقوداً. وكما تبين لاحقاً، في غياب نظام مصرفي موثوق ورسمي، فقد اختار صاحب المبلغ أن يلف مدخراته بعناية في كيس بلاستيكي أسود ويخبئه قرب مكب قمامة.

أثارت هذه الحادثة سؤالاً جوهرياً: هل تفتقر إفريقيا إلى رأس مال؟ أم هناك في هذه البلدان الفقيرة الكثير من الأموال النقدية غير مرئية وهاجعة وهي بحاجة فقط لمن يوقظها؟ هل يمكن أن تكون الحقيقة أن عدداً لا يُحصى من وكالات التنمية والعاملين بها، وعدداً هائلاً من وحدات الإنتاج وساعات العمل مكرسة لإرسال الأموال إلى إفريقيا، كلها تذهب عبثاً، في محاولات لمعالجة مشكلة غير موجودة أصلاً؟ في الواقع، المشكلة الجوهرية مع إفريقيا هي ليست في عدم وجود أموال نقدية، بل تكمن في كون أسواقها المالية غير فعالة، أي أن المقترضين لا يستطيعون الاقتراض، والدائنون لا يستطيعون الإقراض برغم وجود المليارات في حوزتهم.

يقول الخبير الاقتصادي البيروفي هرناندو دي سوتو في كتابه أحجية رأس المال: إن قيمة المدخرات في البلدان الفقيرة في آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا أكبر بأربعين مرة من مجموع المساعدات الأجنبية التي تلقتها تلك الدول من كل أنحاء العالم منذ عام 1945. ويقول دي سوتو: لو قامت الولايات المتحدة بزيادة مخصصات المساعدات الأجنبية إلى 0.7٪ من الدخل القومي (كما جاء في توصيات الأمم المتحدة في مؤتمر التنمية عام 2002 في مونتيري بالمكسيك) فإن الدولة الأغنى في العالم كانت ستستغرق أكثر من 150 عاماً لكي تنقل إلى الدول الفقيرة موارد مالية تساوي ما تمتلكه تلك الدول أصلاً.

يبدو أن الشواهد من الهند تضيف مصداقية لهذه النظرية؛ فحسب بعض التقديرات يوجد في الهند مدخرات شخصية خاصة من الذهب تساوي قيمتها 200 مليار دولار وهي موارد غير مستثمرة وغير مستفاد منها.[8] في عام 2005 طبقت الهند سياسة تتيح للهنود استبدال مقتنياتهم من الذهب (التي غالباً ما تكون مجوهرات أو قطعاً نقدية ذهبية) ليأخذوا بدلاً عنها قطعاً ذهبية "ورقية" بقيم منخفضة، حيث تم تقييم كل ورقة بدولارين. وهناك تقديرات تقول إن هذه السياسة حررت استثمارات غير مستغلة بقيمة 200 مليار دولار وهي ملكيات خاصة. وهذه المبادرة تأمل في إدخال أفقر الفلاحين الهنود والذين يبلغ عددهم 700 مليون نسمة وهم الذين يشترون ثلثي ذهب الهند، إلى النظام المصرفي بشكل رسمي. وعلاوة على ذلك، فإن سياسة الذهب هذه ضخت أموالاً في الاقتصاد أكثر من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تلقتها الهند عام 2004؛ ويُذكر أن الهنود أنفقوا في ذلك العام على شراء الذهب (حوالي 10 مليارات دولار) أي ضعف حجم الأموال التي تلقتها البلاد من المستثمرين الأجانب. ونظراً لأن أكثر من نصف مدخرات الهند مربوط بأصول ومقتنيات مادية، فإن هذه الاستراتيجيات يمكن أن تجلب ملايين الفقراء وتدخلهم في النظام المصرفي، ويمكن أن توفر التسهيلات الائتمانية والقروض للكثيرين من الهنود، وتضخ رأس مال في الاقتصاد.

إن تجربة الهند مثال على الآلية التي طبقتها الحكومة بنجاح لتحرير الموارد الكامنة. ويجب على إفريقيا أن تستفيد من تجربة الهند وأن تبحث عن طرق لجلب الأموال المخبأة إلى

النظام المصرفي. بالطبع، قد لا يكون لدى الأفارقة مخزونات كبيرة من الذهب كالهنود، ولكن هناك الكثيرين منهم يمتلكون (ملكية اسمية) الأرض التي يحرثونها. وهذه مقولة دي سوتو الأساسية، وهي أن عدم قدرة الناس في كل أنحاء العالم النامي على ضمان حقوق ملكيتهم هو الذي يمنعهم من تحرير رؤوس أموالهم الضخمة. وما تحتاج إليه هذه الدول هو وجود منظومة قانونية فعالة وشفافة، بحيث يستطيع الأفارقة تحويل تلك الأراضي إلى ضمانات تسهّل لهم اقتراض أموال واستثمارها في مشروعات مختلفة.

ولا تكمن المشكلة في عدم وجود منظومات قانونية في الدول الإفريقية (هناك منظومات قانونية عديدة موروثة من الحقبة الاستعمارية)؛ بل تكمن في كون هذه المنظومات القانونية عديمة الجدوى في البيئات التي يتفشى فيها الفساد.

تشكّل المدخرات جزءاً مهماً جداً في نمو الدولة المعنية، وتنمية نظامها المالي. وتُعتبر المدخرات المحلية المصدر الأكثر أهمية في الاستثمار المالي، وبالتالي فهي تعزز النمو. وإذا نظرنا إلى نموذج بنك القرية (جرامين بنك) فهو يتضمن أيضاً بنداً لتشجيع الادخار بين المقترضين، وفي الحقيقة يُطلب منهم الادخار والاستثمار. ويتوجب على زبائن البنك ادخار 0.02 دولار كل أسبوع، ويُطلب من الأعضاء الجدد شراء سهم من أسهم بنك القرية مقابل دولارين؛ وبذلك تصبح عملية التنمية المالية بالاعتماد على الموارد المحلية في أفضل أشكالها.

إن ما تحتاج إليه إفريقيا أكثر من أي شيء آخر هو الابتكار في القطاع المالي. وبما أننا نستطيع أن نرسل إنساناً إلى سطح القمر، فإننا بالتأكيد نستطيع أن نحل لغز تمويل إفريقيا، وأن نعزز نموها الاقتصادي، وأن نخفف الفقر فيها بصورة جذرية. ولكن مفتاح الحلول يكمن في الابتكار. فالابتكار يعني الخروج على القوالب المعروفة، وإيجاد طرق أكثر واقعية وقابلية للتطبيق لتمويل التنمية في إفريقيا. وهناك تاريخ طويل للابتكارات المالية يمكن الاستفادة منه: بنوك سوفت في غرب أمريكا، والبنوك الاسكتلندية في القرن الثامن عشر. وكان هذان النموذجان يقدمان الخدمات المصرفية للزبائن غير المضمونين وللفقراء المحرومين تقليدياً من الخدمات المصرفية.

على سبيل المثال، في زمن فورة الذهب بكاليفورنيا في أوائل القرن التاسع عشر، كان يتوقع المرء أن البنوك الأمريكية الناجحة والعريقة على الساحل الشرقي ستهاجر ببساطة إلى الغرب وتفتح فروعاً لها، وتنشئ مكاتب للإقراض على الساحل الغربي لتلبية طلبات التمويل من الناس الذين يبحثون عن الذهب الأصفر (والذهب الأسود). وبدلاً من حدوث ذلك، ظهرت منظومات مصرفية هجينة، هي عبارة عن مزيج من رأس مال مشروعات المجازفة، حيث الدائنون يقرضون الأموال مع احتمال أخذ جزء من الغنائم، عندما يعثر المقترض على الذهب، ومن ممارسات الإقراض العادية حيث يتوجب على المقترض أن يسدد رأس المال بالإضافة إلى بعض الفوائد (وفي هذه الحالة لا يكون للدائن حصة في المشروع). ولتوضيح ذلك، نفترض وفق ترتيبات رأس المال المشارك في المشروع، أن الدائن أعطى الباحث عن الذهب والذي لا يمتلك ضمانات مبلغ 1000 دولار لكي يستثمرها في التنقيب عن الذهب واستئجار العمال الذين يحتاج إليهم، وفي المقابل يحصل الدائن على 20٪ من مشروع الذهب أو من جميع الأرباح المستقبلية التي يمكن أن تنبثق عن المشروع. وبشكل طبيعي، نجد أن هذه الترتيبات مختلفة جداً عن الممارسات المصرفية العادية التي كان يمكن بموجبها أن يُقرض الباحث عن الذهب مبلغ 1000 دولار مقابل نسبة فائدة محددة. ولكن بالطبع، بموجب قواعد الممارسات المصرفية العادية يتم استبعاد معظم المقترضين الذين ليس لديهم ضمانات. وفي جوهر المسألة، وكما هي الحال في أماكن عديدة من إفريقيا اليوم، فإن الباحثين عن الذهب في الغرب المتوحش في أمريكا كان لديهم فكرة جيدة، ولكن لم يكن لديهم ضمانات كافية لإرضاء المصرفيين العاديين وإقناعهم بالإقراض مقابل تلك الضمانات.

لم تكن ثورة التمويل التي شهدتها اسكتلندا في القرن الثامن عشر مختلفة كثيراً من حيث التفكير الإبداعي. وعندما أصبح "السوبر ماركت" المالي الذي يقدم جميع الخدمات مكتمل النمو (يقدم جميع أنواع الخدمات المصرفية: رأس المال المشارك في المشروع، الخدمات المصرفية التجارية العادية، الخدمات المصرفية الاستثمارية، الخدمات المصرفية للتجار...إلخ) تمكنت البنوك الاسكتلندية من تنظيم متطلبات المبالغ النقدية والسيولة لتلبية احتياجات

مجموعة متنوعة من الشركات وأصحاب المشروعات الأفراد. يتركز اهتمام الخدمات المصرفية والتمويل على: تقييم المخاطر، وتقليل المخاطر، وتقدير قيمة المخاطر. وقد فهم مهندسو التمويل الاسكتلنديون مفاتيح التمويل. حتى وإن كان المقترض المحتمل لا يلبي معايير البنك، لتفادي المخاطر المذكورة في ملف المخاطر (أي عدم وجود ضمانات، وعدم وجود كفالات، وعدم وجود قدرة واضحة على السداد)، وبدلاً من أن يرده خائباً، يمكن للبنك أن يفصّل له عقداً للإقراض يلائم مستوى المخاطرة لديه. وبالتأكيد، كان ذلك يعني إمكانية إدخال تعديلات مستمرة للوصول إلى الصيغة الصحيحة، ولكن لم يكن هناك أي شك مطلقاً في أنهم سيجدون منظومة مناسبة للتمويل.

وفيما يلي قصة على سبيل المثال، توضح كيف أن مزارعَين كل منهما يمتلك مزرعة خاصة، وكل منهما تقدم بطلب تمويل لكي يستثمر المال في مزرعته الخاصة. ولم يستطع الطرف الدائن أن يرى إمكانية أن يُقرض كل مزرعة بشكل فردي، ولكن وفق صيغة ما، إذا تم دمج المزرعتين معاً، ثم تقييم مخاطر القرض، وبعد ذلك وضع الترتيبات المخففة للمخاطر، فعند ذلك يمكن منحهما قرضاً.

ينبغي على إفريقيا السعي لتكرار هذا النوع من الإبداع، حيث يتم تقديم القروض الصغيرة بالإضافة إلى آليات الإقراض الهجين لتوفير رأس المال المشارك في المشروع (إلى جانب قروض وفوائد البنوك العادية) لكي تجلب جماهير شعوبها إلى السوق العالمية. وليس هناك أي دولة نجحت اقتصادياً من دون أن تجد طريقاً لتوجيه رؤوس أموال معرضة للمخاطر لتمويل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة. وبالنسبة لإفريقيا، فإن سلوك هذا الطريق مسألة حتمية ينبغي الالتفات إليها.

إعادة النظر في دونغو

بعد ستين عاماً من تدفق المساعدات المميتة، نجد أن دونغو في حالة تراجع. ووضعها المالي كما يلي: إن نحو 75٪ من الأموال التي تدخل في الاقتصاد تأتي من المساعدات الأجنبية (وبشكل أساسي، إن هذه الأموال جميعها تذهب إلى الحكومة)؛ وأسواق رأس المال 3٪؛ والتجارة 5٪؛ والاستثمارات الأجنبية المباشرة (بما في ذلك التمويل بقروض صغيرة) 5٪؛ والباقي عبارة عن حوالات ومدخرات. وكانت محفظة التمويل هذه باهظة التكاليف، ولا يبدو أن وضع دونغو سيتحسن في المدى القريب.

إذا أُريد لدونغو البقاء، فإن تمويل التنمية فيها يتطلب طريقة جديدة في التفكير. هي بحاجة لأن تتخلى عن هوسها بالمساعدات وأن تعتمد على الحلول المالية المجربة والناجعة. وعليها أن تتبنى هدفاً يتمثل في تقليص الاعتماد على المساعدات لتصبح بحدود 5٪ فقط من إجمالي أموال التنمية؛ و30٪ من التجارة (مع الصين كشريك رئيسي)؛ و30٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ و10٪ من أسواق رأس المال؛ ونسبة الـ 25٪ المتبقية يجب أن تأتي من الحوالات وتوظيف المدخرات المحلية. والمسألة الجوهرية هي فطم الدول الإفريقية عن المساعدات من خلال إخضاعها لجدول صارم بدلاً من الاستمرار في إعطائها التزامات لا نهاية لها.

لكن من الواضح أن الدول الإفريقية ليس كلها متساوية، وما يمكن أن ينطبق على دونغو قد لا يكون ملائماً لدول حبيسة مثل زامبيا، وزيمبابواي، وتشاد، أو بالمقارنة مع دول غنية بالنفط كالسودان، ونيجيريا، وأنجولا. ولكن النقطة المهمة هي أنه لتحقيق النجاح والتخلص من الفقر المدقع واليأس، فإن الدول الإفريقية بحاجة إلى مزيج من كل من هذه الحلول وإنهاء حالة الاعتماد على المساعدات.

يتضح لنا بالانتقال من حالة إلى حالـة ومـن مثـال إلى مثـال أنـه يمكـن تحقيـق هـذا التحول. وفي الحقيقة، يتم تطبيق بعض هذه الحلول في دول إفريقية عديدة، ولكـن لا يـتم تطبيقها في أي مكان في المستوى المطلوب. والتطبيق (كـما سـنرى في الـصفحات القادمـة) سيكون صعباً، ولكنه ليس مستحيلاً.

إن الانتقال من التوازن المحدود المطبق اليوم إلى النجاح الاقتصادي الموعود يتطلـب ترتيبات مناسبة وفعالة، نظراً لأن هناك تحديات سـتظهر حـتماً. وكـما ذكرنـا سـابقاً، فـإن التدفقات الرأسمالية الكبيرة، مهما كان مصدرها، يمكـن أن تجلـب معهـا مخـاطر الإصـابة بالمرض الهولندي (مع أن راجان وسوبرامانيان لم يجدا أي دليـل عـلى أن الحـوالات تـضر القدرة التنافسية للصادرات). ولكـن تـدفقات رأس المـال الخـاص والمـساعدات تخـضع لسيطرة الحكومات. حيث يمكنك أن تسرق المساعدات كل يوم من أيـام الأسـبوع، بيـنما تستطيع أن تسرق رأس المال الخاص مرة واحـدة. إذا سرقـت المبـالغ النقديـة الآتيـة مـن إصدار سندات دولية مرة واحدة، فمن شبه المؤكد أنك لن تستطيع الحـصول عـلى أمـوال بهذه الطريقة مرة ثانية. وقد تكون أسواق رأس المال متسامحة، ولكنها لن تكـون متـسامحة إلى درجة تسمح باستغبائها بواسطة المجرم ذاته مرتين. ومن دون أموال نقدية لتهدئة هياج الجيش لا يستطيع الطاغية البقاء في الحكم.

إضـافة إلى ذلـك، وفي حـين نجـد أن أربـاح التجـارة تـصل إلى آلاف المـصدِّرين، والحوالات تصل إلى عدد لا يُحصى من العائلات، فإن المساعدات الخارجية تـصل بـشكل شـبه حـصري إلى أيـدي نخبـة "محظوظـة". وببـساطة شـديدة، لا يمكـن سرقـة أمـوال الاستثمارات الخاصة بسهولة كأموال المساعدات وسواها.

حان الوقت لتنهض إفريقيا. وكانت هناك أنباء اقتصادية وسياسية طيبة من إفريقيا في السنوات الخمس الماضية. وساعدها في ذلك جزئياً ارتفاع أسعار السلع، وسجلت الدول الإفريقية معدلات نمو جيدة، وعلى الرغم من أن التغيـيرات الـسياسية الإيجابيـة لاتـزال حديثة الولادة، فقد اجتاحت كل أرجاء القارة. ولكن هذه التغييرات لن تعطي ثماراً تُذكر

إذا لم يتم تطبيق المقترحات المذكورة هنا والضرورية لمسار نمو إفريقيا. فالفرص كثيرة وآفاق الاستثمار موجودة بوفرة وفي كل قطاع: الزراعة، والاتصالات، والكهرباء، والبنية التحتية، والخدمات المصرفية والتمويل، وتجارة التجزئة، والعقارات. ولمَ لا؟ إفريقيا قارة كبيرة يقطنها نحو مليار إنسان. وهذه القارة بحاجة لكل شيء: طرقات، مستشفيات، مدارس، مطارات، أغذية، منازل، سيارات، قطارات، طائرات. وفيها طلب جامح، والعرض لا يواكب الطلب.

في المدى القريب، يمكن للقوى الخارجية كالصين أن تلعب دوراً مهماً بل ينبغي عليها أن تفعل ذلك، لكي تساعد على إطلاق نهضة إفريقيا. ولكن ينبغي على الدول الإفريقية أن تتحلى بالحكمة بحيث تستعد لمواجهة احتمال أن تقوم الصين بحزم أمتعتها والرحيل عنها، فقد لا تظل إفريقيا دائماً هي "حسناء الحفلة". وفي نهاية المطاف، ينبغي على الدول مواجهة الواقع الأكيد المتمثل في تغير الظروف، نظراً لأن هبات الموارد الطبيعية ليست بلا حدود؛ وأسعار السلع قد تهوي من مستوياتها المرتفعة اليوم؛ ولكن الخبر السار الذي يدعو إلى التفاؤل هو أن بعض الدول قد بدأت فعلاً تهيئ نفسها لمواجهة هذا الاحتمال، من خلال ادخار السلع الوفيرة.

إذا تم تبني الاستراتيجيات المذكورة في هذا الكتاب، **المساعدات الميتة**، بإخلاص، فإن هذه الاستراتيجيات لن تغير وجهة المد الاقتصادي في المدى القصير فحسب، بل ستحقق النمو على المدى الطويل أيضاً. ومع ارتفاع معدلات النمو، فإن قاعدة الضرائب في الدولة المعنية تتسع أيضاً، وهذا مصدر آخر للموارد يُعوّل عليه لتمويل التنمية.

الحكم الرشيد أهم من كل شيء. عندما يكون الحكم فاسداً فإن تكلفة ممارسة أنشطة الأعمال تكون أكبر بكثير، وعلى كل المستويات. وهذه المقولة صحيحة حتى عندما تخضع الاستثمارات لإجراءات تأمين (أي يتم مساندتها بأصول معينة)، لأن تكاليف المخاطر المرتبطة بسلوك غير متوقع من جانب نظام الحكم الفاسد تكون كبيرة دائماً. ومادامت مشكلات الحكم الفاسد تحوم فوق الرؤوس (وهذه المشكلات تحصل بكل تأكيد في العالم

الذي يعتمد على المساعدات)، فإن تكاليف الاستثمار في إفريقيا ستظل دائماً باهظة الارتفاع حتى عندما تكون الفوائد الاجتماعية (مثـل نقـل المهـارات، والتعلـيم، والبنيـة التحتيـة) مأخوذة في الاعتبار. ولكن في عالم ينعم بأنظمة حكم رشيدة، وهذه الأنظمة ستنشأ بشكل طبيعي في غياب وفرة المساعدات، فإن تكاليف (ومخاطر) ممارسة أنشطة الأعمال في إفريقيا ستكون أدنى (سواء أكانت الاستثمارات خاضعة لإجراءات تأمين أم لا).

إن الشرط الحتمي الأكيد لجعل مسار النمو الإيجابي في إفريقيا ثابتاً هو تخليص القـارة من حالة الاعتماد على المساعدات الخارجية، التـي عرقلـت قيـام حكومـات رشـيدة زمنـاً طويلاً جداً.

الفصل العاشر

تحقيق التنمية على أرض الواقع

حان الوقت لكي نتوقف عن المزاعم بأن نموذج التنمية القائم على المساعدات والمعمول به حالياً سيولّد نمواً اقتصادياً مستداماً في أفقر دول العالم. هذا لن يتحقق.

السؤال المحوري هو: كيف نجعل الدول الإفريقية تتخلى عن المساعدات الأجنبية وتتبنى مقترحات المساعدات المميتة؟ تستطيع القيام بذلك طوعياً - كما فعلت جنوب إفريقيا وبوتسوانا - ولكن ماذا سيحصل إنْ لم تفعل، وإذا أصرت على الخيار السهل القائم على المساعدات بدلاً من ذلك؟

دعونا نرجع إلى الماضي قليلاً. ولنتذكر مكالمة هاتفية في آب/ أغسطس 1982، عندما اتصل وزير المالية المكسيكي بصندوق النقد الدولي، وبوزير الخزانة الأمريكي وآخرين، ليبلغهم أن المكسيك عاجزة عن تسديد ديونها. ماذا سيحصل لو عكسنا المشهد بالنسبة لحالة إفريقيا؟

ماذا سيحصل لو تلقت كل دولة إفريقية واحدة بعد الأخرى مكالمة هاتفية (متفقاً عليها من قبل جميع المانحين الكبار: البنك الدولي، والدول الغربية...إلخ) تخبر الأفارقة أنه في غضون خمس سنوات بالضبط سيتم إغلاق صنبور المساعدات بشكل نهائي؟ ومع أنه ستكون هناك استثناءات لحالات إغاثة طارئة محددة، مثل المجاعات والكوارث الطبيعية، فإن المساعدات الخارجية لن تسعى بعد اليوم لمعالجة المأزق الاقتصادي الإفريقي العام.

ماذا سيحدث؟

هل سيموت ملايين الأفارقة من الفقر والجوع زيادة على الوضع الحالي؟ على الأرجح كلا؛ لأن الحقيقة أن إفريقيا المبتلاة بالفقر لا ترى تدفقات المساعدات في جميع الأحوال. هل سيكون هناك المزيد من الحروب، والمزيد من الانقلابات، والمزيد من الطغاة؟ هذا أمر مشكوك فيه، لأنه من دون مساعدات خارجية أنت تتخلص من حافز كبير لإشعال الصراعات. هل سيتوقف بناء الطرقات والمدارس والمستشفيات؟ هذا غير متوقع.

ماذا تعتقد أن الأفارقة سيفعلون إذا توقفت المساعدات الخارجية؟ هل سيستمرون في أسلوب حياتهم ببساطة كالمعتاد؟ هناك دول إفريقية عديدة وصلت إلى القاع أصلاً، حيث لا تخضع لحكم، ويعصف بها الفقر، ويزداد تأخرها يوماً بعد يوم عن بقية العالم؛ وليس هناك وضع أسوأ يمكن أن تصل إليه.

أليس من المرجح أن تتحسن الحياة الاقتصادية فعلاً بالنسبة لأغلبية الأفارقة، في عالم متحرر من المساعدات، نظراً لأن الفساد سيتراجع، والمشروعات الجديدة ستكثر، ومحرك النمو الإفريقي سيبدأ العمل؟ هذه هي النتيجة المتوقعة على الأرجح، أي إنه عندما تسنح الفرصة الحقيقية لكي يصنعوا حياة أفضل لأنفسهم ولأطفالهم ولأجيال المستقبل في إفريقيا، فإن الأفارقة سيقتنصون الفرصة ويمضون لبناء هذا المستقبل.

ومادامت الدول الأخرى في كل أنحاء العالم النامي فعلت ذلك من دون مساعدات خارجية (حيث حققت نمواً مستداماً، وجنت مداخيل، وأنقذت ملايين البشر من حافة الفقر)، فلماذا لا تستطيع إفريقيا ذلك؟ دعونا نتذكر أنه قبل ثلاثين عاماً فقط كانت مالاوي وبوروندي وبوركينا فاسو متقدمة على الصين اقتصادياً، من حيث مستوى دخل الفرد. وهناك إمكانية دائماً لإحداث تغيير دراماتيكي.

الاستفادة من الدرس المؤلم

كيف نضع مقترحات المساعدات المميتة قيد التطبيق العملي، ونساعد في أن نضمن لإفريقيا أن تكتسب وضعاً اقتصادياً جيداً. يوجد ثلاث مراحل متداخلة بعد المكالمة الهاتفية التي ذكرناها.

أولاً، وضع خطة اقتصادية تقلّل اعتماد البلاد على المساعدات سنة بعد أخرى. في حالة دونغو، يجب تخفيض المساعدات 14٪ كل سنة، بحيث يتم تقليصها من مستواها الحالي البالغ 75٪ من الدخل الذي تتلقاه اليوم إلى 5٪ في غضون خمس سنوات. في السنة الأولى، وبدلاً من 75٪، تتلقى دونغو 61٪ من الأموال التي تحتاج إليها من قنوات أخرى مقترحة في **المساعدات المميتة**. في السنة الثانية، يترتب على دونغو أن تجد 28٪ من رأس مالها التمويلي من مصادر خارج المساعدات، وفي السنة التالية 42٪، أي نحو نصف ما تحتاجه.

لقد عرضنا في هذا الكتاب مجموعة بدائل للتمويل: التجارة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أسواق رأس المال، الحوالات، القروض الاستثمارية الصغيرة، المدخرات. ويجب ألا يكون مفاجئاً لأحد عندما نجد أن الوصفات المذكورة في **المساعدات المميتة** مستمدة من قوى السوق، نظراً لأنه ليس هناك أي أيديولوجيا اقتصادية، غير تلك المبادئ المرتبطة بحركة رأس المال والمنافسة، والتي نجحت في انتشال أعداد كبيرة من الناس من الفقر وبزمن قصير.

في نهاية المطاف، فإن تحديد المصادر التي تجني منها الدولة الأموال يتوقف على الظروف الخاصة لكل دولة. وعلى سبيل المثال، فإن الاقتصادات المعتمدة على تجارة السلع مثل زامبيا وكينيا وأوغندا (وفي الواقع أغلبية الدول الإفريقية) يجب أن تسعى لتنشيط تجارتها مع الصين والدول الناشئة الأخرى. وبالتأكيد، فإن الدول الإفريقية الخمس عشرة التي حصلت على تصنيفات ائتمانية مؤخراً، يجب أن تسعى لأن تحذو حذو الجابون وغانا في الاعتماد على أسواق رأس المال.

ثانياً، وبعد وضع الخطة المالية، وبعد أن تعرف دونغو كم يلزمها من المال، ينبغي عليها أن تطبق قواعد الحكمة والعقلانية وألا تعيش في مستوى أعلى من قدراتها. وكالأسرة التي انخفض دخلها، هناك خياران أمام دونغو: تستطيع إما أن تخفض نفقاتها أو أن تجني الأموال من مصادر أخرى لدعم استمرار نفس مستوى الإنفاق. ومن الطبيعي أن يكون تقليص الإنفاق في الأشياء غير الأساسية، ومواد البذخ والإسراف (القصور، الطائرات الخاصة، رحلات التسوق إلى الشانزيليزيه في باريس)، وليس في نفقات المدارس والمستشفيات والبنية التحتية. ومع وجود أشكال مختلفة للتمويل، ومع عدم إعطاء الفرصة نفسها لممارسة الفساد، فإن تمويل الإنفاق على المدارس والمستشفيات والبنية التحتية سيصبح أرخص في كل الأحوال. ولكن لكي تستمر في نفس مستوى الإنفاق، يتوجب على دونغو أن تبحث عن مصادر أخرى للدخل. وبتطبيق مقترحات **المساعدات المميتة**، فإن قنوات الأموال المتاحة لن تساعد في الحفاظ على نفس مستوى الإنفاق فحسب، بل هذه القنوات بحد ذاتها تشجع النمو الاقتصادي وتزيد شريحة الطبقات الوسطى التي يمكن فرض ضرائب عليها، وبالتالي توسع خيارات التمويل المتاحة لدونغو.

بالطبع، ليس هناك شيء يستطيع أن يمنع الحكومة الفاسدة من استخدام الأموال الجديدة لممارسة الحيل القديمة ذاتها. وهناك بعض القادة الأفارقة مشهورون برحلات التسوق السيئة الصيت (جريس موغابي، زوجة رئيس زيمبابواي، معروفة بولعها بالتسوق من محلات هارودز اللندنية الفاخرة). وهناك بعض القادة قد يرغبون في تكرار مثل هذه التجارب. ولكن في حين كانت محفظة المساعدات الأجنبية المفتوحة تتيح لهم القيام بذلك كل عام، فإذا استخدموا الأموال الخاصة التي جاءت بموجب اقتراحات **المساعدات المميتة** لمثل هذه الغايات، فهم سينجون بفعلتهم مرة واحدة. وعلى سبيل المثال، إذا أرادت الحكومة أن تسرق عوائد السندات، أو أن تفرض ضرائب عقابية على المصدّرين، فإن الدائنين لن يقرضوا الدولة المعنية مرة ثانية، والمصدّرون سيوقفون صادراتهم. ومع مرور الوقت، فإن "الكعكة" الاقتصادية التي يمكن أن يؤكل منها تصبح أصغر فأصغر، وفي نهاية المطاف تنكمش لتصبح عديمة القيمة. وبالفعل، يمكن القول إن

السبب الذي جعل رئيس زيمبابواي موغابي يستمر في الحكم كل هذه السنين هو المساعدات الأجنبية الهائلة التي كان يدعم حكمه بها؛ وبالتأكيد ليس اقتصاد زيمبابواي مزدهراً، فقد أُرسل إلى زيمبابواي مساعدات أجنبية قدرها 300 مليون دولار في عام 2006. وفي الواقع، لولا دعم المساعدات لكان حكم موغابي على الأرجح قد سقط منذ زمن طويل. وفيما يخص تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن الصينيين يتوقعون شيئاً في المقابل. وحتى لو سُرق 80٪ من الأموال التي يضخها الصينيون، فهم يصرون على ضرورة إنشاء الطرق واستخراج السلع/ الثروات. وسرقة مبالغ من هذه الاستثمارات ليست حلاً ناجعاً، ولكن على الأقل هناك جزءاً من المكاسب التي تحققها هذه الأموال يجب أن يعود إلى البلاد.

المرحلة الثالثة في نموذج المساعدات الميتة هي تقوية المؤسسات. والمساءلة هي العنصر الجوهري في مقترح المساعدات الميتة. وعندما يفشل المكلفون بمسؤوليات تقديم الخدمات العامة وضمان ممارسة الشفافية وتوفير البيئة الصحية التي تتيح للقطاع الخاص الازدهار، في أداء المهام المنوطة بهم يجب أن يخضعوا للمساءلة. وهذه النقطة كانت تمثل "كعب أخيل" في نموذج المساعدات الخارجية.

يقول ديفيد لانديز في كتابه **ثروة الأمم وفقرها**، إن تحقيق "النمو المثالي والتنمية" يتطلب من الحكومة:

> ... أن تضمن حقوق الملكية الخاصة، وأن تشجع الادخار والاستثمارات، وأن تضمن حقوق الحريات الشخصية ... ضد انتهاكات الأنظمة المستبدة ... وضد الجريمة والفساد، وأن تفرض تطبيق العقود ... وتوفر نظام حكم مستقراً ... خاضعاً لقوانين معروفة للشعب ... وأن تكون حكومة متجاوبة مع احتياجات الناس ومطالبهم ... وحكومة نزيهة ... من دون إتاحة مكاسب ريعية على أساس المحاباة والمناصب، وأن تكون حكومة معتدلة وكفؤة وغير جشعة ... وأن تُبقي الضرائب منخفضة، وأن تقلّص مطالبة الحكومة بالسيطرة على الفائض الاجتماعي.[1]

ولكن هذه المواصفات لا تنطبق على العالم الذي يعيش فيه معظم الأفارقة؛ ففي عالمهم المعتمد على المساعدات نجد أن الحكومات أخفقت في هذه المهام جميعها، وفشلت فشلاً ذريعاً.

ولكن هل تطبيق هذه المهام سهل كما يبدو؟ مكالمة هاتفية واحدة، وبعدها تسير الأمور وفق ما نشتهي؟ لم لا؟ إن التنمية ليست لغزاً، وكل حل من الحلول المذكورة في مقترحات المساعدات المميتة خضع للتجريب والاختبار وأعطى نتائج ناجحة، والحكومات وصانعو السياسات يعرفون ذلك جيداً.

لايزال نظام المساعدات الخارجية مطبقاً (بشكل أو بآخر) منذ ستين عاماً، وقد أثبت فشله في تحقيق النمو الاقتصادي وتخفيف وطأة الفقر. ونظراً لأنه لم يُسمح لمثل هذا السجل السيئ بالاستمرار في أي مجال آخر (الأعمال، والسياسة) فلماذا لم يتم إجراء هذه المكالمة الهاتفية؟

من يعلق الطوق في رقبة القط؟

إن تطبيق مقترح المساعدات المميتة سهل جداً. إن كل ما يتطلبه الأمر وكل ما نفتقر إليه هو الإرادة السياسية. وهناك حوافز سياسية كثيرة مكدسة تمنع إجراء هذه المكالمة.

المانحون الغربيون لديهم صناعة المساعدات ويحرصون على تغذيتها واستمراريتها، ولديهم مزارعون يحرصون على إرضائهم (وهؤلاء المزارعون سيتضررون إذا أُزيلت الحواجز التجارية)، ولديهم ناخبون ليبراليون يتبنون أفكاراً "إيثارية" ويحرصون على تهدئتهم، ويواجهون تحدياتهم الاقتصادية الخاصة ببلدانهم، وبالتالي ليس لديهم وقت يُذكر لكي يقلقوا بشأن موت إفريقيا. وبالنسبة للسياسيين الغربيين الذين يريدون إبقاء المساعدات على وضعها الراهن، فإن توقيع شيك المساعدات أسهل بكثير من الحلول الأخرى.

وبالنسبة للقادة الأفارقة أيضاً، ليس لديهم حافز مباشر وملحّ للتخلي عن نموذج المساعدات، باستثناء الحافز الوحيد الواضح بالطبع، وهو إذا تخلوا عن المساعدات فإن الوضع الاقتصادي لبلدانهم سيتحسن بسرعة. ولكن تقدير الآفاق الاقتصادية في بيئة لا تعتمد على المساعدات يتطلب رؤية إيثارية وإنكار الذات وخطة طويلة الأجل، وليس قصر النظر الذي أصيب به كثير من صانعي السياسة (داخلياً وخارجياً) في أيامنا هذه.

ومن المؤسف أنه ليس هناك سوى حفنة من صانعي السياسة (الأفارقة) ينتقدون الأداء الهزيل للمساعدات. وفي مقابلة أجرتها مجلة تايم في أيلول/ سبتمبر 2007 قال رئيس رواندا كاجامي:

> يُطرح الآن السؤال التالي على المانحين والشركاء: بعد أن أنفقتم مبالغ طائلة، ما الفرق الذي أحدثته أموالكم؟ خلال السنوات الـ 50 الأخيرة، أنفقتم 400 مليار دولار لتقديم المساعدات لإفريقيا، ولكن ما هي الإنجازات المحققة مقابل هذه المساعدات؟ والمانحون سيسألون: ما هي الأخطاء التي نرتكبها. أو ما هي الأخطاء التي يرتكبها الناس الذين نساعدهم؟ من الواضح أن هناك شخصاً ما لا يؤدي مهامه كما ينبغي، وإلا لكان أصبح لديكم شيء ما لتعرضوه للعالم مقابل هذه الأموال.
>
> المانحون أيضاً ارتكبوا أخطاء كثيرة، وزعموا في مناسبات عديدة أنهم يعرفون ما تحتاجه الدول الإفريقية. يريد المانحون أن يحددوا القطاعات التي يضعون فيها أموالهم، وأن يتولوا إدارتها بأنفسهم، من دون أي مساءلة. وفي حالات أخرى، كانوا يربطون تبرعاتهم بأشخاص غير أهل للثقة وكانت تضيع الأموال وينتهي بها المطاف في جيوب أفراد. ينبغي علينا أن نصحح هذا الخطأ.[2]

في سياق مشابه، قال رئيس السنغال عبدالله واد في عام 2002: «لم أشاهد في حياتي دولة تنمّي نفسها من خلال المساعدات أو القروض. والدول التي تقدمت، في أوربا وأمريكا واليابان ودول آسيوية مثل تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة، جميعها يؤمن باقتصاد السوق الحرة، وليس هناك لغز في ذلك. أما إفريقيا فقد سلكت الطريق الخطأ بعد

استقلالها».[3] وبالفعل، حان الوقت لتصحيح الأخطـاء، وعـدم الانجـراف وراء صـخب وسائل الإعلام والتصريحات الغوغائية وغير المدروسة.

بالطبع، إن الناس العاديين في مختلف أنحاء إفريقيا، أي ملايين البشر الذين يتحملون وطأة المحنة الاقتصادية، لديهم الحافز لتغيير نظام المساعدات. وهم سيفعلون ذلك لو كان الأمر بأيديهم، فمن ذا الذي يطيب له البقـاء في الفقـر؟ ولكـنهم يحـافظون بـصعوبة عـلى وجودهم تحت تهديد خفي (وغالباً ليس خفياً تماماً) تهديـد الترويـع، والعقوبـة، وحتـى الموت. ولكي يتخلص الأفارقة من حالة الاعتماد على المساعدات، فإنهم بحاجة إلى التمرد الشجاع الذي اتسم به الرجل المجهـول الـذي وقـف ضـد الـدبابات الـصينية في سـاحة تيانانمين في حزيران/ يونيو 1989. ولكن الثورات المشابهة تحمـل مخـاطر كبـيرة، وعنـدما تُشن الثورة ضد دولة قوية، فإن الاحتمال الأرجح هو أن تفشل.

وهـذا يـترك مـصير إفريقيـا عـلى عـاتق المـواطنين الغـربيين؛ فهـم يمتلكـون القـوة ويستطيعون أن يمسكوا بمفتاح الإصلاح. وفي نهاية المطاف، يُعـزى الفـضل إلى 60 ألـف فرد من الأمريكيين العاديين الذين كتبوا إلى الكونغرس الأمريكي، وعبروا عن رغبتهم في منح الدول الإفريقية شروطاً أكثر حرية للتجـارة، وبـذلك وُلـد قـانون النمـو والفـرص لإفريقيا AGOA.[4] وإفريقيا بحاجة إلى هذا النوع من الأنشطة لمساعدتها على البدء في تنفيذ أجندة التنمية ووضعها على المسار الصحيح.

تدفقت المساعدات من الغرب (ولاتزال تأتي) وأمر إيقافها متروك للغرب. فلماذا لا يطالب الناس في الغرب بالقيام بشيء ما لمعالجة الموقف؟ في نهاية المطاف، فإن أموالهم هـي التي تُهدَر. ربما يكون هناك أصوات مطالبة بالإصلاح، ولكن من شبه المستحيل أن تُسمع تلك الأصوات فوق الصخب المتغطرس لأصوات المروجين للنظرة التشاؤمية التي "ترى النصف الفارغ من كأس إفريقيا".

هؤلاء يقولون إن المساعدات ناجحة، والاختبار الحقيقي لنجاح المـساعدات هـو أن ملايين الأفارقة كان يمكن أن يكونوا في عداد الموتى لولا المساعدات. لا يمكننا أن نعرف

إن كانت هذه المقولة صحيحة حقاً أم لا (مع أننا نعرف بكل تأكيد أن الدول التي لم تعتمد على المساعدات، ومنها دول إفريقية مثل جنوب إفريقيا وبوتسوانا، كانت على الدوام في وضع أفضل وتحقق تقدماً) وهذا التبرير للمساعدات يغيّر قواعد اللعبة. ولم تكن المساعدات مصممة في الأصل أو موجَّهة لكي تكون حلاً دائماً يهدف ببساطة لإبقاء الناس على قيد الحياة. إن أهداف المساعدات كما وضعها الأسلاف في فندق نيو هامبشاير قبل سنين طويلة، كانت تتلخص في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتخفيف وطأة الفقر، وبناء على هذه المعايير والأهداف يجب الحكم على نجاح المساعدات وفعاليتها. ووفق هذه المعايير نجد أن المساعدات أخفقت إخفاقاً ذريعاً.

هل هناك التزام أخلاقي بالنسبة للمجتمعات الغربية لمساعدة الدول الفقيرة؟ من الواضح أن القيم الأخلاقية لها تأثير كبير، ولكن من المؤكد أن المرء يتوقع من الغربيين الذين يحملون راية الأخلاقيات أن يتبنوا سياسات تساعد المحتاجين ولا تعترض سبيلهم في المدى الطويل وألا تبقيهم في حالة محفوفة بالمخاطر يغلب عليها القنوط الاقتصادي. وأحد الحلول هو أن المؤيدين للمساعدات يمكن أن يتبنوا منهجاً يتسم بالمساواة تجاه تبرعات المانحين. وبدلاً من كتابة شيك واحد بقيمة 250 مليون دولار إلى حكومة دولة ما، لماذا لا يتم توزيع المبلغ بالتساوي بين سكان تلك الدولة. وهكذا نجد أن توزيع هذا المبلغ في دولة تعداد سكانها 10 ملايين نسمة (تقريباً نفس عدد سكان زامبيا) يمنح كل مواطن 25 دولاراً، أي عشر دخل الفرد الحالي في زامبيا. وبموجب مقترحات المساعدات المميتة، فإن هذا التوزيع سيكون في الواقع "نمطاً من التبرع" شبيهاً بالحوالات.

إن تحويل الهبات بلا حدود، مهما كانت صيغتها المعلنة، لا تحظى بتأييد المساعدات المميتة، ولنا أن نتصور كيف يمكن لهذه الحوالات أن تكون جزءاً من رزمة تمويل فعالة إذا تم إخضاعها لمفاهيم المساءلة والتسديد.

من الجدير بالذكر أنه تم إحراز نجاح ملحوظ في بعض الحالات بفضل تطبيق مفهوم "نقل الأموال المشروط"؛ أي دفع أموال نقدية (يمكن اعتبارها مكافآت) لإعطاء الفقراء

الحافز لإنجاز مهام يمكن أن تساعدهم على التخلص من الفقر (على سبيل المثال: المواظبة الجيدة على المدرسة، والعمل لعدد معين من الساعات، وتحسين العلامات في الاختبارات، وزيارة الطبيب). وقد حققت فكرة فرض شروط على إرسال الأموال نجاحاً كبيراً في دول نامية مثل البرازيل والمكسيك ونيكاراجوا وبيرو (ويُجرى الآن اختبار برنامج مشابه في ضواحي مدينة نيويورك). وتظهر الدراسات أن هذه البرامج كانت فعالة في تقليص سوء التغذية، وزيادة حضور التلاميذ في المدارس، وتخفيض حالات عمالة الأطفال.[5]

إن عبقرية برامج تقديم الأموال بشروط (بالتأكيد في بيئة الدول النامية) ناجحة في ثلاثة مستويات: تراوغ الحكومة (حيث يتم تجنب البيروقراطية والفساد)؛ تُدفع الأموال للقيام فعلاً بشيء مفيد بدلاً من هدرها وعدم الاستفادة منها، وهذا غالباً ما كان يحصل في المساعدات (ببساطة تامة، إذا لم تحقق معايير معينة في السلوك وتنفذ أشياء محددة وتلتزم بمواصفات واضحة فلن تحصل على الأموال)؛ والأموال تذهب فعلاً إلى أيدي الناس الذين يحتاجون إليها حقاً. وبما أن هذا البرنامج حقق نجاحاً باهراً في دول نامية، فلماذا إذن لا يتم تعميم هذا النوع من البرامج على نطاق واسع في عموم إفريقيا؟ ويبدو أن هذا البرنامج هو الحل المنطقي الذي يجب تطبيقه، نظراً لفشل المساعدات التي كانت تنتقل من حكومة إلى حكومة.

إذا تركنا مسألة الأخلاقيات جانباً، فهناك أسباب مقنعة تتعلق بالمصالح الوطنية للدول الغربية وتؤثر في المساعدات. نتيجة للصراعات الدائرة في إيران والعراق وأفغانستان، فإن الدول الإفريقية الضعيفة التي ترزح تحت وطأة الفقر تصبح ملاذاً طبيعياً للإرهابيين العالميين. فالحدود التي يسهل اختراقها، وضعف المؤسسات الأمنية وأجهزة فرض القانون، ووفرة الموارد الطبيعية المنقولة، والسكان الساخطون على الحكومات، وكثرة مناطق الصراع، كلها عوامل تجعل من الدول الإفريقية تربة تفريخ خصبة لجميع أنواع المنظمات الإرهابية العالمية.

إن الوحوش الأسطورية "الأبوكالبتية" الأربعة التي تفتك بإفريقيا (الفساد، المرض، الفقر، الحرب) يمكن أن تنتقل بسهولة عبر الحدود الدولية، وتشكل خطراً على الغربيين بقدر خطرها على الأفارقة. بالطبع، إن الأموال المسروقة من إفريقيا والتي تُودع في حسابات في بنوك أوربية يمكن أن تموّل أنشطة إرهابية؛ ويؤدي انتشار المرض والفقر والحروب إلى خلق أمواج من اللاجئين المحرومين والهجرات غير الشرعية، وهذه الأمواج يمكن أن تشكّل أعباء مرهقة على كاهل الاقتصادات الغربية.

قد يختار الغرب تجاهل كل هذه المخاطر، ولكن سواء أحب ذلك أم لا، فإن الصينيين قادمون. وسيجعل الصينيون من إفريقيا ميدان حملتهم لفرض هيمنتهم العالمية. والاقتصاد يأتي أولاً، فعندما يمتلك الصينيون البنوك، والأرض، والموارد في كل أرجاء إفريقيا، فإن "غزوهم الصليبي" يكون قد انتهى، ويكون النصر لهم.

وليس مهماً التساؤل إن كانت الهيمنة الصينية تخدم مصلحة الإفريقي العادي اليوم أم لا. وهنا لا نقصد التقليل من قيمة جهود الأفارقة لحماية حريتهم وحقوقهم، فهم يسعون لحمايتها. ولكن في المدى القريب، فإن المرأة التي تعيش في منطقة ريفية في دونغو لا تهتم بالمخاطر التي تهدد حريتها الديمقراطية على مدى الأربعين سنة القادمة، بقدر اهتمامها بتأمين قوت أطفالها على طاولة العشاء الليلة. تتعهد الصين بتأمين الطعام على الطاولة اليوم، والتعليم لأطفالها غداً، والبنية التحتية التي تعتمد عليها المرأة لتطور عملها في المستقبل المنظور.

إن الخطأ الذي ارتكبه الغرب هو إعطاء أموال مقابل لا شيء. وسر نجاح الصين هو أن غزوها لإفريقيا يقوم على الأعمال والتجارة بالكامل. الغرب أرسل المساعدات لإفريقيا وفي نهاية المطاف لم يكترث بالنتائج؛ وهذا خلق مجموعة من النخب المستفيدة، ونظراً لأن الأغلبية الساحقة من الناس حُرمت من الثروة، فقد اندلعت الاضطرابات السياسية.

في الجانب الآخر، نرى أن الصين ترسل الأموال إلى إفريقيا وتطلب نتائج ملموسة مقابل الأموال. ومن خلال هذه النتائج يحصل الأفارقة على وظائف، ويحصلون على طرق، وأغذية، وتتحسن الأحوال المعيشية لعدد كبير من الأفارقة، وتحمل هذه النتائج معها أيضاً (على الأقل مؤقتاً) أملاً بإرساء شكل ما من الاستقرار السياسي. فالاقتصاد هو الأهم. وقد أثبتت دول مثل سنغافورة أنه، حتى في غياب الديمقراطية، يسود السلام عندما تتحسن الأوضاع الاقتصادية للمواطن العادي. وفي إفريقيا، كان يمكن للصراعات في كينيا في عام 2008 أن تطول لفترة أطول بكثير، لو كانت حصة الكينيين العاديين وفوائدهم المكتسبة من الاقتصاد أقل مما حصلوا عليه. وقد استمر الوضع/ الصراع طوال فترة الاضطرابات تلك لأنه - وكأي مجتمع آخر - من المؤسف أنه يوجد دائماً بعض الناس على الهامش، لم يمتلكوا مصلحة اقتصادية حقيقية ولم يجنوا المكاسب من النمو الاقتصادي. والزحف الصيني في إفريقيا مستمر، والغرب يتجاهل ذلك على الرغم من مخاطره على الغرب ذاته.

هل يوجد دور للوصفات التنموية الناجعة والمؤسسات القديمة التي شاهدناها في السنوات السابقة؟ بالتأكيد، هذه الوصفات والمؤسسات القديمة لا تساعد إفريقيا لكي تسجل بالفعل نمواً مستداماً وتخفف وطأة الفقر، كما كانوا يزعمون غالباً. ولكي ندعم إفريقيا لتحقيق هذا الهدف، فإن ذلك يتطلب التخلي عن صفقة "فاوست الشيطانية" والمتمثلة بسياسة التنمية الحالية المعتمدة على المساعدات، والتخلي عن السياسات المتحجرة (وكذلك الإجراءات البيروقراطية المتحجرة) التي يعلو شأنها في نقاشات التنمية اليوم. ولحسن الحظ، هناك حركة -وإن كانت بطيئة- في الاتجاه الصحيح. وربما تصغي المنظمات الدولية إلى الأمثال المكتوبة على الجدران، أو تخشى تراجع دورها في لعبة التنمية، حيث كانت فيما مضى القوة المحركة فيها، ولذلك فهي تغير لهجتها وخطابها.

هناك توجه نحو مشاركة أوسع لآراء مختلفة (من التكنوقراط وصانعي السياسات) من العالم النامي في القيادات العليا لمؤسسات التنمية، الذين يساعدون في تحديد اتجاه مسار التنمية الجديدة. في عام 2008، على سبيل المثال، انتخب البنك الدولي جوستين لين ييفو

ليشغل منصب كبير الاقتصاديين (وهذا المنصب يُعتبر المنصب رقم اثنين في هذه المؤسسة الاقتصادية الدولية)، وكان يشغله حتى تلك اللحظة الأمريكيون والأوربيون فقط.

تسربت مصطلحات مثل الشراكة بين العام والخاص، وحلول رأس المال الخاص لتمويل التنمية (مثل أسواق رأس المال للديون، وسندات الشتات)، وأصبحت جزءاً من مفردات التنمية، ووضعت تأكيداً أكبر على دور القطاع الخاص، والآن يبدو أنه يثار تشكيك وتساؤلات حول نموذج التنمية الموجود بدلاً من الاكتفاء بتكريسه. وهذه بداية جيدة بلا شك. حيث تتدفق مليارات الدولارات من الأموال الذكية (الصناديق التحوطية، والبنوك الدولية، وصناديق الأسهم الخاصة) الآن إلى إفريقيا. وعصر إفريقيا مع رأس المال الخاص لم يبدأ إلا الآن، وهذا التوجه يجب أن يُدعم لكي يضمن الاستمرار.

هناك الكثير (الكثير جداً) من الخطوات التي يجب اتخاذها، للتخلص من السلبيات التي انتشرت سابقاً، ولكي نعالج المأزق الذي كان كارثة مدمرة، ولكي نجعل إفريقيا تقف على قدمين اقتصاديتين صلبتين. ومع أنه يجب تقدير المانحين الدوليين والمنظمات الدولية لأنهم غيروا أيديولوجيا التنمية ونقلوها من السياسات الاقتصادية السيئة التي سادت في السبعينيات (المرتبطة بالدول بشكل رئيسي) إلى سياسات السوق الجيدة المنشورة في كتب اليوم (والتي ظهرت إثر إجماع واشنطن 1980-2008 الذي يحث على السياسات الليبرالية الجديدة، والإصلاحات في الدول النامية، وتحرير التجارة)، إلا أننا يجب أن نذكرهم بأنه من دون التخلص من المساعدات، فإن التطبيق الفعال لنظام التنمية الجديد والأفضل سيكون زائفاً وغير فعال وحتى كارثياً.

إن حل مأزق التنمية في إفريقيا يتطلب مستوى جديداً من الوعي، وقدراً كبيراً من الإبداع، وجرعة سخية من النزاهة، لمعرفة ما هو الناجح وما هو الفاشل في مسار التنمية. وهناك شيء مؤكد، وهو أن الاعتماد على المساعدات لم ينجح، ويجب وقف هذه الدوامة.

الهوامش

تمهيد

1. للاطلاع على تفاصيل معركة أدوا انظر: http://en.wikipedia.org/wiki/BattleofAdowa.

مقدمة

1. مؤتمر حزب العمال عام 2001 عُقد في مدينة برايتون.

الفصل الأول

1. تقارير عديدة صادرة عن الأمم المتحدة حول وباء الأيدز.

2. انظر:

Freedom House: http://www.freedomhouse.org; and International Institute for Democracy and Electoral Assistance: http://www.idea.int/.

3. انظر:

http://en.wikipedia.org/wiki/JSESecuritiesExchange; http://en.wikipedia.org/wiki/ZimbabweStockExchange.

4. وفق نسبة السعر السوقي إلى الأرباح P/Es (تقيس القيمة التي يتوقعها المستثمرون للشركات الإفريقية في المستقبل) فإن نسبة P/Es للشركات الإفريقية 15 ضعفاً، وهي نسبة قريبة من نظيرتها في الاقتصادات الناشئة (البرازيل، روسيا، الهند، الصين) حيث يبلغ متوسط نسبة P/Es 19 ضعفاً.

5. مصادر البيانات من أعداد مختلفة من تقرير مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي.

6. معدل وفيات الأطفال في إفريقيا 142 وفاة لكل 1000 طفل تحت عمر 5 سنوات (مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، 2006).

7. قالت "هيئة تقدم إفريقيا" عام 2007: "في عام 2006 بلغ معدل النمو في إفريقيا 5.4٪... وهو أقل بكثير من معدل النمو السنوي 7٪ الذي يجب المحافظة عليه لكي تتحقق خطوات مهمة نحو تقليل الفقر".

8. حسب تعريف قاعدة بيانات أوسلو للصراعات المسلحة في المعهد الدولي لأبحاث السلام، فإن الحرب الأهلية تُعرّف بأنها صراع مسلح داخلي أو داخلي مدوّل يسبب على الأقل 1000 قتيل خلال عام.

9. "خطة طوارئ الرئيس لمكافحة الأيدز: الاستراتيجية العالمية الخمسية التي تتبناها الولايات المتحدة لمكافحة الأيدز http://www.state.gov/s/gac/plan/c11652.htm .

الفصل الثاني

1. الدول الأربع والأربعون الممثلة هي: أستراليا، بلجيكا، بوليفيا، البرازيل، كندا، تشيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، تشيكوسلوفاكيا، جمهورية دومينيكان، الإكوادور، أثيوبيا، فرنسا، اليونان، جواتيمالا، هايتي، هندوراس، آيسلندا، الهند، إيران، العراق، ليبيريا، لوكسمبرج، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراجوا، النرويج، بنما، بيرو، الفلبين، بولندا، جنوب إفريقيا، الاتحاد السوفيتي، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، الأوروجواي، فنزويلا، يوغسلافيا.

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTABOUTUS/EXTARCHIVES/0 ,,contentMDK:64054691_menuPK:64319211_pagePK:36726_piPK:36092_theSite PK:29506,00.html.

2. خطاب خطة مارشال:

The Marshall Plan speech http://www.oecd.org/document/10/0,3343,en2649201185 18769381111,00.html.

3. انظر:

Sturzenegger and Zettelmeyer, 'Sovereign Defaults and Debt Restructurings'.

4. انظر:

Lienert, 'Civil Service Reform in Africa'.

5. انظر:

Nellis, 'Privatisation in Africa'.

6. انظر:

New York Times, 4 February 1987.

7. انظر:

Meredith, *The State of Africa*.

8. تصنيف مستوى الفساد بناء على محصلة النقاط على مؤشر الشفافية الدولية.

9. الديمقراطية تتسق مع مستويات التنمية، ولكن ليس واضحاً إن كانت الديمقراطية تترك تأثيراً سببياً أم لا على التنمية. ونجد أن الدراسات حول تأثير الديمقراطية على النمو الاقتصادي حذرة في استنتاجاتها، وتقول إنه لا توجد علاقة مباشرة وواضحة بين الديمقراطية والتنمية.

10. مقابلة مع رئيس رواندا كاجامي، مجلة تايم، سبتمبر 2007

http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,1666064,00.html.

11. من ورقة مناقشة صادرة عن مؤسسة برنتهيرست في يوليو 2007: "خطاب فخامة الرئيس بول كاجامي".

الفصل الثالث

1. تفاصيل مؤتمر برلين 1885 على الرابط التالي:

http://en.wikipedia.org/wiki/BerlinConference.

2. رودريك، في البحث عن الازدهار In Search of Prosperity: "إن المؤسسات التي تحرص على احترام حقوق الملكية، وتعمل على حل الصراعات، وسيادة القانون واحترام النظام العام، وتربط الحوافز الاقتصادية بتكاليف ومكاسب اجتماعية، هي مؤسسات تحقق التنمية على المدى البعيد. ونوعية هذه المؤسسات مسألة جوهرية: فالمؤسسات الجيدة هي التي توفر مسؤولين في الخدمة العامة لديهم الحوافز لتقديم السلع العامة التي تعزز ازدهار السوق بأقل تكلفة من حيث ممارسات الفساد والسعي للمكاسب الريعية/ الفردية. وممارسات الفساد الصغيرة، وعدم حماية حقوق الملكية، والمحاكم غير النزيهة، هي بؤر المشكلات الوخيمة".

3. رادليت، تحدي المساعدات الأجنبية Challenging Foreign Aid. الدول الاثنتان والعشرون التي تُعرف باسم خريجي رابطة التنمية الدولية IDA منذ عام 1960 هي: بوتسوانا، تشيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، جمهورية دومنيكيان، الإكوادور، غينيا الاستوائية، السلفادور، الأردن، كوريا الجنوبية، موريشيوس، مقدونيا، المغرب، بابوا غينيا الجديدة، باراجواي، سانت كيتس ونيفس، سوازيلند، سورية، تايلند، تونس، تركيا.

4. تفاصيل تقرير تحديات الألفية على الرابط:

http://www.mca.gov/about/index.php.

5. انظر:

Amartya Sen, *Development as Freedom.*

6. فيرجسون The Cash Nexus صفحة 349، يشير إلى دراسة تضمنت مقارنة "نوعية حياة المواطنين" في أكثر من 100 دولة معظمها من الدول النامية، وتوصلت إلى استنتاج أن الدول الديمقراطية تلبي الاحتياجات الأساسية لمواطنيها "أكثر بنسبة 70٪" مما تفعل الدول غير الديمقراطية.

7. المؤتمر الدولي السابع للمساعدات الغذائية تحت عنوان: تقوية سلسلة المساعدات الغذائية، انعقد في 3 مايو 2005 في مدينة كنساس بولاية ميزوري.

8. تفاصيل أهداف التنمية للألفية الثالثة على الرابط:

http://www.un.org/millenniumgoals/bkgd.shtml.

9. انظر:

From *Foreign Exchange*, with Fareed Zakaria, on the US Public Broadcasting Service (PBS), 2 August 2007. Paul Collier, author of *The Bottom Billion*, cited a conversation in which this remark was made by the Chief Economist of the United Kingdom's Department of Trade and Industry, when Collier asked why the British charity continued with an aid campaign that was predicated on fundamentally poor economic analysis.

10. انظر:

Easterly, 'Can Foreign Aid Buy Growth?'

الفصل الرابع

1. الفساد في كينيا 'Economist, 'Corruption in Kenya.

2. انظر المناقشة على:

http://66.102.9.104/search?q=cache:guiKeYH5SgJ: www.transparency.org/content/download/4425/26684/file/08Legal hurdles.pdf+transparency+international+Mobutu+US%245+billion &hl=en&ct=clnk&cd=3&gl=uk.

3. انظر:

Details on the EITI at http://eitransparency.org/.

4. انظر:

Kurtzman, 'The Global Costs of Opacity'.

5. انظر:

The comments were made by Senator Richard Lugar at the May 2004 United States Senate Committee on Foreign Relations hearing. Senator Lugar was chairing the first public hearing on corruption at the multilateral development banks.

6. انظر:

Based onWorld Bank Uganda Public Expenditure Tracking Studies conducted between 1991 and 1995.

7. انظر:

The disappearance of Mr Peter Mulamba, who was expected to be a key witness in two corruption trials around the grain debacle, was reported on the BBC News, 8 September 2004.

8. انظر:

See the report by the UK's Africa All Party Parliamentary Group, 'The Other Side of the Coin: The UK and Corruption in Africa', March 2006, p. 14.

9. انظر:

Collier, 'Natural Resources, Development and Conflict'.

10. انظر:

Details of the peerage awarded to Lord Bauer can be found at http://www.parliament.uk/documents/upload/HLLPeerageCreation.pdf.

جمهورية دونغو

1. مصطلح "الجلاسنوست" يُترجم: الانفتاح والمكاشفة؛ ويشير إلى أقصى درجات الشفافية والانفتاح والعلنية في أنشطة المؤسسات الحكومية في الاتحاد السوفيتي، إلى جانب حرية الإعلام. و"البيريسترويكا" مصطلح يشير إلى إعادة هيكلة الاقتصاد والإصلاح الاقتصادي لإنعاش الاقتصاد الروسي.

الفصل الخامس

1. انظر:

From PIPA, 'Americans on Foreign Aid and World Hunger: A Study of U.S. Attitudes', 2 February 2001, at http://65.109.167.118/pipa/pdf/feb01/ForeignAidFeb01rpt.pdf.

2. تقرير بيتر أورزاج مدير الميزانية في البيت الأبيض: "التكاليف المقدرة لعمليات الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان، والأنشطة الأخرى المتعلقة بالحرب على الإرهاب، أمام لجنة الميزانية في مجلس النواب الأمريكي"، 24 أكتوبر 2007.

الفصل السادس

1. يوجد أيضاً بورصة BRVM وهي سوق إقليمية للأوراق المالية تخدم: بينين، بوركينا فاسو، غينيا بيساو، ساحل العاج، مالي، النيجر، السنغال، توجو.

2. انظر:

Details of the GEMLOC Program can be found at http://psdblog.worldbank.org/psdblog/2008/02/gemloc-program.html.

3. انظر:

Details of the Pan African Infrastructure Development Fund (PAIDF) can be found at http://www.harith.co.za/.

الفصل السابع

1. سيدرك الخبراء الاقتصاديون أن هذه النقطة تسود النقاشات بشأن موازنة الأجور. في الواقع العملي نجد أن الأجور المتدنية لا تعني بالضرورة أن التكلفة منخفضة. المسألة المهمة لا تقتصر على الأجور، ولكن الأجور تكون عادة مرتبطة ومتسقة مع الإنتاجية، أي تكاليف العمل لكل وحدة إنتاج. بالطبع، هناك دول عديدة تكون الأجور فيها منخفضة، ولكن في الواقع تكون فيها تكاليف العمل لوحدة الإنتاج مرتفعة، لأن معدل الإنتاجية منخفض جداً. ولكن يمكن للمرء أن يتوقع من التحسينات السريعة في مجال إدخال التكنولوجيا كل أرجاء إفريقيا أنها ستؤدي إلى تحسينات في مستوى الإنتاجية في كل أرجاء القارة.

2. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي يقدم معايير موضوعية لقياس جودة قوانين الأعمال التجارية ومستوى تطبيقها في 178 دولة وبعض المدن المختارة، انظر:

http://www.doingbusiness.org/.

3. انظر:

Foreword to Kofi Annan (former Secretary-General of the United Nations), 'UNCTAD Foreign Direct Investment in Africa: Performance and Potential', New York, June 1999, at http://www.unctad.org/en/docs/poiteiitm1501.pdf.

4. انظر:

For example, see Africa Recovery, 13 (1999), 2–3, p. 26 (part of a special feature on the ECA conference Financing for Development).

5. انظر:

For more details on the Forum on China–Africa Cooperation, see http://www.focac.org/eng/.

6. انظر:

China's January 2006 African Policy Investment Strategy. White Paper. China–Africa Cooperation Forum. China's Africa Policy. http://www.China.org.cn.

7. مقال في إيكونوميست "الصين في أفريقيا".

8. المصدر السابق نفسه.

9. في أثيوبيا وساحل العاج ومالي: 85، و72، و81٪ على التوالي، يرون أن نفوذ الصين ينمو بسرعة أكبر مقابل 73، و 48، و58٪ على التوالي، يرون أن نفوذ أمريكا ينمو أكثر.

10. انظر:

Information on Zambia's Citizens Economic Empowerment Commission can be found at http://www.statehouse.gov.zm/index.php?option=comcontent&task=view&id=359&Itemid=45.

11. انظر:

Information on the India–Africa Summit can be found at http://www.africa-union.org/root/au/Conferences/2008/april/India-Africa/India-Africa.html.

12. انظر:

Information on the Fourth Tokyo International Conference on African Development can be found at http://www.mofa.go.jp/region/Africa/ticad/ticad4/index.html.

13. انظر:

Information on Turkey's relationship with Africa can be found on http://www.tuskonafrica.com/en/cnt/stdcnt.php?anahtar=strateji.

14. توقعات الاستثمار العالمي لعام 2010 في دورية إيكونوميست إنتلجنس يونت.

الفصل الثامن

1. كلمة ألقاها كبير الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي في مركز الدراسات الاقتصادية في ميونيخ، بألمانيا، في نوفمبر 2002.

2. للاطلاع على معلومات عن القانون الأمريكي الإفريقي للنمو والفرص AGOA انظر الرابط:

http://www.agoa.gov/.

3. الدول المؤهلة للاستفادة من القانون الأمريكي الإفريقي للنمو والفرص AGOA هي: بينين، بوركينا فاسو، الكاميرون، كيب فيردي، تشاد، أثيوبيا، غانا، كينيا، ليسوتو، مدغشقر، مالاوي، مالي، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، السنغال، سيراليون، سوازيلند، تنزانيا، أوغندا، زامبيا.

4. انظر:

InformationonEverythingButArmscanbe found at http://ec.europa.eu/trade/issues/global/gsp/eba/indexen.htm.

5. انظر:

Paul Collier discussed the inequity between Europe's trade policy towards Somalia versus Kenya on Foreign Exchange with Fareed Zakaria, on the US Public Broadcasting Service (PBS) in August 2007.

6. انظر:

Information on the India–Africa Summit can be found at http://www.africa-union.org/root/au/Conferences/2008/april/India-Africa/India-Africa.html.

7. انظر:

This statistic comes from Learning Africa at http://www.learningafrica.org.uk/generalfacts.htm.

الفصل التاسع

1. مُنحت جائزة نوبل لعام 2006 إلى محمد يونس وبنك جرامين (بنك القرية) "لجهود خلق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الفقراء". انظر الرابط:

http://nobelprize.org/nobelprizes/peace/laureates/2006/.

2. انظر:

More information on Grameen Bank can be found at http://www.grameen-info.org/.

3. انظر:

More information on Kiva can be found at http://www.kiva.org/.

4. حسب تقديرات فيجاي ماهاجان، المدير الإداري لمؤسسة BASICS، هناك 90 مليوناً من مالكي المزارع، و30 مليوناً من مالكي المشروعات غير الزراعية، و50 مليون أسرة لا تمتلك أرضاً في الهند، وهؤلاء بحاجة إلى قرابة 30 مليار دولار قروضاً سنوية: انظر الرابط:

http://www.uncdf.org/english/microfinance/pubs/newsletter/pages/200506/newsindia.php#fnote.

5. انظر:

Ketkar and Ratha, Development Finance via Diaspora Bonds Track Record and Potential, 1 August 2007.

6. آدامز وبيج: "هل الهجرة الدولية والحوالات تقلل الفقر في الدول النامية؟".

7. انظر:

BBC News, 'Nigerian Boys Praised for Honesty', reported April 2005.

8. انظر:

Giridharadas, 'India hopes to wean citizens from gold'.

الفصل العاشر

1. ثروات الأمم وفقرها In Landes, *The Wealth and Poverty of Nations*.

2. انظر:

Perry, Time interview with Rwanda's President Kagame, September 2007.

3. انظر:

Comments by President Abdoulaye Wade can be found at http://www.heritage.org/Press/Commentary/ed081602b.cfm and http://www.google.co.uk/search?hl=en&q=President+Wade+on+aid+free+markets&meta=.

4. انظر:

From Foreign Exchange with Fareed Zakaria, on the US Public Broadcasting Service (PBS) in August 2007. Discussion with Paul Collier, author of The Bottom Billion.

5. مقالة لكريستوفر جرايمز بعنوان "هل تستطيع نيويورك أن تهزم الفقر؟"، في **فاينننشيال تايمز** 24/ 25 مايو 2008. إن فكرة إعطاء أموال نقدية للفقراء مقابل الالتزام بسلوك أفضل طرحها البنك الـدولي، ويقول البنك: إن برامج إعطاء الأموال وفق شروط موجودة الآن في أكثر من 20 دولـة. وقـد أطلـق البنك الدولي وأطراف أخرى برنامجاً جديداً في تنزانيا مؤخراً، حيث يعطي البرنامج حوافز 50 دولاراً سنوياً لكل شخص في الفئة العمرية 15–30 سنة شريطة أن يظل نظيفاً من فيروس الأيدز.

المراجع

Adams, Richard H. and J. Page, 'Do International Migration and Remittances Reduce Poverty in Developing Countries?', *World Development*, 33 (2005), 10, pp. 1645–69

africaonline, 'Africa: Finance ministers state Africa's demands', 14 November 2001, at http://www.africaonline.com

Agency for International Development, Statistics and Reports Division, Marshall Plan Expenditure, 1975

Alden, E., 'Too little too late for US garment industry', *Financial Times*, 20 July 2004

Alesina, Alberto and David Dollar, 'Who Gives Foreign Aid to Whom and Why?', *Journal of Economic Growth*, 5 (2000), 1, pp. 33–63

Alesina, Alberto and Beatrice Weder, 'Do Corrupt Governments Receive Less Foreign Aid?', *American Economic Review*, 92 (2002), 4, pp. 1126–37

Allen, Tim and Diana Weinhold, 'Dropping the Debt for the New Millennium: Is It Such a Good Idea?', *Journal of International Development*, August 2000, pp. 857–76

Al-Marhubi, Fahim A., 'Corruption and Inflation', *Economic Letters*, 66 (2000), 2, pp. 199–202

Anderson, K., Copenhagen Consensus Challenge Paper, 'Subsidies and Trade Barriers', Centre for International Economic Studies, 2004, at www.copenhagenconsensus.com/ ... /Filer/CC/Papers/SubsidiesandTradeBarriers140504

Arslanalp, Serkan and Peter Blair Henry, 'Helping the Poor Help Themselves: Debt Relief or Aid?', NBER Working Paper No. 10230, January 2004

—, 'Debt relief: What do markets think?', NBER Working Paper No. 9369, 2002

—, 'Is Debt Relief Efficient?', *Journal of Finance*, 60 (2005), 2, pp. 1017–51

—, 'Policy Watch: Debt Relief', *Journal of Economic Perspectives*, 20 (2006), 1, pp. 207–20

Astier, Henri, 'Can aid do more harm than good?', updated 1 February 2006 at BBC News

Azam, Jean-Paul and Flore Gubert, 'Migrant Remittances and Economic Development in Africa: A Review of Evidence', *Journal of African Economies*, 15 (2006), 2, pp. 426–62

Baffes, John, *Cotton: Market Setting, Trade Policies, and Issues*, Washington DC: The World Bank, Development Prospects Group, 2004

Balls, Andrew, 'Aid will not lift growth in Africa, warns IMF', *Financial Times*, 30 June 2005

Balls, A., A. Beattie and C. Giles, 'Trade, aid and debt relief: Can this year's ambitious anti-poverty promises be kept?', *Financial Times*, 6 January 2005

Banerjee, Abhijit V., 'Making Aid Work: How to Fight Global Poverty – Effectively', *Boston Review*, July/August 2006

Barro, Robert J., 'Democracy and Growth', *Journal of Economic Growth*, 1 (1996), 1, pp. 1–27

Bartlett, Bruce, 'Peter Bauer, R.I.P.', *National Review Online*, 8 May 2002

Basu, Anupam, Rodolphe Blavy and Murat Yulek, 'Microfinance in Africa: Experience and Lessons from Selected African Countries', IMF Working Paper WP/04/174, September 2004

Bauer, Peter Thomas, *The Rubber Industry: A Study in Competition and Monopoly*, London: Longmans, Green & Co., 1948

—, *West African Trade: A Study of Competition, Oligopoly and Monopoly in a Changing Economy*, Cambridge: CUP, 1954

—, *Economic Analysis and Policy in Under-Developed Countries*, Cambridge: CUP, 1954

Baxter, Joan, 'Cotton subsidies squeeze Mali', 19 May 2003 at http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/3027079.stm

BBC News, 'Arms exports law to be changed', 6 December 2000, at http://news.bbc.co.uk/1/hi/ukpolitics/1057658.stm

—, 'African business gears up for trade meet', 29 October 2001, at http://news.bbc.co.uk/1/hi/business/1625919.stm

—, 'US grants African nations special tariffs', 3 January 2002

—, 'Zambia's ex-leader on theft charge', 24 February 2004

—, 'Europe unveils farm reform plans', 22 January 2003, http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/europe/2685065.stm

Beattie, Alan, 'Sugar price cuts threaten Mozambique's sweet dreams', *Financial Times*, 10 March 2005

—, 'The truth behind the top five trade myths and why it matters', *Financial Times*, 1 July 2006

—, 'The Great Unknown', *Financial Times*, 8 July 2006

Beattie, A. and F. Williams, 'Who's for the WTO? Trade is troubled by divisions within the Developing World', *Financial Times*, 5 April 2005

Becker, Elizabeth, 'Wealthiest nations to increase aid to poorest', *The New York Times*, 23 February 2005

Beers, David T., Marie Cavanaugh and Takahira Ogawa, 'Sovereign Credit Ratings: A Primer', 3 April 2002, at http://www.securitization.net/pdf/SovereignCreditRatings3402.pdf

Blundell, John, et al., *A Tribute to Peter Bauer*, London: The Institute of Economic Affairs, 2002

Boone, Peter, 'Politics and the Effectiveness of Foreign Aid', *European Economic Review*, 40 (1996), 2, pp. 289–329

Booth, J., 'How to Keep Developing Countries in their Place: Cut Them Off from Capital', Ashmore Investment Management Ltd, 4 October 2001

—, 'Promoting Development', *Pension and Fund Management*, Winter 2002, at http://www.publicservice.co.uk/pdf/tlr/winter2002/p66.pdf

—, 'Emerging Market Local Currency Debt', AME Information, 23 September 2003

—, 'Emerging Market Debt: Asset Class Characteristics, Alpha Generation: The Case for Protection', Ashmore Investment Management Ltd presentation, 4 February 2005

Bordo, Michael D., 'Is There a Good Case for a New Bretton Woods International Monetary System?', *American Economic Review*, 85 (1995), 2, pp. 317–22, at http://links.jstor.org/sici?sici=00028282%28199505%2985%3A2%3C317%3AITAGCF%3E2.0.CO%3B2-A

BRAC, Ultra Poor Programme in Bangladesh, at http://www.brac.net

Braithwaite, John and Peter Drahos, 'Bretton Woods: Birth and Breakdown', Global Policy Forum, April 2001, at http://www.globalpolicy.org/socecon/bwi-wto/2001/braithwa.htm

Brenner, Reuven, *The Force of Finance: Triumph of the Capital Markets*, New York: Texere, 2002

Broadman, Harry G., *Africa's Silk Road: China and India's New Economic Frontier*, Washington, DC: The World Bank, 2007

Brookins, Carole, 'Anticorruption efforts of the MDBs', testimony before the Senate Foreign Relations Committee, 13 May 2004, JS-1550 at www.senate.gov/~foreign/testimony/2004/BrookinsTestimony040513.pdf

Bulow, Jeremy, 'First World Governments and Third World Debt', *Brookings Papers on Economic Activity* (2002), 1, pp. 229–55

Burkett, Paul, review of 'The Age of Diminished Expectations: U.S. Economic Policy in the 1990s', *Monthly Review*, October 1992

Burnett, John S., 'Relief workers in the line of fire', *International Herald Tribune*, 5 August 2004

Burnside, C. and D. Dollar, 'Aid, Policies, and Growth', *American Economic Review*, 90 (2000), 4

Casella, A. and B. Eichengreen, 'Can Foreign Aid Accelerate Stabilisation?', *Economic Journal*, 106 (1996), 436, pp. 605–19

Cassel, A., 'Why U.S. farm subsidies are bad for the world', *Philadelphia Inquirer*, 6 May 2002, at http://www.commondreams.org/views02/0506–09.htm

Christensen, Jakob, 'Domestic Debt Markets in Sub-Saharan Africa', IMF Working Paper WP/04/46, 2004, at http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2004/wp0446.pdf

Claessens, S. and Kristin J. Forbes (eds.), *International Financial Contagion*, Boston: Kluwer, 2001

Clemens, Michael A., Steven Radelet and Rikhil Bhavnani, 'Counting Chickens When They Hatch: The Short-Term Effect of Aid on Growth', 2004, at http://ideas.repec.org/s/wpa/wuwpif.html

Clements, Benedict, Sanjeev Gupta, Alexander Pivovarsky and Erwin R. Tiongson, 'Foreign Aid: Grants versus Loans', *Finance and Development*, September 2004

CNN News, 'Mugabe's visit "distasteful"', 10 June 2002

Cobb Jr, Charles, 'Bush Administration Reduces Africa Aid Bid', Jubilee, Supporting Economic Justice Campaigns Worldwide, 25 October 2001

Collier, Paul, 'Natural Resources, Development and Conflict: Channels of Causation and Policy Interventions', The World Bank, April 2003

—, 'Africa: Geography and Growth', Centre for the Study of African Economies, Department of Economics, Oxford University, 2006, at http://www.kc.frb.org/publicat/sympos/2006/pdf/collier.paper.0901.pdf

—, *The Bottom Billion: Why the Poorest Countries are Failing and What Can be Done about It*, Oxford: OUP, 2007

Collier, Paul and AnkeffHoe er, 'Greed and Grievance in Civil War', Centre for the Study of African Economies, Department of Economics, Oxford University, March 2002, WPS 2000–18, at http://www.csae.ox.ac.uk/workingpapers/pdfs/2002–01text.pdf

—, 'On the Incidence of Civil War in Africa', *Journal of Conflict Resolution*, 46 (2002), 1, pp. 13–28

—, Copenhagen Consensus Challenge Paper, 'The Challenge of Reducing the Global Incidence of Civil War', Centre for International Economic Studies, 2004

Commission for Africa, 'Our Common Interest: Report for the Commission for Africa', 2005, at http://www.commissionforafrica.org/english/home/newsstories.html

Commission on Capital Flows to Africa, 'A Ten Year Strategy to Increase Aid Flow to Africa', June 2003, at http://www.iie.com/publications/papers/africa-report.pdf

Crocker, David A., 'Comments on Paul Collier, "Making Aid Smart," Institutional Reform in the Informal Sector', University of Maryland, Forum Series on the Role of Institutions in Promoting Growth/Market Augmenting Government, February 2002

Cross, John C., 'Development NGOs, the State and Neo-Liberalism: Competition, Partnership or Co-Conspiracy', The American University in Cairo, July 1997, at www.openair.org/cross/NGOS.htm

Cull, Robert, Asli Demirgüç-Kunt and Jonathan Murdoch, 'Microfinance Meets the Market', The World Bank Policy Research Working Paper WPS4630, May 2008

Dammasch, Sabine, 'The System of Bretton Woods: A Lesson from History', at http://www.ww.uni-magdeburg.de/fwwdeka/student/arbeiten/006.pdf

de Jonquières, Guy, '"Few gains" from US move on Africa imports', *Financial Times*, 13 April 2004

—, 'Oxfam says EU sugar trade is hurting the poor', *Financial Times*, 14 April 2004

de Soto, Hernando, *The Mystery of Capital: Why Capitalism Triumphs in the West and Fails Everywhere Else*, New York: Basic Books, 2000

Delgado, Christopher L., Jane Hopkins and Valerie A. Kelly, 'Agricultural Growth Linkages in Sub-Saharan Africa', International Food Policy Research Institute, Research Report 107, 1998

Devarajan, Shanta and Vinaya Swaroop, 'The Implications of Foreign Aid Fungibility for Development Assistance', The World Bank Development Research Group Working Paper WPS2022, October 1998

Devarajan, S., A. S. Rajkumar and V. Swaroop, 'What Does Aid to Africa Finance?', The World Bank Development Research Group Working Paper WPS2092, August 1999

Diamond, Jared, *Guns, Germs and Steel: A Short History of Everybody for the Last 13,000 Years*, New York: Vintage, 1998

Diamond, Larry, 'Promoting Real Reform in Africa', in *Democratic Reform in Africa: The Quality of Progress*, ed. E. Gyimah-Boadi, Boulder, Colo.: Lynne Reinner, 2004, pp. 263–92

Diamond, L. and M. Plattner, *Democratization in Africa*, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1998

Dixon, Hugh, D. Griffiths and L. Lawson, 'Exploring Tradable and Non-Tradable Inflation in Consumer Prices', at www.stats.govt.nz/ ... /7CE7312D-1230-447F-9360-4CD1BE08925E/0/Exploring TradableNonTradableInflationinCP.pdf

Djankov, Simeon, Caralee McLiesh and Rita Ramalho, 'Regulation and Growth', *Economic Letters*, 92, 3, pp. 395–401

Dollar, David, 'Outward-Oriented Developing Economies Really Do Grow More Rapidly: Evidence from 95 LDCs, 1976–1985', *Economic Development and Cultural Change*, 40 (1992), 3, pp. 523–44

Dollar, D. and A. Kraay, 'Trade, Growth, and Poverty', *International Monetary Fund*, 38 (2001), 3, at http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2001/09/dollar.htm

—, 'Trade, Growth, and Poverty', The World Bank Policy Research

Working Paper WPS2615, August 2002, at http://www.worldbank.org/research/growth/pdfiles/Trade5.pdf

Dornbusch, R., Yung Chul Park and Stijn Claessens, 'Contagion: How it spreads and how it can be stopped', The World Bank, May 2000, at http://www1.worldbank.org/economicpolicy/managing%20volatility/contagion/documents/Claessens-Dornbusch-Park.pdf

Doucouliagos, H. and Martin Paldam, 'Aid Effectiveness on Growth: A Meta Study', September 2006, at http://www.econ.au.dk/viphtm/mpaldam/Papers/MetaG.pdf

Easterly, William, 'Can Foreign Aid Buy Growth?', *Journal of Economic Perspectives*, 17 (2003), 3, pp. 23–48

Easterly, William and Ross Levine, 'Africa's Growth Tragedy: Policies and Ethnic Divisions', *Quarterly Journal of Economics*, 112 (1997), 4

Easterly, William, Ross Levine and David Roodman, 'New Data, New Doubts: A Comment on Burnside and Dollar's "Aid, Policies, and Growth (2000)"', 2003, at http://www.nyu.edu/fas/institute/dri/DRIWP/DRIWP04.pdf

Economides, G., S. Kalyvitis, and A. Philippopoulos, 'Does Foreign Aid Distort Incentives and Hurt Growth? Theory and Evidence from 75 Aid-Recipient Countries', *Public Choice*, 134 (2008), 3–4, pp. 463–88

Economist, 'Aid For Africa', 22 May 2002

—, 'Britain's Aid Policy', 31 October 2002

—, 'Dealing with Default', 8 May 2003

—, 'Argentina: IMF Default', Global Agenda, 10 September 2003

—, 'Poverty's Chains', 9 October 2003

—, 'An Emerging Crisis', Global Agenda, 3 February 2004

—, 'Free Trade's Best Friend', 20 January 2005

—, 'Recasting the Case for Aid', 20 January 2005

—, 'Corruption in Kenya: Feet of Clay', 10 February 2005

—, 'The Mystery of Capital Deepens', 24 August 2006

—, 'China in Africa', 26 October 2006

Economist Intelligence Unit and The Columbia Program on International Investment (CPII), 'World Investment Prospects to 2010: Boom or Backlash', 6 September 2006

Edwards, Sebastian, 'Trade Orientation, Distortions and Growth in

Developing Countries', *Journal of Development Economics*, Elsevier, 39 (1992), 1, pp. 31–57

EMTA, the Brady Plan, at http://emta.org/emarkets/brady.html

England, A., 'Trouble looms for Kenya as trade deal starts to unravel', *Financial Times*, 14 January 2005

England, Roger, 'Development goals perpetuate a failing system', *Financial Times*, 27 January 2005

European Union, 'Everything But Arms', at http://stats.oecd.org/glossary/detail.asp?ID=6763

Euroweek, 'Poland and Hungary Wave Farewell to Emerging Tags', no. 788, 31 January 2003

Ferguson, Niall, *Empire: How Britain Made the Modern World*, London: Penguin Books, 2004

—, *The Cash Nexus: Money and Power in the Modern World, 1700–2000*, New York: Basic Books, 2002

Financial Times, 'Prescriptions for a Continent's pain', 25 November 2004

—, 'Tanzania first to benefit from UK write-off', 14 January 2005

Fisman, Raymond and Jakob Svensson, 'Are Corruption and Taxation Really Harmful to Growth? Firm-Level Evidence', The World Bank Policy Research Working Paper WPS2485, November 2000

Forbes, Kristin J., 'The Asian Flu and Russian Virus: Firm Level Evidence on How Crises are Transmitted Internationally', NBER Working Paper No. W7807, July 2000

Foster, Mick and Adrian Fozzard, 'Aid and Public Expenditure: A Guide', Centre for Aid and Public Expenditure, Overseas Development Institute, Working Paper 141, October 2000

Freund, C. and N. Spatafora, 'Remittances: Transaction Costs, Determinants, and Informal Flows', The World Bank Policy Research Working Paper WPS3704, 2005

Genesis, 'Evolving Opportunities and Constraints in Remittances: A View from SADC', presentation at the 2nd International Conference on Migrant Remittances, London, November 2006

Gimbel, John, *The Origins of the Marshall Plan*, Stanford: Stanford University Press, 1976

Giridharadas, Anand, 'India hopes to wean citizens from gold', *Inter-*

national Herald Tribune, 16 March 2005, at http://www.iht.com/articles/2005/03/15/news/gold.php.

Giuliano, Paola and Marta Ruiz-Arranz, 'Remittances, Financial Development, and Growth', IMF Working Paper Number WP/05/234, December 2005

Graf Lambsdorff, Johann, 'How Corruption Affects Persistent Capital Flows,' *Economics of Governance* (2003), 4, pp. 229–43

—, 'How Corruption Affects Productivity,' *Kyklos* (2003), 56, pp. 457–74

Grossman, H. I., 'Foreign Aid and Insurrection', *Defense Economics* (1992) 3, pp. 275–88

—, 'Kleptocracy and Revolutions', *Oxford Economic Papers* (1999), 51, pp. 267–83

Guardian, 'Muddying the world's conscience', 9 January 2004

Hackett, W. T. G., 'Bretton Woods', The Canadian Institute of International Affairs (BLPES pamphlet collection), 1945

Hadjimichael, M. T., D. Ghura, M. Mulheisen, R. Nord and E. M. Ucer, 'Sub-Saharan Africa: Growth, Savings and Investment, 1986–93', IMF Occasional Paper No. 118, 2005

Hartung, William D. and Frida Berrigan, 'U.S. Arms Transfers and Security Assistance to Israel: An Arms Trade Resource Center Fact Sheet', 6 May 2002, at http://www.worldpolicy.org/projects/arms/reports/israel050602.html

Harvard University, Washington Consensus, at http://www.cid.harvard.edu/cidtrade/issues/washington.html

Hjertholm, Peter and Howard White, 'Foreign Aid in Historical Perspective: Background and Trends', in Tarp (ed.), *Foreign Aid and Development*

Huntington, Samuel, *Political Order in Changing Societies*, New Haven: Yale University Press, 1968

Ibisin, David and Jake Lloyd Smith, 'Tsunami disaster: UN "failing to co-ordinate relief efforts"', *Financial Times*, 7 January 2005

IFAD Remittance Forum, 'Sending Money Home: Worldwide Remittance Flows to Developing Countries', at http://www.ifad.org/events/remittances/maps/

ING Microfinance Support, 'A Billion to Gain? A Study on Global

International Monetary Fund, 'The IMF at a Glance: A Fact Sheet', at http://www.imf.org/external/np/exr/facts/glance.htm

—, Development Committee, 73rd Meeting, Washington, DC, April 2006, statement by Richard Manning, Chairman OECD DAC, at http://siteresources.worldbank.org/DEVCOMMINT/Documentation/20898324/DCS2006-0006-OECD-DAC.pdf

International Peace Research Institute, Oslo (PRIO): http://www.prio.no/

Islam, Sirajul, 'Migration, Remittances and MFIs', *Jamaica Gleaner News*, 29 November 2006

Jamaica Gleaner News, 'Remittances encourage dependency over productivity – Davies', 22 November 2006

Kanbur, Ravi, 'Aid, Conditionality and Debt in Africa', in Tarp (ed.), *Foreign Aid and Development*

—, 'The Economics of International Aid', in ibid.

Kaur, H., 'US farm subsidies a blow to poor countries', *Third World Network*, 14 June 2002, at http://www.twnside.org.sg/title/twr141f.htm

Ketkar, Suhas L. and Dilip Ratha, 'Development Finance Via Diaspora Bonds: Track Record and Potential', The World Bank Policy Research Working Paper No. 4311, 1 August 2007

Knack, Stephen, 'Aid Dependence and the Quality of Governance: Cross-Country Empirical Tests', *Southern Economic Journal*, October 2001

Konare, Alpha O. and Peter McPherson, 'A partnership for Africa's future', *Wall Street Journal*, 18 October 2004, p. A19

Krugman, Paul, 'Competitiveness – A Dangerous Obsession', *Foreign Affairs*, March/April 1994, at http://www.foreignaffairs.org/19940301faessay5094/paul-krugman/competitiveness-a-dangerous-obsession.html

Kurtzman, Joel, 'The Global Costs of Opacity – Measuring Business and Investment Risk Worldwide', *MIT Sloan Management Review*, October 2004

Kuziemko, Ilyana and Eric Werker, 'How Much is a Seat on the Security Council Worth? Foreign Aid and Bribery at the United Nations', *Journal of Political Economy*, 114, 5

Landes, David, *The Wealth and Poverty of Nations: Why Some are So Rich and Some So Poor*, New York: W. W. Norton & Company, 1999

Lau, J., 'HK Retains "World's Freest Economy" Ranking', *Financial Times*, 5 January 2005

Lienert, Ian, 'Civil Service Reform in Africa: Mixed Results After 10 Years', *Finance and Development*, 35 (1998), 2

Lindert, Peter. H. and Peter J. Morton, 'How Sovereign Debt has Worked', in Jeffrey D. Sachs (ed.), *Developing Country Debt and Economic Performance*, Vol. 1: *The International Financial System*, Chicago: University of Chicago Press, 1989

Littlefield, E., J. Murdoch and S. Hashemi, 'Is Microfinance an Effective Strategy to Reach the Millennium Development Goals?', CGAP Focus Note 24, January 2003

Lugar, Senator Richard, Senate Foreign Relations Committee, 13 May 2004. Chairman Richard Lugar, Opening Statement for Hearing on Combating Multilateral Development Bank Corruption: U.S. Treasury Role and Internal Efforts

Maren, Michael, *The Road to Hell: The Ravaging Effects of Foreign Aid and International Charity*, New York: Free Press, 1997

Masud, Nadia and Boriana Yontcheva, 'Does Foreign Aid Reduce Poverty? Empirical Evidence from Nongovernmental and Bilateral Aid', IMF Working Paper WP/05/100, May 2005

Mauro, Paolo, 'Corruption and Growth,' *Quarterly Journal of Economics*, 110 (1995), 3, pp. 681–713

Mauro, Paolo, N. Sussman and Y. Yafeh, *Emerging Markets and Financial Globalization: Sovereign Bond Spreads in 1870–1913 and Today*, New York: OUP, 2006

Mekay, E., 'Opponents unite to decry US farm subsidies', *Third World Network*, no. 280, 1–15 May 2002, at http://www.twnside.org.sg/title/twe280e.htm

Menon, A., 'The bitter truth about European sugar', *Financial Times*, 25 February 2005

Meredith, Martin, *The State of Africa: A History of Fifty Years of Independence*, New York: Free Press, 2006

Microfinance Bulletin, Microfinance Information eXchange, no. 15, Autumn 2007

Mishkin, Frederic S., *The Next Great Globalization: How Disadvantaged Nations Can Harness Their Financial Systems to Get Rich*, New Jersey: Princeton University Press, 2006

Mitchell, Donald, 'Sugar Policies: Opportunity for Change', The World Bank Policy Research Working Paper WPS3222, February 2004

Mlachila, Montfort and Yongzheng Yang, 'The End of Textiles Quotas: A Case Study of the Impact on Bangladesh', IMF Working Paper WP/04/108, June 2004

Moss, Todd, 'A Marshall Plan is not what Africa needs', *International Herald Tribune*, 29 December 2004, reprinted by the Centre for Global Development

Murdoch, Jonathan, 'The Microfinance Promise', *Journal of Economic Literature*, XXXVII (December 1999), pp. 1569–1614

Murphy, K., A. Schleifer and R. Vishny, 'Why is Rent-Seeking So Costly for Growth?', *The American Economic Review*, 83, 2, Papers and Proceedings of the 105th Annual Meeting of the American Economic Association (May 1993), pp. 409–14

Mwenda, A. M., 'Africa: Foreign Aid Sabotages Reform', *International Herald Tribune*, 8 March 2005

Naím, Moisés, 'Help Not Wanted', *The New York Times*, 15 February 2007

Nellis, John, 'Privatisation in Africa: What Has happened? What is to be Done?', Fondazione Eni Enrico Mattei, October 2005

Neumayer, E., 'The Determinants of Aid Allocation by Regional Multilateral Development Banks and United Nations Agencies', *International Studies Quarterly*, 47 (2003), pp. 101–22

North, Douglass, *The Economic Growth of the United States, 1790–1860*, Eaglewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1961

—, *Institutions, Institutional Change and Economic Performance*, Cambridge: CUP, 1990

Olson, Mancur, *Power and Prosperity: Outgrowing Communist and Capitalist Dictatorships*, Oxford: OUP, 2000

Olson, Mancur (with Martin C. McGuire), 'The Economics of Autocracy and Majority Rule: The Invisible Hand and the Use of Force', *Journal of Economic Literature*, March 1996

O'Neill, J., A. Bevan, T. Yamakawa and T. Miura, 'Refuting the JGB Downgrade: JGB's Deserve Aaa', Goldman Sachs Global Economics Paper No. 76, June 2006

Organisation for Economic Co-operation and Development, 'Untying Aid to the Least Developed Countries', Policy Brief, *OECD Observer*, 2001, at http://www.oecd.org/dataoecd/16/24/2002959.pdf

—, 'Aid flows top USD 100 billion in 2005', 4 April 2006, at http://www.oecd.org/document/40/0,2340,en2649201185364183441111,00.html

—, 'Is It ODA?', Development Assistance Committee (DAC) Factsheet, May 2007, at http://www.oecd.org/dataoecd/21/21/34086975.pdf

Paloni, A. and Maurizio Zanardi (eds.), *Regional Aid Flows: The IMF, WB and Policy Reform*, London: Routledge, 2006

Parker, J., I. Singh and K. Hattel, 'The Role of Microfinance in the Fight against HIV/AIDS', UNAIDS United Nations Joint Programme on HIV/AIDS, 15 September 2000

Patricof, A., 'Trade not aid will meet Africa's challenges', *Financial Times*, 3 March 2005

Pearce, Kimber C., 'Rostow, Kennedy and the Rhetoric of Foreign Aid', East Lansing: Michigan State University Press, 2001

Perry, Alex, interview with Rwanda's President Kagame, *Time*, September 2007, at http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,1666064,00.html

Pew Global Attitudes Project, report on 'Global Unease with Major World Powers', 27 June 2007

Polity IV Project, 'Political Regime Characteristics and Transitions, 1800–2006', at http://www.systemicpeace.org/polity/polity4.htm

Przeworski Adam, José Antonio Cheibub, Fernando Papaterra Limongi Neto and Michael M. Alvarez, 'What Makes Democracies Endure?', *Journal of Democracy*, 7 (1996), 1, pp. 39–55

Radelet, Steven, *Challenging Foreign Aid: A Policymaker's Guide to the Millennium Challenge Account*, Washington, DC: Center for Global Development, 2003

Rajan, Raghuram, 'Foreign Capital and Economic Growth', paper presented at a conference organized by the Federal Reserve Bank of Kansas City, Jackson Hole, Wyoming, 25 August 2006 (based on a paper written by Eswar Prasad, Raghuram Rajan and Arvind Subramanian)

Rajan, Raghuram G. and Arvind Subramanian, 'What Undermines Aid's Impact on Growth?', IMF Working Paper WP/05/126, 2005

—, 'Aid and Growth: What Does the Cross-Country Evidence Really Show?', IMF Working Paper WP/05/127, 2005

Ratha, Dilip, 'Remittances: A Lifeline for Development', *Finance and Development*, 42 (2005), 4

Ratha, D., S. Mohapatra and S. Plaza, 'Beyond Aid: New Sources and Innovative Mechanisms for Financing Development in Sub-Saharan Africa', The World Bank Development Prospects Group Working Paper WPS4609, April 2008

Reichel, R., 'Development Aid, Savings and Growth in the 1980s: A Cross-section Analysis', *Savings and Development*, 19 (1995), 3, pp. 279–96

Rodrik, Dani, *In Search of Prosperity*, Princeton, NJ: Princeton University Press, 2003

Rose-Ackerman, Susan, Copenhagen Consensus Challenge Paper, 'The Challenge of Poor Governance and Corruption', Centre for International Economic Studies, 2004

Ruhashyankiko, Jean François, 'Why Do Some Countries Manage to Extract Growth from Foreign Aid?', IMF Working Paper WP/05/53, March 2005

Sachs, Jeffrey, *The End of Poverty: Economic Possibilities for Our Time*, London: Penguin, 2005

Sachs, J. and A. Warner, 'Economic Reform and the Process of Global Integration', *Brookings Papers on Economic Activity* (1995), 1, pp. 1–118

Sachs, J. D. and J. W. McArthur, 'Millennium Project: A Plan for Meeting the Millennium Development Goals (MDG)', *The Lancet* (2005), 365, pp. 347–53, 12 January 2005, at http://www.earth.columbia.edu/news/2005/images/lancet012205.pdf

Sachs, J. D., J. W. Mcarthur, G. Schmidt-Traub, M. Kruk, Faye M. Bahadur and G. McCord, 'Ending Africa's Poverty Trap', *Brookings Papers on Economic Activity* (2004), 2, pp. 117–216, and at http://www.unmillenniumproject.org/documents/BPEAEndingAfricasPovertyTrapFINAL.pdf

Sanger, David. E., 'Bush plan ties foreign aid to free market and civic rule', *The New York Times*, 26 November 2002

Schreiner, Mark, 'A cost effectiveness analysis of the Grameen Bank', Overseas Development Institute, Center for Social Development, Washington University in St Louis, 2003

scienceinafrica, Integrated Regional Information Networks, 2002, 'Developing countries call for scrapping of farm subsidies', 27 August 2002, at http://www.scienceinafrica.co.za/2002/august/farm.htm

Sen, Amartya, *Development as Freedom*, New York: Anchor, 2000

Standard & Poor's, 'Sovereign Ratings in Africa', April 2007

Stiglitz, Joseph E. and Andrew Charlton, 'A Development Round of Trade Negotiations?', 2004, at http://www2.gsb.columbia.edu/faculty/jstiglitz/download/2004CharltonStiglitz.pdf

—, 'Aid for Trade: A Report for the Commonwealth Secretariat', March 2006

Stockholm International Peace Research Institute: http://www.sipri.org/

Strobbe, Francesco, 'The Role of Microfinance in Addressing the HIV/AIDS Pandemic in Zambia: The Rainbow Model Provides a Future for AIDS Orphans', European Central Bank, April 2005

Sturzenegger F. and J. Zettelmeyer, 'Sovereign Defaults and Debt Restructurings', in *Debt Defaults and Lessons from a Decade of Crises*, Cambridge, Mass.: MIT Press, 2006

Sutherland, P., 'The real trade barriers that hinder poor countries', *International Herald Tribune*, 29 January 2005

Svensson, J., 'When is Foreign Aid Policy Credible? Aid Dependence and Conditionality', *Journal of Development Economics* (2000), 61, pp. 61–84

—, 'Why Conditional Aid Does Not Work and What Can be Done about It', *Journal of Development Economics* (2003), 70, pp. 381–402

—, 'Foreign aid and rent-seeking', *Journal of International Economics*, 51 (2000), 2, pp. 437–61

Tarp, Finn (ed.), *Foreign Aid and Development: Lessons Learnt and Directions for the Future*, New York: Routledge, 2000

Tavares, José, 'Does Foreign Aid Corrupt?', *Economics Letters*, 2003

Tertius, Zongo, 'Cotton, Sugar, and Groundnuts: A Political Economy of Credibility', paper presented at the Annual Bank Conference on Development Economics, Europe, Paris, 15–17 May 2003

Thorbecke, Erin, 'The Evolution of the Development Doctrine and the

Role of Foreign Aid, 1950–2000', in Tarp (ed.), *Foreign Aid and Development*

Toxopeus, H. and R. Lensink, 'Remittances and Financial Inclusion in Development', United Nations University Research Paper No. 2007/49, August 2007, UNU-WIDER

Transparency International, Annual Report (various issues), at http://www.transparency.org/publications/publications/annualreports/annualreport2007

United Kingdom Department for International Development (DFID), 'BME Remittance Survey – Research Report Prepared by ICM', 27 July 2006

United Nations, Charter of Economic Rights and Duties of States, GA Res. 3281(xxix), UN GAOR, 29th Sess., Supp. No. 31 (1974) 50

—, 'Microfinance in Africa: Combining the Best Practices of Traditional and Modern Microfinance Approaches towards Poverty Eradication', at http://www.un.org/esa/africa/microfinanceinafrica.pdf

—, report by the Secretariat of the United Nations Conference on Trade and Development, UN, Geneva, 2002, at http://www.unctad.org/en/docs/tdr2002en.pdf

—, 'Resource Flows to Africa: An Update on Statistical Trends, between 2000 and 2003', at www.un.org/africa/osaa

—, 'Remittances to Africa overtake Foreign Direct Investment', at http://www.un.org/africa/osaa/press/Promoting%20International%20support%20for%20peace%20and%20development%20%85.pdf

US Government, Marshall Plan Congressional Record, 30 June 1947, at http://usinfo.state.gov/usa/infousa/facts/democrac/57.htm

—, African Growth and Opportunities Act 2000, at http://www.agoa.gov/

Vásquez, Ian, Testimony before the International Financial Institution Advisory Commission, United States Congress. 'The International Monetary Fund: Challenges and Contradictions', 28 September 1999

Vision of Humanity, 'Global Peace Index 2008'

Watkins, Kevin, 'Cultivating Poverty: The Impact of US Cotton Subsidies on Africa', Oxfam Briefing Paper, 2002

Wexler, Immanuel, *The Marshall Plan Revisited: The European Recovery Program in Economic Perspective*, London: Greenwood Press, 1983

White, Howard and A. Geske Dijkstra, *Beyond Conditionality: Programme Aid and Development*, London: Routledge (forthcoming)

Winters, Jeffrey A., 'Combating corruption in Multilateral Development Banks', Hearing before the Committee on Foreign Relations, United States Senate, One Hundred Eighth Congress, Second Session, 13 May 2004

Wood, Robert E., *From Marshall Plan to Debt Crisis: Foreign Aid and Development Choices in the World Economy*, Berkeley: University of California Press, 1986

World Bank, 'Why the Name IBRD?', at http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTABOUTUS/EXTARCHIVES/0,,contentMDK:20113929~pagePK:36726~piPK:36092~theSitePK:29506,00.htm

—, anti-corruption website, at http://www.worldbank.org/anticorruption

—, World Development Indicators, various years

—, 'Migration, Remittances and Economic Development', presentation at the International Symposium on International Migration and Development, Turin, 28–30 June 2006

—, 'World Bank Structural and Sectoral Adjustment Operations: The Second OED Review', Operations Evaluation Department, Washington, DC, 1992

—, 'Adjustment Lending in Sub-Saharan Africa: An Update', Operations Evaluation Department, Washington, DC, 1997

World Economic Forum, 'Blended Value Investing: Capital Opportunities for Social and Environmental Impact', March 2006

Zambian Presidential Address to Parliament: President Levy Mwanawasa's address to the National Assembly, 11 July 2002

المساعدات المميتة

لماذا تهدر المساعدات الدولية بلا طائل وما هو الطريق الأفضل لتنمية إفريقيا؟

خلال الأعوام الخمسين الماضية، تم إرسال مساعدات بقيمة تفوق تريليون دولار من الدول الغنية إلى إفريقيا لتمويل برامج التنمية؛ فهل استطاعت هذه المساعدات تحسين مستوى معيشة الأفارقة؟ كلا. في الواقع، أصبح الذين تلقوا تلك المساعدات في مختلف أنحاء القارة السمراء أسوأ حالاً، بل تردَّت أوضاعهم عن ما كانت عليه بكثير.

تصف مؤلفة الكتاب أوضاع سياسة التنمية في إفريقيا. وبدون تردد، تعرّي واحدة من أكبر الخرافات في عصرنا؛ وهي أن مليارات الدولارات التي ترسلها الدول الغنية إلى الدول النامية في إفريقيا كمساعدات ساهمت في تخفيف الفقر وتعزيز النمو. والحقيقة أن مستويات الفقر مستمرة في التصاعد، كما أن معدلات النمو واصلت تدهورها باطراد، ولا يزال ملايين الأفارقة يعانون الفاقة. وتعرض المؤلفة مقارنة صارخة بين الدول الإفريقية التي رفضت المساعدات وازدهرت بجهودها الذاتية وبين الدول الأخرى التي أصبحت مدمنة عليها، ومع ذلك ازدادت فقراً، وتوضح كيف أن الاعتماد المفرط على المساعدات أوقع الدول النامية في فخ الإدمان عليها، والفساد، وعرقلة السوق بالتدخل الحكومي، ومزيد من الفقر، مما جعل تلك الدول بـ «حاجة» إلى مزيد من المساعدات. وتقدم المؤلفة خريطة طريق جديدة وجريئة لتمويل برامج التنمية في الدول الأشد فقراً في العالم، تتضمن تحقيق نمو اقتصادي وتراجع كبير في الفقر دون الاعتماد على المساعدات الدولية.

يقدم الكتاب رؤية متفائلة، ويشكل تحدياً قوياً للافتراضات والمقولات الس التي تدعم سياسات التنمية المزيفة في إفريقيا. ويطلق الكتاب صرخة مدوية لتبني ر جديدة تحمل الأمل لمعالجة الفقر المدقع الذي يفتك بملايين البشر.



